

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المراكز الجامعي يحيى فارس بالمدية
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير
تخصص: مالية ومحاسبة

العنوان:

الإفصاح في المؤسسات في ظل معايير المحاسبة الدولية دراسة حالة الجزائر -

تحت إشراف:

إعداد الطالب:

د. زغدار أحمد

سفير محمد

أعضاء لجنة المناقشة

- ❖ د. حميدوش علي..... رئيس اللجنة
- ❖ د. زغدار احمد..... مقررها
- ❖ د. رميدي عبد الوهاب..... ممتحنا
- ❖ د. سعداوي موسى..... ممتحنا
- ❖ د. حواس صالح..... ممتحنا

السنة الجامعية: 2008-2009

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

"وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا"

حَدَّقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ

(سُورَةُ الْإِسْرَاءُ، الْآيَةُ رَقْمُ 85)

كلمة شكر و تقدير

الحمد لله الذي أعاني على إتمام هذا البحث، عسى أن يمثل فائدة لغيرنا. و لا يسعني إلا أن اسجد لله شكرًا و حمدًا على توفيقه لي، و اذكر لأهل الفضل عليا بعد الله سبحانه كل جييل و حسن صنيع.

ليس ثمة تعبير أقوى تأثيرا من كلمة شكر نقولها اعترافا بالجميل، حيث أتوجه بخالص الشكر والتقدير والعرفان إلى الأستاذ الفاضل د. زغدار أحمد على قوله بالإشراف على هذا العمل والسهر عليه حتى ظهوره في هذا الشكل.

كما لا يفوتي في هذا الصدد أن أتوجه بالشكر الجزيل إلى الأستاذ الدكتور / محمد بوتين ، على ما أسداه لي من نصح و توجيه وإرشاد، خلال إعداد هذا العمل. متمنين له الشفاء العاجل.

كمالا يفوتي أن أتقدم بعظيم الشكر و وافر الامتنان إلى كل من ساهم بالتشجيع أو السؤال أو المساعدة قبل وأثناء إعداد العمل.

إِمْدَادٌ

.....إِلَى مَن يُقَدِّسُ شَعْلَةَ الْعِلْمِوَيَمْبَدِدُ جَدْوَهُ الْمَعْرِفَةِ.

وَيَنْأِي دَوْمًا وَيَجْاهِدُ، لِلنَّهُوْصِ بِقِيمَةِ الْحِرْفَةِ وَعُمْقِ الْكَلْمَةِاَهْدِي

ثُمَّرَةُ جَهَدِيوَحَصِيلَةُ مَشْوَارِيِّ الْمُتَوَاضِعِ

بِدَايَةُ اَهْدِيِّ هَذَا الْعَمَلِ إِلَى الْأَبْيَهِ الْجَسُورِرَمَزُ الصَّبْرِ

وَالْمُصَابِرَةِعَنْوَانُ التَّجْلِيدِ وَالتَّعْدِيِّالَّذِي طَالَمَا خَدَمَ بِكُلِّ مَا

فِي وَسْعِهِ لِيَرْمِي النَّجَامَ تَاجًا عَلَى رَأْسِيإِلَى رَوْحِ أَبِيهِ رَحْمَهُ اللَّهُ

بِرًا بِهِ وَامْتَدَارًا لِجَمِيلِهِ وَوَفَاءً لِعَطَائِهِ.

إِلَى مَن أَقْرَأَ دَوْمًا فِي عَيْوَنَهَا الْمَاجَاتِهِ وَالْتَّوْسَلَاتِ أَنْ وَاصِلِ

الْمَشْوَارِإِلَى الْأَمْمَ الَّتِي عَلِمْتَنِي مِنْ دُونِ أَنْ تَنْسِي بِحِرْفَهِأَذْالِيَّةِ

عَقِيقَةُ وَجْهَادِيأَمِيَّةُ الْحَبِيبَةِ.

إِلَى كُلِّ إِلْنُوتِيِّ وَأَخْوَاتِيِّإِلَى كُلِّ مَنْ هُوَ فِي

ظَاهِرَتِيِّ وَلَيْسُوا فِي مَذْكُورَتِيِّاَهْدِي هَذَا الْعَمَلِ.

ملخص الفهرس

I.....	المقدمة.....
الفصل الأول: إطار المحاسبة والإفصاح عن المعلومة	
02.....	تمهيد.....
03.....	المبحث الأول: الأساس النظري للمحاسبة.....
14.....	المبحث الثاني: العناصر الفكرية لعلم المحاسبة.....
25.....	المبحث الثالث: المحاسبة ونظام المعلومات المحاسبي.....
36.....	خلاصة الفصل.....
الفصل الثاني: الاتجاه الدولي نحو توحيد التقرير المالي	
37.....	تمهيد.....
38.....	المبحث الأول: نظرة على المحيط المحاسبي الدولي.....
48.....	المبحث الثاني: فلسفة وإطار معايير <i>IAS/IFRS</i>
61.....	المبحث الثالث: مقومات الإفصاح حسب <i>IAS / IFRS</i>
75.....	خلاصة الفصل.....
الفصل الثالث: الخيار الجزائري بالتكيف مع متطلبات الإفصاح الدولي	
77.....	تمهيد.....
78.....	المبحث الأول: واقع الإطار المحاسبي الجزائري.....
88.....	المبحث الثاني: إطار النظام المحاسبي المالي (<i>SCF</i>).....
101.....	المبحث الثالث: متطلبات الانتقال إلى الإفصاح حسب (<i>SCF</i>).....
112.....	خلاصة الفصل.....
الفصل الرابع: الدراسة الميدانية	
114.....	تمهيد.....
115.....	المبحث الأول : منهجة الدراسة الميدانية.....
123	المبحث الثاني: دراسة وتخليل نتائج الاستبيان.....
140.....	الخلاصة الفصل.....
141.....	الخاتمة.....
150.....	قائمة المراجع.....
157.....	الملاحق.....
179.....	الفهرس الإجمالي.....



AAA	<i>American Accounting Association</i>
AICPA	<i>American Institut of Cerfified Public Accountants</i>
APB	<i>Accounting Principles board</i>
ASB	<i>Accounting Standards Board</i>
ASC	<i>Accounting Standards Committee</i>
ASCA	<i>The Arab Society of Certified Accountants</i>
CNC	<i>Conseil National de la Comptabilité</i>
CNCC	<i>Compagnie National des Commissaires aux Comptes</i>
COB	<i>Commission d'Organisation de la Bourse</i>
CRC	<i>Compagnie National des Commissaires aux Comptes</i>
CSC	<i>Conseille supérieure de comptabilité</i>
FASB	<i>Financial Accounting Standards Board</i>
FIFO	<i>First In First Out</i>
GAAP	<i>Generally Accepted Accounting principles</i>
GCCAA	<i>GCC Accounting and Auditing Organization</i>
IAS	<i>International Accounting Standards</i>
IASC	<i>International Accounting Standards Committee</i>
IASB	<i>International Accounting Standards Board</i>
IASCF	<i>International Accounting Standards Committee Foundation</i>
ICAEW	<i>Institute of chartered accountants in England and Wales</i>
IFAC	<i>International Federation of Accountants</i>
IFRIC	<i>International Financial Reporting Interpretations Committee</i>
IFRS	<i>International Financial Reporting Standards</i>
LIFO	<i>Last In First Out</i>
OCDE	<i>Organisation de Coopération et de Développement Economique</i>
OEC	<i>Ordre Des Experts-Comptables (France)</i>
PCG	<i>Plan Comptable Général</i>
PCR	<i>Plan Comptable Révisé</i>
SAC	<i>Standards Advisory Council</i>
SCF	<i>Système comptable financier</i>
SEC	<i>Securities Exchange Commission</i>
CRC	<i>Comité Réglementaire Comptable</i>
UNCTC	<i>The United Nations Centre on Transnational Corporations</i>

فَاتِحَةُ الْجَدَول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	مصادر الاختلافات الحاسبية بين النموذجين	41
02	المبادئ المعتمدة من قبل IASC في إطار المفاهيمي	53
03	تأثير مبادئ IASB على قراءة القوائم المالية	58
04	مثال عن ميزانية مطابقة لما جاء في المعيار (IAS01)	63
05	جدول حساب النتيجة حسب الطبيعة (<i>par nature</i>)	64
06	جدول حساب النتيجة حسب الوظيفة (<i>par fonction</i>)	65
07	جدول التغير في الأموال الخاصة	66
08	جدول تدفقات النقدية (الطريقة المباشرة)	69
09	جدول تدفق النقدية (الطريقة غير المباشرة)	70
10	يوضح نموذج عن قاعدة الاستبيان	121
11	الإحصائيات الخاصة بمعدل الردود على الاستمارات	123
12	توزيع أفراد العينة تبعاً للجنس	124
13	تصنيف أفراد العينة تبعاً للمدى العمري	125
14	الدرجة العلمية لأفراد العينة	126
15	فئات الخبرة	128
16	مدى ملاءة (PCN) لاحتياجات المستخدمين	130
17	يوضح الإجابة على مواجهة المشاكل في (PCN)	131
18	يبين مدى تأثير التنظيم الجبائي	133
19	يبين طبيعة تأثير المعايير الحاسبية الدولية	133
20	يبين طبيعة الخوار بين الفاعلين في المجال الحاسبي	134
21	يبين مدى توفر المؤسسات على الإمكانيات	135
22	يوضح مدى الشفافية في المعلومات حسب SCF.	136
23	يوضح المشاكل الممكن أن يطرحها النظام الجديد	138

فَانِيَةُ الْأَسْكَالِ

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
08	هيكل نظرية المحاسبة	01
13	أبعاد <i>Gray</i> المحاسبية والقياس والإفصاح المحاسبي	02
24	ارتباط المبادئ و الممارسات المحاسبية بالفرض	03
28	العلاقة بين البيانات والمعلومات	04
30	خصائص المعلومات المحاسبية	05
50	الميكل الحالي مجلس معايير المحاسبة الدولية (<i>IASB</i>)	06
51	عملية إصدار وتعديل المعايير المحاسبية الدولية	07
106	التطبيق الأول للمعايير المحاسبية الدولية	08

قائمة الملاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
	قائمة الاستبيان باللغة العربية والفرنسية	158
	القوائم المالية للنظام المحاسبي المالي باللغة الفرنسية	165
	قائمة معايير المحاسبة الدولية	172
	البلدان المطبقة لمعايير المحاسبة الدولية في العالم	173



المقدمة

إن التغيرات السريعة في البيئة المحيطة بنا، قد فرضتها التطورات العلمية والتكنولوجية والاقتصادية والسياسية وغيرها. حيث أدت ثورة المعلومات وما تبعها من انتشار الحواسب والاستخدام الواسع لشبكة الانترنت، إلى تقليل حجم العالم بالمعنى المجاز. وجعله أكثر قرباً من أي وقت مضى بحيث تعكس آثار الأحداث بأي دولة فيه بشكل مباشر أو غير مباشر على معظم دول العالم. وبالتالي فإن المحاسبة باعتبارها فرع من فروع المعرفة، لم تكن بمفرده عن التغيرات والتطورات السالفة الذكر، حيث أنها تعد واحداً من الحالات التي اخذ الاهتمام به يتزايد مع التطور الاجتماعي وما رافقه من تطورات أخرى، وهذا ما كان دافعاً لأجل فهم ومعرفة هذه التغيرات لتطبيقاتها والاستفادة منها بدلاً من أن تكون عائقاً أمام برامج وخطط الدول. ويعتبر الإفصاح من أهم الممارسات المحاسبية التي تأثرت بالتطورات السابقة، وهذا ما يؤكد سعي العديد من الشركات في تغيير سياسات الإفصاح التي كانت تنتهجهما لتأخذ بعد ذلك في اعتبارها متطلبات معايير المحاسبة الدولية.

لقد وسعت هذه التغيرات من الفرص الاستثمارية والتمويلية للشركات على المستوى الدولي، ولكن التمتع بهذه الفرص يتطلب استيفاء مجموعة من الضوابط في أسس وشكل ومتوى القوائم المالية المعروضة، وذلك لاعتبار أن الإفصاح يستخدم في المحاسبة لإظهار وتفسير المعلومات بالميزات الالزامية والضرورية عن المؤسسة، ل مختلف الأطراف التي لها مصالح حالية أو مستقبلية معها، فهو إذن أحد أدوات الاتصال الرئيسية الذي بدونه لن تكون هناكفائدة من مخرجات النظام المحاسبي. حيث قاد هذا بعد الدولي لأنشطة المؤسسات إلى العمل على محاولة التوافق والتوحيد المحاسبي على مستوى العالم، لأجل الحصول على مستويات متشابهة من الإفصاح من خلال توحيد طرق القياس المتبعة من دولة إلى أخرى.

والمؤسسات في العالم وخصوصاً المؤسسة الجزائرية لم تكن بمنأى عن هذه الأحداث، من خلال التغيرات التي حصلت في الاقتصاد، وذلك بالانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، وكذا اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي والانضمام المرتقب إلى المنظمة العالمية للتجارة، إضافة إلى الاتجاه نحو تحويل مؤسسات القطاع العام إلى القطاع الخاص في إطار ما يعرف بالخصوصية، مما سيساهم في زيادة فاعلية السوق المالي واتساعه، وتحصي المعاملات فيه المجالين المحلي والإقليمي إلى الدولي. بحيث يتربّط على ما سبق ذكره زيادة الأهمية النسبية للقواعد المالية المفصّل بها من طرف المؤسسات، باعتبارها مصدراً أساسياً للمعلومات التي يستعين بها المستثمرين والمؤسسات المالية في اتخاذ القرارات، سواء في مجال الاستثمارات أم في مجال المفاضلة بين طرق التمويل المختلفة.

وقاد كذلك هذا بعد الدولي إلى إشكالية جوهرية، تمثل في مدى قدرة محاسبة المؤسسة على المستوى الوطني من خلال المعلومات التي توفرها، على مسايرة هذا بعد الدولي الجديد، ذلك أن النظام المحاسبي للمؤسسة وأسلوب الإفصاح عن المعلومات يختلف من دولة إلى أخرى، لأنه مكيف في كل دولة مع النظام الاقتصادي المتبّع، اطلاقة إلى تحقيقه للأهداف المسطرة محلياً.

كل هذه الأحداث كان لها تأثير على الجانب العملي للمؤسسة، في أساليب وكيفيات إيصال مخرجات النظام المحاسبي إلى المستخدمين بشكل مضمون وصحيح وملائم، لمساعدتهم في اتخاذ القرار، وذلك من خلال إيجاد ممارسات محاسبية تتوافق مع معايير المحاسبة الدولية لتوحيد اللغة المحاسبية، وإعطاء قراءة موحدة للقواعد المالية، من خلال اتسام المعلومات التي توفرها هذه الأخيرة بقدر من المصداقية ليكون بالإمكان الوثوق بها والاعتماد عليها، في عمليات التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات.

كما يجب أن تكون تلك المعلومات قابلة للمقارنة لاستعمالها في تقييم أداء المؤسسات، والوقوف على مركزها المالي لإجراء المقارنة بقدر كبير من الموضوعية.

وعلى هذا الأساس فإن القوائم المالية التي ينتجهها النظام الحاسبي الحالي أصبحت موضوع تساؤل أكثر من ذي قبل، ويرجع ذلك إلى وجود عدة صعوبات من حيث التعاريف ودقة المصطلحات المحاسبية، إضافة إلى عدم إعداد قوائم مالية يستعملها المستثمر في اتخاذ قرار الاستثمار من عدمه. و مشاكل أخرى كطرق تقييم الاستثمارات والمخزونات...الخ. التي طرحت أثناء التطبيق الميداني للمخطط الحاسبي في المؤسسات الاقتصادية . وبالتالي فإن استخدام معايير المحاسبة الدولية في عملية إعداد وتحيز القوائم المالية أصبح مطلب أساسى وضرورة حتمية لل المؤسسات، بهدف تلبية رغبات مختلف مستخدمي المعلومات المالية على المستويين المحلي والدولي .

ومنه فان التساؤل الرئيسي في هذا الموضوع يتمثل فيما يلى :
إلى أي مدى يفي الإفصاح عن المعلومات في القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية بمتطلبات معايير المحاسبة الدولية
واحتياجات مختلف المستخدمين؟

وللإجابة على التساؤل الرئيسي استعنا بالأسئلة الفرعية التالية:

- كيف تطور الفكر المحاسبي وما اثر ذلك على الإفصاح؟
- كيف تؤثر البيئة على النظام الحاسبي المتبعة؟
- ماذا يعني بالتوحيد المحاسبي و ماهي الجهد المبذولة لأجل ذلك؟
- كيف يتم عرض القوائم المالية وفق المعايير الدولية؟
- ماهي جهود الجزائر في خضم هذه التحديات؟

فرضيات الدراسة

في ضوء ما تم طرحة من تساؤلات حول موضوع البحث وأملا في تحقيق أهدافه، يمكن تحديد مجموعة من الفرضيات التي يسعى الباحث لاختبارها وهي على النحو التالي:

- المعلومات التي ينتجهها النظام الحالي لا تتمتع بالخصائص الالزمة؛
- القوائم المالية للمؤسسة الجزائرية لا تلبي احتياجات اغلب مستخدميها وخاصة المستثمرين؛
- يمكن إعداد ونشر قوائم مالية وفق معايير المحاسبة الدولية في جميع المؤسسات التجارية والصناعية؛
- الإفصاح حسب متطلبات معايير المحاسبة الدولية يدعم شفافية وملاءمة المعلومات المالية لمن يستخدمها.

مبررات اختيار الموضوع:

هناك عدة أسباب دفعتني إلى البحث في هذا الموضوع من أهمها:

- الرغبة الذاتية في البحث في هذا الموضوع إضافة إلى ارتباطه الوثيق بتخصص المحاسبة والمالية الذي أنا ادرس فيه.
- التغيرات في البيئة التي تعمل فيها المؤسسة الجزائرية، وذلك بالاتجاه نحو الانفتاح الاقتصادي وما رافقه من تعديلات قانونية وتنظيمية.
- أن الجزائر على مشارف تطبيق النظام الحاسبي المالي الجديد في إطار الإصلاحات المعمولة، والذي اعد على مقاس المعايير المحاسبية الدولية.

أهمية الموضوع:

تأتي أهمية هذا الموضوع من خلال انفتاح الاقتصاد الجزائري على المستوى الدولي، و السعي نحو تحقيق التنمية الاقتصادية، التي تتطلب مجموعة من الوسائل والأدوات. حيث تعتبر المحاسبة واحدة من بين هذه الوسائل ،التي يجب إصلاحها و تكيفها مع معايير المحاسبة الدولية. إضافة إلى الإفصاح في القوائم المالية الذي يجب أن يتمتع بالخصائص الالزمة حسب ما تنص عليه المعايير الدولية، كما تكمن أهمية الموضوع كذلك في إقدام الجزائر على اعتماد وتطبيق النظام الحاسبي المالي في آفاق 2010 الذي يوافق محتواه ما جاءت به معايير المحاسبة الدولية، وذلك حتى يساهم بدوره في تسهيل قراءة القوائم المالية على المستوى المحلي والدولي سعيا لتحقيق التنمية وتوجيهه وجلب الاستثمارات.

أهداف الدراسة:

- نسعى من خلال هذه الدراسة إلى الإجابة على التساؤل الرئيسي و اختبار الفرضيات المتبناة.
- التعرض للتجربة الجزائرية في السعي نحو التوحيد الدولي.
- إبراز أهمية الإفصاح في المؤسسة والمعلومات التي يوفرها.

منهج البحث

قصد الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع، والإجابة على إشكالية البحث، واختبار صحة الفرضيات، وتماشيا مع المناهج المعتمدة في الدراسات الاقتصادية والمالية. سوف نعتمد على المنهج الاستنبطاني، وذلك بإتباع الأسلوب الوصفي التحليلي، بمدف وصف وتحليل مختلف جوانب الموضوع والوصول إلى النتائج المرادة من البحث، حيث استعملنا الأسلوب الوصفي في معالجة الفصل الأول، من خلال تطور الإفصاح عن المعلومات في ظل الإفرازات الناجمة عن تطور المحاسبة، وكذا الفصل الثاني والخاص بوصف طبيعة المحيط المحاسبي الدولي والتباين الموجود في الإفصاح. أما الفصل الثالث والمتعلق بالإصلاحات المحاسبية في الجزائر وتحديات تطبيق النظام الحاسبي المالي، فتم وصف الواقع الجزائري وكذا التحليل من خلال القيام بعض المقارنات. وفيما يختص الفصل الرابع فتم اعتماد أسلوب التحليل تماثيا مع طبيعة معالجة هذا الفصل.

أما فيما يخص نط البحث وجمع المعلومات، فقد اعتمدنا على أسلوب المسع المكتبي. وذلك بهدف التعرف على المراجع والبحوث والدراسات التي لها صلة بالموضوع، بالإضافة إلى البحوث العلمية المقدمة في رسائل الماجستير وأطروحتات الدكتوراه وكذلك الدراسات والبحوث المنشورة على شبكة الانترنت، كما اعتمدنا على أسلوب المقابلات الشخصية والاستبانة مع مسؤولي بعض المؤسسات والباحثين الأكاديميين والمهنيين المتخصصين في المجال المحاسبي والممارسين ، للإحاطة بجوانب الموضوع سعيا لتحقيق نتائجه.

الدراسات السابقة

في حدود اطلاع وعلم الباحث فإن المواضيع التي تم تناولها في هذا المجال ملخصة فيما يلي:

- مداري بن بلغيث: **أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية**- بالتطبيق على حالة الجزائر- أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية بجامعة الجزائر، سنة 2004.

حاول الباحث في هذه الأطروحة الإجابة على التساؤل الرئيسي المتمثل في مدى أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد والتوفيق الدوليين، وما هي السبل الكفيلة بتفعيله لملاءمة الواقع الاقتصادي الجديد للجزائر. ويستند في ذلك إلى أن إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسة يجب أن يستند لمعايير المحاسبة الدولية، ويتم بالموازاة مع إصلاح المنظومة المالية والتشريعية والجباية، بحيث تمكن النموذج المحاسبي من التكيف المستمر مع المستجدات والتحديد المسبق و الدقيق لاحتياجات من المعلومات.

ورغم ما تضمنته هذه الدراسة من عرض مستفيض للتطور التاريخي المحاسبي، وجهود التوافق والتوحيد على المستوى الدولي. إلا أنها لم تشخص بالحد الكافي مخرجات النظام المحاسبي المتمثلة في المعلومات المفصح بها، وكذا أي معالجات محاسبية حسب المعايير والمحصلة في النظام المحاسبي المالي، لا سيما القوائم المالية وما تعلق بها. سواء من حيث الشكل أو المضمون. إضافة إلى أن الشق الثاني من الإشكالية، لم يعرض بالشكل الكافي الذي يوضح العوائق والعقبات التشريعية والجباية.

- شنوف شعيب:**الممارسات المحاسبية في الشركات متعددة الجنسيات والتوحيد المحاسبي العالمي**
-**BP EXPLORATION LIMITED**- أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، سنة 2006/2007. تدور إشكالية البحث حول ما إذا كانت المحاسبة الكلاسيكية تلي احتياجات الشركات متعددة الجنسيات، وما مدى أهمية التوافق والتوحيد المحاسبين الدوليين. حيث من بين ما يؤسس عليه هذا البحث أن المعالجة المحاسبية للنشاطات الدولية للشركات متعددة الجنسيات، ينبغي أن تستند للإطار المحاسبي الدولي. وهذا ما أدى إلى عدم اعتماد المخطط المحاسبي الوطني كمراجعة للمعالجات المحاسبية من طرف المستثمرين الأجانب. إلا أن أهم مأخذ في رأينا هو إغفال هذه الدراسة للجهود المحلية على مستوى الجزائر، في مسيرة التطورات العالمية، من خلال تحقيق التوافق مع معايير المحاسبة الدولية سعياً لتوحيد شامل، إضافة إلى الدراسة الميدانية التي يعتريها الغموض ويصعب فهمها .

● مروان سمير: *le projet du nouveau système comptable financier algérien(anticipation et préparer le passage du PCN aux norme IFRS)*

الباحث في علوم التسيير، المدرسة العليا للتجارة، بالجزائر سنة 2006/2007 . وتدور إشكالية هذا البحث حول ماهية طبيعة مشروع النظام المحاسبي المالي في الجزائر، وما الذي سوف يرافق عملية الانتقال من تحضيرات. باعتبار أن اختيار المجلس الوطني للمحاسبة لمرجعية *IFRS* هو الخيار الأفضل، رغم ما قد يتبع عن هذا الخيار من انعكاسات على مستوى المهنة المحاسبية، وبرامج التدريس والتكتوين في مجال المحاسبة، خصوصا على مستوى المؤسسة. التي يتوجب عليها أن تقوم بتحضير برنامج للانتقال، لأجل تجنب الوقوع في أخطاء في المعالجات. رغم ما تعرضت له الدراسة للواقع الدولي والجزائري، إلا أن الإجابة عن الشق الثاني من الإشكالية، فيما تعلق بالانتقال إلى النظام المحاسبي المالي غالب عليه الطابع الشمولي. خصوصا فيما تعلق بمنهجية وخطوات تحقيق الانتقال الناجح إلى النظام المحاسبي المالي.

● بوراوي نسيبة: *Nécessite d'une réforme comptable en Algérie dans le cadre du passage de l'économie planifiée à l'économie de marché.*

الباحث في علوم التسيير ،المدرسة العليا للتجارة، بالجزائر سنة 1998/1999 . حيث تبحث هذه الدراسة في ضرورة إصلاح المخطط المحاسبي الوطني، وذلك تماشيا مع تغير السياسة الاقتصادية من خلال الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، وذلك بخصوصية الشركات العمومية والسعى لإقامة سوق مالي نشط في إطار تحرير حركة تنقل السلع ورؤوس الأموال. حيث سعت هذه الدراسة للوقوف على النهايات التي تعيق المخطط المحاسبي الوطني، والتطرق بالتحليل إلى تجربة بعض الدول الناشئة التي سعت إلى إصلاح إطارها المحاسبي بما يتماشى مع متطلبات معايير المحاسبة الدولية .

هيكلة البحث:

تم تقسيم هذا البحث إلى أربعة فصول إضافة إلى المقدمة والخاتمة.

الفصل الأول: إطار المحاسبة والإفصاح عن المعلومة ، والذي ستعرض فيه إلى لحة عن تطور الإفصاح عن المعلومات

في ظل تطور المحاسبة، وكذا النظريات والمبادئ المحاسبية. إضافة إلى البيئة وكيفية تأثيرها على النظام المحاسبي ومن ثم سوف نعرض إلى المحاسبة وعلاقتها بنظام المعلومات من خلال الإفصاح في القوائم المالية، و ذلك بالتركيز على مقومات الإفصاح والعناصر المؤثرة فيه من أجل تحقيق الشفافية في التقارير.

الفصل الثاني: الاتجاه الدولي نحو توحيد التقرير المالي ، نتناول في هذا الفصل طبيعة المحيط المحاسبي الدولي، من خلال

التعرض لتنظيم المحاسبة الانجلوسكسونية والمحاسبة الفرانكوفونية والبيان في الإفصاح بين التوجهين. كما نطرق كذلك إلى الجهود المبذولة من طرف الدول والمنظمات المهنية المتخصصة على المستوى المحلي الإقليمي والدولي، لأجل تحقيق التوافق المحاسبي الدولي سعيا بذلك للوصول إلى توحيد كامل. كما نطرق كذلك إلى إطار معايير المحاسبة الدولية التي يصدرها مجلس *IASB*، بالتعرض لعملية صناعة هذه المعايير و جهود تطبيقها في بعض دول العالم. وما تأثير اعتمادها على الاقتصاد، الأسواق والمؤسسات.

الفصل الثالث: الخيار الجزائري بالتكيف مع متطلبات الإفصاح الدولي ، نحاول في هذا الفصل معرفة الإصلاحات المحاسبية في الجزائر، و التعرض للنظام المحاسبي المالي الجديد ، وكيفية تحضير المحيط الاقتصادي وبرمجة التطبيق، وعرض عملية إعداد وعرض القوائم المالية وفق المعايير الدولية. من خلال متطلبات الانتقال إلى الإفصاح حسب ما يقتضيه (SCF) ، التي تتطلب تحضير كل من المؤسسات والمحترفين والممارسين للمهنة إضافة إلى تحديث الأطر التشريعية والجهازية. وفي الأخير نعرض إلى تحديات تطبيق النظام المحاسبي المالي والتائج المنتظرة أن يتحققها.

الفصل الرابع: الدراسة الميدانية، حاولنا من خلال هذا الفصل التواصل مع الفاعلين في المجال المحاسبي على النطاق المحلي في الجزائر، وذلك باستعمال أدوات مختلفة لأجل الحصول على المعلومات اللازمة وتوفير البيانات التي تحتاجها هذه الدراسة، كما تضمن هذا الفصل عرض وتحليل للنتائج التي تم التوصل إليها من خلال الدراسة الإحصائية لاستماراة الاستبيان، بالاعتماد على الإجابات الواردة. وذلك لدراسة الجوانب المتعلقة بتطبيق النظام المحاسبي المالي والإفصاح عن المعلومات في القوائم المالية حسب ما يتطلبه ويفرضه هذا الأخير من قواعد.



بيان المحدثة والإفصاح عن المعلومة

تمهيد

إن التطورات التقنية السريعة والتغيرات الهيكلية في بيئة المال والأعمال في ظل عصر المعرفة المعلوماتية، تركت آثارها وبصماتها الواضحة على ضرورة مواكبة المحاسبة لكافة التغيرات السابقة، باعتبارها أحد فروع العلوم الاجتماعية، بحيث تؤثر وتنأثر ببيئة المحيطة بها.

حيث لم تنشأ المحاسبة كفرع من فروع المعرفة، بل تطورت حتى وصلت إلى ما هي عليه اليوم للضرورة الملحة التي تتطلبها ميدان التجارة والمال، وللمتغيرات والمستجدات المرتبطة بالأنظمة الاجتماعية ،الاقتصادية ،والتجارية .وذلك لمقابلة احتياجات انشطة الأعمال من خلال قياس و توصيل النتائج الخاصة بنشاط مؤسسة معينة للأطراف ذوي العلاقة.

إن المحاسبة واستجابة منها لاحتياجات مختلفة وغير متجانسة من المعلومات المحاسبية لإطراف مختلفة تطورت عبر الزمن. حيث أن المحاسبة لا تمثل استثناءً عن بقية المهن الأخرى فلها "قواعد اللعبة" الخاصة بها، والمتمثلة في القواعد و الفروض والمبادئ المحاسبية المقبولة عموما . التي تستند عليها وتساعدها في توجيهه ممارستها.

ويتعاظم دور المحاسبة باعتبارها من أهم وأقدم نظم المعلومات ضمن المؤسسة وذلك بمختلف فروعها من خلال إنتاج المعلومات ذات المنفعة، وتوصيلها لشرائح واسعة و مختلفة من المجتمع، مترجمة في شكل قوائم و تقارير مالية تعكس ما وقع في المؤسسة من أحداث متتالية، مما له بالغ الأثر على اتخاذ القرارات الاقتصادية والاستثمارية. وذلك وفق أسس تتفق مع متطلبات الإفصاح عن الأمور العامضة ذات التأثير النسبي في عملية اتخاذ القرار.

وستنطرب في هذا الفصل إلى العناصر التالية:

- نشأة المحاسبة و العوامل المحيطة بها من خلال التطرق إلى تطور المحاسبة وما اثر ذلك على الإفصاح، إضافة النظريات المحاسبية وأخيراً ببيئة وتأثيرها في المحاسبة؟
- العناصر الفكرية للمحاسبة وذلك بالتعرض إلى الوظائف والأهداف إضافة إلى مقومات المحاسبة المتمثلة في الفروض و المبادئ المحاسبية؟
- إنتاج المعلومات والإفصاح عنها وذلك بشرح المحاسبة و نظام للمعلومات المحاسبي وطبيعة المعلومات التي يتجهها وكيفية الإفصاح عنها.

المبحث الأول: الأساس النظري للمحاسبة

إن التطور الذي عرفته المحاسبة قد أملته الظروف والبيئة الخيطية، باعتبار أن الفكر المحاسبي في حالة استمرار مع التغير. حيث نتج عن الممارسات الميدانية مشاكل عديدة استوجبت السعي نحو وضع إطار نظري للمحاسبة.

المطلب الأول: تطور المحاسبة و الحاجة إلى الإفصاح

تم تقسيم التطور الوظيفي للمحاسبة عبر الزمن إلى ثلاثة فترات زمنية يأتي عرضها فيما يلي.

الفرع الأول: حقبة العصور القديمة إلى نهاية القرن 15

أثبتت البحوث في مجال المحاسبة أن أول محاولة قام بها الإنسان لتسجيل المعلومات المالية، تعود إلى عهد الأشوريين حوالي 3500 سنة ق.م. حيث كان ملوكهم يحرصون على تسجيل ما كانوا يدفعونه لجنودهم من رواتب في صورة ماشية ، أو حبوب، أو أحجار كريمة. كما أظهرت شرائع حمورابي التي ظهرت على برج بابل حوالي 1750 سنة ق.م، احتوائها على مادتين (104. 105) تتعلقان بالأحكام التجارية.¹

وتعتبر المحاسبة قديمة قدم اختراع الكتابة. حيث أن اختراع الكتابة المسماوية من قبل الكهنة السومريين ، أثر على تطور علم الحساب وجعل الإثبات المحاسبي ممكنا، فكانت تثبت البيانات على ألواح من الفخار وتحفظ في صناديق، إلا أن هذا الإثبات كان مقتضرا على محاسبة بسيطة للمخازن².

ويعد النظام المحاسبي الذي استخدمه اليونانيون من أكثر الأنظمة المحاسبية تطورا، وهذا بعد النظام الذي حفظه الفراعنة. حيث تشهد آثارهم بعد استحداث الكتابة والتي كانت تتضمن حروفًا وحسابات واستثمارات وبيانات كمية، وهي العناصر التي ساهمت في تشكيل المحاسبة في صورتها الحالية³.

ومن حيث أساليب العد، فمن الثابت تاريخيا أن بعض أساليب العد التي استخدمها الإنسان للتعبير عن الأرقام بواسطة الإشارات كانت قد سبقت في وجودها الأرقام الحالية. بعض الشعوب استخدمت كلمات للدلالة على الأرقام ، في حين أنّ شعوباً أخرى وحسب ما أكد ذلك علماء الآثار مثل حضارة الانكا القديمة (جمهورية البيرو حاليا)، قد استعملت عقد الخيوط كوسائل للتعبير عن الأرقام.

وخلال هذه الحقبة، تطورت المحاسبة بما كانت عليه بفضل البدء باستخدام وحدة النقد كوسيلة لعملية التبادل التجاري بدءا من القرن السادس قبل الميلاد⁴، وظهور بعض الأنظمة العددية المتغيرة نسبيا. كالنظام العددي (الهندي-عربي) الذي يعود

¹- وليد الحيالي، نظرية المحاسبة، (على الخط)، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك متاح على :

.25 <http://www.ao-academy.org/docs/Nadha_ryat%20almuhasaba-2.pdf> (24/10/2007)، ص:

2- رضوان حلوة حنان، تطورا لفكرة المحاسبة، (عمان: مكتبة دار الثقافة، 1998)، ص:12.

³ -DEGOS,J,la comptabilité,(paris:dominos Flammarion,1998),p:16.

⁴- وليد الحيالي، مرجع سابق، ص:26

فضل نشره في أوروبا إلى التجار العرب المسلمين الذين ازدهرت تجارة بين أوروبا والشرق الأقصى، خلال القرنين العاشر والحادي عشر ميلادي. حيث يقوم هذا النظام على تسعه أعداد أساسية، وزاد من حيويتها الخوارزمي باستخدامه للصفر. ففتح بذلك آفاقاً جديدة للعد لا نهاية لها، ونقل الحساب من الشكل الحسي إلى الشكل المجرد إذ لا يمكن أن تتصور أية عملية رياضية، أو محاسبية دون استخدام الأرقام.¹

كما ألم القراءان الكريم في الآية (282-283)، من سورة البقرة على إلزامية، وأهمية تسجيل وإثبات كافة المعاملات المالية والتجارية وشئ أنواع الديون، إضافة إلى أن الرسول (صلى الله عليه وسلم) قد أرسى معيار التفرقة بين المال العام والمال الخاص في محاسبته للعمال الذين كان يرسلهم لجمع الزكاة.

وحتى بداية القرن الثالث عشر، كانت سجلات المحاسبة بدائية وبسيطة يثبت فيها التجار ومقرضو الأموال معاملاتهم المالية الآجلة مع الغير، للرجوع إليها وقت الحاجة. أما العمليات النقدية فكان التاجر يخضعها لرقابته الشخصية دون الحاجة إلى تسجيلها، وقد أطلق على هذا الأسلوب في تسجيل المعاملات مصطلح القيد المفرد. حيث لم يكن يعرف هذا التسجيل التوازن الرياضي ولم يكن يشترط تسجيل العملية في جانبين (مددين - دائن).²

ومع بداية القرن الرابع عشر بعد الميلاد حدثت تطورات كان لها عمق الأثر على الوظيفة المحاسبية، لدرجة لم يعد يستوعبها أسلوب القيد المفرد. فتميزت هذه المرحلة بعملية مسح الدفاتر من تاريخ نشوء المحاسبة إلى غاية القرن السادس، تاريخ ظهور النقود وتطورت هذه العملية بتطبيق نظام القيد المزدوج كما سرى لأحقا، وذلك للحفاظ على ممتلكات وثروة الطبقة الحاكمة وصيانتها، فكان يقتصر الإفصاح في مفهومه القديم في عملية إيصال وإمداد تلك الطبقة بالمعلومات المطلوبة عن ممتلكاتهم دون الحاجة إلى نشرها على نطاق واسع.

الفرع الثاني: الفترة ما بين القرن 16 و منتصف القرن 18

نشأ عن ثوابت التبادل التجاري في القرن 15 م. والدور الذي لعبته الدوليات الإيطالية في انتشار البنوك، والحالات التجارية لتأمين العلاقات، والمعاملات التجارية داخل تلك الدوليات وخارجها.³ حيث وجد التاجر نفسه مضطراً إلى تسجيل المعاملات التي تتم بينه وبين الغير، إذ كانت موجودات المؤسسة والتراكماتها تقوم تقريباً في نهاية السنة المالية⁴، ما أدى إلى عدم تشخيص الوضعية الحقيقة لنشاط المؤسسة حيث ظهرت الحاجة إلى نظام محاسبي يثبت العلاقات الدائنة والمدينة بين المصرف أو التاجر والآخرين. ولقد قدم تلبية هذه الحاجة على يد عالم الرياضيات الإيطالي الراهب لوقا باسيولي (*Luca Pacioli*) وذلك من خلال أول أعماله المكتوبة عن مسح الدفاتر على أساس القيد المزدوج في كتابه: (*summa de arithmeticā proportionet et computi et scripturis*

¹- سامر قنطريجي، «دور الحضارة الإسلامية في تطور الفكر المحاسبي» [على الخط]. أطروحة دكتوراه، منشور، جامعة حلب، 2003 متاحة على:<<http://www.acc4arab.com/phplinkat/linkredirect.php?linkid=226>> (2007/12/15)

² - *De roover ;R, la comptabilité a travers les âges, 1^{er},* (Bruxelles: bibliothèque royale ALBERT ,1970), p:IX.

³- حسين القاضي، سوسن حلوفي، **مبادئ المحاسبة**، (الأردن، دار زهران للنشر، 1997)، ص.7.

⁴- خالد عبد الله، و آخرون، **أصول المحاسبة**، (الأردن، مركز الكتاب الأردني، 1990)، ص ،16.

وكان بمثابة ميلاد عصر جديد للمحاسبة وقفزة نوعية في تاريخ تطورها، ويحتوي في قسم منه على وصف لمسك الدفاتر على أساس القيد المزدوج، بينما كان الكتاب مخصص للرياضيات¹. كما أسس في عام 1581 أول معهد للمحاسبة في البندقية. ورغم أن أساس القيد المزدوج ليس من مبتكرات باسيولي بل وجد قبل ذلك وهذا ما أشار له هو كذلك. وقد حدد عدة خصائص مميزة لمسك الدفاتر على أساس القيد المزدوج في الفترة السابقة على بداية القرن السادس عشر وهي كالتالي²:

1. كانت المحاسبة تهدف إلى تزويد المالك ببيانات توضح أصوله والتراكماته، وكأساس لمنح الائتمان، ووسيلة لتحديد حقوق الشركاء بما اكتسبها طابع السرية، خصوصاً في ظل غياب أي ضغط خارجي يلزم التحقق من صحة تلك البيانات، أو إعدادها طبقاً لقواعد محددة؟
2. لم تكن فكرة الفترة المحاسبية أو فرض استمرار المؤسسة من الأمور المعروفة في ذلك الوقت، حيث كانت العمليات التجارية محددة ومستقلة تنتهي ب مجرد انتهاء الغرض منها.

ومهما كان الاختلاف حول آثار "luca Pacioli" على أساس المحاسبة فإن جل الباحثين يتفقون على إسناد الفضل إليه في نوعين من الآثار هما³:

- 1 . أنه كان أول من وضع أساس تنظيم المجموعة الدفترية المحاسبية باستحداث ثلاثة سجلات للتسجيل المحاسبي وهي: المذكورة (journal)، اليومية (mémorial)، دفتر الأستاذ (ledger)؛
- 2 . كما انه كان أول من دعا إلى قياس الربح عند نهاية الفترة المالية، وذلك بإعداد حساب الأرباح والخسائر الذي يتم فيه إفال بنود الإيرادات والمصروفات التي لا تنقل آثارها للفترة المالية الأخرى.

وفي هذه المرحلة كانت المؤسسات الاقتصادية في معظمها فردية وشركات أشخاص، حيث كانت المعلومات المحاسبية تعتبر من الأسرار الشخصية التي لا يجوز الإفصاح عنها للغير، خصوصاً في ظل عدم فصل الملكية عن التسيير، وعدم اعتماد المؤسسات على التمويل الخارجي حيث كان التركيز على القياس المحاسبي.

الفرع الثالث: فترة ما بعد منتصف القرن 18

استمرت المحاسبة من الناحية الوظيفية في تأدية الخدمات التي كانت تؤديها في المراحل السابقة، وهي توفير الحماية لأصول المؤسسة، وتحديد المسؤوليات. وكان ذلك إلى غاية النصف الثاني من القرن الثامن عشر تاريخ بدء عصر الثورة الصناعية في أوروبا. حيث نتج عنها تطور كبير في الحياة الاقتصادية، من خلال نمو المؤسسات التجارية ، وذلك بقصد الحصول على الأموال الكافية. حيث كان لهذا العامل اثر كبير على تطور الفكر المحاسبي⁴، وذلك من خلال قياس نتائج الأعمال بدقة وتحديد نصيب كل شريك في الأرباح والخسائر.

¹- عبد الحي مرعي، محمد الصبان، *التطور المحاسبي و المشاكل المحاسبية المعاصرة*، (بيروت، دار النهضة العربية، 1988)، ص: 130.

²- عبد الحي مرعي، محمد الصبان، *مراجع سابق*، ص ،31 [نقل عن: eldon s, hendriksen, ,accounting theory (homewood, ill., richard,d,Irwin, 1965),p:16.

³- ولد الحيلي، *مراجع سابق*، ص: 29.

⁴- جرائيل كحالة، و آخرون، *المحاسبة المالية بين النظرية و التطبيق*، (الأردن: دار زهران، دار الهلال، 1997) ، ص: 18.

وقد استخدم مصطلح الإفصاح لأول مرة في المملكة المتحدة، في نطاق قانون الشركات الصادر سنة 1844، والمعدل في السنة التالية مباشرة، وقد أورد هذا القانون نصاً ألزم فيه مدیري الشركات بإعداد ميزانية عامة والتوجیع عليها. حيث يرجع ظهور مصطلحات عدالة، وشمول، وصحة، وصدق القوائم المالية إلى تلك النصوص القانونية. فمن منظور مسؤولية الإدارة تقع عليها مسؤولية إعداد القوائم المالية، وانشترط القانون توفرها على خاصیتی الشمول والعدالة، ومن منظور مسؤولية المراجع الخارجی اشتترط القانون عليه التأکد من صدق المیزانیة وصحتها¹. وظهر الإفصاح في المملكة المتحدة كقاعدة قانونیة بالرغم من عدم وجود رقابة مهنية على الممارسة العملية.

وأدى ظهور الشركات الصناعية والتتجاریة العملاقة ، وشركات المساهمة إلى الحاجة للحصول على رؤوس أموال ضخمة وذلك بطرح أسهمها للاكتتاب العام. حيث كانت تقوم بالتحليل، والقياس للفترة لذمتها المالية عن طريق المیزانیة العامة وتقوم بتحديد الإيرادات عن طريق قائمة الدخل². ما أدى إلى ضرورة تطبيق طرق المحاسبة العلمية، واستعانة المساهمين بدقق حسابات ليتوب عنهم في الرقابة على أعمال الإدارة، وتدقيق حسابات الشركة وتقديم الرأي المحايد بخصوص القوائم المالية.

حيث بدا الاهتمام بالإفصاح المحاسبي في الولايات المتحدة الأمريكية بصدور قانون سنة 1933 ، الذي فرض على الشركات التي تصدر أسهم لأول مرة أن تودع لدى الهيئة الحكومية قائمة تتضمن كل المعلومات المالية الهامة، والتي يمكن أن يستفيد منها المستثمرون في الأسواق المالية. وطبقاً لقواعد هذا القانون يتتحمل المراجع مسؤولية الإفصاح عن أي معلومات غير صحيحة، أو إخفاء معلومات قد يتربّط عليها تضليل المستثمرين. إضافة إلى صدور قانون سنة 1934 ، الذي ألزم الشركات التي تداول أسهمها في الأسواق المالية أن تودع صورة من قوائمها المالية لدى الهيئة الحكومية سنويًا، بعد اعتمادها من المراجع القانوني. ويرجع تطور الإفصاح في الولايات المتحدة الأمريكية إلى جهود مهنة المراجعة مثلثة في الجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين.

وأدّت الأزمة الاقتصادية (1929-1931) ، إلى ارتفاع في الإنتاج دون أن يقابل ذلك زيادة في الطلب. فأدى إلى ظهور الاحتكارات من قبل الشركات الكبيرة وخسارة وإفلاس العديد من الشركات، مما زاد في تعقید الأزمة الاقتصادية التي كان لها تأثير على تطور الفكر المحاسبي³ وذلك من خلال:

- ✓ إفلاس العديد من الشركات أدى إلى انتقال الأموال وتركيزها في يد الشركات الاقتصادية الكبيرة، مما استلزم ضرورة إتباع معاجلات محاسبية تسجم مع زيادة حجم هذه الشركات ؟
- ✓ عدم اقتناع جهات عديدة وخاصة الخارجية بالمعلومات التي تقدمها المحاسبة بالاقتصار على المیزانیة كتقرير مالي في نهاية السنة؟
- ✓ الاتجاه نحو صياغة الأسس العامة والإجراءات المتّبعة في التطبيق المحاسبي للعمل على إعداد تقارير مالية ترضي اغلب الجهات، توضح فيها مصادر واستخدامات الأموال بدقة؟

¹- وصفى أبو المكارم، دراسات متقدمة في مجال المحاسبة المالية، (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة ، 2002) ص:22.

²- Colasse,B,*comptabilité générale:PCG1999*, 6 éd,(paris:economica,2000), p:17.

³- كمال النقیب، مقدمة في نظرية المحاسبة، (عمان، دار وائل، 2004)، ص ص: 101-102

المطلب الثاني: مداخل التنظير المحاسبي

إن عملية التنظير المحاسبي جاءت ل تعالج القصور في الممارسات المهنية نتيجة تطور هذه الأخيرة، وهذا بوضع إطار متكمال للمحاسبة يستند إليه كمنهج لتبرير الممارسات وإيجاد الحلول للمشاكل التي قد تعترضها. لذا سوف نعالج أولاً المصادر المتأتية منها المعرفة المحاسبية.

الفرع الأول: مصادر المعرفة المحاسبية

إن الأدب المحاسبي الوصفي لتاريخ المحاسبة يشير إلى أن المحاسبة لم تتطور كعلم مجرد، ولكن كاستجابة لاحتياجات بيعتها. حيث أن المتبع يلاحظ أن المحاسبة كانت تأتي من التطبيقات والممارسات العملية للمحاسبة وليس من خلال دراسات نظرية مسبقة¹. وفي هذا الصدد نميز بين نوعين من المصادر وهي:

- الممارسات العملية:

وفقاً لهذا المصدر فإن المعرفة المحاسبية هي معرفة خاصة، حيث نشأت نتيجة الحاجة إليها. فهي تعكس وجهة نظر، أو مصلحة صاحب الحاجة. حيث أن المعرفة وفقاً لهذا المصدر لا يجمعها فكر واحد بل تكون من عناصر متفرقة غير متناسقة.

وتطورت الممارسات العملية بالاستجابة لمتطلبات عملية، ولتغيرات بيئية تختلف باختلاف المكان والزمان. إذ لم تنشأ كفكرة في أذهان المحاسبين بل كانت وليدة الحاجة إليها، حيث اعتبر دورها في إطار هذا المصدر كدور رجل المطافئ الذي يقوم بإخماد النار في كل مكان تشتعل فيه، عوض التفكير في حلول على المدى الطويل². وهذا لافتقادها إلى إطار نظري تستند إليه، مما استلزم الاتجاه نحو وضع قواعد وأساليب للممارسات المحاسبية.

ونستنتج مما سبق أن اختلاف المحاسبين وعدم اتفاقهم على مبادئ محاسبية عامة، يرجع أساساً إلى طبيعة المعرفة المحاسبية التي كانت سائدة. حيث كانت تستند في جانب منها على اجتهادات ووجهات نظر شخصية، وتستند في الجانب الآخر على ممارسات تعتمد على التجربة والخطأ. ولذلك جاءت بعض المبادئ التي كانت مقبولة من طرف بعض الممارسين تقنياً للواقع العملي، أو ما يسمى بالعادات الاتفاقيّة.

- المعرفة النظرية(التنظير العلمي):

يعتبر هذا المصدر أحدث نسبياً من المصدر الأول. باعتبار أن المعرفة المحاسبية أصبحت موضوعاً للعمل الذهني وذلك بالاستناد إلى المنطق العملي، حيث يجمع المحاسبون على أهمية توافر إطار نظري للمحاسبة، باعتبار أنه يمكن الوفاء بالمعلومات اللازمة إذا توافرت مجموعة من المبادئ والقواعد المحاسبية الملائمة، التي تحقق فهما مشتركة لمستخدمي القوائم المالية³. كما أن هذا الإطار يعد مرشداً للممارسات المحاسبية ويقضي على التباين والتناقض بين القواعد المحاسبية، حيث بدأ الاتجاه نحو توفير إطار أو أساس نظري للمعرفة المحاسبية لتلبية احتياجات المستخدمين ومواكبة التطورات في البيئة الحبيطة.

¹- وصفي أبو المكارم، دراسات متقدمة في مجال المحاسبة المالية، الطبعة الثانية، (الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة، 2004) ص: 11.

²- NASIRI,A,((le cadre conceptuel Américain et ses conséquences sur le modèle comptable traditionnel)), Revue française de comptabilité,N 173,octobre 1986,paris p:44.

³- وصفي أبو المكارم، مرجع سابق، ص: 16

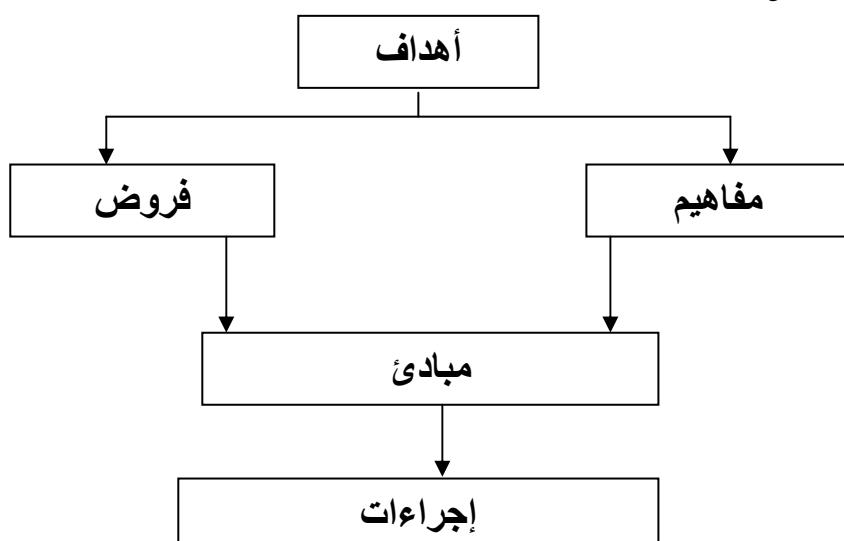
وسواء كانت مصادر المعرفة المحاسبية نابعة من الممارسات العملية المرتبطة بمهنة المحاسبة، أو من خلال النظريات العلمية المتعلقة بالجانب الأكاديمي، فإنها ترتبط بعنصرين هما¹ الاستمرارية والتغيير. فالاستمرارية تمثل في العناصر النابعة من الماضي والممتدة إلى المستقبل، والتي تكررت بصفة مستمرة فتجسدت بذلك في مجموعة من القواعد والمبادئ المحاسبية المعتمدة بها حالياً. أما التغيير فهو يتعلّق بأثر الظروف الجارية وقدرة على مسايرتها، فالتجربة والممارسة تحدّنا بعض العناصر التي تصلح للبقاء والاستمرار، والظروف الاجتماعية والاقتصادية المحيطة قد تدعى إلى التغيير². المحاسبة بأفكارها الأساسية ما زالت مستمرة والذي يحدث هو تطوير هذه الأفكار كلما دعت الظروف إلى ذلك.

الفرع الثاني: مستويات التنظير المحاسبي

بعض النظر عن النظرية المختارة للدراسة يجب أن تتضمن جميع النظريات المنهجية التي يمكن اختبارها بها. ومن أهم مناهج الدراسة منهج الاستنباط والاستقراء³، فالمنهج الاستنباطي يبدأ بتحديد الأهداف والسلسلات التي يتم منها استtraction مبادئ منطقية تقدم كأساس للتطبيق العملي. فهو ينطلق من العمل نحو العلم، ومن المبادئ نحو الفروض. أما منهج الاستقراء فهو يعتمد أساساً على التجربة واللاحظة لاختبار الواقع والتحقق من صحته. وهو ينطلق من العلم نحو العمل ومن المبادئ نحو الفروض وذلك بالاعتماد على العقل والمنطق.

ولقد تعددت التعريفات التي قدمت للنظرية المحاسبية بصفة عامة، وذلك حسب آراء المختصين في مجال التنظير المحاسبي منذ بداية العقد الثالث من القرن العشرين، حيث عرفت بأنها "مجموعة من أفكار، ومفاهيم مجردة أكثر أو أقل تنظيم مطبقة في الممارسات المحاسبية"⁴. أي تعتبر أنها مجموعة شاملة من الافتراضات والمفاهيم والمبادئ والإجراءات التي تشكل في مجموعها إطاراً عاماً لحقول المعرفة، وذلك كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (01): هيكل نظرية المحاسبة



المراجع: وليد الحيالي، مرجع سابق، ص: 37.

¹- يوسف جريوع، نظرية المحاسبة، (2001)، ص: 15

²- عمر حسنين، تطور الفكر المحاسبي، (بيروت، دار النهضة العربية)، ص: 55

³- كمال النقيب، مرجع سابق، ص: 372-373

⁴- Colasse ,B, *comptabilité générale:PCG 1999 et IAS,2001,p:61.*

وللنظرية المحاسبية دور ثالثي، فهي تسمح بشرح وتعليم مختلف الجوانب للتطبيق العملي المحاسبي. أي أنها تلعب دور تفسيري، وتقوم كذلك بتقييم نوعية هذا التطبيق ويسعى الدور المعياري، وفي الأخير تسمح بالتبني بحل المشاكل التي قد تعرّض التطبيقات السابقة وهو الدور التنبؤي. فهي مصدر للإطار المفاهيمي للمحاسبة (*le cadre conceptuel*)، والذي يسمح للمحاسب بتعلم ومارسة مهنته، ويسمح كذلك للمستعملين بهم وتكوين رأيهم على مصداقية وموثوقية الوثائق المحاسبية، وللائمين على أعمال التوحيد بحل المشاكل المحاسبية، حتى تلعب الأدوار السابقة لها، والنظرية المحاسبية يجب أن تضم الأهداف التي على أساسها تست婢ط المبادئ والقواعد والمعايير المحاسبية¹.

ورغم وجود العديد من الطرق لتبويب نظريات المحاسبة إلا أنها اخترنا تصنيفها على أساس التنبؤ إلى ثلاثة مستويات رئيسية وذلك لعرض التحليل وهي²:

النظريّة المرتّبة بالهيكل المحاسبي³

إن النظريات التي تشرح الممارسات المحاسبية التقليدية ضرورية، وذلك لامعان النظر والتعميّص في الممارسة المعاصرة، وأيضاً لتقييم النظرية التقليدية. كما أنها تمكن من تقييم الممارسات السائدة ومدى تطابقها مع النظريات السائدة (التقليدية). ويمكن اختبار التجانس المنطقى لهذه النظرية وذلك بالتأكد من إمكانية التنبؤ بما يقوم به الحاسوبون، لتحديد الأثر على الدخل الذي تظهره المقادير المفصح عنها في الميزانية نتيجة إتباع نموذج أو إجراء معين، ومنه فإن النظريات المرتّبة بالهيكل المحاسبي ، تحاول تفسير الممارسات المحاسبية المعاصرة، والتنبؤ بكيفية رد فعل الحاسوبين لأوضاع معينة، أو كيفية إعدادهم للتقارير عن أحداث معينة. حيث ترتبط في مجملها بـ هيكل عملية جمع البيانات وإعداد القوائم المالية.

النظريّة التفسيرية:

وهي النظرية التي تركز على العلاقة بين ظاهرة ما والرموز التي تعبّر عنها. ويمكن تحقيق هذه النظرية بإجراء البحوث التي تهدف إلى تحديد ما إذا كان مستخدمو المعلومات المحاسبية يفهمون المعنى الذي يقصده متوجهوا المعلومات، ومن أمثلة محاولات تفسير المفاهيم المحاسبية مع ضوء المفاهيم الاقتصادية بجد دراسات كل من كاننج (*Canning*)، وسبراوز (*Sprouse*)، ومونيتز (*Moonitz*) ، الذين ركزوا على إعطاء تعاريف موضوعية، وتقديم تفاصير اقتصادية لهذه التعاريف⁴. مثل تفسير قيمة الأصل على أنها القيمة الاقتصادية للخدمات المستقبلية.

و منه فإن النظرية التفسيرية تهتم بتفسير و تحليل الممارسات المحاسبية باعتبارها موضوع بحث أو تنظير وتنقسم إلى النظرية الموجبة التي تسعى لوصف وتفسير سلوك ومارسات الأطراف التي تلعب دوراً في موضوع المحاسبة، وذلك من أجل وضع افتراضات لتصريفهم، والنظريات التاريخية والسوسيولوجية التي تعامل مع الممارسات الاجتماعية والتنظيمية التي تدعم عملية العد⁵.

¹- Classe,B, op. cit. p:62.

²- إلدون س، هنريكسن،نظريّة المحاسبة، ترجمة، كمال أبو زيد ،طبعة الرابعة،(الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث،2005) ص.3.

³- يمكن تسميتها بالنظريّات التركيبية ،أو النظريّات الهيكليّة.

⁴- إلدون س، هنريكسن، مرجع سابق، ص ص: 7-8.

⁵ - Colasse,B, théories comptable, dans, encyclopédie de comptabilité de contrôle de gestion et d'audit,(paris:économica,2000) p : 1238

النظريات السلوكية:

تسعى هذه النظرية إلى دراسة عملية الاتصال في مجال القرارات. وتم بالتركيز على ملائمة المعلومات التي يتم توصيلها إلى متخدلي القرارات، كما يمكن أن تأخذ في الاعتبار أثر التقارير الخارجية على الإدارة وتأثير الارتداد العكسي لهذا الأثر على تصرفات المحاسبين والمرجعين، فهي تحاول قياس وتقدير الآثار الاقتصادية والنفسية والاجتماعية للإجراءات المحاسبية ووسائل التقرير، من خلال سعيها للإجابة على عدة أسئلة نذكر منها¹: من هم مستخدمو القوائم المالية المنشورة؟ وما هي طبيعة المعلومات المطلوبة؟ وكيف يكون رد فعل المستثمرين والدائنين والإدارة إذا اختلفت الإجراءات المحاسبية والعرض المحاسبي؟ فهي تؤكد بذلك تأثير التقارير والقوائم المالية على سلوك متخدلي القرارات.

الفرع الثالث: الإفصاح وعملية التنظير المحاسبي

إن الفكر المحاسبي لم يدرك أهمية مصطلح الإفصاح إلا مع السنتينيات. حيث يمكن اعتبار الدراسة التي اعتمدها (moonitz)، الأولى في مجال التنظير المحاسبي والتي تناولت مصطلح الإفصاح المحاسبي صراحة عام 1961، وذلك تحت رعاية المجتمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA). حيث خلص إلى أنه يجب أن تقصص القوائم المالية عن كل ما هو ضروري حتى لا تكون مظللة. إضافة إلى الاهتمام القوي والصرير بوظيفة الاتصال المحاسبي من طرف جمعية المحاسبة الأمريكية (AAA) من خلال الدراسة التي نشرت عام 1966. حيث حرصت على تطوير تعريف المحاسبة بأنها عملية تحديد وقياس وتوصيل معلومات اقتصادية بحيث تمكّن مستخدمي المعلومات من إجراء التقييمات والتخطّي القرارات². وتعتبر هذه الدراسة أنها هي التي جعلت وظيفة الاتصال حجر الزاوية في بناء النظرية المحاسبية.

وكذلك دراسة مجلس المبادئ المحاسبية (APB) عام 1970، الذي ركز على مشكلة الإفصاح المحاسبي من خلال إبراز ظاهرة عدم التجانس في احتياجات مستخدمي القوائم المالية. حيث ميزت هذه الدراسة بين المستخدمين المباشرين مثل المستثمرين والدائنين والإدارة والعمال والعلماء والمديرين والأجهزة الضريبية. وبين المستخدمين غير المباشرين، مثل المخاللين والماليين والتنظيمات المهنية والاتحادات العمالية والعاملين في الأسواق المالية، وقد أوصت هذه الدراسة بالتوسيع في نطاق الإفصاح المحاسبي عن طريق التوسيع في وظيفة القياس المحاسبي باستخدام أساس قياس بدالة. ومنه فإن الإفصاح المحاسبي أصبح يمثل القاسم المشترك في العديد من النظريات التي تسعى لإعداد القوائم المالية لخدمة مختلف الأطراف ومن أهم هذه النظريات:

التشغيل الذهني للمعلومة: يهدف مدخل التشغيل الذهني للمعلومة إلى³:

- تحسين قدرة المعلومات المالية على تصوير الأحداث والأشياء الواقعية بدقة؛

- تفهم اثر حجم ونوع وشكل المعلومات المالية على الأحكام الشخصية لمستخدمي المعلومات؛

- فهم قدرة متخدلي القرار على الاستجابة الدقيقة للتتطور البيئي؛

- فهم كيفية تعامل الأفراد مع التعقيدات التي تنطوي عليها عملية اتخاذ القرار.

مدخل السوق الكفاءة: يمثل كذلك الإفصاح المحاسبي المحور الأساسي لنظرية كفاءة السوق المالي، والقائمة على أن سوق الأوراق المالية قادرة على استيعاب المعلومات المالية المتاحة من مختلف المصادر والتي يكون لها تأثير على أسعار الأوراق المالية.

¹- إلدون س، هنريكسن، نظرية المحاسبة، ص: 10.

²- وصفى أبو المكارم، دراسات مقدمة في مجال المحاسبة المالية، (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة 2002) ص: 77.

³- إلدون س، هنريكسن، نظرية المحاسبة، ص: 195.

حيث تعتبر هذه المعلومات أحد المصادر الهامة التي يعتمد عليها متخذلي القرارات في تحديد الموارد الاقتصادية في فرص الاستثمار البديلة¹، على أن تتضمن المعلومات المدرجة في القوائم المالية الخصائص الازمة التي تضفي عليها طابع الثقة.

مدخل الأحداث: يركز هذا المدخل على كثرة وتنوع مستخدمي القوائم المالية. وبالتالي فإن الإفصاح من خلال القوائم المالية موجه للإجابة على عدة تساؤلات للمعلومة مثل²:

- هل يجب أن توجه القوائم المالية إلى مستخدمين معينين؟ أم إلى مجموعة عريضة من المستخدمين غير معينين؟
- ما هو حجم التفصيل في أنواع معينة من المعلومات المحاسبية المعروضة؟
- ما هي أنواع المعلومات التي يجب اختيارها للإفصاح؟

من خلال هذه الدراسات النظرية، فإن الإفصاح أصبح يمثل محور المداولات المعاصرة للتنظيم المحاسبي بحيث أصبح القياس المحاسبي متغير تابع للإفصاح المحاسبي.

المطلب الثالث: المحاسبة وعلاقتها بالبيئة الخاطئة

إضافة إلى تأثير المحاسبة بالعوامل البيئية في تطورها فهناك العديد من الحالات في عصرنا الحاضر تبين مدى تأثير العوامل البيئية على المحاسبة المالية، وكذا طرق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية والتي سوف نتطرق لأهمها في العرض التالي:

الفرع الأول: تأثير النظام الاقتصادي

إن درجة النمو الاقتصادي والمستوى التكنولوجي لبلد ما يعكس على نوعية النظم المحاسبية المستخدمة، حيث أن النظام المحاسبي لبلد يتمتع بمستوى عالي من التكنولوجيا يكون مختلفاً عن النظام المحاسبي لبلد آخر لا يتمتع بنفس المستوى، لذلك نجد اختلافاً في ماهية ووظائف المحاسبة المالية في الدول المتقدمة عنها في الدول النامية.

كما أن درجة تركز ملكية الأعمال (الملكية الخاصة) في مجتمع معين وسيطرة القطاع الخاص على الأنشطة الاقتصادية تعطي للأفراد والشركات حرية التملك واتخاذ القرارات المتعلقة بنشاطاتهم. حيث يتربّط عليه تنوع في الممارسات المحاسبية وتتأثر على الحاجة إلى الإفصاح ودرجة نطاقه، فإذا كانت درجة ملكية المشروعات منتشرة بكثرة يكون هناك احتمال وجود إفصاحات متزايدة ومتعددة للوفاء باحتياجات الكثير من المستخدمين.

ويعتبر نوع ومصدر تمويل الاستثمار للمؤسسات والأنشطة الاقتصادية كذلك من أهم العوامل التي يمكن أن تؤثر على الأنظمة المحاسبية، حيث يعتبر محل اهتمام هام لأجل إعداد وتجهيز القوائم والإفصاح المحاسبي³. إذ أن بعض البلدان مثل ألمانيا واليابان أين هناك معظم مصادر التمويل من البنوك أو الوسطاء الماليين فيعتبر الافتراض هو المصدر الرئيسي للتمويل، فإن الكثير من المعلومات يتم توفيرها بشكل مباشر إلى المقرضين بدلاً من أن يتم الإفصاح عنها للجمهور، حيث تكون هذه التقارير موجهة أساساً للدائنين. أما في بلدان أخرى كالململكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية أين مصادر التمويل في معظمها تم

¹ - وصفي أبو المكارم، مرجع سابق، ص: 95. نقلًا عن: T.R. DYCKMAN and D.MORSE. “efficient capital markets and accounting”, (N.Y: Englewood cliffs. Permitic- hall 1975), p: 91.

² - إلدون س، هنريكسن، نظرية المحاسبة، ص: 29.

³ - محمد أبو زيد، المحاسبة الدولية و انعكاساتها على الدول العربية (القاهرة: ايتراك للنشر والتوزيع، 2005)، ص: 155.

عن طريق طرح الأسهم واللجوء إلى الأسواق المالية، فإن النظام المحاسبي سوف يوجه مخرجاته لتلبية احتياجات مختلف الجهات من المعلومات والتي تكون معروضة على نطاق واسع.

ويؤثر النظام الضريبي كذلك إلى حد كبير على إنتاج المعلومات المحاسبية، وعلى اختيار الأساليب المحاسبية لقياس الدخل والإفصاح عنه¹. فهناك بلدان مثل اليابان وألمانيا فإن الدخل الخاضع للضريبة هو نفس الدخل المتضمن بالقواعد المالية، في حين أن بلداناً أخرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية يتم حساب الدخل فيها بشكل مختلف عن الدخل المرتبط بالقواعد المالية. وهذا يبين لنا درجة استقلالية أو توافق النظم المحاسبية المتبعة مع القوانين الضريبية المطبقة.

ويعتبر التضخم ضمن العوامل المؤثر على المحاسبة ذلك أن التضخم لعدد من السنوات يمكن أن يجعل المعلومات المحاسبة بالقواعد المالية غير ذات معنى وغير مفيدة. حيث أنها لا تطابق الواقع إلا إذا تم القيام بالتعديلات الالزمة لمعالجة آثار التضخم.

الفرع الثاني: المحاسبة والنظم السياسية والقانونية

في العالم هناك تباين في الأنظمة السياسية المنتهجة. والتي بدورها تؤثر على الأنظمة المحاسبية المتبعة، ومن مظاهر هذا التأثير عملية استيراد وتبني الأنظمة المحاسبية من دولة إلى أخرى ليس لتشابه البيئات ولكن بسبب الروابط السياسية بين تلك الدول، وذلك إما عن طريق الاستعمار المباشر ونقله للأنظمة المحاسبية، أو نتيجة محاولات جهات معينة نشر إيديولوجياتها. إضافة إلى المحاطر السياسية للبلد الذي سيتم فيه التشغيل، وتحديد الاتفاقيات التجارية²، كل هذا له تأثير على شكل ومحفوظي القواعد المالية حسب الأنظمة المتبعة.

والتشريعات والأنظمة القانونية في البلدان لها هي أيضاً قدر كبير من التأثير، حيث يمكن تقسيم الدول من حيث تأثير أنظمتها القانونية على الممارسات المحاسبية إلى مجموعتين³، الأولى تبني المدخل التشريعي، حيث تعتبر المبادئ المحاسبية جزءاً من القواعد العامة للدولة لهذا لا يوجد فرق بين المحاسبة المالية والمحاسبة الضريبية، فإذا تمت معالجة عملية ما لأغراض الضريبة بطريقة معينة يجب أن تعالج ذات العملية بنفس الطريقة بالقواعد المالية، أما الجموعة الثانية تبني مدخل غير تشريعي حيث يلعب المحاسبون دوراً رئيسياً في تحديد الممارسات والمعايير المحاسبية المطبقة في بلدانهم، إذ تحدد القواعد الخطوط العريضة التي يجب أن يأخذها المحاسب بعين الاعتبار ويعمل ضمن نطاقها، ومنه فإن هذه الاختلافات القانونية يمكن أن تترتب عليها اختلافات في الأنظمة المحاسبية في الدول طالما أن المحاسبة يمكن استخدامها في تطبيق بعض القواعد.

الفرع الثالث: الثقافة وأثرها على القواعد المالية

لقد أجريت العديد من الدراسات حول أهمية عامل الثقافة وتأثيره على المحاسبة في البلدان المختلفة، ذلك أن ملامح الأنظمة المحاسبية في البلدان تساهم في تحديدها ثقافة الدولة التي يعمل بها هذا النظام، فقد أجريت في عقد الثمانينيات ثلاثة مؤتمرات علمية دولية كان موضوعها (الختمية الثقافية في المحاسبة) وكان أولها في أمستردام سنة 1985، والثاني في نيويورك سنة 1986، والثالث في بروكسل عام 1987.

¹- جبرائيل كحالة وآخرون، مرجع سابق، ص: 24.

²- أوبرت ميجز، وآخرون، المحاسبة أساس لقرارات الأعمال، ترجمة: مكرم باسيلي، محمد الديسطي (المملكة العربية السعودية: دار المريخ، 2006)، ص: 852.

³- محمد أبو زيد، مرجع سابق، ص: 163.

وكاستجابة للمحاولات السابقة لأجل تفسير وشرح العلاقة بين الثقافة والأنظمة والممارسات المحاسبية كان اقتراح ¹ Gray و لإطار نظري يربط فيه بين الثقافة وتطور الأنظمة المحاسبية على المستوى الدولي من خلال القيم المحاسبية التالية:

- المهنية مقابل الرقابة التشريعية: تمثل في تفضيل ممارسات الأحكام الشخصية للمهنيين على الامتثال لمطالب قانونية أو سيطرة تشريعية.
- التوحيد مقابل المرونة: تشير إلى تفضيل ممارسات محاسبية موحدة وثابتة بين الشركات على المرونة والممارسات بما يتلاءم مع الظروف المحيطة لكل شركة.
- التحفظ مقابل التفاؤل: وتمثل في تفضيل توحيد المذمر في الممارسات لمواجهة حالة عدم التأكيد بدلاً من التفاؤل وسياسة عدم التدخل.
- السرية مقابل الشفافية: وتشير إلى تفضيل التكتم وتقييد عمليات الإفصاح عن المعلومات على وجود شفافية أكثر.

وتم ربط القيم المحاسبية السابقة بالقيم الاجتماعية التالية:

- الفردية مقابل الجماعة: يتمثل في الأهمية التي يعطيها الفرد لمصلحته الخاصة مقارنة مع المصلحة الجماعية للمجموعة التي ينتمي إليها.
- فروقات السلطة: تمثل في الطريقة التي يتعامل بها أفراد المجتمع مع الفروقات الموجودة بينهم، فيتعلق بعدم المساواة في السلطة أو القوة الموزعة بينهم.
- درجة تحب عدم التأكيد: تشير إلى درجة الميل إلى الغموض وعدم التأكيد أو العكس.
- الذكور مقابل الإناث: ويشير هذا البعد إلى العنصر المسيطر وانعكاساته صفاته على الممارسات.

ويمكن تلخيص ما سبق في هذا الشكل.

الشكل رقم (02) أبعاد Gray المحاسبة والقياس والإفصاح المحاسبي



المصدر: محمد أبو زيد: المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية، مرجع سابق، ص 189.

¹ - محمد أبو زيد، مرجع سابق، ص: 186. نقلًا عن Gray,s,j, "Towards a Theory of Cultural Influence on the development of Accounting Systems Internationlly".abacus vol.24,(1988).

الفرع الرابع: عوامل أخرى مؤثرة

من العوامل الأخرى المؤثرة على كفاءة الحاسوب وتطوير مهاراته المهنية هي مجالات التعليم والتدريب¹، حيث أن المستوى التعليمي عموماً يؤدي بمستخدمي الأنظمة المحاسبية إلى الفهم الجيد للتقارير المالية وبالتالي إمكانية امتلاكهم للمهارات الكافية للوفاء بواجباتهم، وهذا ما يؤثر بشكل كبير على درجة تطوير مستوى النظام الحاسبي للدولة، والذي ينعكس بدوره على النظم المحاسبية الدولية. كما أن حجم وعمر المحاسبة المهنية²، ضمن العوامل التي تظهر الاختلافات المحاسبية بين الدولة إضافة إلى تأثير المنظمات المهنية بالدولة أو خارجها، وذلك بالنظر إلى حجم وقارة المنظمات المهنية وكذلك درجة التنافس بين هذه المنظمات خصوصاً في ظل نظام غير تشريعي في مجال المحاسبة. حيث أن المنظمات المهنية المحاسبية تساهم في تحديد شكل النظام المحاسبي ومحتوياته، عكس الدولة التي تنتهج النظام التشريعي.

ومنه فإن أهداف المحاسبة ومعاييرها وأساليبها تتأثر بمجموعة من العوامل البيئية السائدة في كل دولة، فإذا ما كان هناك اختلاف في العوامل البيئية في كل دولة من المتوقع أن يتبع عنه اختلاف في المعايير والممارسات المحاسبية، ما دفع بالسعى نحو توحيد هذه الممارسات لتجنب العديد من المشاكل.

المبحث الثاني: العناصر الفكرية لعلم المحاسبة

إن مجال المحاسبة هو تسجيل ما يترتب عن التعامل بالنقود أو الثروة النقدية، فالمحاسبة تقتصر بدراسة النشاط الذي تقوم به المؤسسة وقياس ما يترتب عنه، وعرض نتائجه وتحليلها وفقاً للفرض و المفاهيم و المبادئ المحاسبية. وهذا ما سيتم التعرض له فيما يلي .

المطلب الأول: المحاسبة، الوظائف والأهداف

الفرع الأول: مفهوم المحاسبة

إن المحاسبة المالية – كأحد فروع المحاسبة – لها العديد من التعريفات التي تختلف باختلاف الزمان الذي وضع فيه و كذلك الجهة التي قامت بتعريفها، لأن كل جهة تصوغ التعريف من الجانب الذي يعطي احتياجاتها و يخدم مصالحها. حيث عرفت جمعية المحاسبين الأمريكيين « AAA » سنة 1941 المحاسبة على أنها "فن تسجيل و تدوين و تلخيص العمليات والأحداث التي لها طبيعة مالية، و تفسير النتائج التي تسفر عنها هذه العمليات والأحداث"³، إذ يجسد هذا التعريف الرؤية الفنية للمحاسبة، بينما التعريف الصادر لها سنة 1966 و الذي يعتبر أن المحاسبة "عبارة عن عمليات تحديد و قياس و توصيل المعلومات الاقتصادية للاستفادة منها في اتخاذ قرارات أفضل باستخدام تلك المعلومات"⁴، حيث ينظر هذا التعريف للمحاسبة على أنها علم باعتبارها نظاماً للمعلومات.

¹ جرائيل كحالة و آخرون، مرجع سابق، ص: 24.

² محمد أبو زايد، مرجع سابق، ص: 165 نقلاً عن: Watts, j « accounting in the business environment » claysltd stives plc 2nd edition (1996 p : 38).

³ وليد الجيلي، مرجع سابق، ص: 17.

⁴ أحمد نور، المحاسبة المالية ، القياس و التقييم و الإفصاح المحاسبي وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية و المصرية، (الإسكندرية، الدار الجامعية، 2000)، ص: 12.

وهناك تعاريف أخرى لباحثين على غرار المنظمات المهنية حيث هناك من اعتبر المحاسبة "مجموعة من الحسابات متبرعة ومسوكة وفق قواعد، فهي نظام للمعلومات خاضع لإجراءات و معايير معرفة اجتماعية ،بحيث نستطيع العمل بها، و تطويرها داخل المؤسسة لبلوغ كفاءة عالية من درجة التنظيم"¹.علاوة على هذه النظرة القانونية، هناك من يعرف المحاسبة على أنها "وسيلة إظهار الظواهر الحقيقة التي تمكنا من إدراك كل الأحداث كما هي، لهذا فهي لا تخدنا بوصف الواقع ولكن تعطي له تفسيرا"². كما يمكن أن تعرف المحاسبة على أنها " عمليات منظمة للقياس والتقرير عن المعلومات المالية الملائمة لمختلف مستخدمي الحسابات، و الذين يهتمون بالنشاط الاقتصادي للوحدة المحاسبية"³، حيث يركز هذا التعريف على الطبيعة المالية للمعلومات المحاسبية باعتبارها توصل للمستخدم في مصطلحات نقدية. أما هذا التعريف فيعتبر المحاسبة بأنها "فن إظهار و تقديم النتائج، نظام إعلامي يزود الجميع بما يحتاجه من بيانات، وألها لغة الاتصال"⁴، حيث يضمن هذا التعريف الجانب الفني للمحاسبة بالإضافة إلى الجانب العلمي باعتبارها نظام للمعلومات، ووسيلة اتصال.

وتقودنا التعاريف المختلفة للمحاسبة إلى ضرورة التفرقة بين المحاسبة ومسك الدفاتر. الذي يعرف على أنه "فن تدوين العمليات المالية لأي مشروع أو مؤسسة في دفاترها و استخراج نتائجها وفقاً لمبادئ محاسبية"⁵، حيث يتبيّن لنا أن المحاسبة أكثر شمولية من مسک الدفاتر باعتبار أن هذا الأخير عمل آلي و ميكانيكي لا يتطلب معرفة كل مبادئ و قواعد المحاسبة.

ونرى في التعريفات السابقة الجدل حول اعتبار المحاسبة فن أم علم، غير أن هناك علاقة بينهما. حيث أن المحاسبة تطورت انطلاقاً من اعتبارها فن يتطلب إتقانه ممارسة و تدريباً مستمراً، دفعت الحاجة إليه لمن يرغب في فهمه و احترافه. إلى أن وصلت إلى ما هي عليه اليوم باعتبارها علم من فروع العلوم الاجتماعية له مفاهيمه و مبادئه و قواعده التي يستند عليها وينتسب الإلام بها لاستيعاب هذا العلم و ترجمته عملياً من خلال الممارسة المحاسبية.

أهمية المحاسبة في النشاط الاقتصادي:

ما لا شك فيه أن الاهتمام بالمحاسبة لم يعد يقتصر على قياس الأحداث الاقتصادية، والمعاملات المالية، وذلك باعتبارها مركز تجمع الأعصاب في المؤسسة بسبب أهمية المعلومات التي تقدمها للإدارة، والتي بدونها لا يمكن لإدارة المؤسسة أن تتحذى قراراًها بصورة عملية سليمة⁶، حيث تعدد ذلك إلى ضرورة قياس الأداء الاجتماعي للحكم على مستوى كفاءة ذلك الأداء.خصوصاً في ظل وجود المنظمات الداعية لحماية البيئة والحد من التلوث وتأمين السلامة المهنية والأمن الصناعي، كلها جوانب تستوجب دراسة التكاليف الاجتماعية وتطبيق أسس ومقومات محاسبة المسؤولية الاجتماعية⁷، حيث أصبحت المحاسبة تقدم معلومات كمية لجهات اجتماعية وجمعيات، وأحزاب سياسية تلبية للغرض الاجتماعي.

وتزداد أهمية المحاسبة كذلك في ظل المشكلة الاقتصادية العامة، القائمة أساساً في العمل على كيفية اتخاذ قرارات رشيدة للاستغلال الأمثل و العقلي للموارد الاقتصادية النادرة. وذلك بصياغة نتائج وقياس الأداء في المعلومات التي تتضمنها القوائم

¹ - CAPRON, M, *la comptabilité en perspective*,(paris: édition la découverte, 1993), p: 3.

² - Gensse,p, *modèle comptable français*,dans encyclopédie de C,C,A,op.,cit,p:881.

³ - عبد السميح الدسوقي، *أساسيات المحاسبة المالية*، (عمان: دار وائل، 2002)، ص: 7.

⁴ - محمد بوتين، *المحاسبة العامة للمؤسسة*، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1999)، ص: 34.

⁵ - حسام الدين الخداش، وليد الصيام، عبد الناصر نور، *المدخل إلى علم المحاسبة المالية*، الطبعة الأولى، (عمان: دار المسيرة، 1995)، ص: 3.

⁶ - خالد عبد الله و آخرون، *مرجع سابق*، ص: 14.

⁷ - كمال النقبي، *المدخل المعاصر إلى علم المحاسبة المالية*، (عمان: دار وائل، 2004)، ص: 43.

المالية والمعبرة عن الأداء الاقتصادي والاجتماعي وإيصالها إلى مستخدميها، التي تساعدهم في عملية التخطيط والتنفيذ ورقابة وتفوييم الأداء واتخاذ القرارات.

الفرع الثاني: وظائف المحاسبة

انطلاقاً من العرض السابق للتعاريف المختلفة للمحاسبة فإنما تمارس الوظائف الرئيسية لها والتي يمكن تلخيصها أساساً بالوظيفتين التاليتين:

- وظيفة القياس الحاسبي:

من بين أكثر التعريفات تحديداً لعملية القياس الحاسبي هو التعريف الصادر في تقرير لجمعية المحاسبين الأمريكية «AAA»، والذي ينص على أن "القياس الحاسبي يتمثل في قرن الأعداد بأحداث المنشأة الماضية والجارية والمستقبلية وذلك بناءً للاحظات ماضية أو جارية بمحض قواعد محددة"¹. ويتحدد نطاق القياس الحاسبي في ظل فرض الوحدة الاقتصادية والاستمرارية وذلك من حيث طبيعة النشاط، وبعد الزمني للنتائج المرغوب في قياسها - بالتركيز على الحال الوظيفي للقياس - في ما يلي²:

- يختص القياس الحاسبي بقياس الأنشطة التي تدور في النطاق الوظيفي للمؤسسة وينحصر هذا النطاق في الأنشطة

ذات الطبيعة الاقتصادية؛

- يدور القياس الحاسبي حول الأحداث التي لها تأثير على المصلحة الاقتصادية للمؤسسة.

ويختلف إطار عملية القياس تبعاً لاختلاف أغراض القياس، و الخواص محل القياس، والشخص القائم بعملية القياس، و الوحدة المستعملة في عملية القياس.

- وظيفة الاتصال الحاسبي:

تعبر عملية الاتصال عن بث المعرف أو نقل المعلومات من مصدر إنتاجها إلى مستقر الاستفادة منها، فهي نقل المعلومات من يعلمها لمن لا يعلمها. حيث يجمع الكتاب على أربعة أركان رئيسية للاتصال هي³ الموضوع والرسالة والرسالة والمستقبل. إذ يعبر الموضوع عن الواقع الذي ينبغي معرفتها أو الحصول على معلومات عنها، والرسالة هو الجهة التي توفر مهمة توفير المعلومات، والرسالة هي الخبر الذي يتضمن المعلومات، والمستقبل هو الذي يحصل على الرسالة، بغية الاستفادة من المعلومات أو المعرف التي تتضمنها. وقد أرست جمعية المحاسبة الأمريكية في سنة 1966، عدة قواعد إرشادية يمكن الاسترشاد بها كمعايير للاتصال وهي تنصب جميعها على المعلومات المحاسبية التي تنتج عن القياس الحاسبي، وقد اصطلح عليها بارشادات الاتصال وهي فيما يلي⁴:

¹ - وليد الجيالي، مرجع سابق، ص: 100، نقرأ عن: A.A.A, RESEARCH in accounting measurement collected paper 1966, p : 47.

² - محمد بدوي، المحاسبة عن التأثيرات البيئية و المسؤولية الاجتماعية للمشروع، (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2000)، ص: 28.

³ - عبد الحي مرعي، محمد الصبان، محمد الفيومي، أصول القياس و الاتصال المحاسبي، (بيروت: دار النهضة العربية، 1988) ، ص: 133.

⁴ - كمال النقيب، مرجع سابق، ص: 68.

- **الصلاحية والتواافق مع الاستخدامات الموقعة:** وتمثل في صلاحية المعلومات المحاسبية للاستخدامات المتوقعة وقدرتها على تغيير موقف متعدد القرار إلى اتخاذ قرار أكثر سلامة وأقل خطراً؛
- **الإفصاح عن العلاقة الهامة:** وهي توصيل المعلومات لمن يستفيد منها. فمن أهم أصول الاتصال، المصداقية في التعبير بالقياس، والإفصاح عن التفاصيل، والعلاقات الهامة؛
- **الاحتواء على المعلومات البيئية:** وهي أن تحتوي هذه التقارير على المعلومات البيئية التي أثرت في أوضاع المؤسسة، والتي في ظلها تم إعداد المعلومات التي تحتويها القوائم المالية؛
- **توحيد الممارسة للمؤسسة مع الوحدات الأخرى:** تتمثل في توحيد الأسس العامة والمفاهيم الرئيسية والمبادئ الأساسية والقواعد الإجرائية التي تقوم عليها المحاسبة في المؤسسة مع المؤسسات الأخرى؛
- **تجانس وانتظام الممارسة على مر الزمن:** وهي توحيد الممارسات السابقة على مر الزمن حتى تصبح المعلومات التي تتعلق بالمؤسسة قابلة للمقارنة في كل الفترات الزمنية.

الفرع الثالث: أهداف المحاسبة

إن المحاسبة ليست هدفاً بحد ذاتها بل إنها وسيلة تسعى لتحقيق عدة أهداف، حيث يجدر بنا في هذا الصدد التفرقة بين الأهداف والوظائف. فالمهدف هو الغاية التي نرغب في تحقيقها، في حين أن الوظيفة هي مجموعة الأعمال التي يتم القيام بها من أجل تحقيق هذه الغاية، فتحديد الأهداف يهيء الفرصة لإلقاء الضوء على من هم مستخدمو المعلومات، وهذا بدوره يساعد على تحديد نوعية القرارات التي يتبعونها ومن ثم تحديد المعلومات التي تفي باحتياجاتهم¹، حيث لا تقوم المحاسبة بتوفير معلومات لكل طرف بصفة مستقلة بل توفر معلومات عامة تفي باحتياجات مختلف الأطراف قدر الإمكان. إذ يمكن تلخيص أهداف المحاسبة إلى ما يلي²:

- الرقابة الداخلية: وذلك من خلال حماية أموال المؤسسة ومتلكاتها الأخرى بتوفير سجل كامل لجميع العمليات المالية، والأحداث التي تؤثر على المركز المالي للمؤسسة حتى يمكن معرفة نتائج نشاطها وتحديد نتيجتها من ربح أو خسارة خلال فترة مالية معينة؛
- تزويد المحاسبة التحليلية والمحاسبة التقديرية ببيانات اللازمة وإمداد المحاسبة الوطنية والهيئات الحكومية بما تحتاجه من معلومات؛
- توفير المعلومات لإدارة المؤسسة لمساعدتها على التخطيط واتخاذ القرارات والرقابة وذلك عن طريق تحليل البيانات عن العمليات الماضية، والتنبؤ على أساسها بالأحداث الاقتصادية المستقبلية؛
- تقديم معلومات تفيد الأطراف الخارجية من مستثمرين ومقرضين ... الخ، في اتخاذ قرار الاستثمار أو الإقراض أو أية قرارات أخرى. ومن الضروري أن تكون هذه المعلومات مفهومة لمؤلفي الذين لديهم درجة كافية من الإلمام والدرأية بالأنشطة الاقتصادية و مجالات الأعمال ولديهم الرغبة في دراسة تلك المعلومات وتحليلها.

إن أهداف المحاسبة ليست ثابتة فهي تتغير بتغير المفاهيم الاقتصادية والاجتماعية للبيئة التي تعمل بها المحاسبة. حيث بعدها كان تحديد المركز المالي يمثل المهد الأصلي للمحاسبة أصبح أن التركيز على المعلومات التي تقدمها المحاسبة. وذلك لأهميتها البالغة في المفاضلة بين البدائل واتخاذ القرارات الاقتصادية.

¹ - وصفى أبو المكارم، مرجع سابق، ص: 26.

² - عن: محمد بوتين، مرجع سابق، ص: 38.. و عبد السميع الدسوقي، مرجع سابق، ص: 11.

المطلب الثاني: الفرض والمبادئ المحاسبية

ترتکر المحاسبة على جملة من الفرض والمبادئ يأتي ذكرها فيما يلي.

الفرع الأول: الفرض المحاسبية

تنسم الفرض المحاسبية مجموعة من الخصائص أهمها فيما يلي¹:

- يجب أن تقبل عموما على أنها صحيحة وملائمة من قبل المهتمين بالشأن المحاسبي ؟
- يجب أن تكون مستقلة عن بعضها البعض، إذ لايجوز أن يستخدم فرض في تبرير آخر ؟
- يجب أن تكون عموما قليلة العدد ليسهل كشف أي تناقض قائم فيما بينها.

وهناك شبه إجماع للباحثين على أن هناك أربعة فروض محاسبية أساسية والتي سيتم عرضها فيما يلي:

- فرض استقلالية الوحدة المحاسبية²:

إنضمون هذا الفرض يقوم على أساس ضرورة تطبيق نظرية القياس المحاسبي للأحداث الاقتصادية، والمعاملات المالية لتلك المؤسسة بمعزل عن مالكيها أو مالكيها. وهنا يتحقق وجود فصل واستقلال في الذمة المالية الشخصية عن أموال المؤسسة ذاتها، وعن نشاط المؤسسات الاقتصادية الأخرى. والالتزام بهذا الفرض ليس بغرض تحقيق الاستقلال المالي والإداري للمؤسسة عن مالكيها فقط، بل وحتى الاستقلالية بين المسؤولين وإدارة المؤسسة، ومنه فإن الفكرة الأساسية لهذا الفرض تكمن في التحديد والتوضيح الجلي لمسؤولية المؤسسة اتجاه الغير³. وهذا ما يفسر وجود الحساب الشخصي للمالك في المؤسسات ذات الشخص الوحيد، وحساب حاري الشركاء في شركات الأشخاص. والذي تسجل فيه كل العمليات الخاصة بهم، سواء كانت مدفوعات أو مسحوبات.

إن تطبيق فرض الوحدة المحاسبية مازال يواجه بعض القيود التنظيمية التي تتعكس على النتائج المحاسبية، بسبب كون المحتوى المحاسبي للشخصية المعنوية لا ينطبق مع المحتوى القانوني⁴. إذ يجوز أن تكون مؤسسة قانونية مكونة من عدة أجزاء بحيث تطرح مشكلة القياس المحاسبي لعملية التحويل بين المركز والفرع أي من السعرتين(التكلفة أم البيع) يكون أساسا للقياس المحاسبي. لذلك يتطلب هذا تحديد الأنشطة الاقتصادية وربطها بمؤسسة معينة يتم المحاسبة عنها.

- فرض وحدة القياس النقدي :

إن القياس المناسب لقياس الأحداث الاقتصادية والمعاملات المالية وتدفقات الموارد واستخدامها هو النقد. حيث تشكل العملة الوطنية لأي بلد كالدينار أو الدولار، وحدة القياس المميزة والملائمة التي يستخدمها المحاسب باعتباره الشخص القائم بعملية القياس. وبصفة عامة يفترض المحاسبون أنه يمكن التعبير عن كل المعلومات المقيدة اقتصاديا بمقاييس وحدة النقد .

¹- رضوان حلوة حنان، وأخرون، *أسس المحاسبة المالية*، (عمان: دار ومكتبة حامد، 2004)، ص: 34.

²- يصطلح عليها كذلك بفرض الوحدة الاقتصادية، الشخصية المعنوية، الشخصية الاعتبارية ، وغيرها

3-Saci, D,comptabilité de l'entreprise et système économique;l'expérience algérienne;(Alger:O.P.U,1991).p:85.

⁴- عبد الحي مرعي، كمال أبو زيد، *مرجع سابق*، ص: 33.

ويفترض المحاسبون أن وحدة النقد ذات قيمة ثابتة، إلا أنه لم تثبت صحة هذا الافتراض، حيث تعرضت معظم دول العالم للتغيرات كبيرة في قيمة وحدة النقد. وعاجلت مهنة المحاسبة حديثاً هذه الحقيقة وبدأت في عرض قوائم مالية ملحقة، وذلك لإمداد مختلف المستخدمين بمعلومات تأخذ في الاعتبار التغيرات في قيمة وحدة النقد. حيث أصبحت مجالات جديدة تعالج هذه الحقيقة في إطار المحاسبة عن التغيرات في مستويات الأسعار.

- فرض الاستمرارية:

يرتبط فرض استمرارية المؤسسة بافتراض وجود شخصية معنوية لحياة المؤسسة غير مرتبطة بالحياة الطبيعية لملائكتها. حيث يفترض المحاسب عند القياس وإعداد القوائم المالية أن المؤسسة مستمرة في مزاولة أنشطتها العادية، وذلك بهدف تحقيق خططها وتحصيل حقوقها و الوفاء بالتزاماتها. أي أن أسلوب التقويم المعتمد في القوائم المالية يتم اختياره استناداً إلى فرض الاستمرارية.

وعموماً يعني فرض الاستمرارية إحدى الصيغتين التاليتين¹. إما لا يتوقع تصفية المؤسسة في المستقبل المنظور، أو أن المؤسسة ستستمر في ممارسة نشاطها العادي لمدة غير محدودة. وبناءً على هذا فإن القوائم المالية يجب أن تفهم على أنها محاولة مؤقتة أو مرحلية لتصوير الوضع المالي وتحديد نتائج الأعمال، وبأن هذه القوائم معدة لدوره محاسبية معينة وتمثل حلقة تقرير في سلسلة حلقات سابقة ولاحقة. حيث يساعد فرض الاستمرارية في تبرير العديد من المبادئ والتطبيقات المحاسبية .

كما أن هذا الفرض يعني المحاسب من الاهتمام بدراسة إمكانية تصفية المؤسسة ، وإذا كان المحاسب مضطراً أن يهتم بأثر تصفية المؤسسة رغم استمرارها، فسوف يكون مطلوب منه وبالضرورة معلومات معقدة وكثيرة² عليه أن يفصح عنها في القوائم المالية .

- فرض محاسبة الدورة :

طالما أن المؤسسة مستمرة في مزاولة نشاطها ،فإن التحديد الدقيق لنتائج نشاطها لا يمكن أن يتم إلا بانتهاء حياتها ،وما إن أنه عملياً لا يمكن الانتظار حتى انقضاء عمر المؤسسة، وتتصفيتها للتعرف على نتائج نشاطها من جهة، ومن جهة أخرى فإن مستخدمي القوائم المالية داخل وخارج المؤسسة يحتاجون من الحين إلى الآخر. وفي فترات زمنية دورية قصيرة الأجل إلى معلومات عن المؤسسة بهدف مساعدتهم في اتخاذ قراراتهم. لذلك يقوم هذا الفرض على أنه بالإمكان تقسيم عمر المؤسسة إلى عدة فترات زمنية³ . ليتم التقرير عن نتائج نشاطها في فترات دورية تقل عن الفترة الكاملة لعمر المؤسسة. وتمثل تلك الفترات الدورية عادة فترات سنوية. إلا في حالات استثنائية قد تكون الدورة المحاسبية أقل من سنة. وذلك في حالة مؤسسة جديدة أو مؤسسة في حالة تصفيه.

إن الاعتبارات العملية واحتياجات مستخدمي المعلومات المحاسبية، تقدم الأسباب المنطقية لاستمرار إتباع هذا الفرض في الإطار الفكري المحاسبي، أضف إلى ذلك أن هناك اتجاه متزايد نحو إعداد قوائم مالية لفترات زمنية تقل عن سنة. حيث أثبتت البحوث الميدانيةفائدة مثل هذه القوائم الدورية . إذ أن إعداد التقارير المالية والإفصاح عنها بصورة دورية يجعلها قابلة للمقارنة

¹- رضوان حلوة حنان، تطور الفكر المحاسبي، مرجع سابق، ص:399.

²- عبد الحي مرعي ،كمال أبو زيد، مرجع سابق، ص:34.

³- رضوان حلوة حنان، وأخرون، مرجع سابق، ص:36.

والتنبؤ وتحتاج لخاصية الملاءمة، وتقدم المعلومات بالسرعة الكافية. بحيث تكون تلك المعلومات مفيدة في اتخاذ القرارات الاقتصادية.

الفرع الثاني: المبادئ المحاسبية

تحتل المبادئ المحاسبية دوراً بارزاً في ممارسة المهنة، حيث تتبع لتوجيه التطبيق العملي، وتستخدم كأساس لتصنيف وتدريب التطبيقات المحاسبية العملية، ولقد تطورت مبادئ محاسبية عديدة كأساس يقوم عليه إطار إعداد القوائم والتقارير المالية، وسوف تتعرض لأكثرها تأثيراً على الممارسات المحاسبية.

- مبدأ التكلفة التاريخية:¹

يعتبر مبدأ التكلفة التاريخية من المبادئ التقليدية والمقبولة قبولاً عاماً من قبل معدى القوائم المالية ومستخدميها، ووفقاً لهذا المبدأ تسجل كل الأصول والخصوم، بتكلفة الحصول عليها في تاريخ حيازتها بالنسبة للأصول، وتاريخ نشوء الالتزام بالنسبة للخصوم، وتعتبر التكلفة التاريخية هي سعر السوق العادل في تاريخ الحياة أو الالتزام لأنها نتجت عن عملية تبادل قمت فعلاً بين المؤسسة والأطراف الخارجية، ويرى الكثير من المحاسبين أنه يجب استخدام القيم الجارية في السوق بدلاً من التكلفة التاريخية، ويرجعون في ذلك إلى التغير في المستوى العام للأسعار مع مرور الوقت انخفاضاً وارتفاعاً، متأثراً بحالات الكساد والتضخم التي تضرب الأسواق. وهذا ما يشكل أهم نقد يوجه لهذا المبدأ بسبب كون اغلب المعلومات المحاسبية المقصح عنها في القوائم المالية غير حقيقة لكونها لا تعبّر بمصداقية عن القيم الحقيقية للأصول والخصوم ونتائج الأعمال.

لكن بصفة عامة لا يجوز بأي حال من الأحوال التخلّي عن هذا المبدأ فهو الركيزة الأساسية ل توفير المعلومات المحاسبية، بالإضافة إلى عدة مبررات أخرى منها²:

- في حالة التخلّي عن هذا المبدأ يتطلب اللجوء إلى إعادة تقدير متستمر للموارد والأصول؛
- أن الجهات الضريبية في اغلب الدول تلزم المؤسسات باتباع هذا المبدأ كأساس للقياس.

لكن هناك محاولات لإضفاء خاصية الملاءمة على المعلومات المحاسبية عن طريق توفير معلومات إضافية تظهر في شكل ملحوظة في القوائم المالية أو تظهر في ملحق مستقل عنها، كما أن اعتماد تطبيق معايير المحاسبة الدولية قد يستدعي في بعض الأحيان التخلّي عن هذا المبدأ خصوصاً في بداية أول تطبيق لها في مقابل مفهوم القيمة العادلة (*la juste valeur*) (والذي سوف نتطرق له في الفصل الثاني بعون الله).

- مبدأ الاعتراف بالإيراد:

يعتبر الاعتراف بالإيراد من أكثر المشاكل تعقيداً التي تواجه مهنة المحاسبة، ويرجع ذلك إلى التباين والتنوع في طرق الإنتاج والبيع والسداد. وفي هذا الصدد يجب التمييز بين الاعتراف بالإيراد (*Réognition*) وتحقيق الإيراد (*Réalisation*). فال الأول يعني تسجيل عنصر معين في السجلات المحاسبية والإفصاح عنه في القوائم المالية للمؤسسة، أما الثاني يعني تحويل الموارد غير نقدية إلى موارد نقدية.

¹- تسمى أيضاً التكلفة الأصلية، ومنهج التكلفة التاريخية.

²- كمال النقيب، مرجع سابق، ص: 189.

ووفقاً للمبادئ المحاسبية، يجب الاعتراف بالإيراد عند اكتسابه أي وفقاً لأساس الاستحقاق. لذلك جرت العادة ألا يعترف الحاسبيون بالإيراد حتى يتحقق فعلاً، ويحدث هذا التتحقق إذا ثبتت عملية اكتساب الإيراد نتيجة تقديم خدمة أو سلعة وأن يكون هناك دليل موضوعي يثبت حدوث التبادل وقد ظهرت طرق جديدة لتحقيق الإيرادات أفرزتها التطورات الاقتصادية الحديثة، ومنها على سبيل المثال أن الكثير من الصفقات تتم عبر شبكة الإنترنت، وترتبط على ذلك أن أصبح مبدأ التتحقق في حاجة إلى إعادة تقييم حتى يصبح أكثر ملاءمة مع متطلبات تلك المرحلة، وقد صدر المعيار المحاسبي الدولي الثامن عشر في 1982 والمعدل عام 1993 حيث أشار إلى أنه يتم الاعتراف بالإيراد عندما يكون من المحتمل تدفق منافع اقتصادية مستقبلاً للمؤسسة وأنه بالإمكان قياس هذه المنافع بصورة دقيقة¹. وبالرغم من شجاعة استخدام مبدأ الاعتراف بالإيرادات عن نقطة البيع إلا أن طبيعة النشاط وأنواع المنتجات وطبيعة البيع تحدث عدة استثناءات نذكر منها:²

- الاعتراف بالإيراد بنسبة ما تم إنجازه من أعمال؛
- الاعتراف بالإيرادات بمجرد الانتهاء من عملية الإنتاج؛
- الاعتراف بالإيراد عند تحصيل النقود.

- مبدأ عدم المقاصلة:

ذكر هذا المبدأ من طرف جنة معايير المحاسبة الدولية (IAS01) وذلك في معيارها الأول (IAS01). حيث يقوم هذا المبدأ على عدم إجراء مقاصلة بين حسابات كل من الأصول والخصوم الخاصة بالمؤسسة، أي عدم إجراء مقاصلة بين الموجودات والمطلوبات، وعدم إجراء مقاصلة بين الأعباء المالية والمتطلبات المالية، وعدم إجراء مقاصلة بين حسابات الربائض الدائنة والمدينة³. إلا إذا كانت المقاصلة مطلوبة أو مسموح بها من قبل معيار محاسبة دولي آخر. وإذا كانت الأرباح والخسائر والمصروفات المتعلقة بها والناجمة عنها أو عن عمليات أو أحداث مشابهة ليست مادية.

ومن الضروري عندما تكون كل من الموجودات والمطلوبات وكذلك الدخل والمصروفات مادية أن يتم تقديم التقارير عنها بشكل مستقل. حيث أن المقاصلة إما في قائمة الدخل أو الميزانية العمومية، فيما عدا إذا كانت المقاصلة تعكس جوهر العملية أو الحدث، تقلل من قدرة المستخدمين على فهم العمليات التي يتم القيام بها وعلى تقييم التدفقات النقدية المستقبلية للمؤسسة. ومنه فإن تقديم التقارير حول الموجودات مخصوصاً منها مخصصات التقييم، مثل ذلك مخصصات التقادم للمخزون ومخصصات الديون المشكوك فيها في حسابات الذمم المدينة لا يعتبر مقاصلة.

- مبدأ الإفصاح الكامل:

يتطلب مبدأ الإفصاح الكامل أن تتضمن القوائم المالية أي معلومات اقتصادية جوهرية هامة تتعلق بالمؤسسة، وتؤثر على القرارات التي يتخذها القارئ الوعي لتلك القوائم. وهذا ما يتطلب إظهار جميع المعلومات التي يتوقع أن تغدو المستخدم، سواء في صلب القوائم المالية أو في ملاحظات أو جداول أو قوائم إضافية يتضمنها ملحق وحيد لتلك القوائم المالية. والجدير بالذكر أن الإفصاح الكامل موضوع اهتمامه مرتبط زميياً بتحليل نتائج الماضي وفهم واستيعاب الحاضر والتنبؤ بالمستقبل.

¹ صالح محمود، "انعكاسات التطورات الاقتصادية الحديثة على الإطار العلمي لنظرية المحاسبة بالتركيز على معايير المحاسبة الدولية"، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: للاقتصاد والإدارة، 17، ع2، ص 229-179، (2004)، ص: 208.

² وصفى أبو المكارم، الطبعه 2، مرجع سابق، ص: 43.

³ Obert, R, *comptabilité approfondie et révision*, 3^{eme} éd (paris : dunod, 2000), p : 45.

إن الإفصاح الكامل يمتد إلى ما وراء الأرقام المحاسبية، فهو لا يقتصر على مخرجات النظام المحاسبي من بيانات مالية، بل يتعدى ذلك إلى الإفصاح عن معلومات وصفية قد يكون لها تأثير على القرارات التي تتخذ، ومن أهم المعلومات الوصفية الواجب الإفصاح عنها هي:¹

- ملخص أسس القياس المحاسبي المستخدمة في إعداد القوائم المالية؛
- تأثيرات تغيير الأساليب المحاسبية على الدخل خلال الدورة؛
- الأحداث الحامة التي قد تؤثر على المركز المالي للمؤسسة؛
- القضايا المرفوعة ضد الشركة واحتمالات الحكم ضدها والتعويضات المتوقعة الالتزام بها؛
- الأصول المرهونة كضمائن للقروض؛
- الإفصاح عن الأحداث الحامة التي تقع في الفترة ما بين انتهاء الفترة المحاسبية وصدور القوائم المالية.

مبدأ الحيطة والحذر:

يعني هذا المبدأ أنه عند الاختيار بين إجراءين محاسبيين لعرض حدث اقتصادي وكلاهما على نفس الدرجة من الصحة والقبول المنطقي، فإنه يتم اختيار الإجراء الذي يؤدي لإظهار أقل مستوى من الدخل، أو صافي الأصول والإجراء الذي يسمح بإظهار القيمة الأعلى عند تقويم الخصوم والنفقات في تاريخ إعداد القوائم المالية. أي الحذر وعدم المبالغة بالزيادة في الأصول والإيرادات والحذر وعدم المبالغة في الخصوم والأعباء حالة تقديرها، وبذلك يتم تجاهل الأرباح التي لم تتحقق وأخذ كل الخسائر المتوقعة في الحسبان، وهناك عدة مشاكل في وقتنا الحالي تحول دون تطبيق هذا المبدأ منها:

- أن الإفراط في التشاوم باعتماد القيمة الأدنى للأصول والقيم الأعلى للخصوم ينافي فرض محاسبة الدورة، الذي يدعو إلى ضرورة تحديد نتيجة أعمال كل دورة بشكل دقيق دون أن ينقص من أرباح المساهمين في الدورة اللاحقة لصالح غيرهم؛
- تغير الظروف الاقتصادية التي أدت لهيمته، فبدلاً من انخفاض الأسعار تعانى أغلب دول العالم اليوم من التضخم لذلك يمكن اعتباره مفهوماً أو قاعدة.

مبدأ ثبات الطرق المحاسبية:

يقوم هذا المبدأ على ضرورة التزام المؤسسة بطريقة معينة وثابتة تستخدمنها لمعالجة المشاكل المحاسبية وإعداد القوائم المالية والاستمرار في تطبيقها من سنة لأخرى، إلا في حالة الضرورة القصوى التي تقتضي عليها تغيير هذه الطريقة أو تلك²، وإذا ما وردت أي تغييرات على هذه الطرق فإنه ينبغي الإشارة إليها وتبريرها في الملحق.

إن الثبات في الطرق المحاسبية عبر الزمن سوف يتيح من دون أدنى شك إمكانية المقارنة بين القوائم المالية المعدة والمفصح بها خلال الفترات المختلفة، مما يساعد على الكشف عن التغيرات التي قد تطرأ عليها واتجاهات هذه التغيرات ومقدار أثرها على القوائم المالية. حيث إن التزام المؤسسة بهذا المبدأ في الممارسات المحاسبية من فترة إلى أخرى، لا يعني بأي حال من الأحوال الجمود أو الثبات المطلق. بل الثبات النسبي فحسب مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) فإن التغيرات التي تبرر تعديلاً في الإجراءات المحاسبية يجب أن توفر أدلة مقنعة تبرر هذا التغيير. ويتم الإشارة إليها في شكل ملاحظة مع بيان الأسباب التي دفعت المؤسسة للقيام بذلك.

¹ - وصفى أبو المكارم، مرجع سابق، الطبعة الثانية، ص: 47.

² - كمال النقيب، مرجع سابق، ص: 208.

- مبدأ الأهمية النسبية:

صيغ هذا المبدأ من طرف هيئة معايير المحاسبة الدولية (IASB) ضمن إطارها المفاهيمي حيث اعتبرت أن ملاءمة المعلومة تتأثر بطبيعتها وأهميتها¹. ويعبر مبدأ الأهمية النسبية على ما يتمتع به كل عنصر أو مجموعة من العناصر وفقاً لملاءمة احتياجات مستخدمي القوائم المالية، حيث أن العنصر الذي يؤثر إيماله أو أخذه في الحساب إلى تغيير في الاستنتاجات والقرارات الاقتصادية المستخدمة لمستخدمي القوائم المالية، يعتبر عنصراً يتمتع بأهمية نسبية، وطبقاً لهذا المبدأ يتغير الإفصاح عن آية معلومة محاسبية ذات أثر واضح على قرارات مستخدمي القوائم المالية، وبذلك فإن هذا المبدأ يرتبط بالإفصاح لأن ما يجب الإفصاح عنه يجب أن يتمتع بدرجة عالية من الأهمية النسبية. ويتصف تطبيق هذا المبدأ بصعوبة تحديد العناصر الجوهرية التي تتمتع بالأهمية النسبية، والتي تحتاج إلى درجة كبيرة من الوعي والإدراك والممارسة من جانب المحاسب. وذلك لعدم توفير معايير شاملة وسهلة وواضحة يمكن الاسترشاد بها في اتخاذ القرارات الخاصة بتطبيق هذا المبدأ.

- مبدأ الموضوعية:

ويعني المبدأ بعى الاعتبار جميع الحقائق وفحص هذه الحقائق وتقديم الإثباتات والمستندات المؤيدة لصحة العمليات المالية، للوصول إلى معلومات مالية صحيحة وموثقة لاستخدامها في اتخاذ القرارات الرشيدة. لذلك يجب أن تكون هذه البيانات قائمة على أساس موضوعي وأدلة حالية من الأحكام والأهواء الشخصية.

وترتبط الموضوعية بالقياس المحاسبي، فالقياس الموضوعي هو ذلك القياس الذي يتتوفر على دليل إثبات يمكن التحقق منه ويكون متصل إليه من قبل أي محاسب آخر يستخدم بصورة مستقلة نفس قواعد وأساليب القياس المحاسبي.²

- مبدأ عدم المساس بالميزانية الافتتاحية:

إن الميزانية الافتتاحية للدورة، ما هي إلا الميزانية الختامية للدورة السابقة لها إلا في السنة الأولى لنشاط المؤسسة أين لا توجد ميزانية ختامية للدورة السابقة. و يتضمن هذا المبدأ النتائج التالية:³

- إذ كان فيما بعد إقرار الحسابات حدث أو خطأ بسبب تقويم الذمة أو الوضعية المالية للمؤسسة في نهاية الدورة السابقة فإن الميزانية الختامية لتلك الدورة هي الميزانية الافتتاحية للدورة الحالية والتي لا تستطيع التغير في محتواها. والخطأ أو هذا الحدث يجب أن يكون مسجل في الدورة الحالية، غير أن التكفل محاسبة أفضل يتطلب عرض في الملحق معلومات تكميلية، تسمح لاستعمال الحسابات بالقدرة على التقدير بصورة صحيحة للذمة المالية والوضعية المالية للمؤسسة في بداية الدورة؛
- يقييد الخطأ أو الحدث الذي يؤثر على نتيجة الدورة، بالزيادة أو النقصان من حساب رأس .

وهذا المبدأ ينبغي احترامه إلا في حالات استثنائية شاذة مثل الميزانية الافتتاحية للدورة بداية تطبيق معايير المحاسبة للتقارير المالية IFRS أو عند اكتشاف أخطاء في القوائم المالية للدورة سابقة.

¹ - Obert, R, op.cit., p : 46.

² - جبرائيل كحالة، وآخرون، مرجع سابق، ص: 58.

³ - Obert, R, op. cit., p : 45.

- مبدأ تغليب الجوهر على الشكل:

يقتضي هذا المبدأ بأن يهتم المحاسبون بالتقرير عن الجوهر الاقتصادي للعملية، أكثر من اهتمامهم بشكلها¹. أي تفضيل الواقع المالي على الظاهر القانوني، باعتبار أن القواعد المحاسبية أعدت لكي تحقق أكبر منفعة من استخدام القوائم المالية، وتوصيل المعلومات الاقتصادية المفيدة لتخاذلي القرارات. ويمكن أن يخدم هذا الغرض بالتمسك بالجوهر وتغليبه على الشكل.

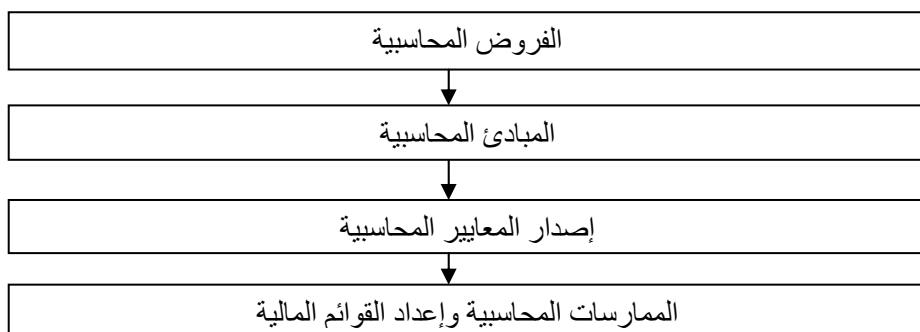
والواقع أن هذا المبدأ غير معمول به في أغلب البلدان التي يتم ضبط الممارسة المحاسبية فيها استناداً لإجراءات قانونية، حيث أن المحاسبين يطبقون القواعد المحاسبية بطريقة حامدة. مما يؤدي إلى الاهتمام بشكل المبادلة أو شكل القوائم المالية، والإخلال بالجوهر الذي يجب توصيله، وقد لا يفهم مستخدمو القوائم المالية الفحوى الاقتصادية بشكل صحيح، وعليه وحسب هذا المبدأ ينبغي أن لا يتقييد المحاسبون بالتطبيق الآلي للقواعد، بل عليهم أن يكونوا ملمنين بمفهوم الممثل في إنتاج المعلومات الملائمة التي يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات.

الفرع الثالث: ارتباط الفروض بالمبادئ المحاسبية

تعكس الافتراضات الأربع السابقة الذكر الشروط والظروف التي تحكم عمل المحاسب، وهي بذلك تمثل الأساس الذي تقوم عليه المبادئ والقواعد المحاسبية². أي أن المبادئ المحاسبية بحد ذاتها تجد تبريرها الفكري في الفروض المحاسبية لكن الفروض نفسها لا تحتاج إلى برهان. حيث توجه هذه الأخيرة الممارسات والإجراءات المحاسبية المعتمدة في الحياة العملية من المحاسبين والمدققين لتسجيل العمليات المالية المرتبطة بالمؤسسة.

إن بعض الفروض المحاسبية تمثل الأساس في القياس المحاسبي عموماً، إذ يعتمد فرض وحدة القياس النقطي أساساً لتبرير اشتغال مبدأ التكلفة التاريخية حيث يتم قياس العمليات المالية - مثلاً شراء سيارة كأصل ثابت - وتعتمد تكفلتها الفعلية في تاريخ شراء، وكذلك يبرر مبدأ مقابله الإيرادات والمصاريف. وعموماً الفرض مستقلة عن بعضها البعض في حين أن المبادئ متراقبة مع بعضها البعض³، واستناداً إلى تلك المبادئ المحاسبية يتم الإثبات المحاسبي وإعداد التقارير المالية دورياً

الشكل رقم (03): ارتباط المبادئ و الممارسات المحاسبية بالفروض



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على ما سبق ذكره.

¹ - عبد الحي مرعي ، كمال أبو زيد، مرجع سابق، ص: 34 ..

² - وصفي أبو المكارم، مرجع سابق، الطبعة الثانية، ص: 39 ..

³ - رضوان حلوة حنان، و آخرون، مرجع سابق، ص: 40 ..

المبحث الثالث: المحاسبة ونظام المعلومات الحاسبي

إن الوظائف والأهداف المحاسبية السابقة تصب في تحقيق المدفوع العام من النظام المحاسبي، والمتمثل في إنتاج المعلومات المحاسبية وصياغتها في قوائم مالية تقدم لمستخدميها للاستفادة منها، وهذا ما ستنظر له في هذا العرض.

المطلب الأول: المحاسبة ونظامها المعلوماتي

إن دور المحاسبة لم يعد قاصراً على القياس المحاسبي في المؤسسة وتدالو وتجهيز البيانات المحاسبية التاريخية اللازمة لتصوير القوائم المالية. بل امتد لتشمل تزويد إدارة المؤسسة الاقتصادية بالمعلومات المالية وغير المالية، المقيدة في تغطية احتياجاتها من نواحي مختلفة. كما أن لندرة الموارد الاقتصادية، وتزايد المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة وانفصال الملكية عن الإدارة، مساعدة في ظهور الحاجة إلى المحاسبة كنظام للمعلومات له خصائص معينة مستمدّة من البيئة التي يعمّل بها.

الفرع الأول: مفهوم نظام المعلومات المحاسبي

يدور مفهوم نظام المعلومات حول عمليات تجميع البيانات من المصادر المتفرقة لتكون عناصر مدخلاته، ويقوم بتشغيل وتحليل وتوثيق وتخزين هذه البيانات وما يتربّع عنها من معلومات، ثم يولد منها ما يتلاءم مع احتياجات الإدارة لاتخاذ القرار¹، وغيرها من الاحتياجات.

- تعريف نظام المعلومات المحاسبي:

إن نظام المعلومات المحاسبي نفس الموصفات الخاصة بنظام المعلومات بصفة عامة. كما أن له مواصفات متميزة عن بقية نظم المعلومات وهذه الملامح ترتبط بالوظيفة المحاسبية، فنظام المعلومات المحاسبي يتعلق بالبيانات الاقتصادية الناتجة عن الأحداث الخارجية أو العمليات الداخلية، فقد تكون هذه البيانات معبر عنها في صورة مالية (مثل قيمة المبيعات)، أو في صورة غير مالية (مثل عدد ساعات العمل)، والتي تستطيع ترجمتها إلى بيانات مالية. وينتج في جانب المخرجات مستندات وتقارير وقوائم وبعض المعلومات الأخرى المعبر عنها في صورة مالية، كمعلومات لأجل اتخاذ القرارات (مثل التكاليف والمنافع الخاصة بمنتج جديد)². حيث يمكن تعريف نظام المعلومات المحاسبي بأنه "أحد النظم الفرعية في المؤسسة الاقتصادية، ويكون من عدة نظم فرعية تعمل بعضها البعض بصورة مترابطة ومتناسبة ومتبادلة بهدف توفير المعلومات التاريخية والحالية والمستقبلية، المالية وغير المالية، لجميع الجهات التي يهمها أمر المؤسسة الاقتصادية وما يخدم تحقيق أهدافها"³ حيث نستنتج من هذا التعريف أن نظام المعلومات المحاسبي هو نظام فرعي داخل المؤسسة وهو كذلك بدوره مكون من أنظمة فرعية.

- أهمية نظام المعلومات المحاسبي:

يعتبر نظام المعلومات المحاسبية من أقدم أنظمة المعلومات حيث يشكل الركيزة الأساسية والمهمة بالنسبة لنظم المعلومات الأخرى في المؤسسة، يأتي ذكر أهميته فيما يلي⁴:

¹ هاشم عطية، مدخل إلى: نظام المعلومات المحاسبية، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2000)، ص: 31.

² كمال الدين الدهراوي، سمير محمد، نظم المعلومات المحاسبية، (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2002)، ص: 55.

³ قاسم الحوبطي، زياد السقا، نظم المعلومات المحاسبية، [على الخط]. (العراق: وحدة الحدباء، 2003)، متوفّر على: <www.infotechaccounts.com/PHPBB2/index.php?4.4.2007/12/13>، ص: 42.

⁴ قاسم الحوبطي، زياد السقا، مرجع سابق، ص: 70.

- نظام المعلومات المحاسبية هو وحدة الذي يمكن الإداره و مختلفة الجهات المعنية من الحصول على صورة وصفية ومتكاملة عن المؤسسة؟
- يتصل نظام المعلومات المحاسبي بغيره من نظم المعلومات عن طريق مجموعة من القنوات، التي تعتبر حلقات وصل بين مصادر الحصول على المعلومات ومستخدميها، بحيث تشكل في جملها النظام الشامل للمعلومات؛
- يمكن نظام المعلومات المحاسبية من التعرف على أحداث المستقبل، وتوجيه الموارد النادرة نحو الاستخدام الأمثل، كما أنه يوفر المقاييس التي تساعد على تطوير أساليب الرقابة.
- إن المعلومات التي تنتج بواسطة النظم الفرعية الأخرى توضع في صورتها النهائية في شكل مصطلحات مالية في التخطيط الاستراتيجي للوصول إلى أهداف المؤسسة.

الفرع الثاني: مكونات ووظائف نظام المعلومات المحاسبي

في ما يلي عرض موجز للعناصر الأساسية لنظام المعلومات المحاسبي وعلاقتها بعملية اتخاذ القرارات.

- **وحدة تجمع البيانات:** هذا العنصر من نظام المعلومات المحاسبي، يقوم بتجميع البيانات من البيئة المحيطة بالمؤسسة أو عن طريق التغذية العكسية باللحظة والتسجيل¹، وتمثل هذه البيانات في الأحداث والواقع المهمة والمفيدة بحيث يجب الحصول عليها وتسجيلها. حيث أن أهداف المؤسسة والمعلومات المطلوب الحصول عليها تؤثر تأثيراً كبيراً على نوع البيانات التي يتم الحصول عليها وتسجيلها في النظام.
- **وحدة تشغيل البيانات:** إن البيانات المجمعة بواسطة نظام المعلومات قد يتم استخدامها في الحال إذا ما كانت مفيدة لتخذل القرار في لحظة تجميعها. ولكن في غالب الأحيان تكون البيانات في حاجة إلى تشغيل وإعداد لتكون المعلومات مفيدة لمستخدمي القرارات، وبالتالي فإنها ترسل أولاً إلى وحدة التخزين في نظام المعلومات المحاسبي.
- **وحدة تخزين واسترجاع البيانات:** تقوم هذه الوحدة بتخزين البيانات في حالة عدم استخدامها مباشرة، لأجل استخدامها في المستقبل أو لتعديلها قبل إرسالها لمستخدميها.
- **وحدة توصيل المعلومات:** وتمثل في قنوات المعلومات التي تمثل الوسيلة التي يتم بها نقل وتوصيل البيانات والمعلومات من وحدة إلى أخرى داخل النظام المحاسبي، حتى تصل إلى متخدمي القرارات. وقد تكون قنوات الاتصال هذه آلية أو يدوية حسب الغرض والإمكانية المتاحة للمؤسسة.

ونظام المعلومات المحاسبي يتميز بعدة خصائص، إذا ما توفرت تجعله نظاماً معلوماتياً حيوياً في المنشأة المتواجد فيها، بحيث يكون مoadياً لوظيفته التي طور لأجلها في المؤسسة ومن هذه الخصائص ما يلي²:

- أن تكون أهداف النظام محددة بقدر الإمكان حتى يمكن تصميمه بالطريقة المناسبة لتحقيقها؛
- يجب أن يحقق درجة عالية من الدقة والسرعة في معالجة البيانات المالية عند تحويلها إلى معلومات محاسبية؛
- أن يزود مستعملي المعلومات بالمعلومات المحاسبية الضرورية وفي الوقت الملائم لاتخاذ القرار؛
- أن يكون متالئماً ويتسنم بالمرونة الكافية التي تمكنه من التأقلم مع ما يطرأ من تغيرات في الأهداف؛
- أن يزود الإداره بالمعلومات الازمة لمساعدتها في وظيفة التخطيط للأعمال المستقبلية للمؤسسة.

¹- كمال الدين الدهراوي، **مدخل معاصر في نظم المعلومات المحاسبية**، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2002/2003)، ص: 49.

.51

²- عن: محمد الحفناوي، **نظم المعلومات المحاسبية**، (عمان: دار وائل)، ص: 59. و هاشم عطية، مرجع سابق، ص: 35.

الفرع الثالث: اعتبارات تصميم نظام المعلومات الحاسبي في المؤسسة.

إن عملية التصميم تشمل على مجموعة من العمليات التي يجب القيام بها من أجل الوصول إلى نظام معلومات حاسبي فعال، حيث تبدأ عملية تصميم النظام بتصميم التقارير والقوائم التي يجب أن يقدمها النظام للمستخدمين، ثم تصميم المستندات والوثائق التي يجب الحصول عليها من أنظمة العمليات، وبعد ذلك تحديد عمليات المعالجة التي يجب أن تجرى على البيانات الداخلية من أجل الوصول إلى التقارير المطلوبة. ومن ثم يتم تحديد مجموعة من الإجراءات الرقابية التي تهدف إلى التأكيد من صحة المدخلات والمعالجة والمخرجات. وهناك مجموعة من المبادئ التي يجب مراعاتها من طرف المصمم في عملية تصميم نظم المعلومات الحاسبية، من بينها مبدأ تكامل عمليات المؤسسة وارتباط أقسامها. ذلك باعتبار أن المؤسسة هي مجموعة من الأقسام والإدارات التي تعمل بشكل مشترك لتحقيق أهداف المؤسسة، فمن أولى مهام المصمم تصميم المستندات والتقارير والقوائم بحيث تتلاءم مع الاحتياجات الداخلية لكل قسم ومع احتياجات الأقسام الأخرى، والأطراف الخارجية المرتبطة بهذه القوائم والتقارير. أي عند تصميمه لمستند يجب أن لا يفكر في تصميم هذا المستند بما يتلاءم مع التسجيل الحاسبي، وإنما يجب أن يصمم من حيث المحتوى والوقت وعدد النسخ بما يتلاءم مع احتياجات الغير¹

وأثرت التطورات الحديثة على نظام المعلومات الحاسبي من خلال التغيرات في الاحتياجات من المعلومات، وتغيرات في دنيا الأعمال وتطورات في تكنولوجيا المعلومات. حيث خلقت ظروفاً تنافسية كبيرة للمؤسسة، ما دعت هذه الأخيرة إلى مسيرة هذه الظروف والاستجابة لها بطرق متعددة، كتنوع المنتجات والخدمات، وإعادة ترتيب الهيكل التنظيمية، وإدخال تكنولوجيا حديثة. حيث أثاحت التطورات المتعلقة بالأساليب والمعدات المتمثلة في تكنولوجيا المعلومات، وال الحاجة إلى معلومات مفيدة ووسائل الوصول إليها. كاستخدام الحسابات الإلكترونية في تجميع وتشغيل ونشر المعلومات، ومن ثم تصميم التقارير لتناسب احتياجات متخددي القرارات. حيث يجدر بنا في هذا الصدد أن نشير إلى الفرق بين نظام المعلومات و الحسابات الإلكترونية². فالحسابات الإلكترونية والبرمجيات المرتبطة بها ما هي إلا أدوات وسائل وإجراءات مستعملة في نظم المعلومات الحديثة، بعدما كان في الماضي يعتمد على الأعمال اليدوية، أما الحسابات الإلكترونية فهي فقط جزء من النظام المعلوماتي وليس كل النظام المعلوماتي.

المطلب الثاني: طبيعة المعلومات الحاسبية

من الأهداف الرئيسية لنظام المعلومات الحاسبي، هو إنتاج المعلومات وتقديمها إلى المستخدمين داخل المؤسسة وخارجها وذلك لمساعدتهم في أداء مهامهم. وبذلك فإن إنتاج المعلومات المناسب يساهم في التقليل من حالة عدم التأكيد لدى متخذ القرار، ومنه يجعله قادراً على اتخاذ قرارات أكثر نفعاً وأقل ضرراً.

الفرع الأول: مفهوم المعلومات

لا يمكن تخيل نظام ما دون معلومة، فوجود النظام مرهون بالمعلومات التي يقدمها، حيث أن اصطلاح المعلومات وأنظمتها يكتنفه اختلاف في الرأي حول مفهومها العلمي وعلاقتها بمدخلات نظام المعلومات الحاسبي الممثل في البيانات، والتي سوف نحاول التعرض لبعض الآراء في هذا العرض.

¹- عبد الرزاق قاسم، *تحليل و تصميم نظم المعلومات المحاسبية*، (عمان: مكتبة دار الثقافة، 2004)، ص ص: 52-57.

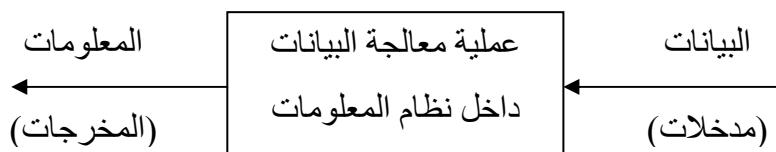
²- هاشم عطية، مرجع سابق، ص: 37.

تعريف المعلومة:

هناك عدة تعاريف لباحثين مختلفين، فهناك من يعرفها على أنها "البيانات التي يمكن أن تغير من تقديرات متخذ القرار"¹ في حين يعرفها آخر بأنها "كل المعلومات الكمية وغير الكمية التي تخص الأحداث الاقتصادية التي تم معالجتها والتقرير عنها بواسطة نظم المعلومات الحاسوبية في القوائم المالية المقدمة للجهات الخارجية، وفي خطط التشغيل والتقارير المستخدمة داخليا"². وبذلك فهي تمثل نتاج العمليات التشغيلية التي تجري على البيانات الحاسوبية.

ومن خلال العرض السابق تم ذكر كلمتي بيانات ومعلومات، لذلك يجب التفرق بينهما لأنهما لا يعنيان نفس الشيء، فالبيانات هي حقائق أولية وأرقام وإذا ما جمعت معاً فإنها تمثل المدخلات لنظام المعلومات، أما المعلومات فإنها تكون من بيانات تم تحويلها وتشغيلها لتصبح لها قيمة، حيث يمكن أن نوضح هذه العلاقة في الشكل التالي:

الشكل رقم 04 : العلاقة بين البيانات والمعلومات



المصدر: من اعاد الطالب بالاعتماد على مasicic ذكره.

كما أن هناك إمكانية لاعتبار البيانات بمثابة معلومات إذا ما تم تنظيمها وإعادة ترتيبها بشكل يجعلها ذات معنى وأداة استخدام مفيدة لمستخدميها، كما أن المعلومات يمكن أن تلعب دور البيانات في حالة التغذية العكssية واستخدامها كمدخلات لنظام آخر.

- **أنواع المعلومات:** هناك تصنيفات عديدة لأنواع المعلومات إلا أنه يمكن ترتيبها إلى الأنواع الثلاثة التالية³:

1. معلومات الاشتغال (information de fonctionnement): وتمثل في جموع المعلومات الضرورية للعمل اليومي(السيير) للمؤسسة، بحيث تكون مرتبطة بالمهام المتكررة، إذ بدون هذه المعلومات لا يمكن تحقيق ولا مراقبة المهام العادية في المؤسسة، والتي يمكن تقسيمتها إلى صفين:

- معلومات القيادة: وهي المتعلقة بالتحكيم أو بتنفيذ عملية معينة؛
- معلومات الرقابة: وهي متعلقة بمراقبة نتائج تنفيذ العمليات.

2. معلومات التأثير (information d'influence): يهدف هذا النوع من المعلومات إلى التأثير في سلوك الأفراد التي تربطهم علاقة بالمؤسسة سواء كانوا داخلين أو خارجين، كما يمكن من خلالها خلق صلة تربط بين العامل والمسؤول بهدف التوصل إلى كسر الحاجز السلمية وتحسيس كل فرد بأن المؤسسة ملکا له.

¹ صلاح الدين مبارك، *اقتصاديات نظم المعلومات المحاسبية والإدارية*، (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2005)، ص: 23، نقلًا عن: JOEL S. DEMSKI. *Information analysis*, (London : ADDISON WESLEY pub.co.inc, 1972), p; 04.

² قاسم الحوباني، زياد السقا، مرجع سابق، ص: 27.

³ درحمن هلال، *المحاسبة التحليلية: نظام معلومات للتسيير ومساعد على اتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية*، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2004/2005، ص: 52، نقلًا عن: H.LESCA et E.LESCA, *Gestion de l'information. Qualité de l'information et performances de l'entreprise* édition management et société UE, 1999, pp : 14-19.

3. معلومات التوقع (information d'anticipation): هي تلك المعلومات التي تسمح للمؤسسة بالمعرفة المسبقة لبعض التغيرات التي يمكن أن تحدث في محيطها، وذلك من خلال الاستفادة من بعض المزايا أو تجنب بعض المخاطر. فهي معلومات تغيد قيادة المؤسسة في الاتجاه الصحيح، وهذا النوع يتضرر إليه على أنه مرتبط بالبيئة، فهو لا يفرض على المؤسسة ولكن يمكن أن يوجد بفضل إدارة المسيرين. لكن هذه المعلومات قد تكون معلومات حقيقة، كما يمكن أن تكون إشاعات.

الفرع الثاني: مفهوم جودة المعلومات المحاسبية

لكي تكون المعلومات ذات كفاءة وفعالية في تحقيق أهدافها، فإن هناك جملة من الخصائص التي يجب أن تتمتع بها المعلومات المحاسبية، لتكون ذات جودة بالنسبة لمستخدميها. حيث يمكن من خلالها الحكم على مدى تحقق الفائدة منها ، والتي يمكن عرضها فيما يلي من خلال تقسيمها إلى خصائص رئيسية وثانوية، استناداً للتقسيم الذي قدمه مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية (FASB).

الخصائص الرئيسية: وتعلق بخاصتين هما:

- **الملازمة (pertinence):** ويقصد بها أن تكون المعلومات المحاسبية ذات صلة أو ارتباط بالقرار المزمع اتخاذه، ويمكن تحقيق هذه الخاصية من خلال معرفة مدى استفادة متخد القرار من المعلومة المحاسبية، والتقليل من البديل المتاحة أمامه ولها ثلاثة خواص هي:¹

- أن تتميز المعلومات بقدرة تنبؤية وذلك لمساعدة متخد القرار في تحسين احتمالاته في التوصل إلى تنبؤات صادقة عن نتائج الأحداث؛
- أن تتميز المعلومات بإمكانية التتحقق من التوقعات وذلك عن طريق الرقابة والتقييم من خلال التجذيد العكسي؛
- أن تأتي في الوقت المناسب فآجل الحصول على المعلومة يكون على حساب فائدتها.

- **الموثوقية (fiabilité):** وتعلق بمعنى إمكانية خلق حالة الاطمئنان لدى مستخدم المعلومات المحاسبية لكي يعتمد عليها في اتخاذ قراره والتي يجب أن تتمتع بالخصوص التالية:²

- صدق التعبير بحيث تكون المعلومات المحاسبية معبرة عن الأحداث الخاصة بها بصورة سليمة وأمينة وخلالية من أي تلاعب، أي تطابق طبيعة العملية مع أرقام المعلومة المقدمة عنها؛
- الحياد وعدم التحيز لفئة معينة من المستخدمين أي لا تغلب مصالح فئة على مصالح فئة أخرى؛
- قابلية التتحقق أو الموضوعية، أي القدرة على الوصول إلى نفس النتائج من قبل أكثر من شخص، إذا ما تم استخدام نفس الطرق والأساليب التي استخدمت في قياس المعلومة.

الخصائص الثانوية: وت تكون من الخصائص التاليتين³:

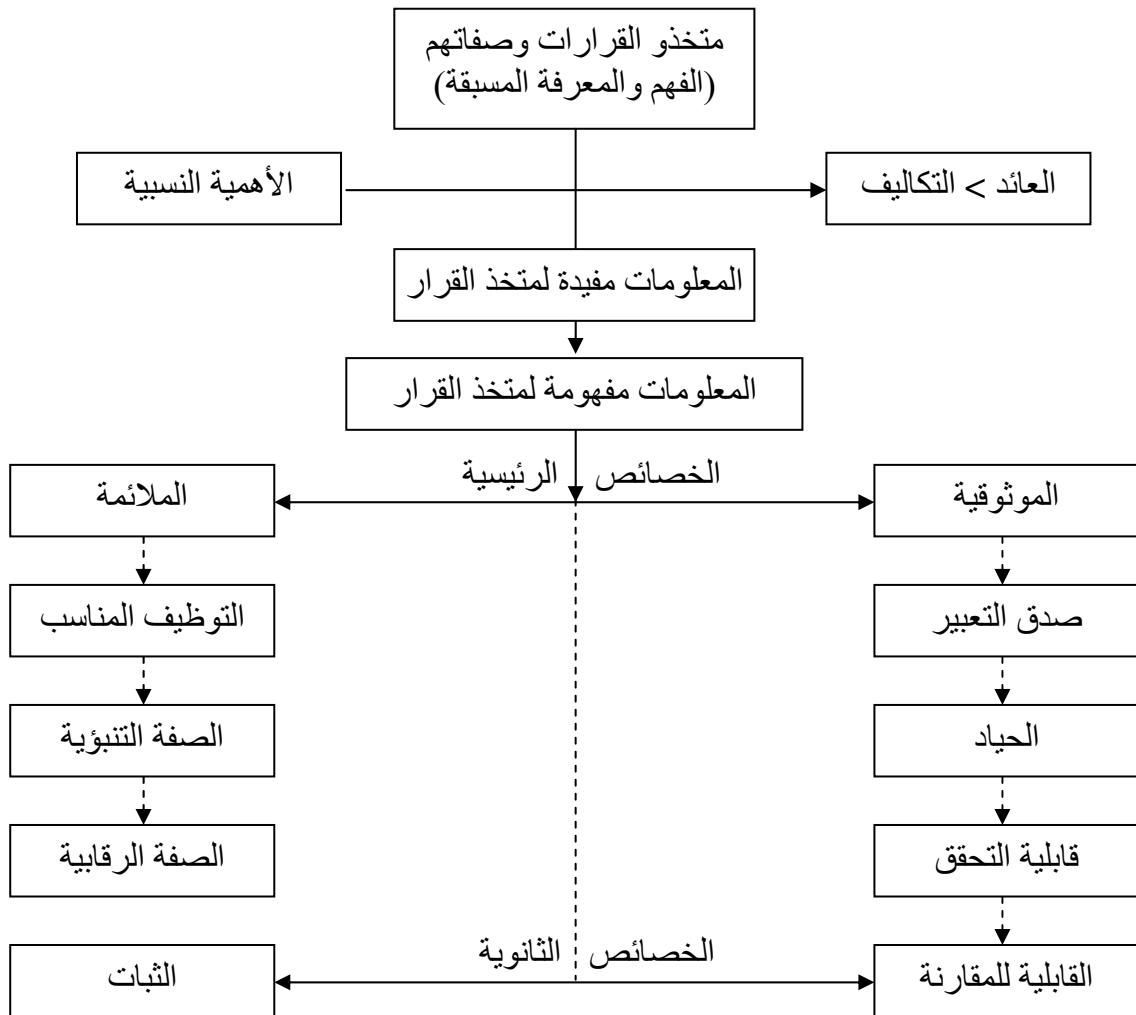
- **الثبات (constance):** وتعني استخدام نفس الطرق والأساليب المعتمدة في قياس وتوصيل المعلومات المحاسبية من فترة لأخرى، وإذا ما دعت الحاجة إلى التغيير فيجب الإفصاح عن ذلك لكي يتم أخذها بعين الاعتبار في القيام بالمقارنة.

¹- رضوان حلوة حنان، و آخرون، مرجع سابق، ص: 32.

²- قاسم الحوبيتي، زياد السقا، مرجع سابق، ص: 36.

³- قاسم الحوبيتي، زياد السقا، مرجع سابق، ص: 37.

- قابلية المقارنة: **comparabilité**: يجب أن تكون المعلومات المحاسبية صالحة لإجراء المقارنات بين فترة مالية وأخرى لنفس المؤسسة أو المقارنة مع مؤسسات أخرى ضمن نفس النشاط. ويمكن تلخيص العرض السابق لخصائص المعلومات في الشكل التالي:
- الشكل رقم (05): خصائص المعلومات المحاسبية.



المصدر: هاشم أحمد عطية، مرجع سابق، ص 44.

ومن ملاحظة الشكل يتبيّن لنا أن هناك قيدين على إنتاج المعلومات المحاسبية، هما¹ :

القيد الأول: ضرورة أن تزيد المنافع المتوقعة من استخدام المعلومات، عن التكاليف التي أنفقت في إنتاجها.

القيد الثاني: الأهمية النسبية، حيث تتوقف أهمية المعلومات على درجة تأثيرها على قرارات مستخدمي المعلومات.

¹ - هاشم، عطية، مرجع سابق، ص ص: 45-46.

الفرع الثالث: احتياجات مستخدمي المعلومات المحاسبية

وسيتم التعرض إلى مستخدمي المعلومات وطبيعة احتياجاتهم من المعلومات المحاسبية.

مستخدمو المعلومات:

مع تنوع الأطراف المستعملة للمعلومات المحاسبية أصبح من الصعب لهذه الأخيرة الاستجابة للجميع، حيث يمكن بصفة عامة تحديد المستخدمين فيما يلي¹:

- **إدارة المؤسسة:** حيث تهتم بالمعلومات لأجل تقييم السياسات الإدارية والتمويلية ومعرفة مدى قوة المركز المالي للمؤسسة، والمساعدة في إعداد الميزانيات ل المختلفة أغراض التخطيط والرقابة؛
- **أصحاب الملكية (في حالة شركات الأشخاص):** فيعتمدون على المعلومة للتعرف على مدى القدرة على تحقيق أهداف الشركة وكذا القدرة على الوفاء بالالتزامات وتحقيق و توزيع الأرباح؛
- **المستثمرون:** يهتمون (في شركات المساهمة) بنفس المعلومات التي يهتم بها أصحاب الملكية، إضافة إلى:
 - حصة السهم الواحد من الربحية واتجاهها المستقبلية؛
 - المقارنة بين نتائج الفترات المالية وتوضيح أسباب الاختلاف؛
 - ما هي الإجراءات المتّبعة ومدى مساحتها في تحقيق أهدافها.
- **الدائنون والمقرضون:** يهتمون بالدرجة الأساس بقدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها اتجاههم وفي توفير السيولة النقدية، ومصادر الحصول على الأموال؛
- **العاملون والنقابات العمالية:** فيهتمون بالكيفية التي تمت بها تحديد الحوافز ومدى مساعدة المؤسسة في تحقيق رفاهية العاملين وتحسين كفاءتهم من خلال الدورات التكوينية؛
- **الأجهزة الحكومية:** وتهتم بالمعلومات لأجل:
 - عمليات التخطيط على المستوى الوطني؛
 - تقييم أداء المؤسسات وإعداد الإحصائيات والدراسات المتعلقة بها؛
 - إصدار التشريعات القانونية الخاصة بالنشاطات الاقتصادية.

الاحتياجات من المعلومات:

إن مجرد إنتاج المعلومات واقتئانها لم يعد كافياً، حيث أن المشكلة لم تعد في كيفية الحصول على المعلومات ولكن في كيفية تحديد المطلوب منها لاحتياجات متلذى القرار وذلك بالتفرق بين المعلومات المتاحة والمعلومات المطلوبة. حيث تعتمد الاحتياجات من المعلومات على عاملين هما²:

- الصفات الشخصية لمن تستخدم القرارات: والتي تتضمن:

- إدراك متلذى القرار ومعرفته بإمكانيات النظام وتكليف تجهيز وإعداد المعلومات؛
- الخلفية الفنية لمن تستخدم القرارات وأسلوب قيادتها؛

¹ - قاسم الحوبيري، زياد السقا، مرجع سابق، ص: 10-8.

² - هاشم عطية، مرجع سابق، ص: 40.

- **الظروف البيئية والتنظيمية:** وتمثل في طبيعة وحجم المؤسسة واحتياجات مختلف المسؤوليات الإدارية إضافة إلى الهيكل التنظيمي، من خلال وضوح السلطات والمسؤوليات حيث تسعى المؤسسات دائماً إلى تكيف مخرجات أنظمتها الحاسبية بما يتمشى مع متطلبات البيئة واحتياجات مختلف المستخدمين.

المطلب الثالث: الإفصاح في القوائم المالية

لقد زاد الاهتمام في العقود الأخيرة من بداية الستينات بموضوع الإفصاح. حيث أن هذا الاهتمام لم يأت من فراغ، ذلك باعتبار أن العديد من الجهات تعتمد بشكل كبير في قرارها على ما تنشره الشركات من معلومات، حيث لا تملك هذه الفئات سلطة الحصول على المعلومات التي تحتاجها من دائرة الشركة مباشرة، وبذلك يصعب الوصول إلى مفهوم عام وموحد للإفصاح.

الفرع الأول: ماهية الإفصاح الحاسبي

هناك وجهات نظر مختلفة حول مفهوم وحدود الإفصاح عن المعلومات الواجب توافرها في القوائم المالية المنشورة، وينبع هذا الاختلاف أساساً من اختلاف مصالح الأطراف ذات العلاقة، فقد تجاوز مصطلح الإفصاح المبادئ المحاسبية المعروفة عليها في مجال القياس الحاسبي، حيث يستهدف معالجة القصور التقليدي في المعلومات التاريخية وتحقيق التوازن بين القابلية للتحقق من جهة والملاعنة من جهة أخرى، وقد تجاوز هذا المصطلح أيضاً إرشادات الاتصال الحاسبي، فلم يعد الأمر يقتصر على مجرد تفسير وتوضيح المعلومات الحاسبية بل امتد إلى إضافة المزيد من المعلومات سواء أكانت كمية أو وصفية، أو كانت فعلية أو تقديرية¹. حيث يعد الإفصاح ضمنياً إعلام متخدلي القرارات بالمعلومات المهمة بهدف ترشيد عملية اتخاذ القرار، والاستفادة من الموارد بكفاءة وفعالية، فقد عرف الإفصاح على أنه "إظهار كافة المعلومات التي تؤثر في موقف متخذ القرار المتعلق بالوحدة المحاسبية، وهذا يعني أن تظهر المعلومات في القوائم والتقارير المحاسبية بلغة مفهومة للقارئ دون أي لبس أو تضليل"²، كما يمكن تعريفه على أنه "تفسير أو إظهار حقيقة أو رأي أو تفاصيل تتعلق بالقوائم المالية، أو يتضمنها تقرير المرابع ويظهر في شكل معلومة أساسية، أو ملحوظة للمساعدة في تفسير هذه القوائم أو التقارير"³. ويتتسق هذا التعريف مع الأهداف التقليدية للقوائم المالية، حيث كانت وظيفة الاتصال تقتصر على إبلاغ أو عرض النتائج. إلا أن مصطلح الإفصاح الحاسبي في مفهومه وهدفه المعاصر لم يعد يقتصر على مجرد إبلاغ أو عرض نتائج القياس الحاسبي وتفسيرها بل توسيع في نطاقه ومضمونه وأصبح الأمر ينطوي على عرض معلومات كمية أو وصفية، فعلية أو تقديرية ولها تأثيرها الملحوظ على متخذ القرارات⁴.

حيث أن موضوع الإفصاح وأهداف القوائم المالية واحدة، فكلها يستهدف المنفعة من المعلومات المحاسبية، ويستلزم التعرف على أهداف مستخدمي المعلومات ومدى إدراكهم واستيعابهم لها، ومن خلال ما سبق يمكن الاستناد إلى هذا التعريف الذي يعتبر أشمل نوعاً ما للتعریف السابقة، والذي يعرفه على إنه "عملية إظهار المعلومات المالية سواء كانت كمية أو وصفية في القوائم المالية أو في المهامش واللاحظات والجدالات المكملة في الوقت المناسب، مما يجعل القوائم المالية غير مضللة وملائمة

¹ وصفى أبو المكارم، مرجع سابق ص: 17.

² لطيف زيود، عقبة الرضا، رولا لايقة، "الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم(30)"، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، [على الخط]. 2006، مجلد: 28، العدد: 2، متاح على www.tishreen.shern.net/new%20site/univmagazine/VOL282006/Eco/No2/11.doc ص: 202/01/03.

³ وصفى أبو المكارم، مرجع سابق، ص: 68.

⁴ نفس المرجع ، ص: 69.

لمستخدمي القوائم المالية من الأطراف الخارجية والتي ليس لها سلطة الإطلاع على الدفاتر والسجلات للشركة¹. حيث يعتبر الإفصاح الحاسبي من أدوات الاتصال التي بدونه لن تكون هناك فائدة من مخرجات النظام الحاسبي.

- أنواع الإفصاح الحاسبي:

هناك أنواع مختلفة لطرق الإفصاح والتي يمكن تصنيفها وفقاً لأهدافها إلى ما يلي:²

1. الإفصاح الكامل (الشامل): ويستلزم التعبير عن الأحداث الاقتصادية بدقة حتى تضمن عدم إخفاء أي معلومة جوهرية قد تؤثر على متند القرار، حيث لا يقتصر الإفصاح على الحقائق حتى نهاية الفترة المحاسبية، بل يمتد إلى بعض الواقع اللاحق لتاريخ القوائم المالية التي تؤثر بشكل جوهري على مستخدمي تلك القوائم.

2. الإفصاح العادل: وينطوي هذا النوع على قيد أخلاقي يستلزم المعاملة المتوازنة بين المستخدمين، إذ يتوجب إخراج القوائم والتقارير المالية بالشكل الذي يضمن عدم ترجيح مصلحة فئة معينة على مصلحة الفئات الأخرى.

3. الإفصاح الكافي: يتضمن الحد الأدنى من المعلومات الواجب توفرها في القوائم المالية، إذ أن الحد الأدنى غير محدد بشكل دقيق حيث يختلف حسب الاحتياجات والمصالح بالدرجة الأولى، أو الخبرة التي يتمتع بها الشخص المستفيد.

4. الإفصاح الملائم: هو الإفصاح الذي يراعي حاجة مستخدمي المعلومات وظروف المؤسسة وطبيعة نشاطها، إذ أنه ليس من المهم فقط الإفصاح عن المعلومات المالية بل الأهم أن تكون ذات قيمة ومنفعة بالنسبة للمستخدمين.

5. الإفصاح الشفيفي (الإعلامي): هو اتجاه معاصر في الإفصاح ظهر نتيجة ازدياد أهمية الملاءمة، وبذلك يتوجب الإفصاح عن المعلومات المناسبة لأغراض اتخاذ القرارات. مثل الإفصاح عن التنبؤات المالية، الإفصاح عن الإنفاق الرأسمالي والمخطط ومصادر قويله، ويساهم هذا النوع في الحد من اللجوء إلى المصادر الداخلية للحصول على معلومات إضافية من شأنها أن تتحقق مكاسب لفئة معينة دون أخرى.

6. الإفصاح الوقائي (التقليدي): وهو أن يتم الإفصاح عن المعلومات بشكل لا يجعل التقارير المالية مضللة لأصحاب الشأن، والمستثمر الذي له قدرة محدودة على استخدام المعلومات، لذلك تكون المعلومات على درجة عالية من الموضوعية.

¹ محمد أبو زيد، مرجع سابق، ص: 578.

² لطيف زيد، حسان قيطيم، نغم مكية، "دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار"، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية [على الخط]. 2007، المجلد 29، العدد 1، متاح على <http://www.tishreen.shern.net/new%20site/univmagazine/VOL292007/economy/1/10.doc> ، (2008/01/04) ص ص: 180، 181.

الفرع الثاني: مقومات الإفصاح والعناصر المؤثرة فيه

يمكن القول أن الإفصاح عن المعلومات بالقوائم المالية ليس عملية عشوائية، بل توجد مجموعة من العوامل المؤثرة على عملية الإفصاح، ومن أهم المحددات الرئيسية على نوع وحجم الإفصاح ما يلي¹:

- **نوعية المستخدمين وطبيعة احتياجاتهم:** لابد أن تعطي المؤسسات اهتماما خاصا في قوائمها المالية لتلبية احتياجات المستخدمين الرئيسيين، والذين لهم مصالح مباشرة أو غير مباشرة، حيث يكون من الطبيعي أن تختلف طبيعة المعلومات المفصح عنها في القوائم المالية باختلاف نوعية المستخدمين في كل دولة.

- **الجهات المسئولة عن وضع معايير الإفصاح:** وتمثل في الجهات المنظمة والمسئولة عن تطوير وتنظيم وإصدار معايير الإفصاح، حيث تختلف بداخل التنظيم الحاسبي المعتمد بكل دولة، إذ تجد في العديد من الدول وخاصة النامية منها أن الأطراف المؤثرة على عملية الإفصاح غالبا ما تكون من المنظمات المهنية والحكومية.

- **المنظمات والمؤسسات الدولية:** بالإضافة إلى المنظمات والقوانين المحلية فإن المنظمات والمؤسسات الدولية من الأطراف المؤثرة على عمليات الإفصاح، ومن أهم هذه المنظمات لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASB)، حيث تحاول تحسين جودة المعلومات المفصح عنها على المستوى العالمي، من خلال إصدارها مجموعة من المعايير المحاسبية.

ويترکز الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية على المعلومات الرئيسية التالية²:

- **المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية:** إن تحديد المستخدم للمعلومات سوف يساعد في تحديد الخواص التي يجب توافرها في المعلومات من وجهة نظر تلك الجهة، سواء من حيث الشكل أو المضمون، وذلك لوجود مستويات مختلفة من الكفاءة في تفسير المعلومات المحاسبية لدى الفئات المستخدمة لهذه القوائم؟

- **تحديد أغراض استخدام المعلومات المحاسبية:** يجب ربط الغرض الذي تستخدم فيه المعلومات المحاسبية بعنصر أساسي هو الملائمة، حيث أن المعلومة التي تكون ملائمة لمستخدم قد لا تكون كذلك بالنسبة لمستخدم آخر.

- **تحديد طبيعة المعلومات التي يجب الإفصاح عنها:** تتمثل في المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في الوقت الحالي في القوائم المالية، بالإضافة إلى معلومات أساسية تعرض في الملحوظات المرفقة بالقوائم المالية والتي يتم إعدادها وفق لمجموعة من المبادئ والمفاهيم التي تشكل قيادة على الإفصاح المحاسبي، كمبدأ التكلفة التاريخية، ومفهوم الأهمية النسبية. ومن هنا يتوجب التركيز على نوعية المعلومات المفصح عنها وتحسينها بدلا من التركيز على جانب الكم؛

- **تحديد أساليب وطرق الإفصاح:** يتطلب الإفصاح المناسب أن يتم عرض المعلومات في القوائم المالية بطرق سهلة حيث يسهل فهمها، كما يتطلب أيضا ترتيب وتنظيم المعلومات فيها بصورة منطقية ترکز على الأمور الجوهرية بحيث يمكن للمستخدم المستهدف قراءتها بسهولة.

الفرع الثالث: أساليب الإفصاح والشفافية في التقارير

توجد العديد من الأساليب التي يمكن استخدامها لغرض الإفصاح عن المعلومات المالية وبيان أثر الأحداث الاقتصادية في القوائم المالية أو الملحق، حيث يتوقف استخدام أي من هذه الأساليب على طبيعة ونوعية ودرجة أهمية المعلومات، إذ هناك معلومات تعتبر أساسية ويجب إظهارها ضمن المكونات الأساسية للقوائم المالية، وهناك معلومات أخرى يمكن اعتبارها ثانوية

¹ - محمد أبو زيد، مرجع سابق، ص ص: 586-596.

² - وليد الحيالي، مرجع سابق، ص، ص: 371، 380.

لكن يتطلب الإفصاح عنها ولكن في ملحق القوائم المالية أو في الموارد، وحتى لا تكون عملية الإفصاح غير منتظمة وعشائنية هناك مجموعة من الأساليب العامة للإفصاح، التي تتمتع بدرجة عالية من القبول والاتفاق منها¹:

- **إعداد القوائم المالية وترتيب بنودها:** إن جزء من الإفصاح الحاسبي يتمثل في عرض القوائم المالية وترتيب مكوناتها وفق القواعد والمبادئ الحاسبية المتعارف عليها، لتسهل عملية قراءتها وإمكانية مقارنتها من طرف المستخدمين واستخلاص المعلومات.

- **المصطلحات والعرض التفصيلي:** يمكن أن تؤدي العناوين الواضحة والأوصاف الملائمة لعناصر القوائم إلى الفهم الجيد لها، كما يؤدي استخدام المصطلحات العامة إلى التشويش وسوء الفهم، وقد تكون المصطلحات الفنية مفيدة إذا انطوت على معانٍ دقيقة وكانت معرفة جيداً بصفة عامة.

- **الملاحظة الهامشية:** يتم استخدامها لتوضيح أو تفسير أو إضافة معلومات أقل أهمية، المتعلقة بعناصر القوائم المالية، كالإفصاح عن الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية، أو الطرق والمبادئ الحاسبية المتبعه إضافة إلى الإفصاح عن الالتزامات الختامية.

- **الملحق:** ويشمل على قوائم إضافية ترافق مع القوائم الأساسية يتم من خلالها إعطاء تفاصيل عن بعض البنود الواردة بالقوائم المالية والتي تستوعبها الملاحظات الهامشية.

- **المعلومات الموجودة بين الأقواس:** وذلك لتوضيح بعض الأرقام الظاهرة في القوائم المالية التي يصعب فهم طرق احتسابها أو سبب ظهورها من قبل المستخدمين غير معنيين بالحسابية.

- **شهادة المراجع:** تقدير المراجع الخارجي ليس معداً للإفصاح، ولكنه يؤدي دوره كطريقة للإفصاح من خلال إعطاء رأي محايد عن موضوعية وسلامة الأرقام الظاهرة بالقوائم المالية، وذلك بغرض تعزيز ثقة المستخدمين في المعلومات المنشورة.

وتعتبر القدرة على إعداد ونقل ونشر المعلومات وتوصيلها من أهم الأمور في العصر الحالي، حيث يعتبر مبدأ الشفافية والإفصاح من أهم أعمدة الاقتصاد الحر في العصر الحديث، باعتبارنا في عصر المعلومات، حيث يقصد بالشفافية قيام الشركة أو الجهة بتوفير المعلومات والبيانات المتعلقة بنشاطها ووضعها تحت تصرف المساهمين، وأصحاب الحصص، والتعاملين في السوق، وإتاحة الفرصة لمن يريد الإطلاع عليها وعدم حجب المعلومات ما عدا تلك التي يكون من شأنها الإضرار بصالح الشركة². فيجوز لها الاحتفاظ بسريتها على أن تكون هذه المعلومات والبيانات معبرة عن المركز الحقيقي والواقي للشركة.

وفي هذا المجال يجب التفرقة بين الإفصاح والشفافية. حيث أن الأخير أكثر عمومية. إذ أن الشفافية ليست هدفاً في حد ذاتها بل وسيلة لإظهار الأخطاء والاقتراض من مرتكبيها، لأن هناك تكلفة تقترب بتوفير المعلومات الدقيقة. وهناك سعي نحو التوفيق في التكلفة المرتفعة لتجميع المعلومات وتحليلها واستخدامها، وبين الحاجة للإفصاح عن المعلومة لخدمة مصالح مختلف الأطراف. حيث كشفت الأزمات العالمية والانحرافات التي تحدث في الشركات الكبرى، الحاجة الماسة إلى تدعيم مفاهيم الإفصاح والشفافية والمساءلة والتراهنة، لأن اعتماد الشفافية أدى إلى افتقاد المسائلة³. وكلاهما ساهم بشكل كبير في الضعف

¹ - عن: محمد أبو زيد، مرجع سابق، ص: 583-585، وإنون س، هنريكسن، مرجع سابق، ص: 873.

² - مصطفى السعدي، "مدى ارتباط الشفافية والإفصاح بالتقارير المالية وحكومة الشركات"، جمعية المحاسب ومدققي الحسابات، ملتقى: مهنة المحاسبة والمراجعة والتحديات المعاصرة، دولة الإمارات العربية من 5-4 / 12 / 2007، ص: 15.

³ - مصطفى السعدي، مرجع سابق، ص: 6.

المالي سواء في الشركات أو على مستوى الدولة، وذلك من خلال الحاجة إلى تبرير السلوكيات والسياسات المتبعة من طرف الأعوان الاقتصاديين بما فيها السلطات، ومدى قبول المسؤولين بالقرارات والنتائج المتوصل إليها.

خلاصة الفصل:

من خلال عرضنا لهذا الفصل، والذي كان يتمحور حول محاولة الإمام بعناصر الإطار العام للمحاسبة في ظل البيئة التي تكونت وتنشط فيها عبر مراحل تطورها التاريخي فتبين لنا ما يلي.

إن المتابع للتطورات المحاسبية في المحيط التي كانت تمارس فيه، يلاحظ أنه كان هناك مسيرة وتعايضاً مذهلاً للمحاسبة مع تلك التطورات. وذلك من خلال استعراضنا لجملة من العوامل البيئية مثل العامل الاقتصادي، السياسي، القانوني والثقافي، والتي تؤثر على شكل وتطور النظم المحاسبية. حيث كان التفسير العام للاختلافات المحاسبية هو أن أهداف المحاسبة ومعايرها وسياساتها وأساليبها تتأثر بالعوامل البيئية الخصبة بها، فمن المتوقع أن يكون هناك اختلاف في المعايير والممارسات المحاسبية إضافة إلى طرق الإفصاح وشكل ومحفوظ القوائم المالية كنتيجة للاختلافات البيئية.

إن الأطراف المستخدمة للقوائم المالية تحتاج إلى جملة من المعلومات التي ينبغي توفيرها من طرف معدى التقارير المالية. أي ينبغي الإفصاح عن المعلومات المفيدة والمناسبة وإيصالها إلى الأطراف المعنية في الوقت المناسب، حيث تتطلب عملية الإعداد توفر الشفافية حتى تكون القوائم المالية قابلة للفهم وذلك من خلال الأخذ بعين الاعتبار الخصائص النوعية التي يجب أن تشتمل عليها المعلومات المحاسبية المنتجة من طرف النظام الحاسبي.

إن الإفصاح المحاسبي تطور بتطور الفكر الحاسبي سواء من الجانب المهني أو الأكاديمي، إذ لم تعد المحاسبة فن تسجيل وتبسيب الأحداث الاقتصادية والمعاملات المالية بل أصبحت تلعب دورها كنظام للمعلومات المحاسبي، من خلال قياس وتحليل وتقديم المعلومات الضرورية عن المؤسسة للأطراف التي لها مصالح معها. مما توجب السعي نحو وضع تشريعات قانونية ومعايير متتفق عليها من طرف الممارسين تخص عملية الإفصاح وكيفية عرض المعلومات في القوائم المالية، وذلك لإزالة العوائق من خلال تقليل الفجوة الموجودة بين الأنظمة المحاسبية المختلفة بغية الوصول إلى توحيد محاسبي عالمي . وهذا ما ستنطرق إليه في الفصل القادم إن شاء الله.



الكتاب العظيم

تمهيد

إن الاختلاف الذي يميز الأنظمة المحاسبية في البلدان المختلفة له تأثير على قدرة فهم محتوى المعلومات في القوائم المالية، خصوصاً بالنسبة للمستثمرين على المستوى الدولي و ذلك نتيجة نمو حركة الاستثمارات المالية عبر الحدود، حيث كان السبب الرئيسي وراء الضغوط الدولية لتوحيد الممارسات الدولية و ذلك بتبني مجموعة واحدة من المعايير المحاسبية .

ان السعي لأجل حماية المستثمرين في أي دولة يتطلب أن توفر لهم قوائم مالية معدة بالاستناد إلى معايير عالمية تتمتع بجودة عالية، بحيث تتصف بالقابلية للمقارنة بغض النظر عن الدولة التي تقع بها الشركة، وذلك حتى يساعد المستثمرين على تقييم فرص الاستثمار المتاحة و المفاضلة بينها و اختيار أحسنها.

إن التوافق المحاسبي الدولي تسعى إليه جهات عديدة من منظمات و هيئات محاسبية دولية لأجل الوصول إلى توحيد محاسبي دولي. ويأتي على رأسهم مجلس معايير المحاسبة الدولي الذي ينبع إستراتيجية خاصة به على المستوى الدولي، لأجل وضع معايير محاسبية تلقى قبول عام من أجل تنسيق طرق القياس، و توحيد عملية الإفصاح عن المعلومات في القوائم المالية. وفي هذا الصدد ارتأينا أن نتطرق في هذا الفصل إلى النقاط التالية :

- محاولة إلقاء نظرة على المحظوظ المحاسبي الدولي .
- التعرف على سياسة وفلسفة معايير *IAS/IFRS*
- كيفية الإفصاح عن المعلومات في القوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولية.

المبحث الأول: نظرة على المحيط المحاسبي الدولي

إن الممارسات المحاسبية في الدول المختلفة أوجدت عدة أنماط لمعالجة العمليات المالية وهذا ما أدى بالسعى من عدة جهات لتقليل هذه الاختلافات و الوصول إلى قواعد و مبادئ محاسبية متفق عليها سعياً لتوحيد محاسبي دولي، و هذا ما نسعى لايضاحه في هذا المبحث.

المطلب الأول: الاختلاف في التطبيق المحاسبي الدولي

يوجد في البلدان المختلفة أنظمة وتطبيقات محاسبية متباعدة، تسعى إلى تكريس جهودها نحو تحقيق أهداف التوافق المحاسبي على المستوى الدولي. حيث سنركز في هذا العرض على فنوج المحاسبة الانجلوساكسونية وفنوج المحاسبة الفرانكوفونية وذلك بالوقوف على نقاط الالقاء و أوجه الاختلاف.

الفرع الأول: إطار تنظيم المحاسبة الانجلوسаксونية (Anglo-saxon).

إن هذا النموذج ليس مطبق في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة فقط، بل إن تطبيقه منتشر على مساحات ذات أهمية كبيرة من العالم وخاصة الدول التي كانت خاضعة للاستعمار الانجليزي، مثل استراليا، كندا، هونج كونج، الهند، ايرلندا، كينيا، نيوزيلندا وسنغافورا. ويعتبر هذا النموذج قابل للتطبيق والانتشار أكثر من غيره، وأهم ما يميزه هو اضطلاع مهمة المحاسبة بوظيفة إصدار المعايير، كما تعتبر الأسواق المالية المؤثر الأكبر على عملية تنظيم المحاسبة¹. حيث يمكن التعرض فيما يلي للمحاسبة في بعض البلدان كنموذج للمحاسبة الانجلوسаксونية.

- في الولايات المتحدة الأمريكية.

تعد الأسواق المالية المؤثر الأكبر في عملية تنظيم المحاسبة في الولايات المتحدة الأمريكية حيث أن المنظمات المهنية تحمل المنبع الرئيسي للتتوحيد على مستواها²، إذ أسست هيئة تنظيم تداول الأوراق المالية (SEC) التي لها السلطة القانونية لتنفيذ قوانين الأوراق المالية وكذا الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة ، والتي اعترفت بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها (GAAP) شاملة للمعايير الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB)، بعدما كانت صلاحيات إصدارها من طرف (AICPA) وهذا بعد النقد الذي وجه إلى هذا الأخير لإجراءات المتابعة لإصدار المعايير.

ويكون الإطار الفكري للمحاسبة في الولايات المتحدة من ستة بيانات لمبادئ المحاسبة المالية، صدر أولها عام 1978 يغطي أهداف القوائم المالية الصادرة من المؤسسات الاقتصادية، حيث يعدّ ذا أهمية كبيرة لأنّه يتعمق في صلب القوائم المالية. ويركز هذا الإطار على أنه ينبغي أن تكون المعلومات والبيانات التي تحتويها القوائم المالية مفيدة، بحيث تسهم بشكل فعال في عملية اتخاذ قرارات الاستثمار بالإضافة إلى أنه من المفيد أن تكون القوائم المالية تحتوي على المعطيات

¹ - نبيه الجبر، محمد عبد المنعم، المحاسبة الدولية: الإطار الفكري و الواقع العلمي، (الرياض: الجمعية السعودية للمحاسبة، 1998)، ص: 79.

² - Decock GOOD, C, DOSNE, F, *comptabilité internationale les IAS/IFRS en pratique*, (Paris: économica, 2005), p: 17

اللازمة حتى يستفيد منها الأعوان الاقتصاديين، كما ينبغي أن تحتوي أيضاً على بيانات تخص الموارد الاقتصادية للمؤسسات والالتزامات، وتأثير العمليات والأحداث على هذه الموارد والالتزامات، وكذا معلومات حول كيفية توزيع الأرباح والفوائد المنتظرة¹. وما يميز المحاسبة الأمريكية عدم وجود قانون عام يلزم الشركات بنشر القوائم المالية والمراجعة بشكل دوري، فكل ولاية من الولايات المتحدة لديها نظام شركات خاص يلزم بالاحتفاظ بمجموعة من الحسابات والسجلات وتسليم مجموعة محددة من القوائم المالية بشكل دوري.

- في المملكة المتحدة.

إن عملية تنظيم وتقنين المحاسبة في المملكة المتحدة لم تتأثر بالأسواق المالية فقط، بل كان لقوانين الشركات دور وتأثير أكبر من تأثير قوانين الأوراق المالية في الولايات المتحدة الأمريكية. فقانون الشركات الصادر عام 1985 والمعدل عام 1989 يحتوي على المتطلبات المحاسبية لكل الشركات المحدودة المسئولة، كما أن للمهنة والبورصة دور واضح في عملية التنظيم المحاسبي، إذ أن الممارسات المحاسبية لم يحددها القانون بشكل كامل، فأصبحت المنظمات المحاسبية المهنية هي المسؤولة عن تطوير المحاسبة، وقد بدأ وضع المعايير المحاسبية سنة 1942 عندما قام معهد المحاسبين القانونيين في إنجلترا وويلز (ICAEW) بإصدار توصيات عن المبادئ المحاسبية، هذه التوصيات أراد لها أن تكون دليلاً عاماً لأعضاء المنظمة². وفي عام 1970 قام المهنيون بإنشاء منظمة للتنظيم الخاص تحت اسم لجنة إدارة المعايير المحاسبية (ASC) والتي تقوم بنشر بيانات معايير الممارسات المحاسبية (*Statement of standards accounting practice-ssap*) وصدر عنها 25 بياناً حتى 1990 تاريخ إنشاء إطار حديد لإصدار المعايير والذي يعرف بمجلس المعايير المحاسبية (ASB) الذي يلعب الدور الذي يلعبه (FASB) في الولايات المتحدة، في سلطة إصدار معايير اعداد القوائم المالية³، حيث أصدرت اللجنة بياناً يتكون من سبعة فصول تغطي أهداف القوائم المالية، الخصائص الوصفية للمعلومات المحاسبية، عناصر القوائم المالية، الاعتراف بالبنود في القوائم المالية، القياس في القوائم المالية، عرض القوائم المالية و المبادئ التي تحكم إجراءات الاندماج (التوحيد)⁴.

ويشتمل التقرير السنوي للشركات في بريطانيا في العادة على قائمة الأرباح والخسائر المقدرة الموحدة، الميزانية، قائمة التدفق النقدي، بالإضافة إلى التقرير السنوي مجلس الإدارة الذي يعرض ملخص للعمليات.

وعموماً فإن النموذج المحاسبي الانجلوسكسوني يسعى لإمداد المستثمرين بالمعلومات الضرورية لأجل اتخاذ القرار، إضافة إلا أن له تأثير عالمي، خصوصاً النموذج الأمريكي إذ في سنة 1997 كان هناك 40% من البلدان في العالم يستعملون النموذج المحاسبي الانجليزي- أمريكي و ذلك لعدة سنوات⁵، حيث لم يعد اليوم ذلك النظام مطبق في تلك البلدان نتيجة سعيها للتقارب نحو معايير المحاسبة الدولية.

¹ - نبيه الجبر، محمد عبد المنعم، مرجع سابق، ص: 73-74.

² - كمال أبو زيد، مرجع سابق، ص: 89، نقلًا عن: ZEFF, S. A. « a first guide to the accounting literature » in financial Accounting theory issues and controversies 2nd edition, Mc Graw – Hill accounting series, (1973, p: 8).

³ - Langot,j, comptabilité Anglo-saxon. Tome US GAAP et rapprochements avec les IAS/IFRS 5édition (Paris : economica, 2006), p : 8.

⁴ - نبيه الجبر، مرجع سابق، ص: 90.

⁵ - Langot,j, op.cit, p : 13.

الفرع الثاني: تنظيم المحاسبة الفرانكوفونية

النظام المحاسبي في هذا النموذج يقوم على مجموعة واسعة من الإجراءات والمتطلبات وهو يستند إلى عدد من القواعد المحاسبية الصارمة ، مثل هذا النظام يشجع أكثر المظاهر القانوني على الجوهر الاقتصادي، والدولة هي الفاعل الرئيسي للت統يد المحاسبي مثل الجزائر، ألمانيا، بلجيكا، كوت ديفوار، الدانمارك، إسبانيا، فرنسا، اليونان، إيطاليا، اليابان، المغرب، البرتغال، السويد،... الخ، والمنظمات المهنية لها دور ثانوي، وسوف تتطرق لفرنسا كنموذج لهذه البلدان.

- في فرنسا

إن المحاسبة بالدول الفرانكوفونية وعلى رأسها فرنسا تركز على القابلية للمقارنة والعقلانية ، بينما المحاسبة في الدول الانجلوسكسونية تركز على الواقعية والتجريب. ولتحقيق أهدافها من وراء هذا النظام المحاسبي تبنت فرنسا مدخل التنظيم القانوني، حيث تعتبر مهنة المحاسبة بفرنسا صغيرة الحجم والنشاط مقارنة بالمملكة المتحدة، كما أنها مسيطر عليها من قبل المنظمات الحكومية والمهنية، باعتبار سوق الأوراق المالية صغير ومحروم النشاط خصوصا في مجال التمويل، حيث أن أغلب التمويل يأتي من البنوك و الدولة.

والمنظمات المهنية بفرنسا مقسمة على هيتين رئيسيتين حيث يتم تمثيل المحاسبة مع المنظمات المهنية الدولية من طرف هيئة خبراء المحاسبة (OEC)، وهي تابعة لوزارة الاقتصاد والمالية¹. في حين يعتبر المصف الوطني لمحفظي الحسابات (CNCC) منظمة مهنية للمراجعين وهي تابعة لوزارة العدل، وتتمثل المنظمات الحكومية في كل من المجلس الوطني للمحاسبة (CNC) والذي انطلاقا من توصياته يتم إصدار القرارات الخاصة بالتقدير المالي عن طريق لجنة التنظيم المحاسبي (CRC)، ولجنة معاملات البورصة (COB) التي تشرف على البورصة الإقليمية والوطنية وتنعم باستقلالية عن الأجهزة الحكومية.

ويشتمل التقرير السنوي للشركات في فرنسا على الميزانية، جدول حساب التدفق النقدي بالإضافة إلى القوائم المالية الخاصة بالشركة الأم، إذ أن هيكلة إعداد القوائم المالية بفرنسا مستمدّة من مجموعة متنوعة من المصادر مثل القانون التجاري ، القانون الاجتماعي ،قانون الشركات، قانون الضرائب، معايير المحاسبة الصادرة عن مهنة المحاسبة ومن توجيهات الاتحاد الأوروبي وأسواق الأوراق المالية وخطة المحاسبة الوطنية²، حيث تعد هذه الأخيرة من أهم مصادر التنظيم المحاسبي بفرنسا. ومن المهم الإشارة إلى أن المحاسبة الحالية بفرنسا سمحت بإعداد القوائم المالية الموحدة للشركات المدرجة والمقيمة في البورصة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية وذلك ابتداء من سنة 2005.

ومنه فإن المحاسبة في هذا النموذج لا تهدف إلى التركيز على تلبية احتياجات المستثمرين بل إن الممارسات المحاسبية والمعلومات المالية المفصحة عنها تتميز بالتحفظ والسرية وتسعى إلى حماية الدائنين الذي يتجلّى في مبدأ الحيبة والحذر وعرض الصورة الصادقة للمؤسسة وكذلك الامتثال للسياسات الحكومية، مقارنة بالمحاسبة في الدول الانجلوسكسونية.

¹ - Decock GOOD, C, DOSNE, F, op.cit, p : 20.

² - كمال أبو زيد، مرجع سابق، ص: 100.

وانطلاقاً من العرض السابق للنموذج الانجلوساكسوني ونموذج المحاسبة الفرانكوفونية يمكن عرض أهم نقاط الاختلاف في التطبيقات المحاسبية وعرض القوائم المالية وكذلك الجوانب المشتركة ما بينهم من خلال الملخص في الجدول الآتي:

الجدول رقم (01) مصادر الاختلافات المحاسبية بين النماذجين

الانجلوساكسونية	الفرانكوفونية	المصدر الأساسي في التمويل
الأسوق المالية	البنوك	
. القواعد المحاسبية معدة من قبل المنظمات الخاصة (المهنية) . المحاسبة و الجبائية مستقلتين	. القواعد المحاسبية صادرة عن الحكومة (المخطط المحاسبي و القانون التجاري) . المرور من النتيجة المحاسبية إلى النتيجة الجبائية يكون بسيط	النظام القانوني و الجبائي
المستثمرين	. الإدارة الجبائية، المدينين، الموردين، المستثمرين، العمال	المستعملين ذوى الامتياز
. سنوية، سداسية، و ثلاثة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية.	. سنوية و سداسية	تكرار نشر الحسابات
رؤوية اقتصادية	رؤوية قانونية	رؤية المؤسسة
. الاتجاه تعكس الوضعية الاقتصادية للمؤسسة و تغير قيمة أصولها و خصومها، . المؤونة محددة بطريقة دقيقة	. الاتجاه إلى تدئنة النتيجة بسياسات المؤونة و الترخيلى إلى الاحتياطات	حساب النتيجة المحاسبية
القواعد الجبائية تعالج خارج القوائم المالية	. علاقة قوية بين القوانين الجبائية و القوانين المحاسبية	علاقة المحاسبة الجبائية

-Source : Grégory, lire les états financiers en IFRS édition, (Paris : organisation, 2004), P : 13.

الفرع الثالث: التباين في الإفصاح عالمي النطاق

إن النظم الاقتصادية بصفة عامة تتراوح بين نظامين هما، رقابة وسيطرة الحكومة من جهة، ونظام السوق الحر من جهة أخرى. حيث نرى أن الارتباط الحكومي بالاقتصاد عادة ما تأخذ الحكومة دوراً هاماً في النشر والإعلان عن المعايير المحاسبية وكذا أساليب وطرق الإفصاح، على غرار البلدان التي تكون فيها الأسواق المالية حرة ونشطة، فإن إصدار المعايير و اختيار طرق عرض المعلومات والإفصاح عنها يقع عبئها على المهنة ذاتها.¹.

¹ - أمين لطفي، المحاسبة الدولية والشركات المتعددة الجنسية، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2004) ص ص: 347 – 348 .

عند مقارنة نوعية القوائم المالية نجد أن في الولايات المتحدة الأمريكية مجموعة القوائم التي يتعين إعدادها تتلخص في الميزانية، جدول حساب النتيجة ، قائمة التدفقات النقدية، قائمة التغيرات في الأموال الخاصة، والإيضاحات المتممة للقوائم المالية، وتتضمن المفاهيم المستخدمة في القوائم المالية، الاستمرارية، الثبات عند تطبيق المبادئ واستخدام أساس الاستحقاق.

أما لو اتجهنا إلى ألمانيا فنجد أن معالجة بنود القوائم المالية تتم بنفس الطريقة لأغراض التقرير المالي والتقرير الضريبي. حيث أن القوائم التي تقدمها الشركات تمثل في الميزانية، جدول حساب النتيجة، قائمة التدفقات النقدية والإيضاحات المتممة للقوائم المالية، كما نجد القليل من الشركات فقط المقيدة في السوق المالي، و ذلك لأن التمويل عن طريق المؤسسات المالية هو الطاغي في ألمانيا.

أما إذا نظرنا إلى متطلبات التقرير المالي في هولندا، فإنها تشتمل في العادة على الميزانية، جدول حساب النتيجة و قائمة التدفق النقدي. ويتميز النظام المحاسبي الهولندي بدرجة عالية من المرونة، تظهر بشكل جلي في السماح باستخدام القيمة الجارية عند تقييم الأصول، كما تعتبر الإفصاحات القطاعية مطلوبة إذا كانت مبيعات الشركة في أحد قطاعاتها الجغرافية تزيد عن 10% من إجمالي صافي المبيعات¹. كما يمكن إصدار القوائم المالية بعدة لغات كالإنجليزية والفرنسية والألمانية.

ومنه فإن هذا التباين والاختلاف في طرق وأساليب الإفصاح عن المعلومات بين الدول المختلفة جاء نتيجة لاختلاف ثقافة الأمة، ودرجة الارتباط الحكومي بالاقتصاد. ويكرس هذا الاختلاف كذلك طرق التمويل المختلفة ، إذ نجد أنه إذا كان البنك أو المؤسسة المالية هي الممول الرئيسي في الاقتصاد فإن المعايير المحاسبية ترتكز عادة على الميزانية لأنها تساعد السلطات المصرفية في تقييم مركز السيولة للمقترض وبالتالي قدرتها على استعادة أموالها. أما إذا كان حملة الأسهم في الأسواق المالية هم المورد الرئيسي في التمويل فإن جدول حساب النتيجة يحظى باهتمام أكبر من قبل واضعي المعايير المحاسبية، حيث يؤثر أي تغير في المبادئ المحاسبية على الدخل المفصح عنه وما يتبع عنه من فائدة². وهذا ما أدى إلى الاتجاه نحو توحيد محاسبي عالمي يسعى بدوره إلى توحيد اللغة المحاسبية على المستوى الدولي.

المطلب الثاني: الاتجاه إلى التوحيد المحاسبي الدولي

إن ارتباط الأسواق المالية العالمية يعتبر العنصر الرئيسي الذي جعل من الضروري التوفيق بين القواعد المحاسبية، إذ لوحظ في الواقع ما يلي:

- عدم إمكانية المقارنة بين المعلومات المالية في نفس الوقت لنفس الشركة وكذلك بين الشركات المختلفة؛
- مستوى الذاتية الهام في مسک الحسابات وأعداد القوائم المالية؛
- المعلومات المالية غير معترف بها وغير مدرجة في جميع بورصات الأوراق المالية في العالم؛
- اللغة المالية غير متجانسة على المستوى الدولي وتتسم في بعض الأحيان بانعدام الشفافية وتدين نوعية المعلومات المقدمة.

¹ - نبيه عبد الرحمن الجبر ، مجید عبد المنعم، مرجع سابق، ص : 90.

² - أمين السيد لطفي، مرجع سابق، ص ، ص: 348-349.

³ - Brun, S, *l'essentiel des normes comptables IAS/IFRS*,(paris :éd d'organisation, 2004), p : 18.

وأبسط مثال على التعقيدات السالفة الذكر هو حالة الشركة الألمانية *Daimler-Benz* ، ففي سبتمبر من سنة 1993 سجلت هذه الشركة ربحا بـ 168 مليون مارك ألماني وهذا في إطار الحاسبة الألمانية، ونفس الشركة سجلت عجز بـ 949 مليون مارك حسب الإطار الحاسبي الأمريكي وذلك عند رغبتها في دخول سوق نيويورك للأوراق المالية.

كل هذا أظهر الحاجة إلى مرجع محاسبي دولي موضوعي يلقى القبول من الجميع، و تبدأ خطاه بتوافق القواعد والممارسات المحاسبية إلى حين الوصول إلى التوحيد المحاسبي الدولي.

الفرع الأول: طبيعة التوافق و التوحيد المحاسبي الدولي

إن فكرة التوافق و توحيد معايير المحاسبة ترجع إلى المؤتمر الدولي الأول للمحاسبين الذي عقد في عام 1904 في مدينة سان لويس الأمريكية، وكان الاتفاق على عقد هذا المؤتمر كل خمس سنوات، حيث خصص هذا المؤتمر لمناقشة و مقارنة المبادئ والممارسات المحاسبية في الدول الكبرى في العالم¹.

التمييز بين التوافق و التوحيد

إن التوافق المحاسبي هو محاولة لجمع الأنظمة المحاسبية المختلفة مع بعضها البعض لزرح وتوفيق الممارسات المحاسبية المتنوعة في هيكل منهجي مرتب يعطي نتائج متناسبة²، وذلك عن طريق التخلص من العمليات غير الضرورية الموجودة بين دول العالم من خلال تخفيض مجال الاختيار بين السياسات المحاسبية وبالتالي إحداث نوع من التقارب بين الأنظمة والسياسات المحاسبية المطبقة بين مختلف الدول. حيث يعرف التوافق بأنه عملية تقليل الفروق في تطبيقات التقرير المالي فيما بين الدول مما يؤدي إلى زيادة إمكانية مقارنة القوائم المالية

أما التوحيد فهو يعني تطبيق معيار واحد وقاعدة واحدة في كل الحالات، ولذا فالتوحد ينطوي على فرض مجموعة من القواعد الموحدة الصارمة والضيقة.³ ومنه فإن التوحيد هو عبارة عن نظام موحد موجه لمجموع محاسبات المؤسسات المنتجة في الأمة، أو مجموعة من الأمم، مهما كان القطاع الذي تنتمي إليه، وبذلك فالتوحد المحاسبي يشمل سن جملة من القواعد التي تسمح بتنظيم أدوات ونواتج العمل و تبسيطها.⁴

ومن العرض السابق يتبين لنا الاختلاف بين التوافق والتوكيد، باعتبار أن التوافق هو شكل مبسط للتوكيد، ومرحلة أولى باتجاه التوكيد⁵. وبالتالي يمكن القول بأن التوافق أكثر واقعية من التوكيد التام للمعايير حيث أن لكل دولة قواعدها وثقافتها وفلسفتها وأهدافها على المستوى الوطني، فالتوافق يسعى للاعتراف بالاختلافات النظرية ومحاولة تسويتها مع أهداف البلاد الأخرى كخطوة أولى، أما الخطوة الثانية ف تكون بتصحيح أو حذف بعض هذه القيود لتحقيق درجة مقبولة من التوافق.

¹ أمين السيد لطفي، مرجع سابق، ص، ص: 429، 430.

² كمال أبو زيد، مرجع سابق، ص: 268.

³ نبيه الجبر، مرجع سابق، ص: 35.

⁴ مدانی بلغث، "إشكالية التوحيد المحاسبي"، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد: 01، السنة 2002، ص: 52.

⁵ - Colasse,B, « L'harmonisation comptable internationale», dans Encyclopédies de C.C.A, op.cit .p :757.

أهمية التوافق المحاسبي الدولي

مما لا شك فيه أن هناك مزايا و منافع عديدة للتوافق المحاسبي الدولي و فيما يلي نذكر عدد منها¹:

- العمل على التنسيق بين الأنظمة والقواعد والإجراءات المحاسبية المرتبطة بإعداد وعرض القوائم المالية ؛
- يسهل التوافق المحاسبي الدولي من القيام بعمليات المراجعة لشركات المحاسبة الدولية وبأقل كلفة، وهو ما يعكس كذلك على الشركات محل المراجعة حيث يتوقع أن تكاليف مراجعتها ستختفي؛
- التخفيف من تكاليف إعادة ترجمة القوائم المالية و ذلك من خلال تقليل الفجوة الموجودة بين مختلف الأنظمة المحاسبية ؟
- تحسين عملية اتخاذ القرارات للمستثمرين الذين يتطلعون إلى العمل خارج بلدانهم؛
- يمكن أن يساهم التوافق المحاسبي في رفع مستوى مهنة المحاسبة، حيث توجد في بعض الدول أنظمة محاسبية ضعيفة وبدائية ما سوف يحفزها على اتخاذ الإجراءات الازمة للتوفيق مع المعايير المحاسبية الدولية.

أما فيما يخص توحيد المحاسبة على المستوى العالمي فهو يسعى إلى²:

- توحيد الطائق المحاسبية المعتمدة في عملية التقييم الخاصة بالمخزونات وإعادة تقييم عناصر الميزانية، وتحديد طائق حساب الاعتدال، وتوحيد الإجراءات المحاسبية بهدف الوصول إلى قوائم مالية موحدة؛
- تقليل التكاليف الناتجة عن عملية توجيه و تحويل القوائم المالية من النظام المحاسبي للبلد الذي تعمل به الشركات التابعة والفروع إلى النظام المحاسبي للشركة الأم؛
- تبسيط قراءة القوائم المالية بلغة محاسبية موحدة و مفهومة.

الفرع الثاني: مداخل إصدار المعايير المحاسبية و عوائق التوافق

إن المعايير لا يتم تصميمها لتقييد التطبيق بحدود صارمة بل بالعكس تعد حتى يتم استخدامها كإرشادات لأغراض القياس والعرض العادل والإفصاح الكافي³. ونتيجة لاختلاف الظروف البيئية في البلدان المختلفة أدى إلى اختلاف القواعد والإجراءات المحاسبية المتبعة؛ وبالتالي اختلافات في مداخل إصدار المعايير المحاسبية حسب النوع التالي⁴:

- **المدخل السياسي البحث:** يعتمد هذا المدخل على التشريع في إصدار المعايير المحاسبية حيث يعتبر أقل استجابة للاحتجاجات المتغيرة فهو يتسم بالبطء في تغيير القوانين، إضافة إلى أنه يتأثر بالاعتبارات السياسية ويوجد هذا النوع في القارة الأوروبية وبالخصوص فرنسا وفي أمريكا اللاتينية.
- **المدخل المهني الخاص:** يتميز هذا المدخل في إصدار القوانين بدرجة عالية من المرونة مع سرعة مناسبة التعديل لمواكبة الاحتياجات المتغيرة، إذ تتم عملية إصدار المعايير المحاسبية من المحاسبين المهنيين.

¹ يوسف جربوع، سالم حلسا، المحاسبة الدولية مع التطبيق العملي لمعايير المحاسبة الدولية، (عمان: مؤسسة الوراق، 2001)، ص: 22، و كمال أبو زيد، مرجع سابق، ص: 271.

² شعيب سونف، "الممارسات المحاسبية في الشركات متعددة الجنسيات و التوحيد المحاسبي العالمي"، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2007/2006.

³ أمين السيد لطفي، مرجع سابق، ص : 373.

⁴ لأكثر تفصيل انظر: نبيه الجبر، محمد عبد المنعم، مرجع سابق، ص، ص: 28-30، و أمين السيد لطفي، مرجع سابق، ص، ص: 374، 376.

المدخل المختلط بين القطاع العام والقطاع الخاص: وفقاً لهذا المدخل يقوم بإصدار المعايير المحاسبية منظمة من القطاع الخاص تعمل كمنظم عام، وتقوم الحكومة بدعمها والالتزام بتطبيق ما يصدر عنها من تعليمات.

المدخل المختلط: تصدر المعايير المحاسبية وفق هذا المدخل بمزج من القطاع العام والخاص وذلك بجانب مجموعات حكومية و غيرها، و مثال ذلك اليابان حيث تقوم الحكومة بتشكيل مجلس استشاري يتكون من أعضاء من الجامعات ، الصناعة ، الحكومة والمحاسبين القانونيين يتولون إصدار المعايير والتوجيهات الخاصة بالمارسات المحاسبية.

إن عملية تدويل المعايير المحاسبية ومشاكل التمايز الدولي المحاسبي نالت نصيتها من النقد في وقت مبكر وذلك حتى قبل تأسيس لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) حيث اعتبر البعض أن التوافق هو حل سهل وبسيط لمشكلة معقدة جداً، وذلك بالاستناد إلى القيد التالية¹ :

- الاختلافات في الخلفيات والتقاليد المحلية؛

- الاختلافات في احتياجات البيئات الاقتصادية المختلفة؛

- تحدي التوافق الدولي للسيادة الوطنية.

وهناك من نظر إلى التوافق على أنه حيلة من قبل شركات المحاسبة المهنية الدولية الكبيرة لزيادة حجم إيراداتها، إضافة إلى أن توحيد المعايير المحاسبية توجه مبني على افتراض أنه يجب على الشركات أن تستجيب للضغط المتزايد، الاقتصادية والاجتماعية والسياسية و في نفس الوقت الالتزام بتطبيق المتطلبات الدولية المعقدة والمرتفعة التكاليف.

الفرع الثالث: رهانات تبني مرجع محاسبي دولي موحد

إن استخدام معايير المحاسبة الدولية يعزز حرية حركة رؤوس الأموال في السوق الداخلية وعلى المستوى الدولي، ويساعد الشركات في المجتمع في مواجهة منافسيهم على أساس المساواة للحصول على الموارد المالية التي تتيحها الأسواق على المستوى المحلي أو العالمي². إلا أن تبني مرجع محاسبي موحد على المستوى الدولي يواحد عدة عوائق منها³:

- **اختلاف نقاط البدء:** ويعني التطور التاريخي للمحاسبة في كل بلد، حيث نجد أن البلدان التي لديها تاريخ طويل في استخدام المعايير المحاسبية قد تجد استخدامها للمعايير الدولية ملائماً، بينما هناك بعض البلدان التي تستخدم القوانين الصادرة عن الحكومة فتتجدد صعوبة في التطبيق واعتماد المعايير الدولية.

- **القصور في تعريف أهداف القوائم المالية:** هناك قصور في تعريف متعارف عليه لأهداف القوائم المالية، فنجد مجلس (IASB) تهدف قوائمه إلى خدمة المستثمرين دون مراعاة اهتمامات الحكومات بهذه القوائم لأغراض الضريبة وغيرها، مما لم يتم الاتفاق على هدف معين للقوائم المالية فليس بالإمكان تطوير معايير متفق عليها ومقبولة من قبل الجميع.

- **الخلافات بين المنظمات:** يوجد بين المنظمات العامة والخاصة اختلافات في الأهداف، فمن الضروري معرفة أنه ليس لهذه المنظمات نفس الاتجاه والقوة في تحقيق التوحيد الدولي، فكل منها لها أفكارها الخاصة بها التي تعمل على تحقيقها.

¹ - نبيه الجبر، محمد عبد المنعم، مرجع سابق، ص: 40.

² - Nahmias, M., *L'essentiel des normes IAS/IFRS* (Paris : éd d'organisation, 2004) p : 48.

³ - أمين السيد لطفي، مرجع سابق، ص، ص: 380، 389.

- **القوانين المحلية المتعارضة:** إن التعارض بين قوانين الضرائب وقوانين الشركات المحلية تعيق تحقيق التوحيد، ويزداد تأثير هذا العائق عندما تكون القوانين متعارضة في نفس الدولة، وتوجد هذه الحالات عندما ينعدم إصدار القوانين المحلية حيث تنتج اتجاهات متعارضة لقضايا التقرير المالي.
- **القصور في الالتزام بالتنفيذ:** انه من الضروري أن يؤخذ في الاعتبار وجود سلطة تلتزم بتنفيذ تلك المعايير والتعليمات وكذلك ضرورة تسيير وتعاون بين الحكومات و الهيئات المهنية. إذ بدون وجود قانون دولي قوي يدعم تحقيق التوحيد المحاسبي الدولي لن تكون هناك إلزامية في التطبيق.
- **القومية:** فغالباً ما تحول القومية من النظر بموضوعية للمزايا والأفكار وكذا الممارسات التي تتطور في بلد آخر، بالرغم من ملاءمتها لذلك البلد لأنه لا أحد يرغب بقبول المبادئ والممارسات المحاسبية لبلد آخر.
- **اختلاف المستخدمين:** إن جموعات المستخدمين المختلفة تتطلب عادةً معلومات مختلفة، ففي الولايات المتحدة الأمريكية المستثمر هو المستخدم الرئيسي للقواعد بينما في ألمانيا فإن القوائم المالية موجهة بالدرجة الأولى إلى السلطات الضريبية، وهذا ما يكون سبب في إعاقة التوحيد.
- **الاختلافات البيئية والثقافية بين الدول:** تمثل هذه الاختلافات عائق أمام تطوير معايير المحاسبة الدولية ولهذا ينبغي لعملية تطوير المعايير أن تأخذ في اعتبارها هذه الاختلافات وتعطي الاهتمام الكافي لها.
- اختلاف درجات التطور المهني** بين دول العالم و هذا ما يؤثر على عملية تبني و إقرار معايير المحاسبة الدولية و إتباعها داخل البلدان.¹

المطلب الثالث: جهود المنظمات المهنية للتوافق المحاسبي الدولي

يمكن القول أن عملية التوحيد المحاسبي الدولي كانت توليفة لمحاولات عديدة ساهمت بها هيئات أكاديمية وحكومات و هيئات مهنية² جميعها ساعدت على السعي نحو اعتماد معايير المحاسبة الدولية و التي صنفناها كما يلي:

الفرع الأول: المنظمات ذات الطابع المحلي المنظمات في الولايات المتحدة الأمريكية

- **مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB)** : حل هذا المجلس محل مجلس المبادئ المحاسبية (APB) في عام 1973 ومنذ ذلك الحين يعتبر بمثابة الجهاز المسؤول عن إنشاء المعايير المحاسبية لإعداد القوائم المالية المعترف بها رسمياً من قبل لجنة الأوراق المالية و معهد المحاسبين القانونيين بحيث تعتمد على المصداقية، الشفافية والقابلة للمقارنة، و من المفترض أن يكون أعضاءه ممثلين لمعظم الجهات المهتمة بالمحاسبة.³
- **الجمعية الأمريكية للمحاسبة (AAA)** : تظم هذه الجمعية الأكاديميين المحاسبين و الأفراد المهتمين بتنمية معارفهم المحاسبية، و تصدر الجمعية مجلة (*the accounting review*) مخصصة لتبادل الآراء بين الباحثين في المحاسبة، حيث تحاول الجمعية أن تقدم إطار إعداد و عرض القوائم المالية إلا أنها حققت نجاحات بدرجات متغيرة.

¹ حسين القاضي، مأمون حمدان، **المحاسبة الدولية** (الأردن: الدار العلمية، دار الثقافة، 2000) ص: 44.

² محمد غادر، "دور الهيئات الأكademie في اعتماد معايير المحاسبة الدولية"، "نشرة المجتمع العربي للمحاسبة القانونية، العدد 26، سنة 2004، متاح على:

www.ASCASOCIETY.org/bulletin.aspx?Groupky=ASCA_bulletin&language=ar. Consult le 24/03/2008.

³ - <http://www.FASB.org/news/nro31908fspfas132r-a.shml>.

- **لجنة تداول الأوراق المالية (SEC):** أنشئت عام 1934 و تعتبر مسؤولة بصفة أولية عن القوانين المختلفة لتنظيم الأوراق المالية و التأكد من الإفصاح الصحيح للشركات الأمريكية و لها الحق في تحديد المعايير المحاسبية لإعداده¹.
- **الجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين العموميين (AICPA):** أنشأ عام 1917 و هو يضم جميع المحاسبين القانونيين العموميين الذين يمارسون المهنة في الولايات المتحدة أو حتى على الصعيد العالمي، و لقد أصدر الكثير من النشرات و الدراسات حول المشاكل المحاسبية و حلولها.

بعض المنظمات على المستوى العربي:

- **الجمع العربي للمحاسبين القانونيين (ASCA):** تأسس سنة 1984 من قبل نخبة من المحاسبين العرب كهيئة مهنية محاسبية غير ربحية، وهو يسعى للارتقاء بمهنة المحاسبة و التدقيق و إرساء معاييرها و الحفاظة على الاستقلالية المهنية للمحاسبين و ضمان الحماية لهم². كما يسعى كذلك بترجمة معايير الدولية للتقارير المالية إلى العربية و هو عضو في (.IFAC)
- **هيئة المحاسبة و المراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي (GCCAAO):** أنشأت الهيئة بقرار من مجلس التعاون في 19 ديسمبر 1998 و بدأت عملها في 20 مايو 2001، و تهدف إلى القيام بكل ما من شأنه تنظيم وتطوير مهمة المحاسبة و المراجعة في دول المجلس من تطوير و إعداد و اعتماد المعايير المهنية و تطوير و توحيد وسائل تنظيم المهنة بما يحقق التنسيق و التكامل فيما بينها.

الفرع الثاني: المنظمات المحاسبية المهنية الدولية

لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC)

ظهرت اللجنة سنة 1973 كثمرة للاتفاقات التي عقدت بين الجمعيات المحاسبية المهنية في 10 دول^{*} ، وهي منظمة مستقلة تهدف إلى إعداد معايير يمكن استخدامها من قبل الشركات والمؤسسات عند إعداد القوائم المالية في جميع أنحاء العالم، حيث تتم صياغة هذه المعايير بالطريقة نفسها التي يتبعها مجلس معايير المحاسبة المالية FASB، وبلغت المعايير المصدرة من قبلها 41 معيار منذ نشأتها، منها من حذف ومنها من غير وتحصل اللجنة على إيرادتها من بيع منشوراتها كما تتلقى دعماً مالياً من الاتحاد الدولي للمحاسبين وبعض المنظمات المحاسبية و المؤسسات وشركات التدقيق الكبيرة. وعملية إصدار المعايير الدولية أصبحت من صلاحيات مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ، وهذا بعد الإصلاح الذي أجري عليها سنة 2001³ . و الذي سوف نتطرق له بالتفصيل في البحث المواري.

الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC

تأسس الاتحاد الدولي للمحاسبين سنة 1977 وذلك بموجب اتفاق بين 63 منظمة محاسبية مهنية من 59 دولة في العالم، ومسؤولية الاتحاد الدولي هي أكثر شمول للجنة معايير المحاسبة الدولية، حيث يهدف إلى تنمية ودعم التنسيق العالمي بين الم هيئات المهنية المحاسبية و كذلك التوافق المحاسبي الدولي، بالرغم من أن الاتحاد مهمتهم أساساً بشأن إصدار الإرشادات

¹ - <http://www.sec.gov/about/> what wedo. Shtml.consulte. 26/03/2008.

² -<http://www.ascasociety.org/default.aspx?&lang=ar>. consulte 26/03/2008.

*- كل من أستراليا، كندا، فرنسا، ألمانيا، اليابان، المكسيك، هولندا، بريطانيا، إيرلندا و الولايات المتحدة الأمريكية.

³ - لأكثر تفصيل الرجوع إلى: www.IASB.Org.

والتعليمات المتعلقة بالمراجعة الدولية، إلا أنه مهتم أيضاً بأمور أخرى متعلقة بالتعليم و المحاسبة الإدارية¹ ، و يبلغ عدد المحاسبين الأعضاء 2 مليون محاسب، حيث أن عضوية الاتحاد ليس للأفراد وإنما بجمعيات مهنية محاسبية، و يسعى إلى إنشاء و رعاية مهنة محاسبية قوية و متماسكة و ذلك بإقامة الصلة مع المنظمات الدولية للتأثير على تطوير الأسواق الرأسمالية و أسواق الخدمات الدولية. و يضم (IFAC) حتى 2007 عضوية 158 منظمة من 123 بلداً في جميع أنحاء العالم².

الفرع الثالث: منظمات أخرى ذات تأثير

■ وكالة الأمم المتحدة المختصة بالشركات الممتدة عبر الحدود (UNCTC). هو تنظيم تابع للأمم المتحدة ينشط على المستوى العالمي، حيث تتولى بإرسال تقاريرها عن المعايير المحاسبية إلى المجلس الاقتصادي و الاجتماعي للمنظمة، للسعى نحو إنشاء دليل يوضح عن دور الشركات الممتدة عبر الحدود و أثارها على الدولة الأم و الدولة الضيفية.

■ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE): تأسست سنة 1960 و في عام 1981 أنشأت لجنة الاستثمار الدولي و الشركات المتعددة الجنسية فريق عمل للمعايير المحاسبية لدراسة محاولات قامت بها هيئات خاصة و مؤسسات دولية من أجل تحسين إمكانية المقارنة أو من أجل تحقيق التوافق بين المعايير المحاسبية.

■ الشركات الدولية للتدقيق و المحاسبة: و تتمثل في الشركات المحاسبية الكبرى و التي كانت تعرف بـ *big-for* و هي مسؤولة من خلال مراجعتها على التأكيد المستقل بأن القوائم المالية للشركات المراجع حساباتها تعبّر بصورة مدققة عن نتائج أعمالها، و بعض هذه الشركات أمريكية مثل، ارثر يونغ (arthur yong) و توش روس (ros) (وأخرى إنجليزية مثل برانس وثر هاوس (princ water house) و وورد وايد).

المبحث الثاني: فلسفة وإطار معايير IAS/IFRS

إن فلسفة وتوجه معايير المحاسبة الدولية لا تتغير رغم وجود تحديات على مستوى المعايير التي المصدرة، فترتکز هذه المعايير على إطار مفاهيمي يحدد الخطوط العريضة للممارسات المحاسبية على المستوى الدولي لتوحيد طرق عرض المعلومات في القوائم المالية وهذا ما ستعرض له في هذا المبحث

المطلب الأول: هيكل IASB و إطارها المفاهيمي:

لقد مر مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) منذ نشأته بعدة مراحل أهمها فيما يلي:

- 1973 – 1989 : تأسيس(IASC) و وضع معايير أساسية لكن لم تتوفر على آلية لمراقبة الالتزام بها.
- 1995 – 1989 : تم في هذه المرحلة إنجاز مشروع التطوير و القابلية للمقارنة بتعديل عشرة معايير من أجل قبولها من طرف الهيئة المشرفة على الأسواق المالية (SEC).
- 1995 – 2001: تم إنجاز مجموعة من معايير (IAS)، و تأسيس مجلس لتفسير المعايير الدولية.

¹ - http://www.IFAC.org/History/founding_member_bodies.Php. consult le: 25/03/2008.

² - <http://www.IFAC.org/History. consult le / 25/03/2008>.

- من 2001 – 2002: تم إعادة النظر في البنية التحتية لـ (IASC) حيث أصبح مجلس (IASB) هو المكلف بإصدار المعايير الجديدة تحت اسم المعايير الدولية للتقرير المالي (IFRS) بداية من سنة 2001.¹

الفرع الأول: هيكل مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)
 إن الدوافع الأساسية التي أدت إلى إنشاء مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) هو بغرض إصلاح لجنة (IASC) التي كانت تسعى إلى التوفيق دون التوحيد المحاسبي الدولي و تتركز النقاط الأساسية في الإصلاح فيما يلي :

- لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) تصبح مؤسسة دولية مستقلة كجزء من مؤسسة (IASCF)؛
- الهيئة المسئولة عن إعداد و اعتماد المعايير الدولية هو مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)؛
- معايير المحاسبة التي تصدر في المستقبل (ابتداء من 2002) تحمل اسم المعايير الدولية للتقرير المالي (IFRS)؛
- المعايير القديمة غير المعدلة تبقى تخفظ باسم (IAS)، إلى حين تعديلها إذا لزم الأمر و تغيير اسمها.

ومنه فإن التغيير في المصطلحات يعكس رغبة مجلس (IASB) لتوسيع مداه في إعداد القوائم المالية عموماً و ليس فقط السعي للتوحيد المحاسبي الدولي. حيث يسعى المجلس إلى وضع مجموعة واحدة من المعايير المحاسبية عالية الجودة، ومفهومه ويمكن أن تطبق في جميع أنحاء العالم ، من أجل عرض قوائم مالية ومعلومات ذات جودة عالية وشفافية و قابلية المقارنة وذلك لمساعدة مختلف الفاعلين على مستوى الأسواق المالية و غيرهم من المستخدمين في صنع القرار الاقتصادي² ، و أصبح اليوم هيكل المجلس الدولي لمعايير المحاسبة يتتألف مما يلي :

- اللجنة التنفيذية تحت الاسم المختصر (IASB): و هي مسؤولة بصورة رئيسية عن توفير الخبرة التقنية لوضع المعايير المحاسبية و التكيف مع المعايير الدولية IFRS .
- مجلس الإشراف (IASCF) : و يتكون من أمناء وهم مسؤولين عن تعين أعضاء اللجنة التنفيذية من أجل جمع الأموال والمضي قدما في التعديلات التأسيسية.
- لجنة تفسيرات التقارير المالية (IFRIC) : و الذي كان يعرف سابقا بـ (SIC) و الغرض من ذلك هو تفسير مجموعة المعايير الموجودة لدى المجلس، وكذلك إجراء مواقف تقنية بشأن قضايا محددة ريثما يتم إعطاء تعريف نهائي للمعيار.
- المجلس الاستشاري للمعايير (SAC) : و هو يوفر منتدى للمشاركة بواسطة المنظمات والأفراد المهتمين بالقوائم المالية، حيث يجب أن يتم التشاور معها من قبل (IASB) قبل صدور قرارات المجلس.

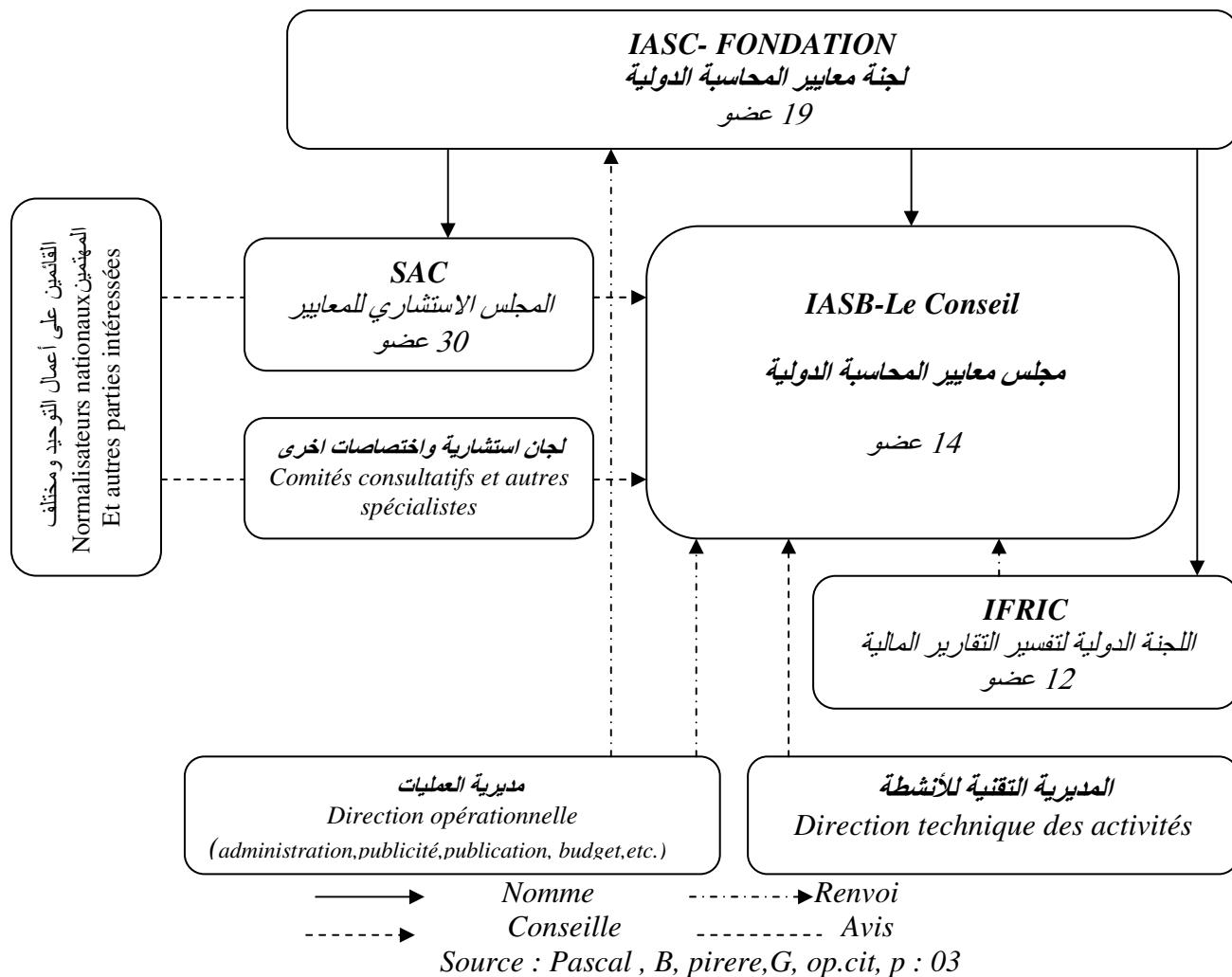
والشكل الآتي يلخص و يضبط لنا هيكل الحالي مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASC) و ذلك باعتباره مسؤول عن تصميم و إنتاج و تعليم و نشر نصوص مختلفة (معايير، تفسيرات، بيانات، ... الخ) و تحيط به جان فنية مثل (IFRIC) و سياسية مثل³ (SAC).

¹ - Grégory. *Op.cit*, p : 10.

² - Obert, R, *pratique des normes IAS/IFRS*, (Paris : Dunod, 2003), p : 08.

³ - Pascal. B. Pierre, G, *instruments financiers et IFRS*, (Paris : Dunod, 2007), p : 03.

الشكل رقم (06) الهيكل الحالي لـ (IASB) مجلس معايير المحاسبة الدولية.



الفرع الثاني: تطوير و إصدار المعايير الدولية IAS/IFRS

إن عملية إعداد وإصدار معيار محاسبي تخضع إلى إجراءات صارمة معروفة باسم (*due presses*)، حيث تستند في ذلك على الحوار مع جميع الأطراف المهمة عن طريق المنظمات الوطنية بالاشتراك مع المجلس الدولي (IASB)، وتتبع عملية إعداد أو تعديل المعايير المحاسبية المسار التالي¹:

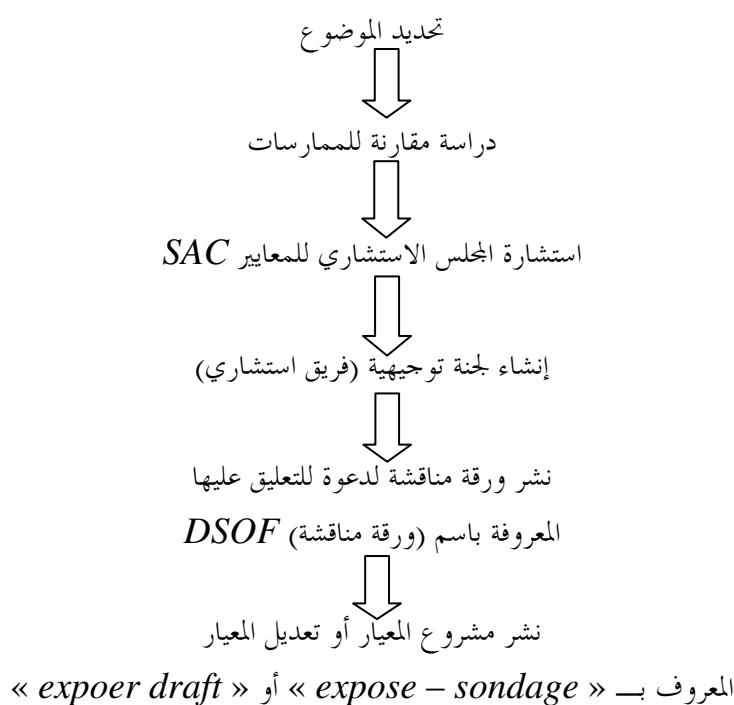
- تحديد طبيعة المشكلة التي تتطلب إعداد معيار، ثم يقوم المجلس بتعيين لجنة توجيهية تضم عادةً ممثلين من هيئات محاسبية في ثلاثة بلدان على الأقل، كما يمكن أن تتضمن ممثلين عن منظمات أخرى.
- تقوم اللجنة التوجيهية بتحديد و مراجعة كافة المسائل المحاسبية المتعلقة بالمشروع مع مراعاة المتطلبات والممارسات المحاسبية الوطنية والإقليمية، لتعد اللجنة بعدها مخطط عمل حتى يعتمد المجلس.

¹- طارق حماد، التقارير المالية، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2000)، ص ص: 21 – 22.

- بعد تلقي لجنة التوجيه ردًا على اقتراحاتها من المجلس تقوم بإعداد ونشر مسودة المبادئ المقترحة، يتضمن مختلف الحلول والتبريرات المقترحة لها، بعد موافقة المجلس يتم توزيع المشروع بشكل واسع لإثرائه، و تلقي التعليقات من كافة الأطراف المهتمة خلال فترة عادة ثلاثة أشهر.
- بعد تلقي الردود تقوم لجنة التوجيه بمراجعة التعليقات على مسودة المبادئ لبعدتها قائمة المبادئ النهائية و التي تعرض على المجلس للمصادقة عليها، و لا ينشرها رسميا.
- بعد مصادقة المجلس تقوم لجنة التوجيه بإعداد مشروع معيار في شكل مذكرة إيضاح يتم نشرها لإثرائها و تلقي الردود عليها (خلال فترة شهر) بعد أن يكون قد صادق عليها المجلس. موافقة ثلثي الأعضاء.
- تراجع لجنة التوجيه التعليقات على مشروع العرض و تعد مشروع معيار محاسبي دولي لمراجعته من قبل المجلس. موافقة على الأقل 8 أعضاء من 14 عضوا.

و يمكن تلخيص مراحل تطوير و تعديل معايير *IAS/IFRS* كما يلي:

الشكل رقم (07) عملية إصدار و تعديل المعايير المحاسبية الدولية



Source: Brun, S, op.cit, p: 27.

وقد نشر مجلس *IASB* في ديسمبر 2003 النص النهائي على مشروع يطلق عليه اسم "تحسين المعايير" يتضمن نسخة معدلة من 14 معيار^{*} و كان الغرض منه:

- العمل على الحد من الخيارات المتاحة من أجل زيادة إمكانية المقارنة؛
- إدراج تفسيرات اللجنة الدائمة (*IFRIC*) في نصوص المعايير وذلك بغية تسهيل القراءة.

وإجمالاً فإن مرجعية *IFRS*^{*} تشمل حتى بداية 2008 على 41 معيار للمحاسبة الدولية (*IAS*), بعضها حذف مع مرور الزمن والتطورات التي حدثت، بالإضافة إلى ثمانية معايير دولية للتقرير المالي (*IFRS*) آخرها صدر سنة 2006 وبدأ تطبيقه ابتداء من 2009 والخاص بالقطاعات التشغيلية، إضافة إلى 14 تفسير صادر عن لجنة تفسيرات التقارير المالية *IFRIC*¹

الفرع الثالث: الإطار المفاهيمي لـ *IASB*

إن معايير المحاسبة الدولية *IAS/IFRS* و تفسيراتها الصادرة عن لجنة تفسيرات التقارير المالية (*IFRIC*) تناقش ضمن إطار يسمى "الإطار المفاهيمي"، الذي يعبر عن إطار إعداد و عرض القوائم المالية²، و كان يمثل هذا الإطار صورة عن المفيمنة التي تفرضها وجه النظر الأمريكية، داخل الهيئة من خلال تطابقه الكبير مع الإطار المفاهيمي الأمريكي الصادر عن مجلس (*FASB*) والنقط الواجب الاحتفاظ بها من أجل مقاربة مرجعية (*IASB*) هي:

- مرجع ذو خلفية أنجلو سكسونية أعد لأجل خدمة المستثمرين بالدرجة الأولى؛
- أعد المرجع انطلاقاً من مقاربة تعكس واقع النشاط الاقتصادي للمؤسسة نسبة إلى السوق؛
- معالجة العمليات محاسبياً انطلاقاً من المبادئ المحاسبية المعرفة في الإطار المفاهيمي؛
- التطبيق الإجباري لجميع المعايير و التفسيرات؛
- التوحيد المحاسبي العام لقواعد المحاسبة و عناصر المعلومات المالية على حد سواء.

ومن أجل المضي قدماً في توفيق الممارسات المحاسبية دعا مجلس معايير المحاسبة الدولية للتركيز على القوائم المالية المعدة من طرف المؤسسة، من أجل توفير المعلومات المفيدة في صنع القرار الاقتصادي، و تحقيقاً لهذه الغاية تمت المصادقة على إطار إعداد و عرض القوائم المالية المعروف بالإطار المفاهيمي، الذي نشر في الأول من قبل لجنة معايير المحاسبة الدولية (*IASC*) في أبريل 1989، والذي اعتمد بعدها من قبل مجلس (*IASB*) الجديد في 2001 و هو يتضمن المبادئ المحاسبية الأساسية في معالجة القضايا التالي³:

- يبين إلى من توجه القوائم المالية المعدة من طرف المؤسسة و تحديد أغراضها ، و الخصائص التي تتمتع بها؛
- يعطي قائمة المبادئ المحاسبية المختارة و يحدد قواعد الممارسات المحاسبية؛

*-المعايير هي (IAS1,10,08,15,16,17,18,21,24,27,28,31,33,40)

^{*}-IFRS = IAS+IFRS+SIC+IFRIC

¹ - <http://www.IASplus.com/new/sitemap.htm> : consulte le 15/03/2008.

² - Anne le manth. catherine maillet normes comptable international IAS/IFRS (Paris : Foucher, 2005), p: 10.

³ - Maillet.B, le manh,A , normes comptable international IAS/IFRS ,(Alger:berti,2007), p : 21.

- إعطاء تعريف عناصر القوائم المالية و يحدد قواعد تقييمها ؛
 - ويتناول مفهوم رأس المال و المحفظة عليه؛

حيث يمكن تلخيص عناصر الإطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة الدولية في الشكل التالي.

الجدول رقم: (02) المبادئ المعتمدة من قبل IASC في إطار المفاهيمي

الاستمرارية		محاسبة الالتزام (أساس الاستحقاق)		الفرض الأساسية (القاعدية)	
النوعية	الخصوصيات	المحددات التي تؤثر على هذه الخصائص	شروط تتحقق هذه الخصائص	القيود على تتحقق هذه الخصائص	
الملائمة	القابلية للفهم.				
الموثوقية.	. طبيعة المعلومات . الأهمية النسبية				
	. الصورة الصادقة . تغليب المحتوى (الجوهر) على الشكل . الحيادية . الحذر . الشمولية			. التوقيت الملائم . الموازنة بين الخصائص النوعية . الموأة بين التكلفة و العائد	
قابلية المقارنة.					

Source : Grégory,H: op.cit, p : 30.

ويحدد الإطار المفاهيمي كذلك طرق القياس المختلفة وأسس القياس التالية¹:

- التكلفة التاريخية (*coût historique*) : تبقى سائدة حيث تسجل الموجودات بقيمة النقدية أو النقدية المعادلة التي دفعت و ذلك في تاريخ شرائها، أو استعمال مفهوم القيمة العادلة في القياس في بعض الحالات و لبعض الأصول و التي س يتم توضيحها فيما بعد.

- **التكلفة الجارية (cost actuel):** تسجل الأصول بالبالغ النقدية أو النقدية المعادلة، التي كانت ستدفع مقابل حيازة أصل مشابه أو معادل للأصل الحالي، و تظهر الخصوم بالبالغ النقدية أو النقدية المعادلة التي يتطلب الأمر سدادها فيما لو تم الوفاء بالتعهد حاليا.

¹ - Anne le manh ,A,Maillet,C : op.cit, p : 12.

- القيمة القابلة للتخصيل (*valeur de réalisation*): تظهر الأصول بالمبالغ النقدية أو النقدية المعادلة التي يمكن تحصيلها حالياً من بيع أصل خلال عملية تصفية المؤسسة، وتظهر الخصوم بالقيم المستحقة للأداء وتمثل المبالغ النقدية أو النقدية المعادلة التي يجب دفعها للوفاء بالمطلوبات تبعاً لمحريات العمل العادلة.
- القيمة الحالية (*valeur actualisée*): تظهر الأصول بالقيمة الحالية لصافي التدفقات النقدية الدخلة المستقبلية، وتظهر الخصوم بالقيمة الحالية لصافي التدفقات النقدية الخارجة المتوقعة للوفاء بالالتزامات تبعاً لمحريات العمل العادلة.

مفهوم القيمة العادلة (*la notion de juste valeur*): يمكن تعريف القيمة العادلة على أنها المبلغ الذي يمكن من خلاله مبادلة أصل أو تسوية التزام بين أطراف مستقلة، وعلى معرفة وبينة بالحقائق المحيطة بالصفقة وفي ظل آليات السوق، أي أنها تعبّر عن المبلغ الذي من أجله يستطيع أن يستبدل أصل أو يسدّد دين بين أطراف على معرفة أو موافقة في إطار معاملة مبرمة في ظروف عادلة¹، والقيمة العادلة في حقل أو مجال تطبيقها تستعمل في عدة أنواع من الأصول والخصوم مثل الأدوات المالية (*IAS 32 – IAS 39*، نظام التعاقد (*IAS 19*)، الأصول البيولوجية (*IAS 41*). عقود حصص المدفوعات (*IFRS 02 les contrats de stock-options*، إضافة إلى حالات أخرى.

وتكون اختيارية في حالات أخرى مثل الأصول المادية *IAS 16*. العقارات الاستثمارية *IAS 40*. استعمالات أخرى لها.

ومفهوم القيمة العادلة ليس مفهوم جديد ناتج عن معايير *IAS/IFRS* بل كان موجود في أنظمة محاسبة أخرى مثل النظام الفرنسي والنظام الانجليوساكسوني، ومعايير *IAS/IFRS* هي التي طورته وساغته في محيط اقتصادي دولي، إذ أن هناك عدة نقاط بررت مفهوم القيمة العادلة منها²:

- القيمة العادلة تستجيب لاحتياجات المستثمرين وتسمح لهم بتكوين رؤية أكثر واقعية (حقيقية) وأكثر اقتصادية للمؤسسة عوض تطبيق التكلفة التاريخية؛
- تعتبر القيمة العادلة كذلك وسيلة فعالة لمتابعة عملية تقييم الأدوات المالية، لا سيما المقيمة في البورصة، بالإضافة إلى أنها مفهوم متسبق مع التسيير في القياس أين أكثر الأدوات المالية تهدف إلى تسيير المخاطر و ذلك في إشارة للسوق.
- وفي الأخير فإن هذا المفهوم في فائدة التقرير ذلك أنه يسمح بإعداد قوائم تقديرية انطلاقاً من تدفقات الخزينة.

¹ - Jean-François et Bernard, *colasse, juste valeur* (Paris : economica, 2001), p : 05.

² - Pascal.B, Pierre.G : op.cit, p : 16.

المطلب الثاني: طبيعة القوائم المالية

إن التقارير و القوائم المالية ليس غاية في حد ذاتها و لكنها تهدف إلى تقديم المعلومات التي تكون مفيدة في اتخاذ القرار، فأهدافها ليست ثابتة و لكنها تتأثر بالبيئة الاقتصادية والقانونية وكذا بالخصائص والقيود المتعلقة بنوعية المعلومات التي يمكن أن توفرها القوائم المالية.

الفرع الأول: القوائم و التقارير المالية

يتم توجيه أهداف التقارير المالية نحو المصلحة العامة لخدم العديد من المستخدمين و تمكّنهم من تحديد مدى قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية، و تمدهم بمعلومات عن المكاسب و مكوناتها و كذلك الوضع المالي و أداء المؤسسة. حيث أن التقارير المالية لا تتضمن القوائم المالية فقط بل تمثل هذه الأخيرة الجزء الحوري للتقرير المالي¹، حيث تعتبر القوائم المالية من الطرق الأساسية التي تمد الأطراف الخارجية بالمعلومات الأساسية ولا تتضمن التقارير المالية جزء القوائم المالية فقط و المتمثلة حسب معايير الحاسبة الدولية في:

- الميزانية، *(balance sheet), un bilan*
- قائمة الدخل، *(income statement) ,un compte de résultat*
- قائمة حساب النتيجة، *.un état de variation des capitaux propre (Changes in equity statement)*
- جدول تدفقات الخزينة، *(cash flow statement) , un tableau des flux de trésorerie*
- الملحق، *(accounting policies and notes), une annexe*.

أما بالنسبة للمعلومات الواجب توصيلها إلى المستخدمين عن طريق التقارير المالية و ليس عن طريق القوائم المالية فهي تتحذل أشكال مختلفة و تتعلق بموضوعات عديدة. فقد تكون معلومات مالية و معلومات غير مالية و نشرات أو تقارير مجلس الإدارة إضافة إلى التنبؤات المالية و الأخبار ذات الصلة بالمؤسسة و وصف للخطط و التوقعات، و كذلك التأثير البيئي و الاجتماعي لأعمال المؤسسة.

الفرع الثاني: أهداف القوائم المالية

إن الأهداف التي تسعى القوائم المالية إلى تحقيقها تنشأ أساساً من احتياجات الجهات الخارجية التي تقوم باستخدام تلك القوائم، والتي تنقصهم سلطة فرض المعلومات التي يحتاجونها على المؤسسات، وانطلاقاً من تحديد قطاعات المستفيدين و حاجياتهم المشتركة فإنه يمكن تحديد أهم أهداف القوائم المالية، و هذا ما تعرض له الإطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) في الفقرة 12، على أن المدف من القوائم المالية هو توفير المعلومات عن الوضع المالي و الأداء و التغيرات في الحالة المالية للمؤسسة التي تعتبر مفيدة لطائفة واسعة من المستخدمين لاتخاذ قراراتهم الاقتصادية²، وبالأخص

¹ - طارق حمادة، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار و منح الائتمان، (الإبراهيمية: الدار الجامعية، 2006) ص: 35.

² Bouassida, S. , Mourad,lakhdhar ,M, séminaire sur le therme , les normes IAS/IFRS en entreprise : vip group, février 2005, , p : 11.

المستثمرين باعتبارهم الموردين الأساسيين لرأس المال المخاطر للمؤسسة، و بالتالي فإن تلبية احتياجاتهم من المعلومات تلي و تتحقق رضا مستخدمين آخرين وذلك لتحقيقها الأهداف التالية¹:

- توفير المعلومات النافعة لتقدير احتمال تحقق تدفقات الخزينة و كذلك أهمية هذا التدفق و فترات حدوته الممكنة؛
 - تعرّض الوضعية المالية للمؤسسة و خصوصاً الموارد الاقتصادية، وكذلك الالتزامات وأثار العمليات والأحداث القابلة للتغيير الموارد و الالتزامات و تعكس أدائها؛
 - تبيّن طرق المؤسسة في تحقيق و إنفاق السيولة باتجاه أنشطة الاستغلال و تمويل الاستثمارات و اتجاه عوامل أخرى التي تؤثر على السيولة و القدرة على الوفاء.
 - تقديم معلومات عن درجة و طرق تحقيق الأهداف المحددة من طرف المسيرين.
- و منه فإن المعلومات حول الوضعية المالية توفر أساساً من طرف الميزانية (*le bilan*)، أما المعلومات حول الأداء فتوفر من طرف قائمة حساب النتيجة (*le compt de résultat*)، و فيما يخص المعلومات حول تدفقات الخزينة فهي توفر من قبل قائمة تدفقات الخزينة (*état des flux de trésorerie*)، إضافة إلى معلومات أخرى تكون مفيدة في اتخاذ القرارات الاقتصادية، هذه المعلومات تشتمل²:

- الأهداف المالية لأنشطة المؤسسة؛
 - الأنشطة المتعلقة بتسيير الموارد البشرية؛
 - أثر أنشطة المؤسسة على محيطها البيئي و كذلك على التزامها بضمان حماية المحيط؛
 - التكنولوجيا المستعملة و درجة اعتماد التجديفات التكنولوجية في ميادين الإنتاج و التسيير.
- و في الأخير فإن كثرة المعلومات قد لا يضر دائماً بنوعيتها، لكن غياب عرضها يضر بوضوح و نوعية المعلومات و كذلك عملية قراءتها من طرف المستعملين³.

الفرع الثالث: مستعملو القوائم و خصائص المعلومات حسب IFRS

في الإطار المفاهيمي مجلس *IASB* يعرض المستعملون المقصودين و احتياجاتهم من المعلومات، ومستعملي القوائم المالية حسب *IASB* وفق الترتيب التالي: المستثمرون الحاليون و المحتملون، الموظفون، المقرضون، الموردون، والدائنين الآخرون، الدولة و المنظمات العامة و الجمهور⁴، إذ أن هؤلاء المستخدمين لهم احتياجات مختلفة، ذلك أن المستثمرين يهتمون بمخاطر الاستثمار و المردودية المرتقبة، فالمعلومات المقصح بها في القوائم المالية توجه المستثمرين المساهمين في تحديد ما إن كانت المؤسسة قادرة على توزيع و تسديد الربحية، أما الموظفين فإنهم يسعون إلى معرفة معلومات عن التوازن المالي و عن مردودية مؤسستهم، وقلفهم اتجاه معرفة ما إذا كان أرباب العمل قادرين على الاستمرار في دفع أجورهم، أما المقرضين وخصوصاً البنوك تحتاج إلى معلومات تبين لها ما إذا كانت المؤسسة قادرة على سداد التزاماتها اتجاههم، و الموردين و الدائنين الآخرين فيسعون للحصول على المعلومات التي تساعدهم على تحديد ما إذا كانت ديونهم سيتم الوفاء

¹ - Ayed, Amor : *les états financiers*, (Tunis : C.L.E, 2001), p : 19.

² - Ayed, Amor .op.cit, P : 20.

³ - Faure. A. *La comptabilité c'est simple*, (Paris : Chiron, 2006) p : 369.

⁴ - Grégoriy, H.op.cit, p: 28.

بما من طرف المؤسسة، أما الزبائن فهم مهتمين بالمعلومات حول بقاء المؤسسة للتأكد من توفر عقود الضمانات و خدمات ما بعد البيع. و تسعى الدولة و المنظمات العامة للبحث عن معلومات حول نشاطات المؤسسة التي تحتاجها لأجل صياغة السياسة الجبائية وأيضا لأجل تقييم هذه الأنشطة، وفي الأخير فإن الجمهور كذلك يسعى للحصول على معلومات حول نجاح أو ازدهار المؤسسة لأنها قد تساهم بطريقة فعالة في تطوير الاقتصاد المحلي بتشغيل عمال أو التعاقد مع موردين جدد.

ولكن هناك تباين في تصنيف المستعملين للقوائم المالية و كذلك ترتيب احتياجاتهم بين مختلف الهيئات التي تسعى للت統يد على المستوى الدولي، مثل مجلس معايير المالية الأمريكي (*FASB*) الذي أولى اهتماما للاستعمال الخارجي للمعلومات و خاصة المستثمرين و المقرضين، على حساب العناية باقي الفئات الأخرى التي لها فائدة من الإطلاع على هذه المعلومات، حيث نجد كذلك مجلس معايير المحاسبة البريطاني (*ASB*) يتوافق في تحديد المستخدمين مع مجلس (*IASC*)، وعلى غرار ذلك نجد المجلس الوطني للمحاسبة الفرنسي (*CNC*) فإنه يهتم باحتياجات تسيير المؤسسة و باقي الفئات دون المستثمرين لعدم أهمية دور السوق المالي في تعبئة الموارد المالية.

خصائص القوائم المالية:

إن الإطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة الدولية (*IASB*) يتفق مع بعض الخصائص السابقة الذكر في الفصل الأول والتي كانت من منظور الإطار المفاهيمي لـ (*FASB*), وتمثل في الملائمة (*pertinence*), الموثوقية (*fiabilité*)، والقابلية للمقارنة (*comparabilité*) السابق عرضهم في الفصل الأول، و يضيف مجلس *IASB* القابلية للفهم (*intelligibilité*) والتي تعني حسبه أن المعلومات التي توفرها القوائم المالية تكون مفهومة من طرف مستعمليها. و مجلس *IASB* يضع أربعة قيود لعرض المعلومات حتى تكون ملائمة و موثوقة و هي¹:

■ **الوقتية (*célérité*):** يجب أن لا يكون هناك تأخير في تقديم المعلومات، أي أن تقدم في الوقت المناسب لأن هذا التأخير يؤثر على خاصية الملائمة، ذلك أن المستثمرين في حاجة لاتخاذ قراراتهم الاقتصادية بالاستعانة بمعلومات ملائمة و تتتوفر سرعة في الحصول عليها.

■ **المواهمة بين التكلفة/العائد (*rappart coût/avantage*):** حيث يجب المقارنة بين تكلفة إنتاج المعلومة والعوائد المتتظرة منها، إذ أنه لابد من أن تكون العوائد المتوقعة من المعلومات أكبر من المصاريف المنفقة لإنتاجها.

■ **المواءمة بين الخصائص النوعية (*Equilibre entre les caractéristiques qualitatives*):** لكي يكون القارئ للقوائم المالية راضي و مقنع بها، تلجأ المؤسسة إلى زيادة كمية المعلومات على سبيل المثال، وهذا العمل في نهاية المطاف يؤدي إلى إضعاف خصائص المعلومات الواردة و عليه فإن تقدير الأهمية بين الخصائص تخضع إلى التقدير المهني.

■ **الصورة الصادقة والعرض الصادق (*Image fidèle et présentation fidèle*):** إن المحاسبة تسعى إلى تنظيم المعلومات المالية و تسمح بتسجيل و تصنيف هذه المعلومات التي تعرض لتعكس الصورة الصادقة للوضعية المالية للمؤسسة و نتيجتها في نهاية الدورة. ومنه فإن المعلومات يجب أن تقدم الصورة الصادقة للمعاملات و غيرها من الأحداث التي تعكس الوضعية الحقيقة و الصادقة للمؤسسة في تاريخ عرضها.

¹ - Le manh,A Maillet-baudrier.op.cit, p : 12.

الفرع الرابع: مبادئ *IFRS* وتأثيرها على قراءة القوائم المالية

إن المفاهيم والمبادئ المحاسبية المعتمدة من قبل مجلس *IASB* (*IASB*) تعكس على عملية إعداد وعرض القوائم المالية التقليدية والمستعملين المقصودين بهذه المعلومات، وكذلك تؤثر على كيفية قراءة القوائم المالية من قبلهم حيث سنعرض هذا التأثير للمبادئ المحاسبية حسب *IFRS* على قراءة وفهم القوائم المالية في الجدول التالي:

الجدول رقم (03) تأثير مبادئ *IASB* على قراءة القوائم المالية

المبادئ	التأثير على قراءة القوائم المالية
. أساس الاستحقاق. Comptabilité d'engagement	. إن قائمة الدخل لا تعكس تدفق السيولة فمن الضروري إكمال عملية التحليل باستعمال جدول تدفقات الخزينة.
. استمرارية النشاط. Continuité d'exploitation	. إن حالة عدم التأكيد حول استمرارية النشاط تبين وتوضح في القوائم المالية.
. القابلية للفهم. Intelligibilité	. مع معرفة معقولة للمحاسبة يمكن لمستعملين القوائم المالية بتحليل المعلومات بأنفسهم.
. الملائمة. pertinence	. القوائم المالية لا يجب أن تحتوي على معلومات غير مفيدة، و ذلك لأجل تسهيل عملية قراءتها واستعمالها.
. الأهمية النسبية. Importance relative	. إن المستعملون للمعلومات دائماً في حاجة إلى معلومة مهمة لاتخاذ قراراً لهم.
. الموثوقية. Fiabilité	. المستعملون يجب أن يستطيعوا قراءة القوائم المالية انطلاقاً من الثقة فيها.
. الحياد. Neutralité	. المحاسبة لا يجب أن تخدم مصالح الفاعلين المسيطرین، هذا المبدأ متتقد من طرف الذين يخالفون المحاسبة حسب <i>IFRS</i> ليست حيادية و موجهة باتجاه المستثمرين.
. الحيطة والحذر. prudence	. نظرة الحذر من طرف <i>IASB</i> لا تسمح مهما كان بتشكيل احتياط أو مؤونة متتجاوزة للحد.
. تغليب الواقع على الشكل. Prééminence de la substance sur la forme	. كل الممتلكات المستعملة من طرف المؤسسة حتى لو لم يكن لها هدف بامتلاكها يجب أن تقيد. هذا يسمح بتحليل جيد للالتزامات المؤسسة.
. الوقت المناسب. Célérité	. مستعملين القوائم المالية يجب أن يعلمون في الوقت المناسب بالأحداث والعمليات التي قامت بها المؤسسة.
. ثبات الطرق المحاسبية. Permanence des méthodes	. المستعملين يستطيعون القيام بمقارنات في وقت واحد و هذا إذا كان النظام المحاسبي لم يغير أو يحدث.
. المواجهة تكاليف/العوائد. Rapport coût/avantage	. بعض المساهمات ممكن أن تكون خارج عملية التجميع، لكن إذا كانت المعلومات ضرورية للمؤسسة لا يجب أن تكون مأخوذة كمصاريف زائدة.

Source: Grégory, H.op.cit.p p: 44-45.

المطلب الثالث: تأثير اعتماد IAS/IFRS

إن عملية التقارب نحو معايير الدولية للإبلاغ المالي **IAS/IFRS** والسعى نحو اعتمادها و تطبيقها بين مختلف الدول لها انعكاسات و تأثيرات على عدة مستويات سواء الاقتصادية، او على مستوى المؤسسة، كما قد تكون هناك عقبات و صعوبات تحول دون تطبيقها الكامل، و سنعرض فيما يلي أهم الانعكاسات على عدة مستويات بشكل عام للدول الساعية إلى التوحيد، و نشير على سبيل المثال في ذلك الى الاتحاد الأوروبي.

الفرع الأول: تأثير الاقتصاد والأسواق

إن القرار المتتخذ من طرف الدول بالانتقال إلى النظام الموحد لمعايير المحاسبة يسعى لاتخاذ التدابير الالزامة لتحسين أداء الأسواق الداخلية و زيادة قابلية المعلومات المفصحة بها في القوائم المالية للمقارنة، و منه فإن الانتقال إلى المعايير الدولية للإبلاغ المالي *IFRS* من المفترض أن يسهل المقارنة بين الحسابات، من أجل السعي إلى زيادة فعالية و كفاءة الأسواق المالية و ذلك على أساس وجود علاقة جيدة بين التكلفة و الفعالية، بحيث يسمح في المدى الطويل بخفض تكلفة رأس المال و حماية المستثمرين، و الحفاظ على الثقة في الأسواق فهي الجوانب الحامة لإنجاز السوق الداخلية.¹

إن الانتقال إلى معايير معترف بها دولياً يهدف أيضاً إلى تعزيز القدرة التنافسية للأسوق المالية و تطوير المعاملات التي تتم عبر الحدود و التسعير في الأسواق المالية الأخرى للسعى نحو توحيد أكبر. وكذلك السماح بقدر أكبر من الرقابة و الإشراف على أعمال و نشاط المؤسسات في عرض المعلومات المالية.

ومنه و كحوصلة لتأثير المرجع الموحد على الجانب الاقتصادي و على الأسواق المالية فإن استعمال أو تطبيق معايير IAS/IFRS يعزز حرية رؤوس الأموال داخل الأسواق الداخلية، ويساعد المؤسسات في مواجهة منافسيهم على قدر من المساواة للحصول على الموارد المالية التي توفرها الأسواق المحلية أو الدولية.

الفروع الثانية: الانعكاس على المؤسسات

لدراسة تأثير IAS/IFRS على المؤسسة نستعين بعض الأرقام، حيث أن في أوربا وحدتها سنة 2005 كانت حوالي 7000 مجمع يطبق مبادئ (IFRS)، كما أن التكاليف الباهظة لعملية الانتقال تؤثر على المؤسسة إذ تمثل تكلفة تطبيق المعايير الدولية للإبلاغ المالي (IFRS) بالنسبة للمجموعات الصناعية في أوربا من 10 إلى 20 مليون يورو و من 70 إلى 150 مليون يورو بالنسبة للمؤسسات المالية.²

ووفقاً لمسح أجرته بالاشتراك مكتب المراجعة *KPMG* و *CARTESIS* في نوفمبر 2003 من أجل توطيد وتسهيل عملية التجميع والتقرير و كلها تتبع بالتكليف التي سوف تتکبدها المؤسسات جراء الانتقال إلى اعتماد معايير المحاسبة الدولية، حيث شملت هذه الدراسة مسح لحوالي 70 جمجم فرنسي و ذلك بعد إطلاق ورشة *IFRS*، فإن

¹ - Muriel. Nahmia. op.cit, p : 47.

²- Muriel. Nahmias.op.cit, P : 50.

التكاليف كانت لاتزال تشكل غموض في تحديدها بالضبط، و كان إحصاء الرد حول معرفة التكاليف من خلال الاستثمارات الموزعة على المؤسسات كما يلي :

- ما يقارب من 25% الفئات التي شملتها الدراسة الاستقصائية لا يعرفون مقدار التكاليف؛
- 54% من الفئات محل الدراسة يقدرها بأقل من 1 مليون يورو؛
- 15% من الفئات محل الدراسة يشارون إلى أنها تتراوح بين 1 و 3 ملايين يورو؛
- 7% من الفئات محل الدراسة تقدرها بأكثر من 3 ملايين يورو.

هذه الاختلافات تبين جهل المؤسسات للتکاليف التي قد تواجهها مستقبلا، ما سيشكل عبء عليها و يؤثر على مردودها و خططها المستقبلية، خصوصا فيما يتعلق بالتوسيع والاستثمار.

وأبعد من هذه التكاليف و الجوانب التنظيمية فإن الانتقال إلى معايير (IFRS) تمس جميع المشاريع الفرعية للمؤسسة من التجميع، الإدارة و تسهيل الخزينة و تخفيض التأخير في إنتاج القوائم المالية، و عمليات التحويل و تحسين مسار الورقة من خلال التسعير و عمليات الحيازة، وذلك من خلال الموثوقية في القوائم المالية المعروضة. حيث أن بعض المعايير يكون لها تأثيرات كبيرة على النشاط التشغيلي، على سبيل المثال (IAS16) هذا الأخير يتطلب تقدير أو إعادة تقدير الأصول المادية بـ "القيمة العادلة" التي تمثل المفهوم الذي يركز عليه الإطار المفاهيمي لـ IASB والذي أعطاه الطابع الدولي.

الفرع الثالث: تأثيرات أخرى لتطبيق IFRS

كما أن من التحديات الإستراتيجية المهمة في عملية الانتقال تتمثل في التجديد في نظم المعلومات على مستوى المؤسسة و في طرق الاتصال المالي، إذ تعطي الفرصة للمؤسسات في إعادة النظر في تنظيم إنتاج المعلومات المالية و إعداد التقارير الداخلية ورفع مستوى الوظيفة المحاسبية. و ذلك حتى تساير المتطلبات الجديدة وفقاً للمعايير الدولية و التي تتطلب أيضاً تكيف و حتى تغيير نظم المعلومات في المؤسسة، لأن هناك حاجة لبرمجيات جديدة للعمل بما فيما يخص التعقيدات في قواعد الائتمان و قياس تدین الأصول و معاجلة الأدوات المالية و الاعتراف بالأصول المادية حسب مفاهيم و تعاريف معايير (IFRS).

ومنه فإن تطوير نظم المعلومات هو خطوة هامة و ضرورية في مراقبة التسويق من أجل أن يكون مستوى المعلومات أكثر تفصيل، و نظم المعلومات يجب أن تكون ناجحة لتكييفها مع متطلبات كل معيار للسماح بإتاحة معلومات سهلة، و مراقب التسويق سيكون له أيضاً تأثير مباشر من هذا التطور الحادث، و الذي يجب أن يضمن تحديث لكل البرمجيات المستعملة من طرف المؤسسة¹، و بالتالي فإن نظم المعلومات هي واحدة من النقاط التي لا يجب الإغفال عنها في عملية الانتقال إلى تطبيق IFRS في الدول التي تريد اعتماده هذه الأخيرة.

¹- Breham.E, et autre : les impacts des normes IAS sur le contrôle de gestion, mémoire des fin d'étude, ELS lille 2004 disponible sur, <http://odlv.free.FR/documents/methologie/ mémoires / breham. Pdf, p : 53.>

المبحث الثالث: مقومات الإفصاح حسب IAS / IFRS

يعني الإفصاح أن تعرض المعلومات بالقوائم والتقارير المالية بلغة مفهومة للقارئ الوعي دون لبس أو تضليل، فالمعلومات التي تعرض في صلب القوائم المالية الأساسية حددها الإطار المفاهيمي لـ *IASC* وذلك وفق للمعيار *IAS01* وهي ، الميزانية (*un bilan*) ، قائمة حساب النتيجة (*un compte de résultat*) ، قائمة التغير في الأموال الخاصة (*un état de variation des capitaux propres*) ، جدول تدفق الخزينة (*une annexe*) و الملحق (*tableau des flux de trésorerie*).

كما أن هناك معلومات أخرى حسب هذا الإطار المفاهيمي يتم عرضها ولكن ليس في صلب هذه القوائم بل في قوائم أخرى، كالتقارير المؤقتة والتقارير القطاعية والإفصاح عن المستجدات والأحداث الإستثنائية، والتي تدخل في نطاق التقرير المالي العام باعتبار أن القوائم المالية الخمس السالفة الذكر هي جزء من التقرير المالي، كما وضحنا ذلك في المبحث الثاني من هذا الفصل.

المطلب الأول: الإفصاح حسب محتوى المعيار IAS01

إن هذا المعيار مصمم لتحسين نوعية القوائم المالية المعروضة وهو ينطبق على جميع المؤسسات التي تقدم قوائمها بموجب معايير IAS / IFRS ، وقد صمم الحد الأدنى من المكونات بمرونة كافية بحيث يمكن تكييفها حتى تستطيع كل مؤسسة استخدامها ، و يتطلب هذا المعيار إفصاحات معينة في صلب القوائم المالية والإفصاح عن بند آخر إما في صلتها أو في الملحق¹ ، وسوف تتطرق إلى عرض القوائم المالية المحددة في هذا المعيار وهي الميزانية، قائمة حساب النتيجة، جدول التغير في الأموال الخاصة والملحق.

الفرع الأول: عرض الميزانية (*le bilan*)

تعتبر الميزانية مرآة عاكسة للوضع المالي حيث أنها تحتوي على ملخص لنشاط المؤسسة وقوتها ومدى تطورها ، وهي تحتوي على موجودات وحقوق المؤسسة من جهة، ومطالباتها والتزاماتها من جهة أخرى، فهي تهدف إلى قياس ثروة المؤسسة والإفصاح عنها في وقت معين² عادة يمثل السنة (12 شهر) إلا في حالات استثنائية .

وبحسب معايير المحاسبة الدولية فإنها لم تشترط شكل معين لعرض عناصر الميزانية ولكنها تحدد البنود والعناصر التي يجب أن تظهر فيها، ومهما كان أسلوب العرض الذي تتبناه المؤسسة يجب عليها أن تفصّل كل بند من بند الأصول والخصوم التي تشمل مبالغ يتوقع استعادتها أو تعديليها قبل وبعد اثنين عشر شهرا من تاريخ الميزانية³ ، وباعتبار أن الميزانية تحتوى على الأصول والخصوم فإن هذا الإطار يعرف الأصل على أنه " مورد مراقب ومسطر عليه من قبل المؤسسة

¹- مجلة المجتمع العربي للمحاسبين القانونيين، المعيار المحاسبي الدولي الأول، [على الخط]. العدد 116، ص: 31. متاح على www.ascasociety.org/magazine.aspx?&lang=ar. consulte le 15/03/2008.

² Jean – François Regnard, *lire un bilan c'est simple*, (Paris : Chiron ,2007) P : 37

³ - IAS01, Article, (54).

والناتج من أحداث سابقة ومن المتوقع أن ينجم عنـه منافع اقتصادية مستقبلية للمؤسسة¹ ، وتمثل هذه المنافع الاقتصادية في إمكانية مساهمة الأصل بشكل مباشر أو غير مباشر في تحقيق تدفقات نقدية وما يعادلها للمؤسسة. وحسب المعيار (IAS01) تصنـف الأصول إلى أصول متداولة وأخرى غير متداولة فيصنـف الأصل على أنه متداول في الحالات التالية²

- عندما يتـوقع أن يتحقق ويخـتفـظ به للبيع أو الاستهلاك أثناء الدورة التشغيلية العادـية للمؤـسـسة؛
- عندما يـخـتفـظ به بشكل رئيسي لأغـراض المـتاجـرة أو على المـدى القـصـير ويـتـوقع أن يـتـحقق خـلال اثـني عـشر شـهـراً من تاريخ المـيزـانـية؛
- عندما يكون نـقـداً أو صـلاـ نـقـديـاً معـادـلاً ولا تـوجـد قـيـودـ على استـعمـالـهـ.

وتصـنـف جـمـيع الأـصـولـ الأخرىـ غيرـ المـذـكـورـةـ أـعـلاـهـ عـلـىـ آـلـهـ أـصـولـ غـيرـ متـداـولـةـ،ـ أـمـاـ فـيـماـ يـخـصـ الخـصـومـ فإـلـهـاـ تـعـرـفـ علىـ آـلـهـ "ـ تعـهـدـ حـالـيـ عـلـىـ المـؤـسـسـةـ نـاشـئـ عـنـ أـحـدـاـثـ سـابـقـةـ وـمـنـ المتـوقـعـ أنـ يـتـطـلـبـ سـدـادـةـ تـدـفـقـاتـ حـارـجـةـ منـ المـوارـدـ الـتـيـ تـمـتـلكـهـاـ المـؤـسـسـةـ وـالـيـ تـضـمـنـ مـنـافـعـ اقـتصـادـيـةـ"³ـ.ـ وـتـصـنـفـ الأـصـولـ إـلـىـ مـطـلـوبـاتـ وـالتـزـامـاتـ مـتـداـولـةـ وـغـيرـ مـتـداـولـةـ فـتـعـتـرـ هـذـهـ الـلتـزـامـاتـ مـتـداـولـةـ فـيـ الـحالـتـينـ التـالـيـتـيـنـ⁴ـ:

- عندما يتـتوقع تـسوـيـتهـ أـثـنـاءـ الدـورـةـ التـشـغـيلـيـةـ العـادـيـةـ للمـؤـسـسـةـ؛
 - عندما يـسـتحقـ التـسوـيـةـ خـلالـ اثـنـيـ عـشرـ شـهـراـ منـ تـارـيـخـ المـيزـانـيـةـ.
- وـفـيـماـ عـدـ هـاذـينـ الصـنـفـيـنـ تـعـتـرـ الـلتـزـامـاتـ غـيرـ مـتـداـولـةـ.

ويـجـبـ الإـشـارـةـ فـقـطـ إـلـىـ أـهـمـيـةـ التـفـرـيقـ بـيـنـ الـلتـزـامـ الـحـالـيـ وـالـتعـهـدـ الـمـسـتـقـبـلـيـ،ـ فـالـتـخـاذـ قـرـارـ مـنـ إـدـارـةـ المـؤـسـسـةـ بـالـحـصـولـ عـلـىـ أـصـولـ فيـ الـمـسـتـقـبـلـ لـاـ يـؤـدـيـ بـجـدـ ذـاـهـ إـلـىـ التـزـامـ الـحـالـيـ،ـ وـمـنـهـ فـانـ الـلتـزـامـ يـنـشـأـ عـنـدـمـاـ يـتـمـ تـسـلـيمـ الـأـصـلـ أوـ الدـخـولـ فيـ تـعـاقـدـ غـيرـ قـابـلـ لـلـنـقـضـ لـلـحـصـولـ عـلـىـ الـأـصـلـ.

كـمـاـ نـشـيرـ كـذـلـكـ إـلـىـ أـنـ بـعـضـ الـلتـزـامـاتـ الـمـتـداـولـةـ مـثـلـ الـذـمـمـ الـدـائـنةـ،ـ وـمـسـتـحـقـاتـ الـمـوـظـفـيـنـ،ـ وـتـكـالـيفـ التـشـغـيلـ الـأـخـرىـ.ـ فـإـلـهـاـ تـشـكـلـ جـزـءـ مـنـ رـأـسـ الـمـالـ الـعـامـلـ فـإـلـهـاـ تـصـنـفـ ضـمـنـ الـلتـزـامـاتـ الـمـتـداـولـةـ حـتـىـ وـإـنـ كـانـتـ تـسـتحقـ بـعـدـ أـكـثـرـ مـنـ اثـنـيـ عـشـرـ شـهـراـ.

وـفـيـ حـالـةـ شـرـكـاتـ الـأـشـخـاصـ الـيـةـ لـاـ تـحـتـويـ عـلـىـ رـأـسـ مـالـ مـسـاـهمـ فـيـجـبـ عـلـيـهـاـ أـنـ تـفـصـحـ عـنـ مـعـلـومـاتـ مـعـادـلـةـ لـلـمـعـلـومـاتـ الـمـطـلـوـبـةـ أـعـلاـهـ،ـ مـبـيـنةـ الـحـرـكـاتـ أـثـنـاءـ الـفـرـتـةـ فيـ كـلـ فـعـةـ مـنـ حـصـةـ الـمـلـكـيـةـ وـالـحـقـوقـ وـالـقـيـودـ لـكـلـ فـعـةـ مـنـ حـصـةـ الـمـلـكـيـةـ.

¹ - Maillet, B, le manh,C,op. cit P : 29.

² -IAS01 . Article (57).

³ - Maillet , B, le manh,C,op. Cit P : 29.

⁴ -IAS01 Article (60).

(IAS01) مثال عن ميزانية مطابقة لما جاء في المعيار (04) الجدول رقم

ن-1	ن	الخصوم	ن-1	ن	الأصول
		الاموال الخاصة رأس المال المصدر الاحتياطيات فرق إعادة التقييم النتيجة الصافية الأموال الخاصة الأخرى(المرحلة من جديد) حصة الشركة المجمعـة حصة الأقلية المجموع			الأصول غير الجارية فرق الحيازة (goodwill) الأصول المادية الأصول غير المادية الأصول الثابتة قيد الانجاز الأصول المالية مساهمات أخرى و حقوق مشابهة الاقراضات و الأصول المالية الأخرى غير الجارية
		مجموع الأصول غير الجارية			
		الخصوم غير الجارية القروض و الديون المالية الضرائب ديون أخرى غير جارية المؤونات و الإيرادات المقيدة سلفا مجموع الخصوم غير الجارية			الأصول الجارية المخزونات و المنتجات قيد التنفيذ الحقوق و الاستعمالات المشابهة الزيان مدينون آخرون الأصول الجارية الأخرى
		الخصوم الجارية موردون وحسابات مماثلة الضرائب ديون أخرى الخزينة (السلبية)			الخزينة و الخزينة المعادلة التوضيفات و الأصول المالية الأخرى الجارية الخزينة
		مجموع الخصوم الجارية			مجموع الأصول الجارية
		المجموع الكلي للخصوص			المجموع الكلي للأصول

Source : Ministère des finances, projet 7 de système comptable financier , document de travail, octobre 2004,pp :43-44.

(le compte de résultat)

إن قائمة حساب النتيجة تلخص الإيرادات والمصاريف الخاصة بالدوره وليس هناك شكل محدد للعرض تفرضه معايير المحاسبة الدولية بل تشرط أن تشمل كحد أدنى على عناصر معينة¹. وتعرف الإيرادات حسب المعايير على أنها "الزيادة في المنافع الاقتصادية أثناء الفترة المحاسبية على شكل تدفقات داخلة أو زيادة في الأصول أو نقصان في الالتزامات مما ينشأ عنها زيادة في حقوق الملكية عدا تلك المتعلقة بمساهمات المالك"². أما بالنسبة للمصاريف فتعرف على أنها "النقص في المنافع الاقتصادية خلال الفترة المحاسبية على شكل تدفقات خارجة أو استهلاك في الأصول أو تكبد التزامات مما ينشأ عنها نقصان في حق الملكية عدا تلك المتعلقة بالتوزيعات إلى المالك"³.

¹ - Maillet, B, le man h, A, op .Cit P :33.

²- طارق حمادة، موسوعة معايير المحاسبة الدولية، مرجع سابق، ص: 124.

³- طارق حمادة. مرجع سابق. ص: 125 .

ويمكن عرض الإيرادات والمصروفات في قائمة حساب النتيجة بطرق مختلفة من أجل توفير معلومات ملائمة لصنع القرارات الاقتصادية، حيث أن معايير المحاسبة الدولية تميز بين أسلوبين لعرض قوائم حساب النتيجة¹. يتمثلان في أسلوب طبيعة المصروف (par nature)، وأسلوب وظيفة المصروف (par fonction). حيث أن كلا الأسلوبين يوفران دلالة على التكاليف التي يتوقع أن تتغير بشكل مباشرة أو غير مباشره حسب مستوى مبيعات أو إنتاج المؤسسة، وسنورد فيما يلي أمثلة عن أشكال هذين القائمتين.

جدول رقم (05) جدول حساب النتيجة حسب الطبيعة (par nature)

ن-1	ن	الملاحظات	
			رقم الأعمال التغير في مخزون المنتجات التامة و المنتجات قيد الصنع إنتاج المؤسسة لاحتياتها الخاصة إعانت الاستغلال
			I- إنتاج الدورة
			المشتريات المستهلكة الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى
			II- استهلاكات الدورة
			III- القيمة المضافة للاستغلال
			مصاريف العاملين الضرائب و الرسوم
			IV- الفائض الإجمالي للاستغلال
			النواتج الأخرى التشغيلية المصاريف الأخرى التشغيلية مخصصات الأهلابات و المؤونات استرجاعات نقص القيمة و المؤونات
			V- النتيجة التشغيلية
			الإيرادات المالية المصاريف المالية
			VI- النتيجة المالية
			VII- النتيجة العادلة قبل الضريبة (V+VI)
			الضرائب المستحقة على النتيجة العادلة الضرائب المؤجلة (التغير) على النتيجة العادلة مجموع إيرادات الأنشطة العادلة
			VIII- النتيجة الصافية للأنشطة العادلة
			عناصر غير العادلة (الإيرادات) عناصر غير العادلة (المصاريف)
			IX- النتيجة غير العادلة
			X- النتيجة الصافية للدورة

Source : Ministère des finances, projet 7 de système comptable financier , document de travail, octobre 2004,p :45.

¹- مجلة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، العدد 116، مرجع سابق، ص: 36 – 37.

الجدول رقم (06) جدول حساب النتيجة حسب الوظيفة (*par fonction*)

N-1	N	الملاحظات	
			رقم الأعمال تكلفة المبيعات
			الهامش الإجمالي
			الإرادات الأخرى التشغيلية التكاليف التجارية المصاريف الإدارية
			المصاريف الأخرى التشغيلية
			النتيجة التشغيلية
			تفصيل المصاريف حسب طبيعتها (مصاريف العاملين، الاحلادات و المؤونات)
			المصاريف المالية
			النتيجة العادلة قبل الضريبة
			الضرائب المستحقة على النتيجة العادلة الضرائب المؤجلة على النتيجة العادلة(التغير)
			النتيجة الصافية للأنشطة العادلة
			المصاريف غير العادلة الإرادات غير العادلة
			النتيجة الصافية للدورة

Source : Ministère des finances, op.cit, p : 46.

ويمكن الإشارة هنا إلى أن هناك علاقة بين الميزانية وقائمة الدخل تقوم هذه العلاقة على أن الأموال الخاصة = الأصول – الديون.
حيث إن التغير في الأصول ناتج من الفرق بين الأصول الداخلية والخارجية من المؤسسة، وتحمّل هذه التغيرات في قائمة حساب النتيجة، ومنه فقد تكون قائمة حساب النتيجة بمثابة تفصيل للتغيرات التي تطرأ على الأموال الخاصة (*fonds propres*)¹

الفرع الثالث: قائمة التغير في الأموال الخاصة (*état de variation des capitaux propres*)

تعكس التغيرات في الأموال الخاصة في المؤسسة بين تاريخين للميزانية سواء بالزيادة أو الانخفاض في صافي موجوداتها أو ثروتها، خلال الفترة. موجب مبادئ القياس المتبع و المفصح عنها في القوائم المالية². إذ يجب على المؤسسة أن تعرض كجزء مستقل لقوائمها المالية قائمة تظهر هذه التغيرات.

¹ - Jean – François, Regnard, op .Cit, pp : 43-44.

²- مجلة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، العدد ص 116 ، مرجع سابق، ص: 38

الجدول رقم (07) جدول التغير في الأموال الخاصة

المجموع	الاحتياطيات و النتيجة	إعادة التقييم	فرق التقييم	فرق الإصدار	علاوة الإصدار	رأس المال الاجتماعي	ملاحظات	الرصيد في 31/12/ن-2
								تغير الطرق المحاسبية تصحيح الأخطاء الجوهرية تقييم الاستثمارات الأرباح أو الخسائر غير المقيدة في جدول حساب النتيجة قسائم و حصص أرباح مدفوعة الرفع في رأس المال النتيجة الصافية للدورة
								الرصيد في 31/12/ن-1
								تغير الطرق المحاسبية تصحيح الأخطاء الجوهرية تقييم الاستثمارات الأرباح أو الخسائر غير مقيدة في جدول النتيجة قسائم و حصص أرباح مدفوعة الرفع في رأس المال النتيجة الصافية للدورة
								الرصيد في 31/12/ن

Source : Ministère des finances, op.cit, p : 52.

الفرع الرابع: الملحق (l'Annexe)

يشتمل الملحق على الأوصاف السردية أو تحليل أكثر تفصيل للمبالغ الظاهرة في صلب القوائم المالية سابقة الذكر، ويشتمل كذلك معلومات تطلبها وتشجع الإفصاح عنها معايير المحاسبة الدولية، وإفصاحات أخرى لازمة لتحقيق العرض العادل والصورة الصادقة لحالة المؤسسة حيث يجب أن يشتمل ملحق المؤسسة ما يلي:¹

- عرض معلومات حول أساس إعداد القوائم المالية والسياسات المحاسبة التي تم اختيارها وتطبيقاتها في المعاملات والأحداث الهامة؛
- الإفصاح عن المعلومات التي تتطلبها معايير المحاسبة الدولية والتي هي غير معروضة في القوائم المالية السابقة ولكنها ضرورية لتحقيق العادل لحالة المؤسسة؛

¹ – Maillet-Baudrier, C, le manh , A, op. Cit, P :36.

وتحدد الفقرة (94) من المعيار الحاسي الدولي الأول ترتيب عرض الإيضاحات في الملحق حتى يساعد المستخدمين على فهم القوائم المالية ومقارنتها مع قوائم المؤسسات الأخرى كالتالي:¹

- بيان بإلمثال لمعايير المحاسبة الدولية ؛
- بيان بأسس القياس و السياسات المحاسبة المطبقة ؛
- معلومات مدعمة للعناصر المعروضة في صلب كل قائمة مالية في نفس الترتيب الذي عرض فيه كل عنصر في القوائم ؛
- إفصاحات أخرى تشمل العناصر الطارئة و الإفصاحات المالية الأخرى وكذلك إفصاحات غير مالية.

ومنه فان عرض السياسات المحاسبية يجب أن يبين أسس القياس المستخدمة وتوضيح كل سياسة محاسبية لازمة للفهم المناسب للقوائم المالية، كما يجب على المؤسسة كذلك الإفصاح على موطن المؤسسة وشكلها القانوني وبلد تأسيسها وبيان لطبيعة عمليات المؤسسة ونشاطاتها الرئيسية وعدد الموظفين في نهاية الفترة أو معدلهم للفترة². ومنه فإن الملحق يسعى لإيصال تطبيق المعايير للمساعدة في توضيح معانها.

المطلب الثاني : الإفصاح وقف محتوى المعيار (IAS 07)

يهدف هذا المعيار إلى إلزام المؤسسات بتقديم معلومات عن التغيرات الفعلية في النقدية والنقدية المعادلة، وذلك بإعداد قائمة للتغيرات النقدية³ ، لأن القرارات الاقتصادية لمستخدمي المعلومات تتطلب تقييم قدرة المؤسسة على توليد النقدية والنقدية المعادلة وكذلك توقيت ودرجة التأكيد المتعلقة بتوليد تلك التغيرات.

الفرع الأول: نظر العيار

إن المعلومات المتعلقة بالتغيرات النقدية لها عدة فوائد في حالة استخدام هذه القائمة مع القوائم المالية الأخرى، فإنه يمكن الحصول على معلومات تمكن المستخدمين من تقييم التغيرات في صافي موجودات المؤسسة وهيكلها التمويلي وقدرتها في التأثير على المقادير وتوقيت الحصول على التغيرات النقدية، وتستخدم المعلومات المتعلقة بالتغيرات النقدية التاريخية غالباً كمؤشر يساعد في التبيؤ بمقدار وتوقيت التغيرات المستقبلية وتحديد عوامل التأكيد المرتبطة بها. كما أنها تعتبر مفيدة في مراجعة وتقييم دقة التقديرات الماضية للتغيرات النقدية المستقبلية . وتفيد المعلومات المتعلقة بالتغيرات النقدية في قياس قدرة المؤسسة على توليد النقدية وما يعادلها وكذلك مساعدة المستخدمين على بناء نماذج تمكنهم من عمل تقديرات والمقارنات فيها يتعلق بالقيم الحالية للتغيرات النقدية لمختلف المؤسسات³ .

إن قائمة التغيرات النقدية يجب استعمالها مع العناصر الأخرى للقوائم المالية ، كقائمة حساب النتيجة والميزانية وذلك في حالة الاستثمار في آلة نفذ عن طريق قرض، فقائمة حساب النتيجة تسجل استفاد إهلاك الآلة عن طريق الاعتدالات (لا تتعلق بخروج تدفقات الخزينة)، وتسجل كذلك فوائد القرض (وهو يتعلق بتدفق خارج للخزينة)، وجدول تدفقات

¹ - مجلة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، العدد 117 ص: 35. متاح على: www.ascasociety.org/magazine.aspx?&largea. consulte le 02/04/2008.

² - IAS01, Article.103.

³ - مجلة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، العدد 02، سنة 2002 متاح على، www.ascasociety.org/magazine.aspx?&large=ar . consulte le 02/04/2008

³ - Grégory.H, op .cit, p: 195.

الخزينة يقيد تدفقات الخزينة الخارجية المتعلقة بهذا القرض من خلال سداد القرض والفائدة المتعلقة به. وفي الأخير تسجل في الميزانية حيازة هذه الآلة في الأصول والدين في الخصوم¹.

الفرع الثاني: مضمون قائمة التدفقات النقدية

حسب المعيار المحاسبي الدولي (IAS07) فإن قائمة التدفقات النقدية يجب أن تظهر حركة النقدية خلال فترة معينة مبوبة ومصنف حسب الأنشطة المتعلقة بها، وهي تدفقات من الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية وهذا يفيد في تقديم معلومات تفيد المستخدمين في تقدير اثر تلك الأنشطة على الوضع المالي للمؤسسة. ويمكن استخدام هذه المعلومات في تقييم العلاقة بين تلك الأنشطة وسوق نبين فيما يلي أنواع هذه الأنشطة ومضمونها³:

- **الأنشطة التشغيلية:** وهي عبارة عن الأنشطة الرئيسية المولدة لإيرادات المؤسسة التشغيلية.
- **الأنشطة الاستثمارية:** وتمثل في الأنشطة المتعلقة بالحصول على أو التخلص من الموجودات طويلة الأجل بالإضافة إلى الاستثمارات الأخرى التي تعتبر نقدية معادلة، وترجع أهمية عرض التدفقات لتوضيح إلى مدى تم تحصيص مصادر لتوليد أرباح وتدفقات نقدية مستقبلة.
- **الأنشطة التمويلية:** وهي عبارة عن الأنشطة التي يتبع عنها تغيرات في حجم مكونات الأموال الخاصة والقروض الخاصة بالمؤسسة، وهي تفيد في التنبؤ بالحقوق المتعلقة بالتدفقات النقدية المستقبلية من قبل مقدمي الأموال للمؤسسة.

بقي في هذا الصدد أن نوضح بعض المصطلحات المستعملة والمتعلقة بالنقدية المعادلة فيما يلي :

- **النقدية:** ويقصد بالنقدية الخزينة والودائع تحت الطلب.
- **التدفقات النقدية:** وتمثل في تدفقات الداخلية والخارجية من النقدية وما يعادلها
- **النقدية وما يعادلها:** يمكن اعتبار الاستثمارات كنقدية معادلة إذا كانت قابلة للتحويل إلى مقدار معلوم من النقدية، وإن لا تكون عرضة لمخاطر هامة من حيث التغير في قيمتها، ولذلك فإن أية استثمارات يمكن اعتبارها نقدية معادلة فقط إذا كانت ذات آجال تستحق في حدود ثلاثة أشهر أو أقل من تاريخ الحصول عليها²، وحسب هذا التعريف فإنه يستثنى الاستثمارات في الأسهم إلا إذا كانت تمثل في جوهرها نقدية معادلة.

الفرع الثالث: طرق عرض قائمة التدفقات النقدية

إن قواعد عرض التدفقات النقدية تختلف حسب نوع التدفق النقدي سواء كان تشغيلي أو استثماري أو تمويلي، ولأجل التقرير عن التدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة التشغيلية يميز المعيار IAS07 بين طريقتين للعرض.³

¹ - *Idem.p.193*

³ - مجلة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، العدد 02 ،سنة 2002، مرجع سابق، ص ص:12-14.

² - *Benait, lebrun , "la trésorerie et ses équivalents présentation et évaluation en IFRS", p :3 :dans R.F.C N386 Mars 2006.*

- طارق حمادة ،*التقارير المالي*، مرجع سابق، ص ص:259-258 .

- **الطريقة المباشرة :** يوجب هذه الطريقة الإفصاح عن الفئات الرئيسية لإجمالي المقبولات وإجمالي المدفوعات النقدية.

جدول رقم (08) جدول تدفقات النقدية (الطريقة المباشرة)

ن-1	ن	الملحوظات	
			تدفقات الخزينة الناتج عن الأنشطة التشغيلية التحصيلات المستلمة من الزبائن المبالغ المسددة إلى الموردين و العمال الفوائد و المصاريف المالية الأخرى المدفوعة الضرائب على النتائج المسددة
			تدفق الخزينة قبل العناصر غير العادية تدفق الخزينة عن العمليات الغير العادية(فصل)
			تدفق الخزينة الصافي الناتج عن الأنشطة التشغيلية A
			تدفق الخزينة عن الأنشطة الاستثمارية مدفعات الحيازة على الاستثمارات المادية و غير المادية تحصيلات التنازل عن الاستثمارات المادية و غير المادية مدفعات الحيازة عن الاستثمارات المالية تحصيلات التنازل عن الاستثمارات المالية فوائد محصلة عن التوضيقات المالية حصص و قسائم النتائج المحصل عليها
			تدفق الخزينة الصافي الناتج عن الأنشطة الاستثمارية B
			تدفق الخزينة عن الأنشطة التمويلية تحصيلات تابعة لإصدار الأسهم قسائم و حصص الارباح و توزيعات أخرى التحصيلات الناتجة من القروض تسديد القروض و مختلف الديون المشابهة
			تدفق الخزينة الصافي الناتج عن الأنشطة التمويلية C
			تأثير تغير سعر الصرف على السيولة و شبه السيولة تغير الخزينة للدورة (A+B+C)
			رصيد الخزينة و شبه الخزينة في بداية الدورة رصيد الخزينة و شبه الخزينة في نهاية الدورة تغير الخزينة للدورة
			المقارنة مع النتيجة المحاسبية

Source : Ministère des finances, op.cit, p : 50.

- الطريقة غير المباشرة : ويتم معوجبها تعديل صافي الربح أو الخسارة بآثار العمليات ذات الطبيعة الغير النقدية .

جدول رقم (09) جدول تدفق النقدية (الطريقة غير المباشرة)

ن-1	ن	الملحوظات	
			تدفق الخزينة عن الأنشطة التشغيلية النتيجة الصافية للدورة مع تسوية ل: الإهلاكات و المؤونات تغير الضرائب المؤجلة تغير المخزون تغير في الزبائن و الدائنين الآخرين تغير في الموردين و الديون الأخرى فائض أو نقص القيمة الناتج عن التنازل، صافي الضريبة
			تدفق للخزينة الناتج عن النشاط A
			تدفق الخزينة الناتج عن عمليات الاستثمارية مدفوعات الحجزة على الاستثمارات تحصيلات التنازل عن الاستثمارات تأثير التغيرات المحينة بالتجمیع
			تغير الخزينة عن عمليات الاستثمار B
			تغير الخزينة الناتج عن العمليات التمويلية اقسام و حرص ارباح مقدمة للمساهمين الرفع من رأس المال نقدا اصدار قروض تسديد قروض
			تدفق الخزينة عن العمليات التمويلية C
			تغير الخزينة للدورة A+B+C رصيد الخزينة في بداية المدة رصيد الخزينة في نهاية المدة تأثير تغيرات أسعار الصرف
			تغير الخزينة

Source : Ministère des finances, op.cit, p : 51.

ومعايير المحاسب الدولية تفضل استخدام الطريقة المباشرة للتقرير عن التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية لأنها تفي في تقدير التدفقات النقدية المستقبلية.

المطلب الثالث: إفصاحات أخرى مطلوبة

حسب ما رأينا في العرض السابق للقواعد المالية الرئيسية والمتمثلة في الميزانية، قائمة الدخل، قائمة التغيير في الأموال الخاصة، قائمة التدفقات النقدية والملحق. التي ألمت بها المؤسسات التي تعتمد وتتبني معايير IAS / IFRS ، وهناك معلومات أخرى شملتها معايير IAS/IFRS يتطلب عرضها من أصناف معينة من المؤسسات الناشطة ، وذلك حسب توزيعها الجغرافي، الأنشطة التي تمارسها أو العلاقات مع الأطراف التي تعامل معها وذلك ما ستنظر له في العرض التالي.

الفرع الأول: التقارير القطاعية (des informations sectorielles IAS 14)

تسعي المؤسسات من خلال أنشطتها إلى توفير مجموعة من المنتجات و الخدمات وقد تكون هذه الأنشطة مزاولة في مناطق جغرافية خاضعة لمعدلات ربحية وفرص نمو ومخاطر مختلفة¹. ومنه فإن المعلومات الخاصة بأنشطة المؤسسة في مختلف المناطق الجغرافية تكون مناسبة لتقدير مخاطر وعوائد مؤسسات متفرعة لأنشطة أو متعددة الجنسيات، إلا أنها قد لا تكون قابلة للتحديد من خلال جمل البيانات، وعليه فإن المعلومات القطاعية تعتبر ضرورية إلى حد كبير لتلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية. حيث أن هذا المعيار يسعى إلى وضع مبادئ لتقديم التقارير حول المعلومات المالية حسب القطاع المتعلقة بأنواع المنتجات و الخدمات التي تنتجهما المؤسسة و مختلف المناطق الجغرافية التي تعمل بها، وهذا كله لأجل مساعدة مستخدمي القوائم المالية في فهم أفضل لأداء المؤسسة والقدرة على تقييم المخاطر المتعلقة بها.

وفيما يخص نطاق المعيار فإن الفقر رقم (03) منه تحدد المؤسسات الملزمة بتطبيقه وهي المؤسسات التي يتم تداول أوراقها المالية الخاصة بحقوق الملكية أو الديون من قبل الجمهور، وكذلك المؤسسات التي هي في مرحلة إصدار أوراق مالية خاصة بحقوق الملكية أو الديون في الأسواق العامة للأوراق المالية. أما غيرها من المؤسسات فيكون تطبيق هذا المعيار اختيارياً، لكن يجب على هذه المؤسسة إذا اختارت ذلك أن تلتزم بكل متطلباته. ويطبق هذا المعيار في الجموعة الكاملة للقواعد المالية المنشورة حسب معايير المحاسبة الدولية. حيث أن القطاع الذي يصدر عنه التقرير هو قطاع العمل أو القطاع الجغرافي الذي يتطلب هذا المعيار الإفصاح عن معلومات قطاعية حوله وبالتالي سوف نوضح هذين المفهومين حسب ما جاء في محتوى الفقرة رقم(09) من المعيار (IAS14).

قطاع العمل : هو جزء قابل للتمييز من مؤسسة تعمل في توفير منتج أو خدمة إضافية أو مجموعة من المنتجات أو الخدمات ذات الصلة والتي هي خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن قطاعات العمل الأخرى، وتعلق عوامل تحديد هذه المنتجات والخدمات بطبيعتها وطبيعة عمليات إنتاجها ونوعية العمل وأساليب المستخدمة في التوزيع وكذا البيئة التنظيمية.

القطاع الجغرافي: هو مكون قابل للتمييز يعمل في تزويد المنتجات أو الخدمات ضمن بيئه اقتصادية معينة، بحيث تكون خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن مخاطر و عوائد المكونات التي تعمل في بيئات اقتصادية أخرى. و تؤخذ في الاعتبار مجموعة من العوامل عند تحديد القطاعات الجغرافية كالتشابه بين الظروف الاقتصادية والسياسية والعلاقة بين العمليات في المناطق المختلفة إضافة إلى أنظمة الرقابة على الصرف ومخاطر العملة.

¹- Decock GOOD, C, DOSNE, F.op.cit, P : 58.

■ القطاعات التي يتم التقرير عنها: إن الشكل الرئيسي للتقرير القطاعي يحكمه مصدر و طبيعة مخاطر و عوائد المؤسسة، فإذا كانت تتأثر وبشكل رئيسي بالفروقات بين المنتجات والخدمات التي تنتجهما فإن الشكل الرئيسي للتقرير يكون على أساس قطاعات العمل مع تقديم التقارير الثانوية جغرافياً. أما إذا كانت مخاطر وعوائد المؤسسة تتأثر بشكل رئيسي بحقيقة أنها تعمل في بلدان مختلفة أو مناطق جغرافية أخرى فإن الشكل الرئيسي للتقارير يكون على أساس القطاعات الجغرافية مع تقديم التقارير الثانوية حول قطاعات العمل. وبالتالي فإنه يجب على إدارة المؤسسة تحديد ما إذا كانت عوائد ومخاطر المؤسسة أكثر تعلق بالمنتجات و الخدمات التي تنتجهما، أو بالمناطق الجغرافية التي تعمل بها. وبناء عليه فإنها تختار أي القطاعين يكون الرئيسي في التقرير والأخر يكون ثانوياً. كما يمكن دمج قطاعي عمل أو أكثر وكذلك بالنسبة للقطاعات الجغرافية، حيث تعتبر هذه القطاعات متشابهة إذا كانت تظهر أداء مالي متشابه على المدى الطويل ويجدد قطاع العمل أو القطاع الجغرافي على أنه قطاع تقدم عنه التقارير إذا ما تحقق ما يلي:¹

- إذا بلغ إيراده من المبيعات لعملاء خارجين ومن عمليات مع قطاعات أخرى 10% أو أكثر من إجمالي الإيراد الخارجي والداخلي من كافة القطاعات؛
- إذا بلغت نتيجة القطاع سواء ربحاً أو خسارة 10% وأكثر من النتيجة مجتمعة لكافة القطاعات؛
- إذا بلغت أصول القطاع 10% أو أكثر من إجمالي أصول كافة القطاعات.

ويجب أن يكون إعداد المعلومات القطاعية متوافق مع السياسات والطرق المحاسبة المعتمدة لإعداد وعرض القوائم المالية للمؤسسة، حيث تتعلق هذه المعلومات بإيرادات ونتيجة أعمال القطاع، والتكلفة التي تم تكبدها للحصول على موجودات الفترة إضافة إلى الظروف الطارئة، ومجموع مصروفات الاعتدال المرتبطة بأصول القطاع². و ابتداء من 1 جانفي 2009 يسري تطبيق معيار آخر معدل للمعيار الحالي وهو القطاعات التشغيلية (IFRS08) الذي تم إصداره في 30-11-2006 والذى يغطي النقاط الأساسية التالية:³

- ينطبق فقط على الشركات المدرجة في الأسواق المالية؛
- يتضمن إفصاحاً عن أقسام الشركة التي تقوم ببيع منتجاتها بشكل حصري إلى القطاعات التشغيلية؛
- يتطلب تحديد القطاعات التشغيلية ويلزم الشركات بالإفصاح عن معلومات مالية عن القطاعات المختلفة؛
- يلزم الشركة بالإفصاح عن كيفية تحديد القطاعات التشغيلية، المنتجات والخدمات المقدمة للقطاعات، وأوجه الاختلاف في طرق القياس المستخدمة في القطاعات مقارنة مع طرق القياس التي تستخدمنها الشركة في القوائم المالية من فترة إلى أخرى.

¹ - IAS14, Article ,(35)

² - Decock GOOD, C, DOSNE, F.op.cit, P : 62

³ المجتمع العربي لمحاسبين القانونيين، نشرة نشرة شهرية الكترونية، [على الخط]. مارس 2007، ص:6. - متاح على www.ascasociety.org/default.aspx?&large=ar. consulte le 02/03/2008

الفرع الثاني: التقارير المالية المؤقتة (المحلية) *l'information financière intermédiaire IAS34*

اعتمد هذا المعيار من قبل لجنة معايير المحاسبة الدولية وأصبح نافذ المعمول ابتداء من 01/01/1999. ولم يحدد المعيار بشكل إلزامي أي مؤسسة لنشر قوائم مالية محلية أو عدد مرات ذلك، بل ترك الأمر للحكومات الوطنية والجهات التي تنظم أسواق الأوراق المالية والهيئات المحاسبية. حيث تمثل القوائم محلية في القوائم التي يتم إعدادها لفترات أقل من سنة وتحتوي على مجموعة كاملة أو مختصرة من القوائم المالية للمؤسسة، وهدف هذه القوائم هو أداد مستخدمي القوائم بالمزيد من المعلومات في أوقات متقاربة لاتخاذ قرارات الاستثمار والإقراض. إضافة إلى معلومات متعلقة بالجوانب العملية والموسمية. وحسب الفقرة (06) من هذا المعيار ولأجل مصلحة التوفيق المناسب واعتبارات التكلفة ولتجنب تكرار المعلومات التي صدرت عن المؤسسة في القوائم المالية، فإنه يحدد هذا المعيار الحد الأدنى من محتوى التقرير المالي المحلي على أنه يشمل قوائم مالية مختصرة وإيضاحات تفسيرية، حيث يعني التقرير المحلي بتقديم تحديث لأخر مجموعة من القوائم المالية السنوية، وتبعاً لذلك فهو يركز على الأنشطة والأحداث والظروف الجديدة ولا يكرر المعلومات التي جرى الإفصاح عنها سابقاً. وإذا قررت أو التزمت أي مؤسسة بتقديم قوائم مالية محلية، فيجب أن تكون هذه الأخيرة متماثلة مع متطلبات المعيار *IAS34*. وفيما يخص مكونات القوائم المالية فيجب أن يتضمن كحد وقف الفقرة (08) من (*IAS34*)، الميزانية المختصرة ، قائمة حساب النتيجة المختصرة ، عرض مختصر بين التغيرات في الأموال الخاصة أو ، بيان تدقق نceği مختصر، ملحق تفسيري وعلى المؤسسة وكحد ادنى الإفصاح في ملحق القوائم المالية المحلية عن أية أحداث ومعاملات تعتبر مهمة لفهم الفترة محلية الحالية منها:¹

- بيان يفيد بان نفس السياسات المحاسبية وطرق الحساب يتم إتباعها في إعداد القوائم المالية المحلية بالمقارنة مع أحداث القوائم المالية السنوية، وإذا كان هناك تغير يجب وصفه وتبين أثره؛
- ملاحظات تفسيرية بشأن موسمية وتكرار العمليات المحلية؛
- طبيعة ومبلغ العناصر التي تؤثر على الموجودات والمطلوبات والعناصر الأخرى؛
- طبيعة ومقدار التغيرات في تقديرات المبالغ الواردة في القوائم المالية السابقة وما إذا كان لهذه التغيرات اثر على الفترة محلية الحالية؛
- إصدارات وإعادة شراء وتسديدات الأوراق المالية الخاصة بديون الملكية ؛
- الأحداث المادية اللاحقة لنهاية الفترة محلية التي لم يتم إظهارها في القوائم المالية المحلية؛
- اثر التغير في تكوين المؤسسة أثناء الفترة محلية بما في ذلك دمج المؤسسة وامتلاك أو بيع شركات تابعة والاستثمارات طويلة الأجل وإعادة الهيكلة؛
- التغير في المطلوبات أو الموجودات الطارئة منذ تاريخ آخر ميزانية.

وفيما يتعلق بالمؤسسات التي تقوم بإعداد القوائم المالية السنوية الموحدة فيجب إعداد التقارير محلية موحدة كذلك، على أساس أن القوائم السنوية للأحداث قد تمت على أساس موحد.

¹ Decock GOOD, C, DOSNE, F,op.cit.P66

الفرع الثالث: الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة IAS24

تقوم المؤسسة عادة بإبرام صفقات مع الغير وفي بعض الحالات قد تقوم المؤسسة بإبرام صفقات مع اطراف تكون لها علاقة أو سيطرة على المؤسسة، بحيث تستطيع ممارسة تأثير على اتخاذ قرارات المؤسسة. وهذه الأطرف يعرفهم المعيار (IAS24) بالأطراف ذات العلاقة، وهم الأطراف القادرين على التحكم بالطرف الآخر ومارسة تأثير هام عليه في صنع القرارات المالية والتشغيلية، فيجب على المؤسسة الإفصاح عن هذه الأطرف والذين هم فيما يلي¹:

- المؤسسات التي تسيطر ويسطير عليها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة أو تحت سيطرة مشتركة مع المؤسسة معدة القوائم المالية، مثل الشركات التابعة والشركات الزميلة؛
- الأفراد الذين بشكل مباشر أو غير مباشر لهم حق التصويت في المؤسسة معدة القوائم وهم تأثير هام على المؤسسة والأعضاء المقربين من عائلات هؤلاء الأفراد؛
- الموظفين الإداريين الرئيسيين الذين لديهم سلطة ومسؤولية التخطيط والتوجيه والرقابة على نشاطات المؤسسة بما في ذلك المدراء وموظفي الشركات؛
- المؤسسات التي يمتلك فيها أي شخص من المشار إليهم سابقاً بشكل مباشر أو غير مباشر حصة هامة في حقوق التصويت فيها أو يستطيع ذلك الشخص ممارسة تأثير كبير عليها.

وعند الأخذ في الاعتبار كل علاقة محتملة لطرف ذوى علاقة يجب أن يعطى الانتهاء إلى جوهر تلك العلاقة وليس مجرد شكلها القانون. فلكي نقول أن هذا الطرف ذوى علاقة يجب أن يتتوفر عنصر التأثير الهام على المؤسسة من خلال التعامل معه مباشرة، كإبرام صفقات مبالغ تكون مختلفة عن تلك التي تتم مع طرف آخر، أو غير مباشر مثل قرار الشركة الأم بعد تعامل الشركة التابعة لها مع طرف آخر له نفس نشاط الشركة الأم بعد تملك الشركة لها.

والتأثير الهام يحدث نتيجة ملكية أسهم في هذه الشركة أو من خلال تشريع أو اتفاق بموجبة يخول للطرف الآخر التأثير على الشركة ومركزها المالي، إضافة إلى التأثير عن طريق التمثيل في مجلس الإدارة من خلال المشاركة في صنع السياسات في العمليات الهامة بين المؤسسة والغير.

وبحسب الفقرة رقم(8) من هذا المعيار فإن كثير من البلدان تتطلب قوانينها أن تعطي القوائم المالية إفصاحات حوله بمجموعات محددة من الأطراف ذات العلاقة، وبشكل خاص يتركز الانتهاء على العمليات مع المدراء خصوصاً مكافآتهم واقتراضاتهم وذلك بسب العلاقة الائتمانية مع المؤسسة. وفي ضمنون الفقرة (22) فإنها تلزم المؤسسات في حالة كان هناك عمليات بينها وبين الأطراف ذات العلاقة فعليها الإفصاح عن طبيعة هذه العلاقة وكذلك أنواع العمليات والعناصر الضرورية لفهم القوائم المالية، ولتمكن مستخدمي هذه القوائم من تكوين رأي حول تأثير الأطراف ذات العلاقة على المؤسسة وذلك في شكل، مؤشرات عن حجم العمليات إما في صورة مبالغ أو نسب والأرصدة القائمة وسياسات التشغيل.

¹ -IAS24 ,Article,(03).

خلاصة الفصل:

من خلال العرض المبين في هذا الفصل استطعنا استخلاص النقاط أدناه .

إن المشهد المحاسبي الذي نعيشه اليوم كان نتيجة لأحداث تاريخية هامة، جاءت لتلبى احتياجات بيئتها و ايدولوجيات مختلفة، إضافة إلى وجود مداخل مختلفة لإصدار المعايير المحاسبية بين الدول ما عمق في اختلاف الممارسات المحاسبية و أدى إلى وجود قوائم مالية مختلفة وغير متجانسة في الشكل والمضمون. الذي دفع بضرورة العمل على تقليص فجوة الاختلافات وتحقيق التوافق الدولي و المضي قدما للوصول إلى توحيد محاسبي عالمي.

إن تحدي التوافق و التوحيد المحاسبي على المستوى الدولي تواجهه إرادة و جهود العديد من الهيئات والمنظمات المحاسبية لمختلف الدول، من أجل تحقيق نوع من التوافق المحاسبي الدولي و السعي لإذابة و إزالة العديد من الاختلافات في الممارسات المحاسبية على المستوى الدولي. وفي هذا المجال في السعي نحو التوحيد بحد مجلس معايير المحاسبة الدولي (IASB) الذي يلعب دور هام و جبار على المستوى الدولي في توحيد اللغة المحاسبية، عن طريق إصدار معايير محاسبية تراعى فيها أهم متطلبات العرض والإفصاح و توضيح وتبين الممارسات المحاسبية، و تميز بعرونة في التطبيق بين مختلف الدول في العالم. وذلك بالاستناد إلى إطار مفاهيمي يحدد و بين متطلباتها و يفسر مختلف القواعد و المبادئ التي تستند عليها الممارسات المحاسبية على المستوى الدولي، إضافة إلى متابعة أهم التطورات الاقتصادية العلمية وتأثيرها على مهنة المحاسبة.

إن مجلس معايير المحاسبة الدولي(IASB) هو الذي يسهر على عملية إعداد وإصدار وتطوير معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS، التي تخضع لشروط صارمة و مساهمة عدة أطراف، كما أن تطبيق هذه المعايير يحدث أثار على عدة مستويات من خلال إعادة ترتيب بنود القوائم المالية و الالتزام بعدد معين من هذه القوائم لأجل زيادة قابلية مقارنتها ، و تسهيل قراءتها للاستفادة منها في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية.إذ أن إستراتيجية مجلس (IASB) في الاتجاه نحو التوحيد المحاسبي تسعى إلى إعداد قوائم مالية موحدة على المستوى الدولي حسب ما تنص عليه معايير IAS/IFRS و ذلك بإتباع معاجلات محاسبية ومالية حسب ماتطلبه هذه المعايير.

وفي هذا الصدد أخذت العديد من الدول على عاتقها مهمة توفير أنظمتها المحاسبية حسب ماتطلبه معايير المحاسبة الدولية سعيا منها إلى الاستفادة من مزايا التوافق. ومن بين هذه الدول بحد الجزائر التي بدأت تحدو هذه الدول و ذلك بإدخال إصلاحات على مستوى إطارها المحاسبي حتى يتماشى مع المتطلبات الدولية، وهذا ما سوف نتطرق له في الفصل الموالي.



المعلم الجزائري يناديكم من ذلك الاتقاصاح الدولي

تمهيد

إن عملية توحيد الأطر المحاسبية والممارسات الميدانية من خلال التقارب والتكييف مع معايير المحاسبة الدولية تحت مظلة مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، لافي القبول في العديد من الدول وكسب تأييد العديد من المنظمات المهنية، وهذا كله من أجل تنسيق النظم المحاسبية مع المستجدات والتطورات في عالم الاقتصاد، لأجل الإجابة على تساؤلات المهنيين حيال هذه التغيرات والتطورات وتفسير تأثيرها.

إن الجزائر كواحدة من الدول الساعية في مجال التوحيد كان لها مشوار طويل في هذا المجال، مسيرة للتغيرات الاقتصادية ولاحتياجاتها من المعلومات المحاسبية لخدمة العديد من المصالح. فقد من الإطار المحاسبي بتحولات عدءاً من فترة الاستعمار إلى بعد الاستقلال من تطبيق المخطط المحاسبي العام (PCG) ، الذي فرض بقوة المستعمر والنظام البيرالي الذي كان سائداً، وهذا حتى 1976 أين أعطيت الصيغة الوطنية للإطار المحاسبي في سياق عملية التأميم الذي بدأها الجزائر. وذلك باستحداث المخطط المحاسبي الوطني بموجب الأمر 75-35 إضافة إلى العمل على تلبية التوجه الاقتصادي الجديد المتمثل في الاقتصاد المخطط، الذي كان له الأثر البالغ على النظام المحاسبي السائد و الصيغة السياسية التي كانت تغلب عليه.

بانفتاح الاقتصاد الجزائري على العالم والسعى للالتحاق بركب الدول المتقدمة وتناشيا مع إصلاح المؤسسات، تم كذلك إصلاح المخطط المحاسبي الوطني، والذي سوف يتم استخلافه بالنظام المحاسبي المالي الذي يستجيب لمتطلبات المعايير الدولية ولاحتياجات التوجه الاقتصادي الحالي ومستخدمي المعلومات المالية.

إن عملية الإفصاح في القوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولية، تتطلب في الأساس وضع نظام متكامل من قياس وتقدير مختلف الإجراءات الأخرى التي تكون مطابقة لما جاء في محتوى معايير المحاسبة الدولية. ولأجل معالجة هذا سوف تطرق بالدراسة للجوانب التالية:

- واقع الإطار المحاسبي الجزائري و المراحل التي مر بها وما اثر ذلك على الإفصاح؛
- مكونات وإطار النظام المحاسبي المالي و موقع الإفصاح فيه؛
- عملية تطبيق النظام المحاسبي المالي لأجل تكيف عملية الإفصاح عن المعلومات مع الواقع الدولي.

المبحث الأول: واقع الإطار الحاسبي الجزائري

إن الإطار الحاسبي الجزائري وعبر مراحل تطوره كان يتفاعل مع التغيرات التي تحدث من حوله، سواء في المجال الاقتصادي، الاجتماعي والقانوني. ذلك أن النظام الحاسبي لا يستطيع أن يحقق الأهداف التي يسعى إليها إلا إذا كان متناسقاً مع الخيط الذي يوجد فيه.

المطلب الأول: ظروف إعداد المخطط الحاسبي الوطني:

كانت الجزائر قبل الاستقلال وبعد بحولها 13 سنة تتبع المخطط الحاسبي العام (PCG) الفرنسي باعتبار أن الجزائر كانت مستعمرة فرنسية وتابعة لها في كل القوانين، لكن الوضع تغير بعد ذلك كما سرى في العرض الآتي.

الفرع الأول: الخيار الجزائري بالتخلي عن (PCG)

إن المخطط الحاسبي العام (PCG) الذي أعد في 1957 هو الذي طبق على المؤسسات الجزائرية في ذلك الوقت، حيث كان مصممو (PCG) قد أعلنوا في سنة 1971 عن البدء بإصلاحه ليعكس التغيرات الاقتصادية والقانونية. وانتهت هذه العملية بوضع مخطط (PCR) لسنة 1982 والتكييف مع التوجيه الأوروبي الرابع. حيث كان المخطط الحاسبي العام يستجيب لاحتياجات الاقتصاد الليبرالي المنظم بواسطة السوق، وهذه النظرة لم تعد تستجيب لاحتياجات من المعلومات للاقتصاد المخطط والذي اظهر النقائص التالية:¹

- القوائم المالية لا تعكس القرارات المتتخذة من طرف المسيرين وتأثيرها على النتيجة، حيث أن الميزانية التي تعكس الوضعية المالية خلال فترة معينة لا تسمح بمعرفة استعمال الموارد المتاحة للمؤسسة كما أن الخسارة والربح لا يسهلان عملية قراءة وتفسير العناصر التي ساهمت في تحقيق النتيجة؛
- المبادئ الحاسبية المنصوص عليها في (PCG) لها تفسير وأصل جبائي؛
- الهيكل التنظيمي للمحاسبة التحليلية وعلاقته مع المحاسبة العامة هي صعبة التطبيق في الجمعيات والوحدات الصناعية المعقدة؛
- ضعف محتوى المخطط الحاسبي العام من حيث النصوص والإجراءات المحاسبية التي كانت تتصرف بالعمومية ولا تتمتع بالإجبارية. حيث جاءت هذه الأخيرة في شكل اقتراحات .

إن التوجه الجزائري بشأن خيار الاقتصاد المخطط والمركبة في التسيير انعكس على النظام الحاسبي المتبوع (PCG)، مما أوجد جوانب قصور عديدة على مستوى هذا الأخير. حيث نشأت صعوبة في الحصول على المعلومات لاستخدامها من قبل المسيرين ، المؤسسات المالية والقائمين على أعمال التخطيط، ومثال ذلك هو صعوبة الحصول على المعلومات بسهولة من القوائم المالية دون إعادة معالجتها ، إضافة إلى غياب بنية حيدة لرصد ومراقبة التحويلات الداخلية في المؤسسة، إضافة

¹- Bouraoui, N, *Néssite d'une réforme comptable en Algérie dans le cadre du passage de l'économie planifiée à l'économie de marché*, mémoire de magister en science de gestion, ESC, Alger .1998. p : 60.

إلى أن المؤسسات المالية كانت في حاجة تصنيف الديون والحقوق حسب السيولة وهذا لأجل ضمان تسيير المديونية وتمويل المؤسسة.

الفرع الثاني: أعمال إعداد المخطط الوطني المحاسبي

إن النقائص التي شملها (PCG) والتوجه الاقتصادي الجديد للجزائر نحو الاشتراكية أوجد الحاجة إلى إعداد مخطط جديد يستجيب لهذه المساعي، وكانت صيغورة التعديل ظهرت بوادرها في سنة 1964. لكنها اقتصرت على تغييرات خفيفة مسنت تغيير أسماء بعض الحسابات وإنشاء حسابات أخرى، لكن المحاولة الأولى التي تعتبر أكثر جدية لتحديث المخطط المحاسبي العام كانت في سنة 1969. حيث كلفت وزارة المالية بالقيام بهذا العمل في غضون 06 أشهر¹، أي في أجل أقصاه (1970/06/30) إلا أن هذه الفترة لم تكن كافية للقيام بعمل بهذا الحجم، وفي هذا المسار تم إنشاء المجلس الأعلى للمحاسبة (CSC). مرسوم مؤرخ في 29/12/1971. حيث من بين المهام التي أسندتها له وزارة المالية هي إعداد مخطط محاسبي جديد عوض المخطط الموروث عن الاستعمار الفرنسي، وحقيقة مهنة المحاسبة والخبرة المحاسبية، إضافة إلى إصلاح المحاسبة الوطنية. حيث قام وزير المالية في 02/05/1972 تاريخ التنصيب الرسمي لـ (CSC) بالتأكيد على أن تسارع التنمية والتخطيط لتجديد الاقتصاد الجزائري يتطلب ضرورة التحديث في بعض الأدوات وتقنيات التسيير الموروثة عن الاستعمار، وأعطيت في هذا الصدد توجيهات لـ (CSC) للقيام بمهمة الإصلاح والتي تمثلت فيما يلي²:

- الأخذ بعين الاعتبار احتياجات مستخدمي المعلومات المحاسبية وهي المؤسسات البنكية والجهات المسئولة عن التخطيط إضافة إلى احتياجات المحاسبة الوطنية؛
- تعين وتبسيط المفردات المحاسبية وتحديد معايير إنتاج الوثائق الشاملة؛
- وضع مخطط محاسبي بحيث يمثل أداة مكيفة لخدمة احتياجات التخطيط الجزائري، وكذا احتياجات تسيير المؤسسات (أداة تنبؤ وتخاذل القرار)، وذلك باعتبار (PCG) من وجهة نظر القائمين على عملية التخطيط أداة غير كافية، لأنها لا يسمح بتحديد وبصفة سنوية للكميات مثل أحجام القيمة المضافة وصافي الأدخار والاستثمار المتبع، هذه القيم يجب أن تكون محددة في المخطط الجديد (PCN)؛
- توفير للمحاسبة الوطنية معلومات سهلة التجميع مع معنى واضح للأغراض الإحصائية ولأجل التنبؤ بها، هذه المعلومات يجب أن يكون الحصول عليها دون إعادة تصنيف أو عمليات حساب أخرى؛
- يجب أن يكون المخطط المحاسبي أداة تسيير للمديرين في المؤسسة. أي أن يكون أداة تسمح باتخاذ القرار ومراقبة إجراءاتهم للعمل على تصحيحها، وتوفير الأساس لتوقعات جديدة. كما أنه يمكن المؤسسات من معرفة تكاليف الخدمات والسلع التي تنتجها ومعرفة مستوى المخزون في أي وقت.

¹- قانون المالية، الجريدة الرسمية، الفقرة 19، رقم 06، العدد 110، صادرة 31/12/1969.

²- Bouraoui, N, Op.cit ,P :61.

والأجل عملية الإصلاح تم تكوين فريق من خبراء جزائريين إضافة إلى خبراء فرنسيين من المجلس الوطني للمحاسبة (CNC) بالإضافة إلى حبير تشيكوسلوفاكي جاء لطرح التجربة التشيكوسلوفاكية، وتحديد طبيعة المقادير المحاسبية ذات الأهمية النسبية لل الاقتصادي الاشتراكي. وما يؤكد تأثير التوجه الاشتراكي الذي تبنته الجزائر على عملية إعداد المخطط الوطني المحاسبي ما يلي¹:

- إهمال دور المؤسسات الاقتصادية باعتبارها المنتج الأساسي للمعلومات المحاسبية للإسهام في تصميم وإرساء هذا المخطط باقتراحات، خاصة إذا تعلق الأمر بالإجابة على احتياجات التسيير الداخلي لهذه المؤسسات؛
- تصميم مخطط وطني لا يقوم على الجمع والمراوجة بين المحاسبة العامة للمؤسسة والمحاسبة التحليلية. والاكتفاء بتبني الأولى على أن يترك تنظيم الثانية وتكيفها حسب احتياجات كل مؤسسة؛
- إشراك ممثل المؤسسات بعد إعداد المشروع التمهيدي لم تجدي نفعا، إذ أن التعديلات التي أحدثت لم تمس إلا الجانب الشكلي ولم تتعرض إلى المحتوى والميكل.

وقد أتت بعدها اللجنة المكلفة بإعداد المخطط المحاسبي الجديد بتحديد مجال تطبيق هذا الأخير. إذ واجهته صعوبات في بعض القطاعات، وبعد عدة أشهر من العمل تم وضع مشروع تمهيدي للمناقشة والإثراء، إذ تم في شهر نوفمبر من سنة 1973 تبني المخطط الوطني للمحاسبة (PCN) من طرف المجلس الأعلى للمحاسبة بعد فحصه وإجراء تعديلات طفيفة. وانطلقت أيضاً أشغال التحضير بعرض وشرح المخطط عبر عدة ملتقيات، إضافة إلى عملية ترجمته إلى اللغة العربية. وفي تاريخ 29/04/1975 صدر الأمر رقم 35/75 والقاضي بإجبارية تطبيق المخطط المحاسبي الوطني على المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري، شركات الاقتصاد المختلط والشركات التي تخضع لنظام التكليف بالضريبة على الأساس الحقيقي مهما كان شكلها. ثم تلاه صدور المرسوم الوزاري المتعلق بكيفية تطبيق المخطط الوطني المحاسبي المؤرخ في 23/06/1975 عن وزارة المالية.

الفرع الثالث: إطار المخطط المحاسبي الوطني

لقد أعد المخطط المحاسبي الوطني ليغطي الاحتياجات من المعلومات الاقتصادية على المستوى الكلي والجزئي، إضافة إلى الأمر (35-75) الحامل للمخطط والمحدد بحال التطبيق، فان القرار الخاص بالتطبيق² يحدد كل من كيفية التطبيق، تسيير الحسابات ، ويحدد كذلك الوثائق الشاملة الممثلة في الجداول المحاسبية والمشار لها في الملحق رقم 02 من هذا القرار، حيث تعتبر هذه الوثائق إلزامية مهما كان حجم المؤسسة. فهو يحدد 17 وثيقة، هي الميزانية، جدول حساب النتيجة ، جدول حركة الأموال إضافة إلى 14 جدول في شكل ملحق.

أما فيما يخص تنظيم وتسيير الحسابات. فإن القرار يلزم المؤسسات بمسك محاسبة مفصلة تسمح بتسجيل ومراقبة العمليات وإعداد الوثائق الشاملة، كما يترك للمؤسسة هامش من الحرية في التنظيم والمسك المحاسبي، حيث يمكنهم من فتح حسابات فرعية لحسابات (PCN) إذ كان من الضروري فعل ذلك ، كما يسمح للمؤسسات بتنظيم محاسبتها بالشكل

¹ - مданى بن بلغيث ، أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية ، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 2004، ص 147 .

² - القرار المتعلق بكيفية تطبيق المخطط الوطني للمحاسبة ، الجريدة الرسمية، السنة، 13 العدد 24، الصادر بـ 23/03/1976 .

الذي يسمح لها بحساب أسعار التكلفة ومراقبة الموازنة، حيث أن تعاريف وقواعد عمل الحسابات مبينة في الملحق رقم 01 من قرار التطبيق، إضافة إلى تضمنها على إجراءات وأحكام خاصة تتعلق بإعانت الاستثمار، الجرد المتناوب والتنازل بين الوحدات، إضافة إلى مسک السجلات إلزامية حسب القانون التجاري وهم دفتر اليومية ودفتر الجرد، فإن قرار التطبيق ينص على مسک دفاتر أخرى دون أن يحددها لأجل تسهيل معرفة الوضعية المالية للمؤسسة.

قرار التطبيق حدد كذلك شروط مسک الدفاتر المحاسبية لأجل إعطاء قوة الإقناع للحسابات. كما أشار إلى الاحتفاظ بالسجلات والدفاتر المحاسبية إضافة إلى الوثائق المبررة مدة 10 سنوات. وحدد تاريخ إغفال الدورة في 12/31 من كل عام، إلا في بعض الحالات الاستثنائية. ولابد في هذا المجال الإشارة إلى أن المخطط الوطني المحاسبي (PCN) عرف عدة تعديلات منذ 1975 تماشيا مع تغيرات الإطار التشريعي للمؤسسات الوطنية. والاتجاه إلى شركات المساعدة¹ مما تطلب تشريع وتكيف بعض العمليات. ونذكر من بين التعديلات الصادرة عن المديرية العامة للمحاسبة بوزارة المالية على سبيل المثال ما يلي:²

- النشرة الدورية تحت رقم 1850/F/DC/CE/89/047 الصادرة في 1989/05/24 المتعلقة بمحاسبة العمليات المتعلقة بالاستقلال الذاتي للمؤسسة، فدعت إلى التمييز بين المساهمات المطلوبة والمساهمات غير المطلوبة. والقروض الإلزامية التي لها حسابات فرعية في حساب ديون الاستثمارات، إضافة إلى تعديلات أخرى مست توزيع الأرباح وعمليات المشاركة في رأس المال.

- النشرة الدورية تحت رقم 635/DC/CE/90/046 الصادرة في 1990/04/11 المتعلقة بمحاسبة مشاركة العمال في أرباح المؤسسة. حيث عين التسجيل المحاسبي الضوري لهذه العملية.

- التعليمية 001/95 الصادرة في 1995/10/02 المتعلقة بمسك المحاسبة فيما يخص الأموال المساهم بها، التي تعطي أسلوب التسجيل والعمليات المتعلقة بأموال المساهمة.

- التعليمية 518/MF/DGL/1997/04/21 المتعلقة بالتسجيل المحاسبي لإعادة توظيف حساب فرق إعادة التقييم والحدد في الحساب الفرعي 15 فرق إعادة التقييم وطرق تسجيله المحاسبي.

كما لا يفوتنا أن نشير هنا إلى إصدار خمس مخططات قطاعية هي القطاع الزراعي (1987)، قطاع التأمين (1987)، البناء والأشغال العمومية (1988)، القطاع السياحي (1989)، القطاع البنكي (1992).

المطلب الثاني: تقييم المخطط الوطني المحاسبي

لقد تكفل مجلس المحاسبة بمهمة تحديث (PCN) وقد أنشأ المجلس لجنة مختصة في هذا الصدد أوكلت لها هذه المهمة، حيث باشرت اللجنة عملها أولاً بتقييم (PCN) عن طريق استثمارات أرسلت إلى المعينين بتغيير المخطط، لاسيما الممارسين للمهنة والمؤسسات والأطراف المستعملة للمعلومات المحاسبية، حيث تم جمع وتلخيص محتوى هذه الاستثمارات

¹ -Ben yekhlef.H, (normalisation et investissement), document de séminaire.

² -Bouraoui, N, Op.cit, P : 63-64.

التي كونت بها اللجنة ملخصا تقييميا للمخطط الوطني المحاسبي، و تعرضت بالفقد للمخطط الوطني للمحاسبة والمقاييس التي تتعريه سواء في هيكله و محتواه، أو من جهة مستعملي المعلومات التي ينتجها المخطط ويتم الإفصاح عنها.

الفرع الأول: المشكلات المرتبطة بالجانب النظري لـ (PCN)

من المشاكل المرتبطة بالجانب النظري نتطرق إلى غياب الإطار المفاهيمي وتعريف المصطلحات المستعملة، إضافة إلى تركيب الحسابات .

النفائس المرتبطة بالإطار النظري

ويتعلق الأمر بغياب الإطار المفاهيمي حتى وإن كان بسيطا¹ يتعرض فيه على الأقل إلى القواعد الأساسية، المبادئ المحاسبية، مستعملي المعلومات المحاسبية، خصائص المعلومات المتاحة إضافة، إلى عناصر أخرى تدرج ضمن النفائس المرتبطة بالجانب النظري أو المفاهيمي، حيث أن المشاكل المستقبلية التي قد تواجه (PCN) والتي لم تكن مأخذة بعين الاعتبار، تحمل عدة تفسيرات من طرف المارسين الاختصاصيين و تعالج بطرق مختلفة كل حسب رؤيته لها.

كما أن معدى المخطط لم يخصصوا جزء لشرح المصطلحات المستعملة فيه، سواء في جانب تسمية الحسابات والأصناف أو في جانب قواعد سير الحسابات، وهذا ما يتجلى في غياب الدقة والضعف في تعريف العديد من المصطلحات المستعملة، كالصورة الصادقة، الشفافية المالية، منفعة المعلومة، الأهمية النسبية والمبدأ القائم على تغليب الحقيقة الاقتصادية على الشكل القانوني.... الخ. كما أن المخطط الوطني المحاسبي لم يعط تعريف دقيقة لبعض العناصر المحاسبية نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر الأصول، الخصوم، الإيرادات، والتكاليف، كما أن مفهوم رأس المال المالي ورأس المال المادي كان غير محدد بصفة دقيقة، ونفس الشيء بالنسبة للأصول الجارية وغير الجارية والخصوم الجارية وغير الجارية.

ضعف الترجمة و المصطلحات

ومن المشاكل المطروحة هي الترجمة الضعيفة التي ترجم بها المخطط من الفرنسية إلى العربية، فقد جاءت هذه الأخيرة ناقصة مما أحدث خلطًا كبيرًا في تسمية الحسابات وتعيين بعض المفاهيم، ويظهر هذا الخلط بشكل واضح في الحقوق والديون التي رمز إلى كل منها بنفس المصطلح وهو الدين، كما خصت القوائم المالية بعبارة وثائق المخصصات، كل هذا أوجد تباعداً كبيراً في فهم المخطط بين الناطقين باللغة العربية والناطقين باللغة الفرنسية.

كما يجب الإشارة إلى أن (PCN) استعمل عدة مصطلحات لم يتم معدو المخطط الوطني المحاسبي بشرحها ، حيث كان من المفروض أن يخصص جزءاً من المخطط لتعريف وشرح المصطلحات المستعملة، سواء من حيث تسمية الحسابات والأصناف، أو من حيث قواعد سير الحسابات. وبالتالي من الضروري مراجعة المصطلحات التي جاء بها المخطط الوطني المحاسبي لتكيفها وتعديلها حسب المتطلبات والتوجه الاقتصادي السائد. وقد ذكرت هذه النفائس في تقرير التقييم² ، الذي يحتوي مع الاستقصاء الشامل للمؤسسات الجزائرية.

¹ -Bouraoui, N, Op.cit, P : 97.

² -Ministère des finances, conseil national de la comptabilité , Alger , novembre 1999.

الفرع الثاني: مشكلات التطبيق المرتبطة بالإجراءات التقنية

تعلق المشاكل التقنية بالإطار الحاسبي للمخطط منها تصنيف الحسابات، الجرد الدائم، قواعد التقييم، قواعد سير الحسابات ووثائق الإثبات الخاصة بالمحاسبة والجباية.

هيكل المخطط وتصنيف الحسابات

في هذا المجال نجد أن المخطط الوطني الحاسبي تغافل عن فتح حسابات ضرورية وبذلك ترك ثغرة كبيرة في مجال تسجيل العمليات، حيث نجد قائمة حسابات المخطط حالياً من العديد من الحسابات¹ نذكر منها على سبيل المثال مختلف مراحل الاكتتاب وتحرير رأس المال، الاستثمارات المالية، القرض الإيجاري، خسارة وربح الصرف، بعض حسابات العلاوات والمنح... الخ، حيث هناك العديد من المحاولات الأخرى التي لم يتم ذكرها. كما سجل كذلك وجود حسابات أخرى ليس هناك مبرر لوجودها، إذ أصبحت بدون استعمال ولا بد من إلغائها على سبيل المثال حساب (6420) الرسم الوحيد الإجمالي عند الإنتاج) و (6421 الرسم الوحيد الإجمالي على أداء الخدمات) المتفرعين من حساب (642) رسوم على رقم الأعمال) حيث الغي هذا الرسم وعوض بالرسم على القيمة المضافة سنة 1992، وعليه لم يعد هناك مبرر لبقاء حساب 642 ولا لحسابيه الفرعين.

المخطط الوطني الحاسبي تغافل كذلك عن الفصل في كيفية معالجة وتسجيل بعض العمليات المهمة التي كانت مطروحة في ذلك الوقت والبعض الآخر لم يظهر إلا حديثاً، حيث ترك بذلك المجال مفتوحاً أمام الممارسين للإجتهاد. ومن بعض الأمثلة عن هذه العمليات هي العمليات المنجزة في إطار عقود الإيجار. حيث لم يفصل المخطط فيها، هل تسجل كاستثمار أو كعبء، كذلك بالنسبة للمباني المنجزة على أراضي الغير فلم يحدد المخطط ما إذا كانت تسجل هذه البيانات في جانب الاستثمارات أم في جانب الأعباء لأنها بنيت على أراضي ليست ملكاً للمؤسسة.

قواعد التقييم والجرد الدائم

إن قواعد التقييم في المخطط الوطني الحاسبي شأنها في ذلك شأن المصطلحات، حيث أن المخطط أوصى باعتماد التكلفة التاريخية² كطريقة للتقييم ، ولم يحدد طريقة معينة من أجل تقييم المدخلات والمخرجات المتعلقة بالمخزونات، حيث ترك للمؤسسة حرية اختيار الطريقة التي توافق مع خصائص المخزون، على غرار التكلفة الوسطية المرجحة المفروضة والمقبولة من طرف مصالح الضرائب ، ونذكر في هذا المجال على سبيل المثال لا الحصر تحويل الاستثمارات داخل المؤسسة، أي بين الوحدات. فهل تقييم عملية التحويل هذه بالقيمة المحاسبية الصافية بدون إظهار قيمة الإهلاكات. أم بالقيمة الإجمالية لها، كذلك فيما يخص شهرة المحل المكونة من قبل المؤسسة حيث اكتفى المخطط بإجبار المؤسسات على تسجيل قيمة الشهرة في حالة شرائها والأمثلة كثيرة.

فيما يخص الاهلاك طرقه ومعدلاته، لم يعين المخطط المحاسب الوطني طريقة محددة يتم على أساسها حساب أقساط الاهلاك السنوية ومثال ذلك هو أن المؤسسة تطبق الاهلاك باستعمال نسب محددة من طرف إدارة الضرائب وهي قد

¹- Bouraoui, N, Op.cit ,P :98.

²- Ministère des finances , CNC, document de travail, p.17.

توافق أو لا توافق مع الواقع. كما انه لم يحدد من يبدأ الاعتدال هـل عند الحيازة أم عند البدأ بالإنتاج، وما موقف المخطط المحاسبي الوطني فيما يخص الاعتدال من المعدات التي تم احتلاـكها بالكامل وما زالت تستعمل في الإنتاج .

أما فيما يخص عملية تكرير المؤونات فـان المخطط لم يحدد ويوضح طرق حسابها و الأسس التي يتم الاعتماد عليها في تكوين المؤون، وهذا ما فتح الباب أمام العديد من الطرق واعتماد الذاتية وفي بعض الأحيان العشوائية في حساب وتكرير مقدارـ المؤونات.

بالنسبة للجـرد فـان تطبيق نظام الجـرد الدائم يتطلب مستوى من التنظيم الداخلي للمؤسسة والذي يقوم على نظام متكامل¹ من وظيفة التسجيل (المحاسبة، المعلوماتية) والوظيفة التنفيذية أو العملية (الشراء، الإنتاج) وظيفة الرقابة، حيث نجد الجـرد الدائم يفرضه (PCN) على جميع المؤـسسات من أجل متابعة مخزونـها رغم أن هذه الطريقة قد لا تتناسب مع احتياجات وإمكانـيات بعض المؤـسسات، وذلك لـكثرة مراـكـر الإنتاج والنـشـاط أو البـعـد الجـغرـافي بينـها ما يـعـيقـ القيامـ بـعملـيةـ الجـردـ الدـائـمـ .

النظـرةـ إـلـىـ الـجـبـاـيـةـ وـالـمـاحـاسـبـةـ التـحـلـيلـيـةـ

إن المحاسبـةـ حـسبـ (PCN) تـأخذـ في الـاعتـبارـ الحـدـودـ المـعـيـنةـ من قـبـلـ مـصـالـحـ الضـرـائبـ فيما يـخـصـ كـلـ منـ مؤـونـاتـ الأـخـطـارـ وـالـتـكـالـيفـ، المـاصـارـيفـ الـيـتـىـ تـتـحـمـلـهاـ المؤـسـسـةـ وـالـمـسـمـوحـ بـهاـ عـنـدـ حـاسـبـ النـتـيـجـةـ الجـبـائـيـةـ²، دونـ أـنـ تـأـخذـ في الـاعتـبارـ الـحـقـيقـةـ الـاقـتصـادـيـةـ لـلـعـمـلـيـاتـ حـتـىـ فـيـخـصـ اـحـتـسـابـ الـاعـتـدـالـاتـ، وـهـذـاـ إـنـ دـلـ فـهـوـ يـدـلـ عـلـىـ أـنـ الـمـارـسـاتـ الـمـاحـاسـبـةـ نـسـجـتـ عـلـىـ مـقـاسـ السـيـاسـةـ الجـبـائـيـةـ وـالـذـيـ يـعـمـلـ (PCN) عـلـىـ تـوـفـيرـ الـمـعـلـومـاتـ لهاـ، حـيـثـ يـعـمـلـ المـخطـطـ الـمـاحـاسـبـةـ نـسـجـتـ عـلـىـ تـلـيـةـ الـاحـتـيـاجـاتـ الـاقـتصـادـيـةـ الـكـلـيـةـ إـضـافـةـ إـلـىـ إـحـتـيـاجـاتـ الـمـاحـاسـبـةـ الـوطـنـيـةـ منـ الـمـعـلـومـاتـ وـذـلـكـ مـنـ خـالـلـ حـاسـبـ اـحـتـيـاجـاتـ بـعـضـ الـقـيـمـ، مـثـلـ الـقـيـمـةـ الـمـضـافـةـ وـمـجـمـوعـ الـاستـشـمـارـاتـ. وـذـلـكـ عـلـىـ حـاسـبـ اـحـتـيـاجـاتـ المؤـسـسـةـ وـمـخـتـلـفـ الـأـطـرـافـ الـأـخـرـىـ الـمـسـتـعـمـلـةـ لـلـمـعـلـومـةـ.

أماـ بالـنـسـبةـ لـلـمـاحـاسـبـةـ التـحـلـيلـيـةـ فـإـنـ المـخطـطـ لمـ يـخـصـصـ لهاـ أـيـ صـنـفـ منـ أـصـنـافـ وـلـمـ يـجـبـرـ المؤـسـسـاتـ الـجـزـائـرـيـةـ عـلـىـ مـسـكـ الـمـاحـاسـبـةـ التـحـلـيلـيـةـ، رـغـمـ فـعـالـيـةـ هـذـهـ الـأـدـاءـ. حـيـثـ نـجـدـ الـيـوـمـ أـنـ أـغلـبـ المؤـسـسـاتـ تـكـملـ الـمـاحـاسـبـةـ التـحـلـيلـيـةـ بـحـيثـ تـصـبـحـ غـيرـ قـادـرـةـ عـلـىـ تـحـديـدـ وـاسـتـخـارـاجـ أـسـعـارـ تـكـلـفـةـ مـتـجـاهـهاـ، حـيـثـ نـجـدـ هـذـاـ إـلـيـغـفالـ منـ طـرـفـ المـخطـطـ يـتـنـافـيـ معـ مـضـمـونـ المـادـةـ 06ـ منـ الـقـرـارـ³ الصـادـرـ سـنـةـ 1976ـ القـاضـيـ بـأـنـ توـافـقـ المؤـسـسـةـ عـلـىـ التـنـظـيمـ الـحـسـابـيـ الـذـيـ تـرـىـ أـنـهـ أـكـثـرـ مـلـاءـمةـ لـبـنـيـتهاـ وـلـخـاجـيـاـهاـ بـشـكـلـ يـسـمـحـ لهاـ بـتـحـديـدـ بـكـلـ وـضـوـحـ مـايـلـيـ:

- حـاسـبـ الـتـكـالـيفـ وـأـسـعـارـ الـتـكـلـفـةـ؛
- إـعـدـادـ وـمـراـقبـةـ الـمـيزـانـيـاتـ.

¹ -Ministère des finances , CNC, document de travail, p.17

² - Idem, p : 19.

³ - القرـارـ المـتـعـلـقـ بـكـيفـيـةـ تـطـيـقـ المـخطـطـ الـوطـنـيـ لـلـمـاحـاسـبـةـ، الـجـرـيدـةـ الرـسـمـيـةـ، السـنـةـ 13ـ العـدـدـ 24ـ، الصـادـرـ بـ 1976ـ /03/23ـ

الفرع الثالث: المشكلات المتعلقة بالإفصاح في القوائم المالية

إن القوائم المالية التي يفرضها المخطط الوطني الحاسبي يبلغ عددها 17 قائمة تمثل في الميزانية، جدول حساب التبيرة، جدول حركة الأموال و 14 جدول آخر في شكل ملخص ، وهي مفروضة على كل المؤسسات مهما كان حجمها، وهنا يمكن القول ، فكان من الأفضل وضع نظامين يتلاءمان مع حجم وإمكانيات المؤسسات.

إهمال قائمة التدفق النقدي

لقد أهمل المخطط الوطني الحاسبي قائمة تدفقات الخزينة رغم الأهمية البالغة التي يوليهما مستعملو القوائم المالية إلى جداول تدفقات الخزينة، باعتبارها مؤشر نجاح المؤسسة في تسييرها المالي¹ كما يهدف إلى تحليل التغيرات الحاصلة في الخزينة. ونستطيع من خلال تحليل خزينة كل وظيفة (الاستغلال، الاستثمار، التمويل) الوقوف على مساهمة كل وظيفة في تحقيق التدفقات النقدية إلى خزينة المؤسسة. كما أن المخطط الحاسبي لم يعط أي تصوير للتطور النسبي للمؤسسة خاصة من ناحية استعمال المعلوماتية في المؤسسة من أجل إعداد وتنظيم الوثائق الحاسبية.

محتوى القوائم المالية

فيما يخص الميزانية فإن شكلها لا يقدم معطيات عن الدورة السابقة للقيام بعملية المقارنة، إضافة إلى هذا فإن شكل الميزانية مهملاً فيه مكان التبيرة في جانب الأصول فيما إذا حققت المؤسسة خسارة²، فقد اكتفى المخطط بتخصيص موضعها في جانب الخصوم. أي في حالة الربح فقط .

إن الشكل الذي يقدم فيه جدول حسابات النتائج لا يقدم معطيات عن نشاط الدورة السابقة. كما أن هذا الجدول لا يبرز التبيرة المالية، حيث أن التبيرة التي يقدمها هذا الجدول ليست مؤشرًا على فعالية ونجاعة تسيير المؤسسة، لأن هذه الأخيرة قائمة على أساس معطيات ذات خصائص اجتماعية و ممولة بواسطة التكاليف الاستثنائية.

من بين الجداول السابقة الذكر، فإن جدول حركة الأموال لا يقوم بالتمييز بين تدفقات الاستغلال، تدفقات الاستثمار وتدفقات التمويل. كما يعطي تحليلًا على أساس أصل الأموال الخاصة وليس على أساس تغيرات الأصول الصافية.

إن الانتقادات التي توجه اليوم بصفة أساسية إلى المخطط الوطني الحاسبي هي عدم مواكبته للتغيرات الاقتصادية التي تحدث على مستوى الاقتصاد الجزائري، وكذا عدم مسايرته للتطورات الدولية. ذلك أنه لا يتوافق لا من حيث الشكل ولا من حيث المضمون مع القواعد والأسس التي تفرضها معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) ، وذلك فيما يخص الممارسات المحاسبية ، عرض المعلومات ، الخصائص التي تتمتع بها هذه المعلومات وإلى من هي موجهة. كل هذا جعل من المخطط الحاسبي الوطني موضع تساؤل وانتقاد أكثر من ذي قبل، ما أوجب العمل على تكييفه مع ما تتطلبه الظروف الدولية (أي معايير IAS/IFRS).

¹-مداني بن بلغيث، مرجع سابق، ص:164.

²-Bouraoui, N, Op.cit, P :100 .

المطلب الثالث: الأعمال المرتبطة بالإصلاح المالي

إن أعمال الإصلاح المالي بدأ في 1998 حيث أوكلت هذه المهمة إلى المجلس الوطني للمحاسبة (CNC) الذي أنشأ بدوره لجنة مختصة في هذا الصدد، إضافة إلى أطراف أخرى كالمجلس الوطني للمحاسبة الفرنسي و المجلس الوطني لمحظي الحسابات الفرنسي (CNCC) إضافة إلى المصف الوطني للخبراء المحاسبين الجزائري.

الفرع الأول: أعمال اللجنة المكلفة بإصلاح (PCN)

في الإطار المالي فإن المجلس الوطني للمحاسبة (CNC) يعتبر عضوا رسميا في عملية التوحيد المالي. فهو الهيئة الوطنية المؤهلة للقيام بأعمال التوحيد المالي وإعداد المعايير المالية، أسس بموجب المرسوم التنفيذي¹ رقم 318-96 بتاريخ 25/09/1996 . الذي حدد ضمن مهامه الأولوية لمراجعة (PCN) و تكليفه مع التحولات الاقتصادية الوطنية ولتكوين أداة فعالة للتيسير، حيث كانت لجنة التصور وبناء طريقة ومدخل منهجي لمراجعة وتقدير (PCN)، حيث قامت هذه اللجنة باباع مالي²:

- تقييم وتشخيص حالة التطبيق والنواقص التي يحتويها المخطط المالي الوطني؛
- إعداد مشروع نظام محاسبي جديد؛
- التكوين (Formation) للمخطط المالي الجديد ومعايير المحاسبة الدولية؛
- المساعدة على تحسين تنظيم وعمل المجلس الوطني للمحاسبة .

عملية إعداد استبيانات التقييم

في إطار هذه الأعمال قامت لجنة إصلاح (PCN) بإعداد استبيانات للتقييم، الاستبيان الأول أرسل إلى المحترفين في المحاسبة في جانفي 1999 ، لكن هذا الاستبيان تميز بطول محتواه كما أنه صادف اشغال الممارسين بأعمال نهاية الدورة ما انعكس بالسلب على عدد الردود الواردة. وفيما يخص هذا فقد كان يتكون من جزأين، الأول مخصص لاعتبارات عامة تعالج المبادئ المحاسبية، المفاهيم والتعريفات المرتبطة بعرض القوائم المالية، الإطار المالي، المخطط المالي وتسوية الحسابات....الخ، وكان يتطلب إعطاء آراء حول كل موضوع، أما الجزء الثاني فكان مختصا لتنظيم (PCN) من مسک الحسابات، المصطلحات، قواعد التقييم، حيث كان يتطلب الإجابة بالتعبير عن وجهة نظرهم. أما الاستبيان الثاني فقد أرسل إلى الممارسين في جويلية 2000 ، والذي كان أقصر من الأول. وفيما يخص هذا الاستبيان فالأسئلة كانت مفتوحة متعلقة بالإطار المالي، عرض الميزانية، جدول حساب النتيجة والحداول الملحقة.

وبالنسبة للنتائج التي تم التوصل إليها في الاستبيان الأول لخصت في تقرير التقييم الصادر في نوفمبر 1999 ، والذي يحتوي على الملاحظات المتعلقة بالإجابات حول الأسئلة، حيث توصلت اللجنة المكلفة بإصلاح (PCN) بناء على التقرير التقييمي للمخطط إلى الخلاصات التالية³ :

- يقدم فصل خاص بالمبادئ، قواعد التقييم والمصطلحات المحاسبية؛

¹ المرسوم التنفيذي 318-96، يتضمن إحداث CNC ، الجريدة الرسمية، العدد 56، الصدر في 29/09/1996.

² مданی بن بلغيث، مرجع سابق، ص:172.

³ - Bouraoui, N, Op.cit, P :145 .

- إعادة النظر في عدد ومحنوي القوائم المالية؛
- إعادة النظر في قائمة الحسابات والعمل على إثرائها بما يستجيب لاحتياجات مستخدميها.

وهناك اقتراحات أخرى للجنة لاسيما في الحالات التالية:

- إعادة النظر في طرق التسجيل، التقييم ؟
- إعادة النظر في الهيكل، من خلال تسميات ومحنوي بعض أصناف الحسابات، مع ضرورة الأخذ في الاعتبار المعايير المستعملة على المستوى الدولي.

الخيارات المحفوظ بها من قبل لجنة الإصلاح

مع مراعاة ردود الاستبيان الأول وقوتها، فإن اللجنة احتفظت بخيار إعادة النظر في (PCN) دون استبداله. ذكرت اللجنة أنها ليست مع استبدال (PCN) لعدة أسباب منها عدم إمكان المهنيين باعتماد ممارسات محاسبية وقائمة حسابات جديدة والتي تتطلب جهداً كبيراً في مجال التكريم ورسكلة المعارف المحاسبية القديمة ، وعدم التغاضي عن التكلفة التي يمكن تحملها حراء هذا الإصلاح، حيث تذهب اللجنة إلى أن استبدال (PCN) يمكن أن يكون له نتائج على حساب المهنة، واعتمدت اللجنة في مراجعة المخطط على التوجيهات التالية:

- المبادئ المحاسبية، قواعد التقييم وسير الحسابات يجب أن تأخذ المكانة الأولى في إعداد المخطط المحاسبي الجديد؛
- اعتماد مدونة حسابات جديدة بما يسمح بتلبية احتياجات المستعملين؛
- تحسين، تبسيط وإثراء القوائم المالية؛
- المحاسبة التحليلية يترك حرية التعامل بها للمؤسسة.

وحققت اللجنة في فبراير 2000 تقدماً من حيث المبادئ المحاسبية وكذلك التعديل في مستوى الإطار المحاسبي، حيث ارتكزت أعمالها حول الجانب الشكلي إضافة إلى الجانب التقني ولكنها لم تقترح إطاراً مفاهيمياً خاصاً بالمخطط يظهر فيه أهداف وخصائص المعلومة المفصح بها ...الخ ، وعليه تم اللجوء إلى المجلس الوطني المحاسبي الفرنسي للقيام بهذا العمل.

الفرع الثاني: أعمال واقتراحات (CNC) الفرنسي

إن اللجنة المكلفة بإصلاح (PCN) توقفت أعمالها في سنة 2001، وتم الإعلان عن من مناقصة دولية خاصة بموضوع الإصلاح، حيث تم إسناد هذا العمل إلى المجلس الوطني للمحاسبة الفرنسي وذلك بتمويل من البنك الدولي. وتمت دارسة الموضوع من (CNC) الفرنسي وكللت أعماله باقتراح ثلاث خيارات أو سيناريوهات للإصلاح وهي¹ :

الخيار الأول: يتضمن هذا الخيار الإبقاء على المخطط المحاسبي الوطني بشكله الحالي، وحصر عملية الإصلاح في بعض التعديلات التقنية لمسيرة التغيرات التي عرفها المحيط الاقتصادي والقانوني الجزائري. إلا أن هذا الحل لا يضمن التقارب نحو الممارسات التي تضمنها معايير المحاسبة الدولية و لا يساهم بشكل حقيقي في عصرنة المخطط المحاسبي الوطني.

¹ - Ministère des finances , CNC, document de travail, p.66.

الخيار الثاني: تكيف (PCN) مع تقنيات المعايير الدولية، يتضمن هذا الخيار الإبقاء على المخطط المحاسبي الوطني ببنائه وهيكله والعمل على ضمان توافقه مع الحلول التقنية التي أدخلتها معايير المحاسبة الدولية، حيث يسمح هذا الخيار للمؤسسات بتحسين إنتاج المعلومات وزيادة قابلية فهمها من طرف المستعملين وخصوصا المستثمرين على المستوى الدولي.

الخيار الثالث: إعداد نظام محاسبي يتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية مع الأخذ بعين الاعتبار الخصائص الوطنية، حيث يأخذ بعين الاعتبار الأسس، القواعد والأهداف التي تسعى معايير المحاسبة الدولية لإرساءها.

الفرع الثالث: الخيار الجزائري بشأن الإصلاح

بعد عرض الخيارات الثلاثة المقترحة من طرف المجلس الوطني للمحاسبة الفرنسي فإن المجلس الوطني للمحاسبة الجزائري اختار الخيار الثالث، أي إنشاء نظام حديث مبني على أساس قواعد وأسس معايير المحاسبة الدولية. وفي هذا المجال يمكن الإشارة إلى أن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي يفضلان تطبيق معايير المحاسبة الدولية من طرف البلدان التي تستفيد من مواردهما، وباعتبار أن عملية الإصلاح هي من ثوابت البنك الدولي فلا يستبعد أن يكون هناك توجيه وتأثيرا من هذا الأخير على الاختيار الجزائري.

المبحث الثاني: إطار النظام المحاسبي المالي (SCF)

إن النظام المحاسبي المالي الذي كان من المتظر أن يطبق عوض المخطط المحاسبي الوطني ابتداء من 01/01/2009 بموجب القرار رقم 11 - 07، تم تغيير تاريخ تطبيقه وتأجيله حتى 01/01/2010¹ ، يتكيف في ظاهره مع متطلبات معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS، ذلك انه يأخذ في الاعتبار متطلبات المعايير الدولية فيما يخص² التعاريف، الإطار المفاهيمي، القواعد العامة في التقييم والتسجيل المحاسبي وعرض القوائم المالية .

المطلب الأول: الإطار التشريعي للنظام المحاسبي المالي

إن القانون الصادر في نوفمبر 2007 المتضمن النظام المحاسبي المالي، يتطرق للجوانب الأساسية وي تعرض للصورة العامة لهذا النظام من خلال تحديد مجال تطبيقه وكيفية تنظيم المحاسبة إضافة إلى الإطار المفاهيمي والمبادئ المحاسبية التي يتوجب العمل على احترامها. حيث ستنظر لها في العرض التالي بشيء من التوضيح.

الفرع الأول: تنظيم المحاسبة و مجال التطبيق

إن تطبيق أحكام القانون المتضمن للنظام المحاسبي المالي ينحصر لها كل شخص طبيعي أو معنوي ملزم بموجب نص قانوني أو تنظيمي بمسك محاسبة مالية، حيث يلزم الم هيئات التالية بمسك محاسبة مالية³ :

- الشركات الخاضعة لأحكام القانون التجاري و التعاونيات ؛

¹ - قانون المالية التكميلي، الجريدة الرسمية، العدد 42، المادة 62، المؤرخ في 24/07/2008.

² - Djilali , A,(Réflexion sur le projet du nouveau référentiel comptable algérien en rapport les norme IAS/IFRS) , séminaire sur la normalisation comptable internationale 24/09/-03/10/2005,kolea-alger,p :20.

³ - القانون رقم 07-11 ، الجريدة الرسمية، العدد 74 ، المادة 04، المؤرخ في 25 / 11 / 2007 .

- الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع أو الخدمات التجارية وغير التجارية إذا كانوا يمارسون نشاطات اقتصادية مبنية في عمليات متكررة ؛
- كل شخص طبيعي أو معنوي خاضع لذلك موجب نص قانوني .

كما يمكن للهيئات التي لا يتعدى رقم أعمالها وعدد مستخدميها ونشاطها الحد المعين . ولم يحدد القانون هذا الحد الذي أدنى منه تمسك محاسبة مبسطة، حيث ستحدد شروط وكيفيات ذلك عن طريق التنظيم .

أما فيما يخص تنظيم المحاسبة فإن النظام المحاسبي المالي يعتبر المحاسبة المالية نظاما لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عدديّة، تصنيفها، تقييمها، تسجيلها والإفصاح عنها في القوائم المالية بحيث تعكس الصورة الصادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الهيئة ووضعية خزانتها في نهاية السنة المالية¹ .

ويجب أن تستوفي المحاسبة الالتزام بالانتظام والمصداقية والشفافية المرتبطة بعملية المسك المحاسبي ومعالجة المعلومات ورقابتها والإفصاح عنها. حيث تحدد الهيئة (الكيان) الإجراءات الازمة لوضع تنظيم محاسبي يسمح بالرقابة الداخلية والخارجية على حد سواء ، كما تمسك المحاسبة بالعملة الوطنية وتحول العمليات المدونة بالعملة الأجنبية إلى العملة الوطنية حسب الشروط والكيفية التي تحددها المعايير المحاسبية.

أما التسجيل المحاسبي فيجب أن يمسك حسب مبدأ القيد المزدوج، أي كل تسجيل يمس على الأقل حسابين اثنين أحدهما مدين والأخر دائن مع احترام التسلسل الزمني في تسجيل العمليات، حيث يحدد كل تسجيل محاسبي مصدر كل معلومة ومضمونها وكذا الوثيقة الثبوتية التي تستند إليها ذلك أن كل كتابة محاسبية يجب أن تكون تستند إلى وثيقة مؤرخة ومثبتة على ورقة أو أي دعامة تضمن المصداقية .

يؤكد هذا القانون كذلك على أن أصول وخصوم الهيئة تكون محل جرد من حيث الكم والقيمة مرة في السنة على الأقل على أساس فحص مادي وإحصاء للوثائق الثبوتية بحيث يعكس الجرد الوضعية الحقيقية لهذه الأصول والخصوم .

ويشير النظام المحاسبي المالي إلى إمكانية مسک المحاسبة يدوياً أو عن طريق أنظمة الإعلام الآلي حيث يتشرط في مسک المحاسبة حسب هذا الأخير، أن تلبي متطلبات الحفظ والأمن والمصداقية وسهولة استرجاع المعطيات.

الفرع الثاني: الإطار المفاهيمي

يحتوى النظام المحاسبي المالي على مفهوم الإطار المفاهيمي الذي يعتبر إضافة مهمة مقارنة بالمخيط المحاسبي الوطني، حيث ينظم هذا المفهوم إطار إعداد وعرض القوائم المالية. ويكون هذا الإطار حسب النظام المحاسبي المالي من²:

- مجال التطبيق والتعريف ؛

¹ - المادة 03. القانون رقم 07-11 ، مرجع سابق.

² - Ministre des finances, CNC, séminaire sur la normalisation comptable internationale et la présentation du projet de nouveau système comptable .p. 20.

- المبادئ والقواعد المحاسبية؛
- تعريف كل من الأصول، الخصوم، الأموال الخاصة، الإيرادات والأعباء.

ويشكل الإطار المفاهيمي للمحاسبة دليلا لإعداد المعايير المحاسبية وتفسيرها و اختيار الطريقة المحاسبية الملائمة عندما تكون بعض المعاملات وغيرها من الأحداث غير معالجة بموجب معيار محاسبي أو تفسير آخر. وفي هذا الصدد فإن المبادئ المحاسبية المعترف بها حسب النظام تمثل في محاسبة الالتزام، الاستمرارية، الاستقلالية، القابلية للفهم، الملاءمة، المصداقية، قابلية المقارنة، التكلفة التاريخية و تغليب الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني. و التي تم التعرض لها بالشرح في الفصل الأول من هذا العمل.

وفيما يخص خصائص المعلومات التي يحتويها الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي فإنها تتطابق مع الخصائص التي جاء بها الإطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) والسابق التععرض لها في الفصل الثاني. وفي هذا الصدد يجدر بنا الإشارة إلى المستعملين الداخليين و الخارجيين ذوي الأولوية بالنسبة للنظام المحاسبي المالي والذي يحددهم حسب الترتيب فيما يلي¹ :

- المسيرون، أعضاء الإدارة و الهيأكل الداخلية للمؤسسة؛
- أصحاب رأس المال (المساهمون، البنوك، ومختلف موردي رأس المال)؛
- مختلف الإدارات (إدارة الضرائب، التخطيط...)؛
- شركاء آخرون (موردون ، زبائن ، عمال ، شركات التأمين ...)؛
- مجموعات أخرى لهافائدة مثل الجمهور .

في مضمون الإطار المفاهيمي كذلك تم التطرق إلى تعريف كل من الأصول ،الخصوم ،الإيرادات و الأعباء و التي تتطابق مع التعريفات المعطاة في الفصل الثاني، والصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية. بقي أن نشير في هذا الصدد إلى تعريف كل من الأموال الخاصة، التي تمثل الفائض المسجل لأصول المؤسسة على الخصوم الجارية وغير الجارية²، أي الأموال الخاصة = الأصول – الخصوم. وهو تعريف مخالف لما جاء به (PCN) الذي اعتبرها وسائل التمويل التي تحكمها و تتصرف فيها المؤسسة. أما النتيجة الصافية فتمثل الفرق بين الإيرادات الكلية والأعباء الكلية للدورة المعينة خارج العمليات التي تؤثر مباشرة على مبلغ الأموال الخاصة³.

¹ -Ministre des finances .CNC. op.cit. .p. 6 .

² - Ministre des finances .CNC. op.cit. .p. 18.

³ -Idem .p :21

الفرع الثالث: قائمة الحسابات وعرض القوائم المالية

يحتوي النظام المحاسبي المالي على قائمة حسابات جديدة غير التي جاء بها (*PCN*) ، ويلزم المؤسسات على مسک و العمل بتلك القائمة لأنّه قد يساعد في إنتاج معلومات مالية ، تتوافق مع المعاير المحاسبية الدولية . إذن كل هيئة يجب أن تضع على الأقل مخططاً للحسابات يكون ملائماً لاحتياجاتها واحتياجاتها من المعلومات للتسهيل. والحساب هو اصغر وحدة يمكن بواسطته ضبط التصنيف و التسجيل لحركة الحسابات. والحسابات هي مصنفة في أقسام متباينة تسمى أصناف (*Classe*) حيث يحتوي النظام المحاسبي المالي على قسمين للحسابات هما:

- قسم الحسابات الخاص بالوضعية (الحالة) ؟
- قسم الحسابات الخاص بالتسهيل.

كل صنف مقسم إلى الحسابات التي تحددها أرقام مكونة من رقمين أو أكثر، وذلك في إطار ترقيم عشري، حيث يسمح للمؤسسات فتح حسابات ذات ثلاثة أرقام أو أكثر وذلك حسب احتياجاتها.

العمليات المتعلقة بالميزانية مقسمة إلى خمسة أصناف وإطار الحسابات الخاصة بالميزانية هو كالتالي:

- الصنف رقم 01 : الأموال الخاصة.
- الصنف رقم 02 : الموجودات.
- الصنف رقم 03 : المخزونات وقيد التنفيذ.
- الصنف رقم 04 : الأطراف الأخرى.
- الصنف رقم 05 : الأصول المالية.

أما الحسابات المتعلقة بجدول حساب النتيجة فهي مقسمة إلى صنفين يتمثل في :

- الصنف رقم 06: الأعباء.
- الصنف رقم 07: الإيرادات.

بالنسبة لأصناف الحسابات 0، 8 و 9 فهي غير مستعملة في إطار قائمة الحسابات ويمكن استعمالها بحرية من طرف المؤسسات لمتابعة ورصد عملية التسيير و الحسابات غير المستعملة في الأصناف من 1 إلى 7.

عرض القوائم المالية

إن المؤسسات المعنية بتطبيق النظام المحاسبي المالي هي ملزمة بتقديم قوائمها المالية في نهاية الدورة المحاسبية المحددة عادة بسنة، وهي¹ الميزانية، قائمة حساب النتيجة، قائمة تغير الأموال الخاصة، قائمة تدفقات الخزينة و ملحق بين القواعد و الطرق المحاسبية المستعملة و يوفر معلومات مكملة عن الميزانية وقائمة حساب النتيجة.

¹ - المادة 25، القانون رقم 07-11 ، مرجع سابق.

وينبغي أن تعكس هذه القوائم محمل الأحداث والعمليات الناجمة عن معاملات الهيئة وأثار الأحداث المتعلقة بنشاطها، إذ يجب أن تتوفر القوائم المالية على معلومات تسمح بإحراز مقارنات مع السنة المالية السابقة وذلك بأن يتضمن كل قسم من أقسام الميزانية وحساب التربة وجدول التدفقات النقدية إشارة إلى المبلغ المتعلق بالقسم الموافق له في السنة المالية السابقة . حيث تضبط وتعد القوائم المالية في أجل أقصاه أربعة (04) أشهر من تاريخ إغفال السنة المالية .

المطلب الثاني: المبادئ العامة في التقييم

تطرق في هذا العرض للمبادئ العامة المتضمنة في النظام الحاسبي المالي ، المتعلقة بتسجيل واثبات العناصر محاسبيا وكيفية تقييمها بالطرق المختلفة لتعكس الوضعية الحقيقة والصورة الصادقة للمؤسسة .

الفرع الأول: مبادئ التسجيل الحاسبي

حسب ما ينص عليه النظام الحاسبي المالي وما تنص عليه المعايير المحاسبية الدولية فانه ينبغي تسجيل كل الأصول والخصوم والأعباء والإيرادات وكل الأموال الخاصة دون مبالغة لا بالزيادة ولا بالنقصان، وذلك اعتمادا على التكاليف التاريخية وقد يتم العدول عن هذه التكلفة وتصحيحها فيما بعد . حيث يجب مراعاة الشروط التالية :

- أن يكون للعنصر تكلفة أو قيمة يمكن قياسها بشكل موثوق فيه؛
- احتمال أن تكون هناك منافع اقتصادية مستقبلية مرتبطة بالمؤسسة.

وفيما يخص إيرادات الدورة العادية من بيع السلع والممتلكات يجب أن تكون مسجلة عند استيفاء الشروط التالية :¹

- المؤسسة تنقل إلى المشتري المحاطر والمنافع الاقتصادية المهمة حال امتلاك الشيء محل بيع؛
- وأن المؤسسة لن تستمر في تسيير ولا في مراقبة السلع و الممتلكات مثلما هو متوجب عاديا على المالك ؛
- مبالغ الإيرادات المتآتية من الأنشطة العادية يمكن أن تقادس بموثوقية؛
- من المحتمل أن المنافع الاقتصادية المرتبطة بالصفقة تعود على المؤسسة؛
- التكاليف التي تحملها أو التي سوف تتحملها المتعلقة بالعملية يمكن تقديرها بصفة موثوق بها.

ونشير إلى أن الإيرادات من المبيعات أو من تقديم الخدمات أو من الأنشطة العادية الأخرى تقيم بالقيمة العادلة.

أما بالنسبة للتکالیف فتسجل في قائمة حساب التربة حينما تكون هذه النفقات لا تنتج أي منافع اقتصادية مستقبلية أو عندما تكون المنافع الاقتصادية المستقبلية لا تستوفي شروط تسجيلها في الميزانية كأصل من الأصول.

الفرع الثاني: مبادئ التقييم العامة

تم عملية تقييم القيم النقدية للعناصر التي سوف يعترف بها في القوائم المالية، وتظهر بها في الميزانية وجدول حساب النتيجة، ويتضمن ذلك اختيار أساس محدد في عملية التقييم. فكما سبق الذكر فإن العناصر تقييم عموماً بالتكلفة التاريخية غير أن هذه الطريقة في التقييم يمكن مراجعتها وإتباع طرق أخرى للاعتراف بالعناصر في القوائم المالية مثل:

- القيمة العادلة (التكلفة الجارية) ؟
- القيمة القابلة للتحقيق ؟
- القيمة الحالية.

وتسجل الأصول بالتكلفة التاريخية بعد طرح مختلف الرسوم القابلة للاسترداد والتخفيضات التجارية ومتعدد العناصر المماثلة. ونميز حسب (SCF)¹ بين العناصر التالية :

- بالنسبة للأصول التي تم الحصول عليها تقييم بتكاليف الحياة ؟
- الأصول الصادرة إلى المؤسسة كمساهمة عينية تقييم بقيمتها الحقيقة ؟
- الأصول التي يتم الحصول عليها مجاناً تقييم بالقيمة العادلة في تاريخ الحصول عليها ؟
- الأصول المكتسبة عن طريق عملية التبادل تسجل بالقيمة العادلة والأصول المشابهة تسجل بالقيمة المحاسبية للأصل المقدم للمبادلة ؟
- الأصول المنتجة من قبل المؤسسة تسجل بتكلفة الإنتاج .

حيث تمثل تكلفة إنتاج سلعة أو خدمة، تكلفة شراء المواد المستهلكة والخدمات المستعملة في الإنتاج إضافة إلى تكاليف أخرى تتكبدها المؤسسة خلال عملية الإنتاج، أي المصارييف المباشرة وغير المباشرة المرتبطة بالمنتج. وتقوم المؤسسة في نهاية كل دورة بتقدير ما إذا كان هناك أي مؤشر على أحد الأصول قد فقد من قيمته، وإذا كان هذا المؤشر موجوداً تقدر المؤسسة القيمة القابلة للتغطية.

اختبارات التدهور: كما سبق الذكر في آخر كل دورة تقوم المؤسسة بإعادة تقييم أصولها من خلال العلاقة التالية:

$$\text{تدهور القيمة} = \text{القيمة المحاسبية} - \text{القيمة القابلة للتغطية}.$$

والقيمة المحاسبية هي قيمة الأصل المسجلة في دفتر المحاسبة لل المؤسسة، أما القيمة القابلة للتغطية فتمثل القيمة الأعلى بين سعر البيع الصافي وقيمة المنفعة، وتمثل قيمة المنفعة القيمة المالية الصافية للتدفقات النقدية المستقبلية المتضرر الحصول عليها نتيجة استعمال الأصل إلى نهاية عمره الافتراضي، إضافة إلى التدفقات المتضرر الحصول عليها عند التنازل عليه وفي حالة تعذر حساب سعر البيع الصافي فإن القيمة القابلة للتغطية تكون متساوية لقيمة المنفعة .

¹- Projet 07, (SCF).op.cit, p : 12.

وفي حالة كون القيمة القابلة للتغطية أقل من القيمة المحاسبية الصافية لا بد من جعل هذه الأخيرة معادلة لقيمة القابلة للتغطية والفرق يمثل خسارة القيمة. حيث ينخفض من المبلغ الأصل ويسجل في التكاليف بقيمة الخسارة. أما إذا كانت القيمة القابلة للتغطية للأصل سبق وان تعرض لخسارة قيمة في دورات سابقة، أعلى من القيمة المحاسبية الصافية للأصل فيجب إظهار هذا الفرق كاسترجاع لخسارة القيمة السابقة وإظهاره كإيرادات في حساب النتيجة ورفع قيمة الأصل إلى القيمة الجديدة دون أن تتعدي القيمة المحاسبية الصافية للأصل في حالة ما إذا لم يتعرض لخسارة قيمة .

المطلب الثالث: قواعد التقييم والتسجيل حسب (SCF)

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى بعض القواعد الخاصة وكيفية التسجيل المحاسبي الذي ينص عليه النظام المحاسبي المالي، والذي نحن بصدد تطبيقه بداية من 01 / 01 / 2010. كما أنها نشير إلى بعض الاختلافات في القواعد السابقة مع المخطط الوطني المحاسبي إذا أمكن ذلك.

الفرع الأول: الأصول المادية وغير المادية

إن الأصول غير المادية تعرف حسب النظام المحاسبي المالي على أنها "أصل قابل للتعيين غير ندبي وغير ملموس. مراقب ومستعمل من طرف المؤسسة في أنشطتها العادلة"¹. ومثال ذلك العلامات التجارية ، برامج الإعلام الآلي ، تراخيص الاستغلال ، الامتيازات ... الخ . ويعترف بالأصول غير المادية وتسجل في جانب الأصول من الميزانية إذا توفر ما يلي :

- يحتمل أن تتدفق إلى المؤسسة منافع اقتصادية مستقبلية متعلقة بالأصل.
- يمكن قياس تكلفة الأصل من طرف المؤسسة بشكل موثوق به .

وفي هذا المجال نشير إلى أن المصاريف الإعدادية حسب (PCN) لا نستطيع أن نسجلها في الأصول غير المادية حسب (SCF)، لأنها لا تستجيب للمعايير السابقة. حيث لا نستطيع تحديد قيمتها بطريقة موثوقة، إضافة إلى أنها ليست عنصرا قابلا للتعيين ومرقبا من طرف المؤسسة. ومنه فيسجل ضمن التكاليف في الصنف 06 تحت عنوان العناصر غير العادلة كما لا يمكن احتلاكها . أما فيما يخص الأصول غير المادية المولدة أو المنتجة داخليا فانه من الصعب تقدير وتحديد ما إن كان هذا الأصل هو أصل غير مادي منتج داخلي. لذا على المؤسسة وحسب ما ينص عليه (SCF) أن تميز بين فترة البحث وفترة التطوير.

- فترة التطوير تشمل النفقات المتکبدة خلال مرحلة التطوير والتي يجب أن تسجل في الأصول غير المادية إذا توفر ما يلي²:

- هذه النفقات تسعى لإجراء تعديلات في الأصل تؤدي إلى زيادة العمر الإنتاجي وزيادة طاقة الأصل .
- أن تكون للمؤسسة القصد والقدرة التقنية و المالية وغير ذلك لanhaz العمليات المرتبطة بهذه النفقات، وذلك من أجل الاستعمال أو البيع.

¹- Projet .07. Le nouveau system comptable financier, document de travail, ministre des finances. octobre 2004 .p : 15.

² -Idem .p : 17.

-هذه النفقات يمكن قياسها بطريقة موثوقة لها.

-فترة البحث وتسجل النفقات كأعباء لأن خلال فترات البحث المؤسسة غير قادرة على إثبات وجود أصل غير مادي، والذي سوف يولد مزيجاً اقتصادية مستقبلية للمؤسسة. وفي هذه النقطة نشير إلى المصارييف الإعدادية التي كانت تسجل حسب (PCN) في صنف الأصول إذ لم تعد حسب (SCF) كذلك. بل أصبحت تسجيل في الصنف 06 تحت عنوان العناصر غير العادية ولا يمكن اعتلاكها لأنها لا تستجيب لمعايير التسجيل في الأصول غير المادية .

الأصول المادية المعترف بها لدى المؤسسة و التي يتم الإفصاح عنها في القوائم المالية يجب أن تتوفر على الخصائص التالية¹ :

- تتحفظ به المؤسسة للاستخدام في الإنتاج أو لغرض تقديم السلع والخدمات أو التأجير للغير أو لأغراض إدارية؟
- يتوقع أن يستخدم لأكثر من فترة واحدة؟
- يُعرف به ضمن بنود الميزانية المؤسسة إذا كان من المحتمل أن يساهم في تدفق منافع اقتصادية للمؤسسة إضافة إلى إمكانية قياس تكلفته بشكل موثوق به.

تقييم الأصول المادية وغير المادية

في عملية تقييم الأصول تُميز بين حالتين. التقييم الأولي عند التملك و التقييم اللاحق لعملية التملك:

التقييم الأولي : وتشمل هذه التكلفة ثمن الشراء الذي يتضمن الرسوم الجمركية والضرائب غير القابلة للاسترداد وأية تكاليف يمكن أن تنسب مباشرة لأصل وتطرح كل الخصومات التجارية. ومن أمثلة التكاليف المباشرة، تكلفة إعداد المكان، تكاليف التوصيل المبدئية ، تكاليف التركيب ، الرسوم المهنية مثل المعماريين و المهندسين و التكلفة المقدرة لتفكيك و إزالة الأصل و استعاده الموقع .²

التقييم اللاحق للتسجيل الأولي ، وفي هذا المجال تُميز بين معالجتين³ :

المعالجة المفضلة: بعد الاعتراف المبدئي بالأصل يجب أن يظهر الأصل المادي بتكلفته مطروحاً منه الاعتلال المتراكم و أية خسائر متراكمة ناتجة عن الانخفاض في قيمة الأصل.

المعالجة البديلة المسموح بها: بعد الاعتراف بالأصل يُعترف به بقيمة إعادة التقييم والمتمثلة في القيمة العادلة في تاريخ إعادة التقييم مطروحة منه الاعتلال المتراكم وأية خسائر متراكمة ناتجة من الانخفاض في القيمة.

حيث يجب على المؤسسة ان تفصح عن طبيعة وتأثير التغير في التقييم الحاسبي الذي له اثر مادي في الفترة الجارية أو الذي يتوقع أن يكون له اثر مادي في فترات لاحقة.

¹ - IAS 16, Article, 06.

² -IAS 16, Article, (28-29)

اهلاك الشبيبات المادية وغير المادية

توزيع قيمة الشبيبات المادية و غير المادية القابلة للاهلاك على العمر الإنتاجي لها على أساس منتظم، ويجب أن تعكس طريقة الاهلاك النمط الذي تستنفذ به المؤسسة المنافع الاقتصادية للأصل. و تحدد القيمة القابلة للاهلاك بعد طرح القيمة المتبقية^{*} للأصل، ويسجل قسط الاهلاك الخاص بكل فترة على انه مصروف إلا إذا كان مدرجة في تكلفة أصل آخر وبالنسبة لطرق الاهلاك فيمكن استخدام طريقة القسط الثابت، طريقة القسط المتناقص وطريقة الوحدات المنتجة. ويعتمد اختيار إحدى الطرق على نط المنافع الاقتصادية المتوقعة من ذلك الأصل وتطبق بطريقة متسقة من فترة إلى أخرى، ويجب الإفصاح عنها في الملحق، كما يمكن مراجعة العمر الإنتاجي للأصول دوريًا.

على المؤسسة في هذا الحال أن تفصح في القوائم المالية أيضاً عن وجود أية قيود على الملكية القانونية وقيمتها، الأصول المرهونة لضمان التزامات، السياسة الحاسبية لتكليف الترميم المقدرة لبنيو الممتلكات، النفقات الرأسمالية على الممتلكات خلال فترة الإنشاء¹. كما يجب الإفصاح كذلك عن الأصول العاطلة بشكل مؤقت، والأصول والمعدات المهدلة بالكامل وما زالت مستخدمة.

الفرع الثاني: الأصول المالية

تمثل الأصول المالية حسب محتوى المعيار (IAS 32) في الأوراق المالية المستحقات لأكثر من سنة ومن أمثلة ذلك:

- الأوراق والحقوق الثابتة ذات الطابع المالي وهي أوراق المساعدة والحقوق المرتبطة بها ؛
- حصص في رأس المال أو أوراق التوظيف للمدى الطويل (حقوق على الزبائن واقتراضات لأكثر من سنة) ؛ وأوراق ثابتة أخرى.

وتظهر الأصول الثابتة المالية مع الأصول غير المساعدة ويعاد النظر فيها في حالة تجميع الحسابات .

التسجيل والتقييم

تسجل الأصول المالية في دفاتر المؤسسة بتكلفة الحصول عليها بما في ذلك مصاريف البنك والرسوم غير قابلة للإرجاع . وتخضع الأصول المالية كغيرها من الأصول إلى اختيارات التدهور حيث يمكن أن تتعرض إلى خسائر أو فائض في القيمة . بحسب يجبر أن تظهر الأصول المالية بالقيمة العادلة سواء كان الهدف البيع أو التوظيف وتمثل القيمة العادلة بالنسبة للأصول المالية في² :

- بالنسبة للأوراق المسورة في البورصة : هو سعر السوق بتاريخ الإقفال .
- بالنسبة للأوراق غير المسورة في البورصة : بالقيمة المحتملة الحصول عليها نتيجة التفاوض وباستعمال النماذج التقنية المتفق عليها .

* القيمة المتبقية: هي المبلغ الصافي المنتظر الحصول عليه من الطرف المؤسسة عند نهاية فترة استعماله وبعد طرح تكاليف خروجه.

¹ IAS 16, Article, 61.

2- محمد بوتين، محاضرات في معايير المحاسبة الدولية، السنة الأولى ماجستير، المركز الجامعي بالمدينة، 2007/2008.

التكلفة القابلة للاهلاك

إن التكلفة القابلة للاهلاك لأصل أو خصم مالي، هي مبلغ الأصل أو الخصم المالي الذي ظهر به من البداية ، مضاد إليه أو مطروح منه الفرق بين القيمة في البداية وقيمتها في تاريخ الاستحقاق. وكذلك يطرح كل تدهور أو خسارة قيمة في حالة وجودها¹.

أما بالنسبة لأوراق التوظيف فتقيم في نهاية كل دورة بقيمتها العادلة، المتمثلة في متوسط سعر السوق لأخر شهر من الدورة إذا كانت مقيمة في البورصة، أو القيمة المحتمل الحصول عليها نتيجة التفاوض.

ومنه فان متطلبات الإفصاح تستدعي توفير معلومات تساعد على تدعيم فهم مدى أهمية تأثير الأدوات المالية، سواء على الوضع المالي، أداء المؤسسة وتدفقها النقدية والمساعدة كذلك في تقدير مقادير وتوقيت ومخاطر التدفقات النقدية المرتبطة بتلك الأدوات، بالإضافة إلى توفير معلومات معينة عن الأرصدة والمعاملات المتعلقة ببعض الأدوات المالية، فإن من المرغوب فيه قيام المؤسسة بتوفير معلومات تتعلق بمدى استخدامها للأدوات المالية والمخاطر المرتبطة بها وأغراض استخدامها . وبعتبر من الأهمية توفير المعلومات المتعلقة بالسياسات الإدارية للرقابة على المخاطر المرتبطة بالأدوات المالية إضافة إلى طرق قياسها وتقديمها.

الفرع الثالث: المخزونات وقيد التنفيذ

تسجل المخزونات ضمن الأصول إذا توفرت على الشروط التالية :

- عند الاحتفاظ بها للبيع حال دورة الاستغلال الجارية ؛

- حال مرحلة التصنيع لغرض البيع ؛

- إذا كانت في شكل مواد أو لوازم تستهلك في عملية الإنتاج أو في تقديم الخدمات.

قياس تكلفة المخزونات

تقييم المخزونات بالتكلفة أو صافي القيمة التحصيلية أيهما أقل، ويجب أن تشمل تكلفة المخزون كل تكاليف الشراء، تكاليف التحويل والتكاليف الأخرى التي تترتب على جلب المخزون إلى مكانه وجعله في الحالة الموجود عليها، وتمثل التكاليف السابقة فيما يلي² :

- تكاليف الشراء : وتشمل ثمن الشراء، الرسوم الجمركية مصاريف النقل، التحميل وآية مصاريف أخرى مباشرة لها علاقة بحيازة المخزون وذلك بعد طرح الخصم التجاري و مختلف التنزيلات.
- تكاليف التحويل: تشمل على التكاليف المباشرة المتعلقة بوحدات الإنتاج كما تشمل التكاليف غير المباشرة الصناعية الثابتة و المتغيرة التي تتحت عن تحويل المواد إلى بضاعة تامة.

¹- محمد بوتين، مرجع سابق.

²- Projet 7 de SCF ,p. : 22

- تكاليف أخرى (التكاليف الإدارية و المالية) تدخل التكاليف الأخرى في تكلفة المخزون فقط عند تكبدها من أجل جعل المخزون في مكانه.

طرق تقييم الاملاك

حسب ما ينص عليه النظام المحاسبي المالي فإن تكاليف المخزون تحدد باستعمال مايلي :

- طريقة (FIFO) الصادر أولاً الخارج أولاً : في هذه الطريقة تعتبر أن عناصر المخزون المشترات أولاً هي من تباع أولاً والعناصر التي تبقى في المخزون هي المشترات حديثا .
- التكلفة الوسطية المرجحة.

ويمكن الإشارة هنا إلى أن (SCF) لا ينص على تطبيق طريقة (LIFO) التي كانت معتمدة ومطبقة في التقييم حسب المخطط الوطني المحاسبي. وتماشيا مع مبدأ الحيطة والحذر فإن المخزونات تقييم بالقيمة الأقل بين التكلفة والقيمة القابلة للتحصيل ، وتعلق هذه القيمة بسعر البيع المقدر بعد طرح تكاليف الانجاز والتسويق، وفي ما يخص تدهور قيمة المخزونات فإنها تسجل في التكاليف وذلك عندما تكون تكلفة المخزون أعلى من القيمة الصافية القابلة للتحصيل للمخزون.

ويجب أن يتم الإفصاح في القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي عن السياسات المحاسبية المطبقة لقياس المخزون، بما في ذلك صيغة التكلفة المستخدمة وقيمة المخزون المدرجة بصفى القيمة القابلة للتحصيل. والإفصاح كذلك عن أي استرداد لتخفيف أو تدهور كان مسحلا وظروف والأحداث التي أدت إلى استرداد هذا التخفيف من قيمة المخزون. إضافة إلى الإفصاح عن قيمة المخزون المرهون كضمائن.

الفرع الرابع: الإعلانات الحكومية

الإعلانات الحكومية هي إجراء حكومي يصمم لغرض توفير منافع اقتصادية مخصصة للمؤسسة، أو لنطاق من المؤسسات مؤهلة طبقاً لمعايير محددة. فهي مساعدة حكومية في شكل مصادر محولة للمؤسسة في مقابل التزام سابق أو مستقبلي من طرف المؤسسة بخصوص بعض الشروط المتعلقة بالأنشطة التشغيلية¹.

طرق تسجيل الإعلانات الحكومية

حسب ما ينص عليه النظام المحاسبي المالي هناك طريقتين لعرض الإعلانات الحكومية هما²:

- التسجيل الأولي للإعلانات كإيراد مؤجل والذي يسجل بعد ذلك في الإيرادات على أساس منهجي وعقلاني وفقاً لمدة منفعة الأصل.
- يتم طرح الإعلانات الحكومية من قيمة الأصل للتوصول إلى القيمة الدفترية للأصل، ويعرف بالإعلانات

¹ -IAS, 20, Article 03.

2- Projet 07, SCF, .P: 23

كدخل أو إيراد خلال العمر الإنتاجي للأصل القابل للإهلاك عن طريق تحفيض مصاريف الاهلاكات. وفي هذا الصدد فإن (*PCN*) يثبت إعانت الاستثمار في حساب خاص في الأموال الخاصة بمبلغ الإعانت، ويهلك بنفس النمط للأصل المتعلقة به، أما الإعانت المتعلقة بالاستغلال فتحمل في النتيجة عند استلام الإعانت من طرف المؤسسة. وهذه الإجراءات غير مقبولة حسب (*SCF*) فإذا تسجيل كإيراد مؤجل أو تخفيض من تكلفة الأصل.

حيث يجب على المؤسسة الإفصاح عن طبيعة الإعانت الحكومية المعترف بها في القوائم المالية وسياسات معالجتها، والإشارة إلى الأشكال الأخرى من المساعدات الحكومية التي انتفعت بها المؤسسة مباشرة.

الفرع الخامس: مؤونات الأخطار والأعباء

إن المعيار (*IAS 37*) يعرف هذه المؤونات أو المخصصات على أنها التزامات ذات توقيت أو مبلغ غير مؤكدين حيث يجب الاعتراف بالمؤونة فقط في الحالات التالية :

- عندما يكون على المؤسسة التزام حالي (قانوني أو ضمئي) نتيجة لحدث سابق؛
- عندما يكون من المحتمل خروج تدفقات للموارد المتضمنة لمنافع اقتصادية ويكون من الضروري مواجهة هذا الالتزام؛
- إذا كان من الممكن إجراء تقدير موثوق به لمبلغ الالتزامات.

تقييم المخصصات

يجب مراجعة المخصصات في تاريخ نهاية كل ميزانية وتعديلها لإظهار أفضل تقدير حالي، وإذا لم يعد هناك من احتمال خروج موارد متضمنة للمنافع الاقتصادية سيكون مطلوباً تسوية الالتزام وذلك باسترجاع المخصص¹.

وهنا نشير إلى أن مخصصات الصيانة والإصلاحات الكبيرة المعالجة حسب (*PCN*) ، تتعارض مع قواعد النظام المالي الذي يلغى هذه المؤونات لأن الميزانية حسب (*SCF*) تعكس الوضعية المالية للمؤسسة في نهاية الدورة وليس الوضعية المالية المحتملة في المستقبل.

(contrat de location) العقد الإيجاري

إن العقد الإيجاري هو اتفاقية يعطى المؤجر إلى المستأجر بمقابل دفعه أو سلسلة دفعات. وفي هذا الصدد نميز بين نوعين من عقود الإيجار²:

عقد الإيجار التمويلي (*contrat de location financement*) : هو عقد ينقل بشكل جوهري كافة المخاطر والمنافع المتعلقة بملكية أصل، وقد يتم أولاً يتم تحويل الملكية في نهاية العقد .

¹ -*Projet 07 .SCF .p : 24.*

² -*Grégory .H. op.cit .p. 82.*

عقد الإيجار البسيط (الاستغلالي) (contrat de location simple) : وهو عقد إيجار عدا عن عقد الإيجار التمويلي . ويعتبر المعيار الفاصل بين العقدين هو انه إذا كان العقد يحول بشكل جوهري جميع المخاطر أو المنافع المتعلقة بالأصل فهو عقد إيجار تمويلي، وإذا كان لا يحول المنافع أو المخاطر بشكل جوهري من المؤجر إلى المستأجر فهو عقد إيجار بسيط (تشغيلي).

ومن أمثلة الحالات التي تؤدي إلى تصنيف عقد إيجار على أنه عقد تمويلي هي :

-عندما تكون مدة عقد الإيجار تغطي الجزء الرئيسي من العمر الاقتصادي للأصل، حتى وإن لم يتم تحويل الملكية في نهاية العقد؛

-عندما يكون للمستأجر حق شراء الأصل بسعر يتوقع أن يكون أقل من القيمة العادلة في التاريخ الذي يمكن فيه ممارسة حق الخيار؛

-إذا بلغت القيمة الحالية عند بدء عقد الإيجار الحد الأدنى من دفعات الإيجار على الأقل كامل القيمة العادلة للأصل المؤجر؛

-العقد الذي تنتقل بموجبه ملكية الأصل إلى المستأجر في نهاية مدة عقد الإيجار.

التسجيل المخاسي لعقد الإيجار التمويلي

ونميز بين حالتين في التسجيل عند المستأجر والتسجيل عند المؤجر كما يلي¹ :

التسجيل عند المستأجر : يجب على المستأجر الاعتراف بعقود الإيجار التمويلي على أنها أصول والتزامات في الميزانية، وذلك بالقيمة الأقل بين القيمة العادلة للأصل المؤجر والقيمة الحالية للحد الأدنى لدفعات الإيجار، وتحسب هذه الأخيرة باستعمال سعر الفائدة الضمني، وإذا تذرع حسابه يمكن استخدام سعر الاقتراض التفاضلي.

وسعير الفائدة الضمني (*Le taux d'intérêt implicite*) هو قيمة القرض في تاريخ إمضاء العقد وذلك بتعين دفعات إلى تاريخ العقد. إضافة إلى ذلك تحين القيمة الباقي وهو ما يوازي القيمة العادلة للممتلكات المؤجرة . أما معدل الاقتراض التفاضلي (*Le taux marginal d'endettement*) فهو معدل الفائدة الذي يمكن أن يدفعه المستأجر للاقتراض لمدة تعادل المال اللازم لشراء الأصل² . الأصل المؤجر يهتلي بنفس الطريقة من الأصول

التسجيل عند المؤجر: باعتبار أن المؤجر لا ينفع بالمزایا الاقتصادية للأصل ولا يتعرض للأخطار، فإنه يعتبر كمقرض سوف يدفع له من طرف المستأجر الدفعات الخاصة بالأصل والمحددة في العقد. ومن ثم فإن القيمة السوقية للأصل تسجل في الجانب الدائن.

¹- Ben belkacem .S. "le contra de location financement, séminaire internationale sur les normes comptables inter nationale IAS/IFRS ", 20 – 21 Mai 2008, Université de TIZI OUZOU .p : 04.

² -Maillet-Baudrier,C ,Le Manh,A,op.cit.p :56.

وفي ما يخص واقع عقد الإيجار حسب (*PCN*) فان هذا الأخير لم يفرق بين عقد الإيجار التمويلي وعقد الإيجار البسيط. ويسجل الأصل إذا كان يملكه فقط و هذا عكس ما ينص عليه النظام المحاسبي المالي .

المبحث الثالث: متطلبات الانتقال إلى الإفصاح حسب (*SCF*)

إن العمل على تطبيق معايير المحاسبة الدولية المحسدة في النظام المحاسبي المالي ابتداء من 2010/01/01 يتطلب جهودا كبيرة لعملية تحضير تطبيقه، وذلك بتحضير المحيط الذي تنشط فيه المؤسسة وتوفير الشروط المناسبة لتطبيقه¹ . إذ تمثل عملية المرور إلى النظام المحاسبي المالي بمثابة ثورة ثقافية في الإطار المحاسبي الجزائري، وتحديا بالنسبة للمؤسسات للتكيف والتأقلم مع الواقع الجديد. حيث يتطلب العمل على تحضير المحيط الذي تنشط فيه المؤسسات، وكذا تحضير المختصين والممارسين للمهنة يتبعه في ذلك تكيف الأطر التشريعية وخاصة الجبائية لتماشي مع النظام الجديد.

المطلب الأول : عملية التحضير لتطبيق (*SCF*)

إن عملية التحضير لتطبيق النظام الجديد تمثل تحديا كبيرا للمؤسسات الجزائرية، ذلك أن هذا التحول يجب أن يضمن للمؤسسات الوفاء بالتزاماتها، وكذلك تمكن مستخدمي القوائم المالية من فهم ومعرفة تأثير هذا النظام على الوضعية المالية للمؤسسة.

الفرع الأول: تحضير المؤسسات الجزائرية

إن تحضير المؤسسات في العالم لتطبيق معايير المحاسبة الدولية يخضع إلى تصنيف المؤسسات إلى مجموعات حسب الحجم ورأس المال و العمال، لأجل مراعاة قدرة و خصائص كل مؤسسة وذلك وفقا للتقسيم التالي:

مستوى الأول: المؤسسات الكبيرة (*grand entreprise*).

مستوى الثاني: المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (*petites et moyennes entreprises*).

مستوى الثالث: المؤسسات الصغيرة جدا (*très petites entreprises*).

لكن عملية التفريق بين هذه المؤسسات يتطلب وضع معايير محددة للفصل فيما بينها، ففي فرنسا مثلا المؤسسات الصغيرة جدا عددها يتراوح بين 6 و 50 عامل، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عددهما بين 51 و 250 عامل، لكن هذا التصنيف ليس بالضرورة صالحًا لكل البلدان في تصنيف مؤسساتها.

¹ - Djillali,A,*op.cit*, p :05.

إن التصنيفات السابقة الذكر لا تتطابق مع الواقع الجزائري و لكن يمكن أن نلجم إلى تصنیف إدارة الضرائب للمؤسسات الخاضعة للتکلیف الضريبي حسب الدخل باعتباره محدداً للوعاء الضريبي كما يلي:

المؤسسات الكبيرة وهي المؤسسات الخاضعة لرقابة إدارة المؤسسات الكبيرة؛

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الأخرى الخاضعة للنظام الحقيقى (المؤسسات التي لديها رقم أعمال سنوي يتجاوز 3000000 دج) وهذا النوع من المؤسسات يخضع إلى مراقبة إدارة الضرائب²؛

المؤسسات الصغيرة جداً و تمثل في مختلف الخاضعين للنظام الجزائري (المؤسسات التي لديها رقم أعمال سنوي أقل من 3000000 دج الناتج من المبيعات والخدمات المقدمة¹). ومنه فإنه يتم تحضير كل من المؤسسات الكبيرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتطبيق النظام المحاسى المالي، حيث أن المؤسسات الصغيرة جداً ملزمة بمسك محاسبة الخزينة لإثبات وضعيتها المالية.

إن تطبيق النظام المحاسى المالي يجب أن يسبق تدريب مختلف الممارسين و المستعملين للمحاسبة و مترجمتها سواء داخل المؤسسة أو خارجها، حيث تقوم في هذا المسعى وزارة المالية بتنظيم محاضرات و ملتقيات، ولكن يخضع ذلك لدرج زمني ويأخذ مدة من الوقت و يتوقف كذلك على تنظيم المؤسسة و مهارة و جدية عناصر الموارد البشرية. إذ أن التدريب ورفع كفاءة ومستوى المهنيين هي مهمة كبيرة يجب أن تكون بالضرورة مترجمة جيداً من حيث الوقت و المكان و الطريقة وذلك بالبدء بـ:

مسؤولو المكاتب و المؤسسات الكبيرة؛

لمديرون الماليون و المحاسبون للمجمعات الكبرى؛

لمسؤولون على المحاسبة في المؤسسات المتوسطة؛

²- قانون المالية، الجريدة الرسمية، العدد 85، لسنة 2007، الصادر في 27/12/2006 المادة 282.

¹- قانون المالية، الجريدة الرسمية، العدد 85، نفس المرجع.

لتكامل في مجال التدريب سواء على المستوى الجامعي وغير ذلك من القطاعات (البرنامج المتعلق بالمعايير الدولية وتطبيقاتها في السياق الوطني) .

الفرع الثاني: تحديد الأطر التشريعية والجباية

إن المخطط الحاسبي الوطني تم إعداده ليستجيب لأهداف ومتطلبات الاقتصاد المخطط ولا سيما الإدارة الجباية، وبالتالي فإن الأطر الموروثة عن هذا النظام يجب تكييفها وتحديثها. وهذا تحدي جديد بالنسبة للمؤسسة. إذ بحد الإطار التشريعي الخاص بالاقتصاد والجباية مدونا في كل من القانون التجاري، القانون العام للضرائب والرسوم المماثلة، قوانين المالية والقوانين التنظيمية. حيث يجب أن يبدأ العمل هدف دراسة الآثار المترتبة في مختلف فروع القانون الجزائري من تطبيق النظام الحاسبي المالي لاسيما فيما يلي²:

- الانفصال والتبعاد الملحوظ بين القانون (الذي يعبر عن الطبيعة القانونية للعمليات) و قواعد النظام الحاسبي المالي (الذي يشير إلى المضامون الاقتصادي للمعاملات) ، بالإضافة إلى الانفصال بين المعالجة القانونية للمعاملة والمعالجة المحاسبية. حيث قد يكون لها أثر يزيد في صعوبة استخدام المحاسبة كوسيلة لإثبات المعاملات.

- الإطار المفاهيمي الذي يختلف اختلافا كبيرا عن المبادئ المحاسبية الجزائرية و البعيد عن النظرة التشريعية الجزائرية.

ومثال ذلك هيمنة قاعدة تغليب الحقيقة الاقتصادية على الشكل القانوني .

تعديل المادتين من 9 إلى 18 من القانون التجاري الصادر بموجب الأمر رقم 59-75 المؤرخ في 24/09/1975 المعدل بالمرسوم التشريعي رقم 93-08، والتي تشمل القوانين والأحكام المتعلقة بالالتزام بالمحاسبة الدائمة، المبادئ المحاسبية، قواعد التقييم، قواعد إعداد الحسابات السنوية والرقابة الخارجية.

ومنه فان إدخال التعديلات على النظام المحاسبي و ضمانا للطريق الصحيح لإكمال المشروع يتطلب إعادة النظر و تنقح القانون التجاري والذي سيكون له أثر واضح على سير عمل المؤسسات و تنظيم الأنشطة الخاصة بها.

الإطار الجبائي و (SCF)

تماشيا مع متطلبات (IAS/IFRS) والنظام المحاسبي المالي يتوجب على المؤسسات أن تقدم في الملحق معلومات متعلقة بالتقريب بين النتيجة المحاسبية والأعباء الجبائية الواردة في جدول حساب النتيجة، وهذا يتطلب إعداد جدول بين المرور من النتيجة المحاسبية إلى النتيجة الجبائية. والعناصر التي تؤدي إلى اختلاف في التقييم لتحديد النتيجة بين المعايير المحاسبية والقواعد الجبائية. التي تميل عموما إلى التركيز على النقاط التالية¹ :

² - MEROUANI .S. *Le projet du nouveau système comptable financier algérien* .mémoire de magistère en sciences de gestion ; option management. ESC. 2006 .PP, 106-107.

¹ -Des robert,J,F.Méchin,F.Puteaux,H.normes IFRS et PME.(Paris :DUNOD,2004),pp :219-220.

- تقنيات الاهتلاك وتدور الأصول أو معاينة انخفاض في القيمة، حيث أن النظام الجديد يتنهج مدخلًا اقتصاديًا ومالياً؛
- تقنيات تحويل الديون و الحقوق بالعملات الأجنبية؛
- التسجيل الحاسبي لعقد الإيجار التمويلي؛
- تقييم بعض الأصول والخصوم على أساس القيمة العادلة في تاريخ الحياة؛
- المعالجة الحاسبية للضرائب ولاسيما الضرائب المؤجلة، حيث يمكن وجود انحراف بين تاريخ الأخذ بهذه الأعباء الجبائية على مستوى المحاسبة، و تاريخ الأخذ بهذه الأعباء لتحديد النتيجة الخاضعة للضريبة؛
- فائض القيمة في الأجل الطويل و النتائج من التنازل على أصول أو أي عمليات استثنائية كتعويض نزع الملكية، الإيرادات أو الأعباء المحسوبة في النتيجة المحاسبية لكن لا يأخذها النظام الحاسبي بعين الاعتبار، أي نفقات وأعباء غير مبررة من طرف إدارة الضرائب؛
- العمليات غير المسجلة في النتيجة المحاسبية لكن تؤخذ في الحسبان عند تحديد الوعاء الضريبي الخاضع للضريبة؛

١

-

لخصومات بعض النفقات ذات الصلة أو الاستثمارات (مصاريف التكوين، استثمار في البحث أو حماية المحيط)

وفي الأخير فإنه لم تتمكن المؤسسات من الوفاء بالمتطلبات المتعلقة بفرض الضرائب، لا بد من دراسة كل المواضيع التي لها تأثير على الموارد المالية للدولة. ذلك أن المشروع الجديد بعيد و لا يأخذ في الحساب الجانب الجبائي. عكس ما كان عليه الحال بالنسبة (*PCN*)، ومنه فإن تطبيق النظام الحاسبي المالي يجب أن يتبع بقائمة توضح العناصر الخاصة بالضريبة، وبالتالي فإنه يتوجب على إدارة الضرائب العمل على الحفاظ على العلاقة بين المحاسبة والجبائية وذلك من أجل ضمان على الأقل تحديداً للمعاجلات الجبائية الممكنة، وكذلك ضمان استقرار الوعاء الضريبي بمراعاة مبدأ الحياد.

الفرع الثالث: هيئة وتحضير المحترفين والممارسين (مهنة المحاسبة)

منذ بدء الإصلاحات المؤسسية السياسية والاقتصادية، أصبح تنظيم مهنة المحاسبة وما يتعلق بالممارسين ومحترفي المهنة على عاتق فاعلين في هذا المجال، وهما المصف الوطني للخبراء المحاسبين مهنياً للحسابات والمحاسبين المعتمدين و المجلس الوطني للمحاسبة. وفي هذا المجال فإن حقيقة معايير المحاسبة الدولية المحسدة في اختيار (*CNC*) للنظام الحاسبي المالي يستدعي من المهنيين السعي إلى المعرفة الجيدة لهذا النظام والإتقان العملي في مجال الممارسات المحاسبية له، أما بالنسبة لمهمة

المحاسبة فإنه من المهم أن تتجند لهذا الإصلاح و تحضر لهذا التطور حتى تتكيف مع التغيرات الوطنية والدولية و ذلك بالعمل وفق الإجراءات العاجلة المحددة في العناصر التالية¹ :

ـ دء الأعمال التدريبية عن طريق التكوين الذي سوف يسمح بسد الثغرات والنقائص الموجودة على مستوى الإشراف على المتكونين؛

ـ لقيام ببرنامج إصلاح على مستوى التعليم العالي وخصوصا في تخصصات المحاسبة إضافة إلى شهادة الخبرة المحاسبية، وزيادة الانفتاح نحو المهنة للغير بتنظيم أيام مفتوحة للأبواب لمختلف الفئات الراغبة في معرفة المهنة و الاطلاع أكثر عليها؛

- تحديد الخصائص الجديدة للبيئة أين التدريب يستجيب لمتطلبات على نحو لا يرتكز فقط على أعمال الخبرة والمحاسبة الكلاسيكية و محفظة الحسابات؛

- إيجاد صيغة ملائمة لتشجيع وتحث السلطات المعنية على التنظيم الدوري لامتحانات المهنية؛

- فتح المجال أمام مهنة المحاسبة لمنافسة المهنيين الأجانب لاسيما أمام مكاتب المراجعة والاستشارات الكبرى وتمكين هذه الشركات من إمكانية التصديق على الحسابات، لأن العولمة وتحرير مهنة المحاسبة هي واحدة من أهم الظواهر التي سوف تمس في السنوات القادمة بالمهنة، و التي تتطلب تحديد الاستراتيجيات التي تسمح بالتكيف مع المحيط الاقتصادي العالمي؛

- العمل على تحقيق الأهداف المنظرة و ضمان مقدرة المهنيين الجزائريين على تعظيم قدرة تنافسية مؤسساتهم على مستوى الأسواق الدولية؛

- الانضمام إلى برنامج التدريب في الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) بهدف كسب عن طريق هذا الأخير تكوين خبراء محاسبين على المستوى الدولي؛

- تشجيع التعاون الاستراتيجي بين المهنيين الجزائريين و المختصين الأجانب؛

- تنظيم أيام، محاضرات، مؤتمرات وتظاهرات حول المواضيع ذات الصلة بالسياسات الاقتصادية و معايير المحاسبة الدولية والجنبية؛

¹ —Lamine Hamdi,M, "La profession comptable au Maghreb ",(Algérie-Libye-Maroc-Mauritanie-Tunisie), document de séminaire,2006,pp :12-13.

ونتيجة لهذا التحول الذي سيمس بالمؤسسات من الناحية المحاسبية، يقع على عاتق مختلف الممارسين سواء الداخليين أو الخارجيين، من خبراء محاسبين، محافظي حسابات ومحاسبين معتمدين مساعي حثيثة للسهر على ضمان التطبيق الجيد للنظام المحاسبي المالي من خلال التحقق مما يلي¹ :

- التتحقق من أن المعلومات المفصح عنها تعكس الواقع الاقتصادي للمؤسسة دون الالتزام بالشكل القانوني؛
- التتحقق من احتمال وجود مزايا ومنافع اقتصادية في المستقبل تعود على المؤسسة؛
- التتحقق من وجود علاقة بين التكاليف التي تكبدها المؤسسة والمنتجات التي تم الحصول عليها؛
- الأخذ بعين الاعتبار عند فحص القوائم المالية الأهمية النسبية للعناصر الواردة في القوائم؛
- التتحقق الدوري من القييم المسجلة، فترات المنفعة أو الاستخدام، طرق احتلاك الأصول المستباعدة من الخدمة.

المطلب الثاني: منهجية الانتقال إلى النظام الجديد

تمثل عملية المرور إلى معايير المحاسبة الدولية لمختلف البلدان عملية جد صعبة ومعقدة وبالخصوص في الجزائر، أين نحن بصدور المرور إلى النظام المحاسبي المالي، حيث تتطرق في هذا العرض إلى عملية المرور إلى النظام الجديد وهذا وفق ما نص عليه معيار التقارير المالية الدولي (IFRSI)، إضافة إلى الاسترشاد بالممارسات التي اتبعتها الشركات الناشطة في نطاق الاتحاد الأوروبي باعتبارها كانت سباقة في هذا المجال بتطبيقها لهذه المعايير منذ 2005/01/01 .

الفرع الأول: بداية أول تطبيق للنظام المحاسبي المالي

إن المهد من تطبيق معايير المحاسبة الدولية لأول مرة هي ضمان أن إعداد القوائم المالية سوف يتم كما لو كانت المعايير الدولية للقوائم المالية (IFRS) مطبقة دائماً وذلك لضمان ما يلي² :

معلومات شفافة لمستخدمي

القواعد المالية وكذلك قابليتها للمقارنة مع المعلومات لفترات الماضية؛

¹ - Merouani.S.op.cit,pp .104.105.

² – Journal Officiel de L’union Européenne. L 111/5 -17/04/2004 .

توفير نقطة بداية تكون

مناسبة للمحاسبة على أساس معايير المحاسبة الدولية؟

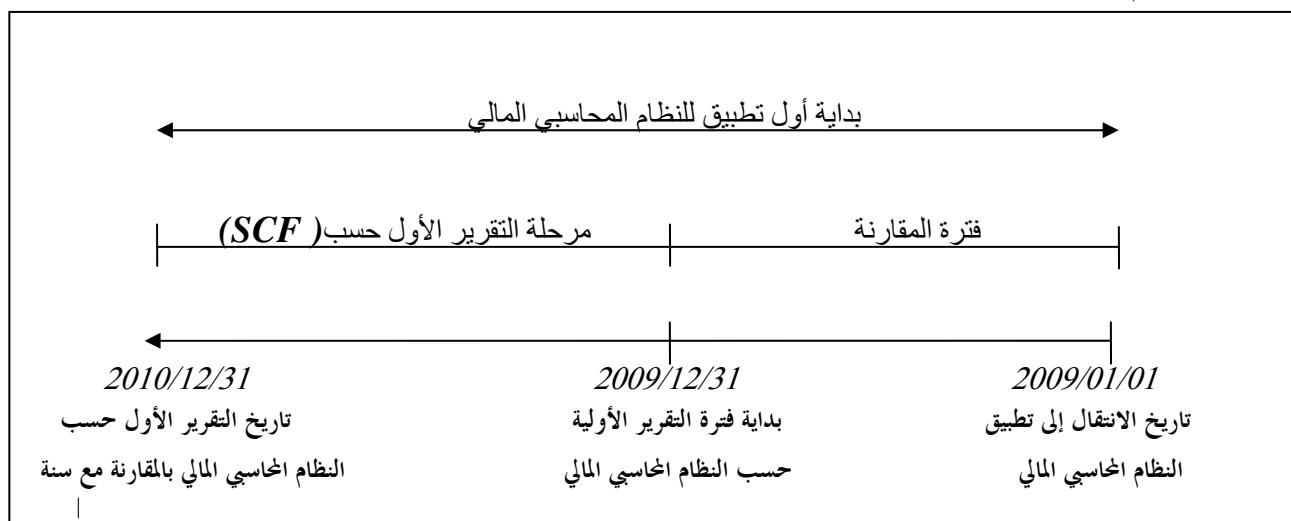
إمكانية إعداد القوائم المالية

بتكلفة لا تتجاوز منفعتها لمستخدميها.

وبحسب ما ينص عليه محتوى المعيار (IFRS1) فإن المؤسسات المعنية به هي المؤسسات الملزمة بعرض قوائمها المالية لأول مرة وفق المعايير الدولية للقوائم المالية (IFRS)، حيث ينبغي عليها أن تطبق تلك المعايير في إعداد القوائم المالية وكذلك في كل تقرير مالي مرحلٍ.

والقوائم المالية للمؤسسات التي تأخذ لأول مرة بالنظام المحاسبي المالي يجب أن تشتمل على الأقل فترة مقارنة واحدة، أو قد يكون مطلوب من المؤسسة أن تقدم أكثر من فترة واحدة للمقارنة، ويمكن توضيح ذلك في الشكل التالي:

الشكل رقم (08): التطبيق الأول للمعايير المحاسبية الدولية



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على المعيار IFRS1 و الممارسات في أوروبا.

ومن خلال هذا الشكل فإننا نميز بين مرتبتين من عملية المرور إلى تطبيق النظام الجديد هما:

تاريخ الانتقال إلى النظام

المحاسبي المالي: وهي الفترة التي تعرض فيها المؤسسة معلومات كاملة مقارنة و الموضحة في الشكل بفترة المقارنة؛

تاريخ التقرير: و يمثل الفترة

التي يتم فيها التطبيق الفعلي للنظام المحاسبي المالي والتي يتم في نهايتها تقديم القوائم المالية معدة وفقا للنظام المحاسبي

المالي، مع المعلومات المقارنة لها للسنة الماضية. ويشار إلى هذه المرحلة في الشكل عمر حلة التقرير الأول حسب

(SCF)

وفي هذا المجال نشير إلى أنه على المؤسسة تطبيق نفس الطرق الحاسبية في فترة التقرير و في الفترات السابقة المقارنة

لفترة التقرير¹ ، إلا إذا كانت هناك حالات استثنائية ينص عليها النظام الحاسبي المالي.

حيث ان المؤسسات التي سوف تطبق النظام الحاسبي المالي ابتداء من **2010/01/01** هي معنية بـ :

أول تاريخ لتقارير المؤسسة

ـ مقتضى النظام الحاسبي المالي هو **2010/12/31**؛

ـ تاريخ الانتقال إلى النظام

الحاسبي المالي هو **2009/01/01** و هو بداية الفترة الأولى المقارنة للقواعد التي يتم الإفصاح عنها

2010/12/31.

الفرع الثاني: المعالجة الحاسبية والميزانية الافتتاحية

يجب على المؤسسات إعداد ميزانية افتتاحية وفق النظام الحاسبي المالي والتي تمثل نقطة البداية للمحاسبة، حيث يضع مطلب إعداد الميزانية الافتتاحية وضبط الوقت للانطلاق في ذلك بعض التحديات للأخذ بالنظام الحاسبي المالي للمرة الأولى، لأن الأمر يحتاج إلى إعادة تعديل بعض البنود في الميزانية الافتتاحية. حيث نجد المعيار (IFRS1) ينص على التطبيق الكامل للمعايير بأثر رجعي للمعايير النافذة في تاريخ الإفصاح عن القوائم المالية للمؤسسة، مع سماح هذا الأخير باستثناءات محددة¹ في شكل إعفاءات وذلك لتجنب صعوبات فحص صفقات قديمة على سبيل المثال. و بالتالي فإن على المؤسسة عند إعداد الميزانية الافتتاحية والإفصاح عنها أن تقوم بـ:

ـ الميزانية

ـ إعداد

ـ الافتتاحية وفق النظام الحاسبي المالي و كذلك الحسابات المقارنة للفترة الماضية؛

ـ التطبيق بأثر رجعي في

ـ الميزانية الافتتاحية والقواعد المالية المقارنة؛

ـ تحويل رأس المال في

ـ الميزانية الافتتاحية كل التسويات المرتبطة بتطبيق (SCF)؛

¹ - JOURNAL OFFICIEL DE L'union européenne. L 111/7 -17/04/2004.

¹ - Pascale delvaille , **norme comptable internationales** (généralités – présentation et évaluation dans le comptes individuels), (INTEC .2005/2006/) P :61.

عرض في الملحق

شرح مفصل عن أثر تطبيق (SCF) على الوضعية المالية والأداء.

وفق ما ينص عليه المعيار (IFRS1) فإنه يجب على المؤسسة أن تقوم بما يلي:

- ينبغي الاعتراف بكل الأصول والخصوم التي يتطلب النظام المحاسبي المالي الاعتراف بها والإفصاح عنها؛
- عدم الاعتراف بالبندوكأصول أو خصوم إذا كان النظام المحاسبي المالي لا ينص على هذا الاعتراف؛
- إعادة تصنیف عناصر القوائم المالية التي اعترف بها حسب (PCN) وفق التصنیف الذي ينص عليه (SCF)؛
- تطبيق قواعد النظام المحاسبي المالي فيما يخص قیاس كل الأصول والخصوم المعترف بها.

من بين الأصول والخصوم الواجب إدراجها في الميزانية الافتتاحية والإفصاح عنها حسب ما تتطلبه التعريفات التي يتضمنها النظام المحاسبي المالي وكذلك شروط التسجيل المحاسبي إدراج ما يلي:

مصاريف التطوير

المربطة بأي أصل، والتي كانت تسجل كتكاليف في وقت حدوثها ستصبح تعتبر كأصول مادية تلحق بالأصل المعنى حسب النظام المحاسبي المالي إذا توفرت شروط معينة؛

- الأصول محل عقد الإيجار التمويلي والخصوم المتعلقة به؛

ا

لأدوات المالية غير المسجلة في الأصول أو الخصوم و مختلف الاستحقاقات الأخرى؛

لذلك فإن التطبيق بتأثير رجعي في الميزانية الافتتاحية يتضمن كذلك حذف بعض العناصر الواردة والتي لا تتفق مع قواعد التسجيل حسب النظام المحاسبي المالي لا سيما:

ا

لمصاريف الإعدادية المعالجة حسب (PCN)؛

م

رؤونة الإصلاحات الكبرى التي سبق تسجيلها وأى مؤونات أخرى غير مقبولة حسب (SCF).

وفي هذا المجال فإن المرور إلى النظام المحاسبي المالي يعتبر فرصة وخيارة إستراتيجيا حقيقيا بالنسبة للمؤسسات الناشطة في الجزائر¹، وذلك لتوطيد عملية الاتصال عن طريق الإفصاح عن معلومات وقوائم مالية متماثلة، قابلة للفهم والمقارنة خصوصا من طرف المستثمرين لا سيما المستثمرين الأجانب .

¹ - Merouani .s.op cit .p .149

² – DFCG, Norme IAS /IFRS (que fait il faire comment s'yprendre), ^{2ed}(d'organisation 2004/2005), p.551

الفرع الثالث: متطلبات العرض والإفصاح عن عملية الانتقال

إن عملية المرور إلى تطبيق النظام المحاسبي المالي تتطلب إلiefصاح عن معلومات في الملحق تفسر الأرقام الظاهرة في القوائم المالية وتبين أثر الانتقال على مختلف عناصر² ، حيث سنسعى إلى توضيح هذه المعلومات وفق ما جاء في محتوى (IFRS1) وبعض ممارسات المؤسسات في الاتحاد الأوروبي فيما يلي:

بـ

ب على المؤسسة إصدار بيان يفصح من خلاله أن القوائم المالية معدة طبقا ل (SCF) للمرة الأولى؛

ـ

ـ معلومات التي لا يمكن تحويلها بسهولة حسب قواعد النظام المحاسبي المالي يجب أن تعنون بشكل بارز؛

ـ

ـ نبغي على المؤسسة عرض الأثر الذي يمس بالوضعية المالية، من خلال القيام بمقارنة لرأس المال حسب المخطط المحاسبي الوطني والنظام المحاسبي المالي، ويجب أن تكون المعلومات حول هذه المقارنة مفصلة بصفة كافية حتى تتمكن مستعملي القوائم المالية من معرفة أثر تغيير المبادئ والقواعد المستعملة؛

ـ

ـ رض معلومات حول النتيجة الصافية الواردة في جدول حساب النتيجة و إجراء مقارنة مع النتيجة وفق المبادئ السابقة و تبيان أثر ذلك بكل تفصيل؛

ـ

ـ النسبة للقوائم المالية المرحلية فالمؤسسة ملزمة بإتباع نفس الإجراءات السابقة الذكر والخاصة بالمعلومات والقوائم المالية السنوية؛

ـ

ـ إلiefصاح عن استعمال القيمة العادلة بدل التكلفة التاريخية عند تقدير الأصول المادية أو غير المادية، ويجب عليها في آخر الدورة إلiefصاح على القيمة العادلة وعن مبلغ التسوية الذي أحدهته على القيمة السابقة¹ .

¹ - DFCG, op.cit.,P.553.

وفيما يخص التطبيق بأثر رجعي الذي ينص عليه المعيار (IFRS1) فإنه يراعي في ذلك الموازنة بين التكلفة والعائد للمعلومة، ما يتربّع عنه عدد من الاستثناءات للمنبدأ العام المتعلّق بالتطبيق بأثر رجعي. فإذا كانت التكلفة التي سوف تتكبدّها المؤسسة أكبر من العائد المتوقّع للانتفاع بالمعلومات، فيمكن الاستغناء عن هذه المعلومات وتدخل في حيز الإعفاءات والاستثناءات المبررة والمسموح بها حسب ما ينص عليه (IFRS1).

المطلب الثالث تحديات تطبيق النظام الحاسبي المالي

إن العمل على التطبيق الجيد للنظام الحاسبي المالي يواجه تحديات عدّة. خصوصاً على مستوى النظم الجبائي الجزائري رغم ما يحققه هذا النظام من تأهيل المؤسسات الجزائرية للنشاط على المستوى الدولي وإمكانية جلب الاستثمارات.

الفرع الأول: النتائج المنتظر أن يحققها (SCF)

بالرغم من وجود عدة مشاكل و معوقات تحد دون التطبيق الجيد للنظام الحاسبي المالي، إلا أن هناك إيجابيات يمكن تحقيقها في مجالات مختلفة منها:

-

لنظام الحاسبي المالي يتيح حلول تقنية في عملية التسجيل الحاسبي للعمليات التي لم يتم معالجتها من طرف (PCN)

-

وفر النظام الجديد الثقة والشفافية في القوائم المالية خصوصاً على المستوى الدولي ما من شأنه أن يعزّز المصداقية في المؤسسة؟

-

سمح النظام بإعداد معلومات قابلة للمقارنة من حيث الوقت و الوضعية المالية مع مؤسسات أخرى؟

-

وفر للمؤسسة فرصة لتحسين تنظيمها الداخلي وذلك بتحسين نوعية الاتصال المالي عن طريق الإفصاح عن المعلومات المالية؟

-

كن أن يشجع على تدفق الاستثمارات بسبب وضوح الحسابات وإمكانية قراءتها ومقارنتها من قبل المحللين الماليين والمستثمرين؟

-

شجع النظام الجديد في تحسين ظروف السوق المالي الحالي و ذلك بضمان سيولة رؤوس الأموال؟

-

سهّل عملية المراجعة ومراقبة الحسابات لأنّها معدّة بالاستناد إلى إطار مفاهيمي محدد فيه كل المفاهيم والقواعد بوضوح؟

-

عزيز القدرة التنافسية لأسوق رأس المال و تطوير العمليات عبر الحدود وذلك من خلال حماية المستثمرين والحفاظ على الثقة في الأسواق.

الفرع الثاني: عقبات تحقيق الانتقال الكلي

إن تطبيق النظام الحاسبي المالي لا يتعلق بالجانب الحاسبي فقط، بل يشمل مختلف الجوانب التنظيمية للمؤسسة وبالخصوص التنظيم الداخلي، إذ نجد من بين الرهانات التي يواجهها النظام الحاسبي المالي على سبيل المثال ضرورة تحديث نظام المعلومات المالية وعملية الاتصال ، وذلك لتسهيل وتحسين عملية مراقبة التسيير داخل المؤسسة، وبالتالي فعلى المؤسسات أن تتكيف مع المعطيات الجديدة من خلال قيامها بما يلي¹ :

-

عادة النظر في تنظيم إنتاج المعلومات وعملية إعداد المعلومات والإفصاح عنها في القوائم المالية؛

-

عادة تقييم الوظيفة الحاسبية داخل المؤسسة ؟

-

عادة النظر في البرامج الحاسبية وتقييم تكلفة تغذيتها وذلك بالعمل على تغذيتها أو إنتاج برامج موافقة للنظام الجديد؛

أما فيما يخص عملية الإفصاح فالمؤسسة يجب أن تعمل على تكييفه حسب ما يفرضه النظام الحاسبي المالي، لا سيما فيما يخص القوائم المالية الختامية، تحسين والالتزام بوتيرة وتاريخ إعداد القوائم المالية والإفصاح عنها.

بالإضافة إلى التحديات السابقة لتطبيق النظام الجديد التي يجب العمل على تجاوزها، يجب كذلك العمل على تحقيق التنساق والتقارب بين النظام الحاسبي الجديد و القواعد الجبائية المطبقة في الجزائر والتي تختلف عن متطلبات النظام الجديد ، إذ نجد أن مفهوم الاعتدال وطريقة حسابه تختلف في النظام الجديد عنها في المخطط الحاسبي الوطني، حيث أصبح حسب مفهوم النظام الجديد يعبر عن التوزيع المنتظم لقيمة الأصل والقابلة للاعتدال خلال عمره الإنثاجي² بالإضافة إلى ظهور مفهوم الاعتدال حسب المكونات (مثل الطائرة، احتلال الحرك والميكيل كل على حدة) وبالتالي فإن هذه القواعد تختلف عن قواعد الاعتدال المحددة حسب الإدارة الجبائية.

¹ - Merouani .s.op.cit .p .122

²- IAS 16 .article .6.

أما فيما يخص التدهور في قيمة الأصل فإن المرجع الجديد ينص على إجراء مقارنات دائمة بين القيمة المحاسبية وقيمة المفعمة القابلة للتغطية، فإذا كان هناك تدهور في القيمة فإنه يجب تغيير مخطط الاهتلاك بالموازاة مع هذا الانخفاض، أي يسجل النقص ويختفي من القاعدة أو الأصل الخاضع للإهتلاك مراعياً في ذلك الانخفاض المسجل، عكس ما كان عمولاً به في المخطط المحاسبي الوطني . ومنه فإن التطبيق الأول لطرق الاهتلاك حسب النظام المحاسبي المالي وخاصة المتعلقة بالاهتلاك حسب المكونات، تفرض على المؤسسة إعادة استرجاع المؤونات الموجهة للإصلاحات الكبرى المتعلقة بإعادة تعويض الاستثمارات.

كما يفرض كذلك تحديد النتيجة الجبائية تحديات كبيرة بالنسبة للمؤسسة عند تطبيق النظام الجديد من خلال المصارييف ومختلف التكاليف الأخرى التي تأخذها الإدارة الجبائية بعين الاعتبار، و ما هي مختلف المعالجات التي تتم على النتيجة المحاسبية لتكون الوعاء الضريبي المطلوب من طرف المصالح المختصة، خصوصاً فيما يتعلق بطريقة المعالجة وإدماج الفروق الموجودة بين الاهتلاك المحاسبي والاهتلاك المحدد من قبل مصالح الضرائب.

الفرع الثالث: شروط تطبيق (SCF)

إن عملية تطبيق النظام الجديد يجب أن يستند إلى خبرات ميدانية للعديد من البلدان، إضافة إلى تجربة المؤسسات في عملية الانتقال من (PCN) إلى (PCG) لذا سيكون من الحكم الاهتمام بعدة أمور سنشير لها في العرض التالي.

قبل أو أثناء تنفيذ الأعمال المحاسبية الجديدة إنشاء فريق عمل من أجل إشراك الخبراء المحاسبين، مخاطبي الحسابات والمحاسبين المعتمدين ومختلف السلطات المعنية (المديرية العامة للضرائب، المجلس الوطني للمحاسبة ومؤسسات أخرى)¹، وهذا بهدف التعمق دراسة المعايير المحاسبية على النحو المنصوص عليها فيما يخص متطلبات الإفصاح والعناصر الواجب ظهورها، وكذلك دراسة تأثير إتباع طرق وقواعد معينة على النظام الجبائي باعتباره يمثل مورداً مالياً لا يستهان به من موارد الدولة.

مراجعة التطبيق التدريجي عبر الزمن للنظام الجديد. حيث يتوقف ذلك على مستوى التنظيم والموارد البشرية مقارنة بالمتطلبات التي يفرضها هذا النظام. ومثال ذلك فرنسا التي بدأت بتطبيق معايير المحاسبة الدولية ابتداء من 2005 فقط على المؤسسات الناشطة والمقدمة في البورصة.

تدريب ورفع مستوى المهنيين يجب أن يكون بالضرورة مرحباً جيداً من ناحية المكان والزمان المناسبين، وبحث وتقديم تكلفة الانتقال إلى النظام الجديد وضرورة الاهتمام بالتحكم المحاسبي لأن المعايير بصورة عامة تقوم على مبدأ تغليب الواقع الاقتصادي الذي لا يستجيب دائماً مع الاعتبارات القانونية والجبائية².

تنمية التبادل المعرفي بين مختلف البلدان، المؤسسات والتنظيمات الأجنبية التي يمكن أن تساعده على التنفيذ الجيد للنظام في الواقع، ومن أمثلة هذه البلدان تونس التي بدأت العمل بالمعايير ابتداء من 1996 بموجب قانون (112-96).

¹ - Djillali, A,op.cit,p :23.

²- Idem,p.24.

خلاصة الفصل:

من خلال دراسة مسار التوحيد في الجزائر تبين لنا أن هذه العملية موكلة إلى الدولة وهي التي تتضطلع من خلالها بوظيفة إعداد المعايير المحاسبية، وتملك سلطة فرضها ومتتابعة الالتزام بها وتعديلها أو إلغائها إذا دعت الحاجة إلى ذلك. كما رأينا ذلك فيما يخص (PCG) ، وفيما بعده عند تقييم (PCN) وما انطوى عليه من نفائص عديدة، خصوصا فيما يتعلق بالإفصاح عن المعلومات الالزامية ، وذلك من خلال إفصاحه عن معلومات اغفلها ليست بذات نفع ل مختلف المستعملون، وكثرة الجداول المحاسبية دون فائدة، وإغفاله عن أهم قائمة وهي قائمة التدفق النقدي حسب ما هو منصوص عليه في المعايير الدولية.

بعد الاتجاه نحو افتتاح الاقتصاد الجزائري على العالم، بالشراكة مع الاتحاد الأوروبي و السعي للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ، حيث من ضمن أهداف هذا السعي جلب الاستثمارات الأجنبية و تحقيق تدفق رأس المال إلى الداخل. إذ تم إعداد النظام المحاسبي المالي الذي يتواافق في المحتوى إلى حد بعيد مع متطلبات معايير المحاسبة الدولية، لاسيما فيما يخص الإطار المفاهيمي، عملية القياس والتقييم إضافة إلى محتوى القوائم المالية المفصح عنها من طرف المؤسسة إلى المستعملين المعنيين بهذه المعلومات .

إن الخيار الجزائري بشأن إعداد نظام يتواافق مع معايير المحاسبة الدولية يتطلب جهود كبيرة للتكيف مع محتواه وتطبيقه من طرف المؤسسات، حيث يتعري هذا الخيار العديد من الصعوبات، خصوصا في ظل تشبع المهنيين الجزائريين ومعاييرهم للمخطط المحاسبي الوطني لحوالي 32 سنة.إضافة إلى التباعد المطرد بين النظام الجديد والعديد من التشريعات والقوانين لا سيما الجبائية، ما أوجد العديد من الصعوبات لأجل تطبيقه، وهذا ما بينه تأجيل تطبيق النظام الجديد إلى سنة 2010 ، عكس ما كان مقرر تطبيقه سابقا بداية من 01/01/2009.



الفصل الرابع

الدورة الجديدة المبتدأ

تمهيد:

في ظل التطورات الدولية، والاتجاه نحو تبني معايير المحاسبة الدولية وزيادة انتشار تطبيقها في الدول المختلفة. بادرت الجزائر إلى إصلاح النظام المحاسبي، قصد تنميـت المخطط المحاسبي الوطني وتطويـع مخرجهـاته إلى النـسق الدولي، بما يسمح بقراءة هذه الأـخـيرة من قبل مختلف الأـطـراف، سواء على المستوى المحلي أو الدولي. وذلك لأـجل تسهيل اتخاذ مختلف القرارات، وخاصة القرارات المتعلقة بالـفـاضـلة بين الـبدـائل الـاستـشـمارـية.

وـتمـاشـيا مع سـعيـ المنـظـماتـ المـهـنـيةـ خـصـوصـاـ ذاتـ الطـابـعـ الدـولـيـ منـهـاـ، إـلـىـ العـمـلـ عـلـىـ تـحـقـيقـ التـوـافـقـ فيـ مـجـالـ المـارـسـاتـ المحـاسـبـيـةـ وـذـلـكـ بـتوـحـيدـ طـرـقـ الـقـيـاسـ وـالـإـفـصـاحـ عـنـ الـعـلـومـاتـ، بـالـشـكـلـ الـذـيـ يـضـمـنـ فـاعـلـيـتهاـ فيـ مـخـتـلـفـ اـسـتـخـدـامـاتـ الـمـسـتـعـمـلـيـنـ، خـصـوصـاـ الـمـسـتـشـمـرـيـنـ. وـتـكـيـنـهـمـ مـنـ مـعـرـفـةـ وـتـشـخـصـ أـدـاءـ الـمـؤـسـسـاتـ، وـذـلـكـ عـنـ طـرـيقـ إـعـطـاءـ الصـورـةـ الصـادـقةـ عـنـ الـوـضـعـيـةـ الـمـالـيـةـ لـلـمـؤـسـسـةـ وـالـعـمـلـيـاتـ الـتـيـ تـقـوـمـ هـاـ، وـذـلـكـ مـنـ خـالـلـ الـعـمـلـ عـلـىـ تـوـفـيرـ الـعـلـومـاتـ ذـاتـ الـمـيـزـاتـ الـنـوعـيـةـ الـتـيـ تـلـزـمـ هـاـ الـمـيـئـاتـ الـدـولـيـةـ، النـاطـشـةـ فـيـ هـذـاـ الـمـحـالـ وـمـنـ أـبـرـزـهـاـ جـمـلـ مـعـاـيـرـ الـمـحـاسـبـةـ الـدـولـيـةـ. (IASB).

وـفـيـ هـذـاـ السـيـاقـ وـأـمـامـ سـعـيـ الـجـزـائـرـ لـلـتـوـافـقـ مـعـ مـتـطلـبـاتـ الـإـفـصـاحـ عـلـىـ الـمـسـتـوـيـ الـدـولـيـ، مـنـ خـالـلـ الإـقـدـامـ عـلـىـ تـطـبـيقـ الـنـظـامـ المحـاسـبـيـ المـالـيـ. جـبـذـنـاـ فـيـ هـذـاـ الصـدـدـ وـانـطـلاـقاـ مـنـ عـدـةـ أدـوـاتـ، أـهـمـهـاـ الـإـسـتـيـبـانـةـ مـعـرـفـةـ أـرـاءـ مـخـتـلـفـ الـفـاعـلـيـنـ فـيـ الـمـجـالـ الـمـحـاسـبـيـ الـجـزـائـريـ. وـمـنـ ثـمـ تـكـوـينـ الرـأـيـ حـوـلـ عـلـمـيـةـ إـعـدـادـ وـعـرـضـ الـعـلـومـاتـ، وـالـعـنـاصـرـ الـمـؤـثـرـةـ فـيـهـاـ سـوـاءـ فـيـ إـطـارـ الـمـخـطـطـ الـمـحـاسـبـيـ الـوـطـنـيـ أـوـ فـيـ إـطـارـ الـنـظـامـ الـجـدـيدـ، حـيـثـ سـتـتـعـرـضـ فـيـ هـذـاـ الفـصـلـ إـلـىـ مـاـيـلـيـ :

- أولاً : مـحاـوـلـةـ تـوـضـيـحـ الـمـنهـجـيـةـ الـمـتـبـعةـ فـيـ الـدـرـاسـةـ مـنـ خـالـلـ تـوـضـيـحـ مـخـتـلـفـ الـأـدـوـاتـ الـمـسـتـعـمـلـةـ ؛
- ثـانيـاـ: فـيـ هـذـاـ الجـزـءـ نـعـمـلـ عـلـىـ درـاسـةـ وـتـخـلـيـلـ نـتـائـجـ الـإـسـتـيـبـانـ الـمـوزـعـ عـلـىـ مـخـتـلـفـ الـفـاعـلـيـنـ وـاستـخـلـاـصـ النـتـائـجـ.

المبحث الأول: منهجية الدراسة الميدانية

تماشيا مع طبيعة الموضوع الذي نحن بصدده دراسته وال المتعلقة بالإفصاح عن المعلومات للمؤسسات، في ضوء التغيرات التي ستطرأ مستقبلا على النظام المحاسبي الجزائري، و ما سوف يكون لها من تأثير على أساليب و طرق إفصاح المؤسسات الجزائرية. وما يرافق هذا التطور من تشريعات وقوانين، وذلك سعيا لإعادة ترتيب وتنظيم المهنة المحاسبية في الجزائر، بما يتواكب مع التوجهات العالمية. وتلبية لمتطلبات واحتياجات الهيئات الدولية التي تشرف على عملية التوافق والتوحيد المحاسبي. ارتأينا في هذا المجال واستناداً لمتطلبات معالجة هذا الموضوع في الميدان، الاعتماد على جملة من الأدوات للوقوف على الجوانب التي تكفل أفضل معالجة للموضوع، للوصول إلى النتائج المراد تحقيقها من خلال الأدوات المستخدمة التالية :

- الوثائق و البيانات؛
- المقابلات الشخصية؛
- جمع الملاحظات؛
- الاستبيانة.

حيث حاولنا استغلال هذه الأدوات من خلال إيجاد التكامل بينها، خصوصا فيما يتعلق بالاعتماد على الاستبيان الذي حاولنا من خلاله تدارك أوجه القصور أو الحدود التي ميزت أدوات العمل الميداني الأخرى، باعتبار هذا الأخير الأكثر استخداما من قبل الباحثين لجمع البيانات الأولية. وما يؤكد كذلك أهمية هذه الأداة، أن معظم الأدوات السابقة الذكر تستخدم عادة كأدوات مكملة لعملية الاستبيان، ولذلك سيتم التركيز في دراستنا هذه على الاستبيان من خلال التحضير ، التحليل و استخلاص النتائج.

المطلب الأول: أدوات الدراسة

بالاستناد إلى التقديم السابق سوف تتولى في هذا المطلب التعرض لتفاصيل الأدوات المستعملة، و الكيفية التي ثمنت بها.

الفرع الأول: جمع الوثائق و المعلومات

حاولنا في هذا الصدد الوصول إلى مصادر المعلومات والوثائق المتاحة، والتي قمنا أساسا بميدان المحاسبة في الجزائر، باعتبار هذه الخطوة رئيسية بدأت قبل انطلاق البحث واستمرت معه، حيث تعددت هذه الوثائق لتشمل كل من:

- النصوص والتشريعات الواردة في الجرائد الرسمية؛
- التقارير الصادرة عن الهيئات و المنظمات المهنية؛
- أبحاث علمية أُنجزت في الجزائر؛

- دراسات أجريت من قبل مكاتب متخصصة في الخارج.

إضافة إلى هذا اعتمدنا كذلك على قنوات أخرى من أجل الحصول على المعلومات، يأتي في مقدمتها الشبكة العنكبوتية العالمية "الإنترنت"، من خلال التواصل المستمر والزيارات وتصفح العديد من الواقع المتخصص في المحاسبة خصوصاً على المستوى الدولي. والتي ساعدتنا في توجيه دراستنا، وتصور منهجية العمل الميداني من خلال السعي لتحقيق ما كنا نصبوا إليه.

كما نشير كذلك إلى حصولنا على بعض المصادر عن أهم الهيئات الوطنية في المجال الحاسبي، والممثلة في المجلس الوطني للمحاسبة عن طريق مديرية الدراسات داخل المجلس.

الفرع الثاني: المقابلات

إن عنصر المقابلات في الدراسة الميدانية يكتسي أهمية بالغة كمصدر هام ورئيسي للحصول على المعلومات. حيث قمنا في هذا الصدد بإجراء سلسلة من المقابلات تمحور الحوار فيها حول المعلومة المحاسبية وأساليب توليدها وطرق الإفصاح عنها، سواء حسب ما تتطلبه معايير المحاسبة الدولية المحسدة في النظام الحاسبي المالي، وكذلك من خلال المخطط الحاسبي الوطني المعمول به حالياً. وما ينطوي على هذا الأخير من نقاط في مجال إنتاج المعلومات الملاعنة لأغلبية الأطراف المستعملة لها. حيث حاولنا جاهدين في هذا الصدد استقراء واستخلاص وجهات نظر مختلف الأطراف الفاعلة في الميدان الحاسبي، وقمنا في هذا الصدد بمحاورة بعضاً منها. حيث يتمثلون عموماً في :

- أعضاء في المصف الوطني للخبراء المحاسبين، مخافضي الحسابات والمحاسبين المعتمدين؛

- موظفي وإطارات في المالية، المحاسبة و المراجعة في مؤسسات اقتصادية؛

- إطارات عاملة في المصالح الجبائية.

وفي هذا المجال نشير إلى أن تركيزنا كان منصب نحو المقابلات غير الرسمية، وذلك لما يعتري المقابلات الرسمية من بعض الإجراءات الرسمية. كاستصدار إفادة بحث من الجامعة، أو طلب مسبق يودع لدى أمانة الشخص المراد مقابلته. مما يساهم هذا الإجراء ويعسّ بسرعة الحصول على المعلومة.

من خلال قيامنا بالم مقابلات غير الرسمية استطعنا توسيع مجال النقاشات التي شملها الحوار، والتي لها علاقة بالمارسة المحاسبية في الجزائر. وبالرغم من أن الحوار الذي كان يدور خلال هذه اللقاءات غير الرسمية لم يكن متحانس بالنسبة لمختلف الأطراف، ولم يستند إلى أسئلة محددة ومهيكلة، إلا أنه مثل مصدر اعتمدنا عليه في بعض التحاليل نتيجة ثراء وتنوع وجهات نظر الأطراف التي حاورناها و التي من بينها :

- الأساتذة المهتمين بالمحاسبة؛

- الممارسين للمهنة في الميدان؛

- اطارات بعض المؤسسات الاقتصادية.

و هنا يجب الإشارة كذلك إلى أن هذا الأسلوب في المقابلة شابه كذلك بعض القصور، ما أثر سلباً في بعض الأحيان على جودة المعلومات المستسقة من الأطراف التي حاورناها خصوصاً فيما يتعلق بالمارسين للمهنة. حيث تمثل هذا القصور في غالب الأحيان في عدم التنسيق والتحانس في الإجابات المقدمة، وهذا مرد حسب ما رأينا إلى ضعف التكوين خصوصاً في مجال المعايير الدولية وعدم الاهتمام بالتطورات الدولية، و ما يطراً على المهنة من حديد حتى يتم مسايرتها والتماشي معها. وهذا ما يترجمه الاعتماد على المكاتب والخبرات الأجنبية في هذا المجال .

الفرع الثالث: جمع الملاحظات

من خلال قيامنا ببعض الزيارات الميدانية للهيئات الفاعلة في المجال الحاسبي في الجزائر، و التي من أبرزها المجلس الوطني للمحاسبة، استطعنا تسجيل على العموم بعض الملاحظات التي ساعدتنا في توجيه منهاجية بحثنا واستسقاء المعلومات من مصادر أخرى، و أبرز ما نشير إليه في هذا المجال أن:

- المعلومات والوثائق غير منتظمة بشكل يسمح ويسهل عملية الاطلاع عليها، إذ تبقى في كثير من الأحيان حكراً على أطراف معينة أو بتوصيات من جهات مختلفة؛

- التكتم والسرية الذي طبع سلوك بعض الموظفين، و إن وجد التحاوب في بعض الأحيان فان الإجابات تكون غير واضحة و محددة بصفة دقيقة.

- وأكثر ما يلاحظ في هيئاتنا، هو عدم وجود تمثيل لها لدى الم هيئات الدولية، ومن أبرزها مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB).

ونشير أيضاً إلى بعض الملاحظات التي سجلناها على المؤسسات الاقتصادية التي قمنا بزيارتها، والتي كان لنا فيها قسطاً من الحوار والمناقشات. من أهمها مؤسسة نفطال، حيث سجلنا فيها أن عملية التحضير على المستوى الداخلي للمؤسسة لم تطلق بعد، وجهل معظم من التقيناهم بالمؤسسة لضمون النظام الحاسبي المالي، وحتى عدد القوائم المالية في إطار هذا الأخير، والأسس التي يرتكز عليها، ونفس الشيء بالنسبة لمعايير المحاسبة الدولية. وصادف الفترة التي كنا نقوم فيها بالزيارات، تعاقد الشركة مع مدرسة خاصة لتكوين إطارها تمهيداً للانتقال إلى تطبيق النظام الجديد .

كما أكد لنا كذلك من صادفاهن أن عملية الانتقال سوف تسند إلى مكتب خاص يتولى القيام بها و مراقبة اطارات المؤسسة في هذه العملية إلى أن يتحقق الانتقال بالكامل.

من بين المؤسسات التي حظيت بالنصيب الوافر من الاهتمام وعدد الزيارات، هي مؤسسة صيدال فرع بيويتك، أين تم قبولنا فيها لإجراء التربص. هي أيضاً لم تكن بأحسن حال من المؤسسات السابقة على مستوى التحضير وتأهيل إطارها، وفق ما تتطلبه التحديات الجديدة في مجال المعالجات المحاسبية والتقييم. اضافة إلى القالب الجديد الذي سوف تصب فيه المعلومات المالية الممثل في القوائم المالية الخمس. بعد أن تكون المعلومات قد تم إعدادها حسب ما تتطلبه المعايير الدولية و تتمتع بالخصائص المنصوص عليها والمتمثلة في كل من:

- القابلية للفهم؛

- القابلية للمقارنة؟

- الموثوقية؟

- الملاءمة.

حيث خلال الزيارات المتكررة تم الالتقاء والمحوار مع بعض عناصر الفوج الأول من إطارها الذين كانوا ضمن الدورة التكوينية الخاصة بمعايير المحاسبة الدولية، وبالتركيز على النظام المحاسبي المالي. أين قمت بمحاورتهم وملاحظة مدى تقدمهم في التكوين واستعدادهم للواقع الجديد.

من بين الملاحظات التي يمكن تسجيلها خلال سعينا للظفر بتربص أو لقاءات مع بعض المسؤولين في المؤسسات الاقتصادية، هو عزوف بعضهم عن المساعدة وتقدم يد العون، وحتى مجرد حوار قصير مع أبسط موظفيها في مديرية المالية والمحاسبة، و من هذه المؤسسات شركة كوكاكولا بالروبية. أين كانت لنا مقابلة مع المكلف بالتكوين والتربصات، والذي أخذ الأمر بكل حساسية و برر ذلك بسرية المعلومات والمنافسة الشرسة في هذا المجال.

كما واجهنا كذلك إهمال العديد من المؤسسات وعدم الرد على الطلبات التي تقدمنا بها. بهدف إجراء تربص أو الظفر بمقابلات لإطارات المحاسبة والمالية منها الشركة الجزائرية للاستئناف ACC، دانون، KPMG الجزائر، الشركة الجزائرية للملاحة الجوية ، و بعض المؤسسات الصغيرة الأخرى.

الفرع الرابع: الاستبيان

رغم ما سبق ذكره من أدوات ووسائل شتى تم استعمالها والاعتماد عليها للحصول على مختلف المعلومات. ولأجل الوقوف على الإدراك الجيد والفهم الصحيح للظاهرة المقصودة من مختلف جوانبها، وأمام حدود الأدوات السابقة والمشاكل والمصاعب التي واجهتنا في استعمال بعض الأدوات كالمقابلة مثلا، اتجهنا إلى الاعتماد على أداة الاستبيان لتجاوز النقائص التي اعترضت الأدوات السابقة، وذلك لاعتباره أداة واسعة الاستعمال من قبل الباحثين، لما تتميز به هذه الأداة، من مزايا في مجال قياس تطابق وجهات نظرنا مع أفراد العينة الموجه لها هذا الاستبيان. وذلك من خلال تحليل نتائجه وتكوين رأي عن التساؤلات المطروحة تمهدًا لاستخلاص النتائج النهائية، حيث سيتم التطرق لهذه الأداة فيما يأتي بالتفصيل.

المطلب الثاني: تحضير الاستبيان

يتم التطرق في هذا المطلب إلى عرض مختلف مراحل إعداد الاستبيان والظروف التي تمت صياغته فيها، بدءاً من مرحلة بناء الاستثمارات، وكيفية تصميم قائمة الأسئلة، مروراً بكيفية إدارة ونشر الاستثمارات، والطريقة التي تم بها الاختبار الأولي لها وصولاً إلى معالجة الاستثمارات.

الفرع الأول: تصميم الاستمار

في هذه المرحلة حاولنا قدر الإمكان تصميم الأسئلة بصفة بسيطة، بحيث تكون قابلة للفهم من قبل من يقرأها و لا يمكن إعطاء تفسيرات متعددة أخرى لها. حيث تكون هذه الأسئلة تمحور حول موضوع الإفصاح عن المعلومات في القوائم المالية للمؤسسات، ودور الأنظمة المحاسبية المستعملة في توليد هذه المعلومات، كما حاولنا كذلك جس نبض المستجوبين حول رأيهم في النظام الجديد ومدى تحضير المهنة المحاسبية لذلك. وقد استعنا في ذلك بأراء بعض الأساتذة و الرملاء وحتى المشرفين على التكوين في مجال النظام الجديد، الذين وجهونا في كيفية إعداد الأسئلة. وذلك من خلال الابتعاد عن التعمق في طرح أسئلة حول المعاجلات المحاسبية والتقييم في إطار المعايير الدولية. من أجل الحصول على أكبر قدر من الإجابات، لما لاحظوه من نقص في المعلومات حول النظام الجديد في الميدان.

هذا فضلا عن الديباجة التي تتصدر القائمتين الحاملتين للأسئلة، والتي تتضمن عنوان الموضوع محل الدراسة مع تقديم وحيز للشهادة المراد الحصول عليها، وذلك لتبرير القيام بهذه الاستبيانة، مع رحالتنا لهم الإجابة بكل عنابة. وإحاطتهم بأن المعلومات المدلل بها سوف تستخدم لغرض البحث العلمي فقط، كما أشرنا كذلك إلى الجهة الأكاديمية التي يتمتعى إليها الباحث، وذلك لزيادة قبولها والثقة فيها من طرف أفراد العينة مع تشكرهم في الأخير على تعاونهم معنا.

من خلال صياغتنا للأسئلة ومن أجل الوصول إلى الإجابة الواضحة والدقيقة للمستجوبين، اعتمدنا على عدة صياغات للأسئلة منها:

- أسئلة مغلقة؛
- أسئلة مفتوحة؛
- أسئلة مختلطة.

فالنوع الأول من الأسئلة يتطلب اختيار إجابات محددة مسبقا للإجابة على السؤال، تكون فيه الأسئلة ثنائية أو متعددة، ومن أمثلة هذا النوع من الأسئلة مايلي:

- ثانوي الإجابات: مثل السؤال رقم 15: هل شاركتم في عملية التحضير والتكوين في إطار التعريف بالنظام المحاسبي المالي وعملية تطبيقه؟ لا نعم

- متعدد الإجابات : مثل السؤال رقم 12: كيف ترى تأثير التنظيم الجبائي على عملية القياس والإفصاح عن المعلومة المالية؟

جواب آخر.....

دون تأ

تأثير ضعيف

تأثير قوي

أما النوع الثاني من الأسئلة يتطلب إجابة مفتوحة بدون قيود، ويتم التعبير عنها من جانب المستقصى، وبأسلوبه الخاص في ضوء ادراكاته الشخصية، وذلك لتبرير اختيارات معينة للإجابة على سؤال معين ومثال ذلك:

- السؤال رقم 23: حيث يتطلب الإجابة على ما إذا كانت هناك ضرورة من عدمها لتبني الجزائر للنظام المحاسبي المالي الجديد بنعم أو لا، تعليلاً لذلك.

أما الأسئلة المختلطة فهي تجمع بين النوعين السابقين المفتوحة والمغلقة ومثال ذلك السؤال رقم 8: فيرأيك هل المعلومات والجدول المحاسبي المعروضة وفق (PCN) تتمتع بالخصائص النوعية حسب ما تنص عليه معايير المحاسبة الدولية؟

دون جواب نعم

فيما كان الجواب بنعم أذكر بعض هذه الخصائص أو أهمها .

...../...../...../...../.....

وتم تصميم قائمة الأسئلة بالإضافة إلى المقدمة التي تسبقها، باللغتين العربية والفرنسية لضمان الحصول على أكبر قدر من الإجابات.

ولاختبار مصداقية محتوى قائمة الأسئلة سواء الموجهة لإطارات المالية و المحاسبة بمؤسسة صيدال أو تلك الموجهة للممارسين للمهنة والأستاذة، تم توزيع عدد منها لاختبار إمكانية الإجابة على الأسئلة بشكل عملي وملائم ، ولتجنب أي ملل قد يلحق بالفرد المستقصى. وبناءً مع الملاحظات والتوصيات التي سجلناها كنتائج لاختبار الأولى للاستبيان، قمنا بتعديل وتصحيح الأسئلة في ضوء الملاحظات الواردة، لتدارك النقائص تمهدًا لصياغتها بشكل هنائي والقيام بعملية نشرها و توزيعها على العينة المقصودة.

الفرع الثاني: عملية نشر الاستثمار

بعد أن تم إعداد الاستبيان بالشكل النهائي الموضح في الملحق رقم (01)، جاءت بعدها مرحلة توزيعه على العينة المقصودة من مهنيين وأكاديميين إضافة إلى المؤسسة التي أجرينا بها التربص، وهذه العملية تمت بالاعتماد على عدة قنوات قصد الوصول إلى العينة المقصودة، وضمان الحصول على أكبر عدد من الاستثمارات التي تم الإجابة عليها. وبصفة عامة اعتمدنا على عدة طرق في توزيع الاستثمارات منها :

- الاتصال المباشر بالأفراد العينة؛

- بعث الاستثمارات عن طريق البريد الإلكتروني؛

- انتهاز فرصة إقامة ملتقيات في المجال المحاسبي؛

- الاتصال ببعض المكونين لتمرير الاستثمارات على المكونين؛

- زيارة الممارسين المهنيين في مكاتبهم؛

- الاستعانة ببعض الزملاء في توزيع الاستثمارات.

وبتعدد القنوات المعتمد عليها في استتسقاء الإجابات، تتنوع كذلك أساليب وطرق الردود وحتى الوقت، حيث تراوحت مدة الحصول على الإجابة ما بين أيام، ساعات إلى دقائق معدودة في بعض الأحيان، حيث تم الحصول على الإجابة عن طريق:

- الحصول على الإجابة بشكل مباشر من الفرد المستقصى؛

- الاتصال بالزملاء الذين استعنا بهم لاستلام الاستثمارات؛

- الحصول عن الإجابات عن طريق البريد الإلكتروني من الذين تم مراسلتهم عن طريق هذا الأخير؛

- الاتصال بالمكاتب التي تم زيارتها واسترداد الاستثمارات.

الفرع الثالث: معالجة الاستثمار

بعد استيفاء خطوات المراحل السابقة، تأتي في هذه الخطوة عملية فرز وتحليل الإجابات التي تضمنتها استماراة الاستبيان، حيث استعنا في ذلك على برنامج EXCEL 2007 في عملية تصنيف الإجابات على الأسئلة، ومن أمثلة ذلك ما يلى :

- يرمز للإجابة نعم بالعدد (1) ويرمز للإجابة ب لا بالعدد(0)

- في حالة الخيارات، يرمز للخيار الأول بالعدد (1) ويرمز للخيار الثاني بالعدد(2) وهكذا دواليك.

كما استعنا بهذا البرنامج في رسم الأشكال الموضحة لاحقاً، من توزيعات حسب النسب المئوية، وحتى التكرارات الممثلة في الجداول. حيث تتحدد قاعدة الاستبيان بعدد الأعمدة والأسطر الدالة على المتغيرات لكل فرد، وقد حاولنا أن تكون الخلايا الناتجة عن تقاطع الأسطر والأعمدة ذات محتويات معنى تكميم (quantification) المعطيات، الكفيلة لتسهيل المعالجة والحساب .

جدول رقم (10): يوضح فوذج عن قاعدة الاستبيان

السؤال الثالث			السؤال الثاني			الرقم
الخيار الثالث	الخيار الثاني	الخيار الأول	الخيار الثالث	الخيار الثاني	الخيار الأول	
03	02	01	03	02	01	01

المطلب الثالث: مجتمع الدراسة

سوف نسعى في هذا الجزء إلى توضيح بعض العناصر المتعلقة بالعينة موضوع الدراسة، من إطار المجتمع وحدود الدراسة والعينة المقصودة بالاستبيان.

الفرع الأول: إطار مجتمع الدراسة

اعتمدنا في اختيار مجتمع الدراسة التي أجريناها على معيار الشهادة العلمية لغير المهنيين الممارسين، فتمثلت هذه العينة في طلبة الماجستير في الاختصاص بما فوق. أما بالنسبة للمهنيين الممارسين فعلى الأقل يكون حائز على مؤهل ثانوي، يدعمه بشهادة مهنية أدناها محاسب معتمد، أما لغير هذين الصنفين ونعني بذلك إطارات المؤسسات، فيعتمد على المنصب الذي يشغله في الإدارة، أي يجب أن يكون يتميّز إلى مصلحة المحاسبة والمالية. وعليه يمكن تلخيص عناصر مجتمع الدراسة إلى الفئات التالية:

- أساتذة الجامعة المهتمين بالحال المحاسبي؛

- طلبة ما بعد التدرج تخصص محاسبة ومالية إضافة إلى تخصص محاسبة وتدقيق؛
- المهنيين المعتمدين، الممثلين في الخبراء المحاسبين ، محافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين؛
- مسؤولي بعض المؤسسات الذين التقيناهم ضمن ورشات التكوين المتعلقة ب IAS/IFRS ؛
- موظفي و إطارات جمع صيدال، فرع بيوبتيك.

الفرع الثاني: حدود الدراسة

في هذا الحال نوضح الحدود المختلفة للدراسة التي أجريناها والمتمثلة فيما يلي:

- **الحدود المكانية:** تقتصر هذه الدراسة أساساً بأساليب وطرق الإفصاح عن المعلومات في إطار إصلاح المخطط المحاسبي الوطني، وتطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر. من خلالأخذ آراء أفراد العينة الموضحة سابقاً، والمنتشرة جغرافياً في كل من الجزائر ، البليدة ، المدية ، البويرة، بومرداس.
- **الحدود الزمنية:** استغرقت هذه الدراسة الميدانية كاملة، في حدود أربعة أشهر من السادس الثاني من سنة 2008، وذلك بدءاً من إعداد وتحضير الاستبيان، مروراً بتوزيعه ومن ثم جمع الاستمرارات. بما في ذلك الترخيص الذي أجريناه بمؤسسة بيوبتيك التابعة لصيدال.
- **الحدود الموضوعية:** اهتمت هذه الدراسة بالمواضيع المرتبطة أساساً بالمعلومات المالية، وعملية الإفصاح عنها في المؤسسة، إضافة إلى معايير المحاسبة الدولية المتعلقة بذلك.

الفرع الثالث: عينة الدراسة

بالنسبة لعينة الدراسة فلم يتم تحديدها بشكل مسبق تبعاً لأي نموذج، حيث تم توزيع 120 استماراة شملت أفراد العينة المحددة سابقاً. وذلك عن طريق التسليم المباشر والاستعانة بالزملاء.

ونوضح أنه بعد عملية الفرز والتبويب التي اتبعت عملية استلام الاستمارات تقرر الإبقاء على 79 استماراة، من مجموع الاستمارات المستلمة و المقدرة بـ 93 استماراة، لتكوين العينة موضوع الدراسة، بعد قيامنا بإقصاء الاستمارات التي استبعدت لعدم كفاية الإجابات أو للتضارب الموجود في الإجابات التي احتوتها، حيث تلخص هذا في الجدول التالي:

جدول رقم (11): الإحصائيات الخاصة بمعدل الردود على الاستمارات

البيان	العدد	النسبة المئوية
عدد الاستمارات الموزعة	120	%100
عدد الاستمارات الواردة	93	%77.5
عدد الاستمارات الملغاة	14	%11.66
عدد الاستمارات الصالحة	79	%65.58

ونشير في هذا المجال إلى بعض المشاكل التي اعترضت الباحث من خلال عملية اتصاله بأفراد العينة، وسبب ذلك في الانتشار الجغرافي لأفراد العينة، مما حال في بعض الأحيان من تقديم التوضيحات الازمة في حال وقوع لبس، لدى بعض أفراد العينة المقصودة، من خلال الجدية في الإجابة والحرص على إعادة الاستماراة المسلمة لهم.

المبحث الثاني: دراسة وتحليل نتائج الاستبيان

من اجل دراسة وتحليل نتائج الاستبيانة، تم جمع البيانات وتبويتها باستخدام برنامج Excel 2007 ، حيث يعتبر مصدر لمختلف النتائج الواردة في الدراسة الميدانية أدناه، من رسوم وأشكال وحتى الجداول الواردة. وذلك تماشياً مع النتائج المراد الوصول اليها.

المطلب الأول: الخصائص الديموغرافية للعينة

الفرع الأول: الجنس

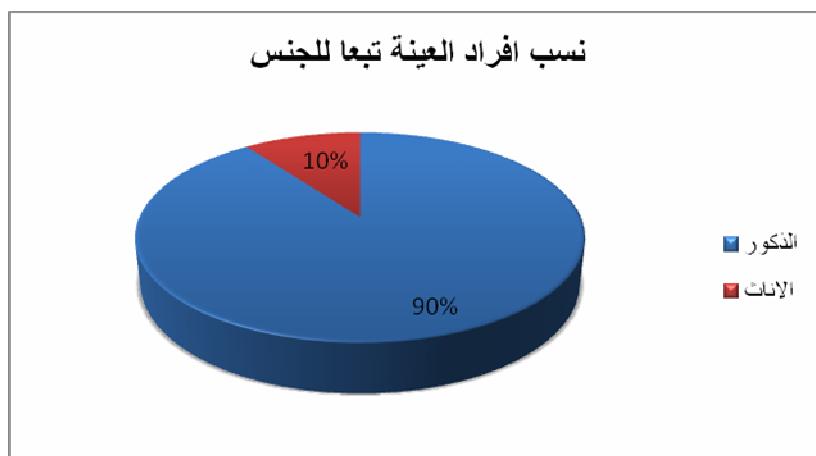
حيث نبين في هذا العنصر طبيعة أفراد العينة المشاركة في الاستبيان، وذلك من خلال الجدول الموضح أدناه.

جدول رقم (12): توزيع أفراد العينة تبعاً للجنس

الرقم	البيان	النكرار
01	الذكور	71
02	الإناث	08
الجموع		79

من خلال الجدول السابق نستشف أن الذكور أكثر من الإناث، كونهم يتكونون من 71 ذكر، بينما يمثلن عدد الإناث 08 إناث من بين 79 مستحجب، فهذا يدل على أن مهنة المحاسبة محكمة نسبياً من قبل الذكور، بحيث يمكن أن يعزى ذلك إلى أن الإناث يعزن عن الاهتمام بامتهان هذه المهنة، فضلاً عن قلة عددهم مقارنة بالذكور المرخص لهم بعمارة المهنة المحاسبية، ونوضح ذلك من خلال الرسم البياني والنسب التالية:

(09) الشكل:

**الفرع الثاني: العمر**

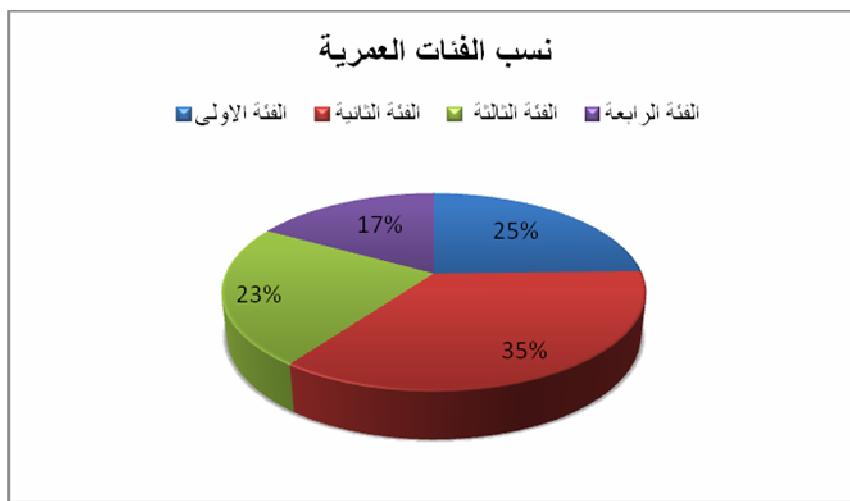
بعد ما تم فحص العينة توصلنا إلى أن أصغر فرد في هذه الفئة يبلغ عمره 24 سنة، بينما أكبر واحد في هذه العينة يبلغ 62 سنة، تبعاً لهذا، قمنا حيال ذلك بتقسيم هذه العينة بما يلائم إعطاء البعد العمري إلى أربعة فئات، كل فئة لها مدى يقدر بحوالي عشرة سنوات، ويرجع تقدير عمر أصغر شخص إلى 24 سنة كونه يخضع للشروط الواجب توافرها للتعامل مع الاستماراة التي يطلب منه الإجابة عليها ، والمستوى الذي يؤهل له لذلك.

جدول رقم (13): تصنیف أفراد العينة تبعاً للمدى العمري

المدى العمري	تصنيف الفئة
35--24	الفئة الأولى
45--36	الفئة الثانية
55--46	الفئة الثالثة
أكبر من 55 سنة	الفئة الرابعة

انطلاقاً من التصنيف الذي اعتمدناه في الجدول السابق، سوف نوضح أكثر توزيع أفراد العينة بالاستعانة بالنسب والرسم البياني التالي:

الشكل(10):



الفرع الثالث: الدرجة العلمية

من خلال تقييم نتائج الإجابات الواردة في الاستمرارات، نلخص الدرجات العلمية إلى الفئات التالية:

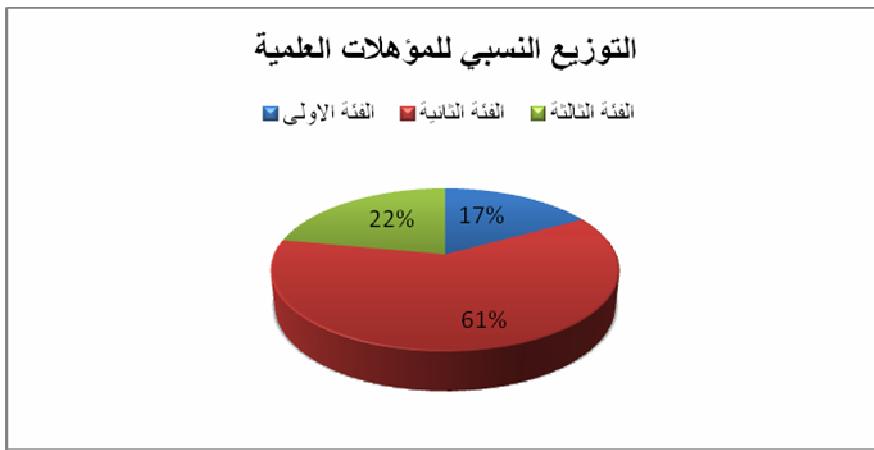
جدول رقم (14): بين الدرجة العلمية لأفراد العينة

الفئات	الدرجة العلمية
الفئة الأولى	مؤهل أقل من جامعي
الفئة الثانية	مؤهل جامعي
الفئة الثالثة	مؤهل لما بعد التدرج

في هذا الصدد نشير فقط أن جل الأشخاص الذين يتعدي عمرهم 50 سنة عموماً من بين المهنيين خاصتنا هم غير جامعيين، لكن بالمقابل تجدهم يملكون شهادات مهنية كمحاسب معتمد، محافظ حسابات أو خبير محاسب ، كما تجدهم كذلك يتمتعون بخبرة لاباس بها في المجال المحاسبي، وهذا تبعاً للعينة التي تم استقصائها.

ومنه نوضح من خلال الرسم البياني التالي التوزيع النسبي للمؤهلات العلمية لأفراد العينة المستقصاة.

(الشكل(11):



من خلال الرسم البياني السابق نستشف أن المستوى التعليمي للعينة مرتفع نسبياً، بحيث أن ما نسبته 61% يمثلون في جامعيين متاحصلين على شهادة ليسانس، وهذا ما سجلناه عند المهنيين وإطارات المؤسسات الاقتصادية. في حين تبلغ نسبة من يمتلكون مؤهلات ما بعد التدرج 22%， مثليين في طلبة الماجستير و حائزين على ماجستير ودكتوراه، بينما تمثل فئة غير الجامعيين ما يعادل نسبته 17% من أفراد العينة.

الفرع الرابع: قطاع انتماء العينة

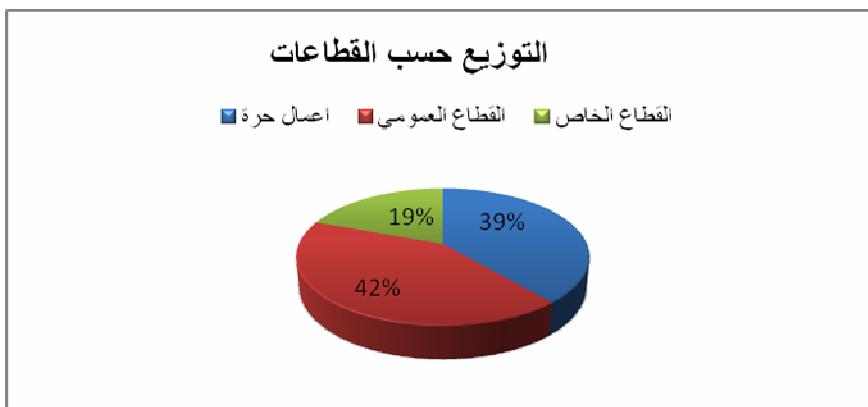
لتحديد القطاعات التي تنتمي إليها، العينة المقصودة وضعنا الخيارات الثلاثة المبينة في الاستبيان والمتمثلة فيما يلي:

- أعمال حرة؛

- القطاع العمومي؛

- القطاع الخاص.

ونوضح نسب توزيع العينة على مختلف القطاعات في الرسم التالي: الشكل(12):



من خلال هذا التوزيع نرى أن الالتماء الأكبر لأفراد العينة يتمركزون بالدرجة الأولى في القطاع العمومي، وذلك ما يبيّنه النسبة الموضحة ب 42%. ويعزى ذلك إلى أن جل الأكاديميين المستقصين، والمتمثلين في كل من طبقة المحاسبة وحاملي شهادة الدكتوراه يتبعون إلى هذا القطاع، وما دعم من هذه النسبة كذلك أفراد العينة الذين يتبعون إلى المؤسسة الاقتصادية، والممثلين في إطارات المالية والمحاسبة بجمع صيدال من خلال فرعه بيوتيك. وتلي هذه النسبة في تمركز العينة في قطاع الأعمال الحرة بنسبة 39%， مما يوحي لنا أن هذه المهنة مسيطر عليها كذلك من قبل أصحاب المكاتب الخاصة، من محاسبين معتمدين حافظي الحسابات وخبراء في المحاسبة، وهذا ربما يرجع إلى تقلص دور الشركات العمومية، كالشركة الوطنية للمحاسبة. أما ما نسبته 19% فهي تتركز في القطاع الخاص، والمتمثلة عموماً في الأفراد الذين التقيناهم من خلال ورشات التكوين لإطارات المؤسسات الاقتصادية.

الفرع الخامس: الشهادة المهنية

اعتمدنا في تصنيف الحاصلين على الشهادات المهنية على أساس التصنيف الذي يمنحه المصف الوظيفي للخبراء المحاسبين، محافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين، من خلال الاعتماد المتواوح من طرف وزارة المالية وهي كل من :

- شهادة خبير محاسب؛

- شهادة محافظ حسابات؛

- شهادة محاسب معتمد.

وهذا حتى لا يبتعد عما يفرضه الواقع الجزائري، من خلال اعتماد التحليل في إطاره، ونوضح التوزيع حسب النسب من خلال الرسم البياني التالي:



الفرع السادس: الخبرة

قسمنا الخبرة إلى ثلاثة فئات حسب الجدول التالي:

جدول رقم (15): بين فئات الخبرة

الفئات	مدى فئة الخبرة
الفئة الأولى	أقل من 10 سنوات
الفئة الثانية	من 10---25 سنة
الفئة الثالثة	أكبر من 25 سنة

ويوضح التوزيع بالنسبة في الرسم التالي:



المطلب الثاني: تحليل نتائج الاستبيان

بعد تحديد مختلف زوايا العينة التي نحن بقصد إسقاط التحاليل المختلفة عليها، انطلاقاً من الإحاجات على الأسئلة المطروحة على المستقصين، تبين لنا أن نقوم بتصنيف الإجابة على الأسئلة المطروحة وذلك لتنسيق عملية التحليل وفق تدرج منهجي منظم تبعاً لتماثل موضوع الأسئلة، وسياق الإجابة عليها، حيث قسمنا مواضع الأسئلة إلى ما يلي:

- إطار إعداد المعلومات في ظل المخطط المخاسي الوطني والنقائص التي تنطوي عليها ، حيث يتطلب الإمام بهذا الجانب الإجابة وتحليل رزمة الأجوبة للأسئلة التالية: السؤال رقم 06,07,08,09,10,11,12.

- تحضير تطبيق النظام الجديد وبيان أثره على عملية إعداد وعرض المعلومات، حيث يجب في هذا النطاق الإجابة على الأسئلة التالية: السؤال رقم 13, 18, 19, 20.
- خيار الجزائر بتطبيق النظام الحاسبي المالي وإتباع سياسة الإفصاح عن المعلومات وفقه، وهل كان هذا الخيار ضروري بالنسبة للجزائر بالتخلي عن المخطط الحاسبي الوطني، كل هذا يمكن الإجابة عليه من خلال تحليل مجموعة الأجوبة على الأسئلة التالية: السؤال رقم 14, 16, 17, 23, 24.
- في الجانب الأخير نطرق إلى المشاكل الممكن أن يطرحها تطبيق النظام الحاسبي المالي، باعتباره مختلف احتمالاً كبيراً مع المخطط الحاسبي الوطني، وهذا بالإجابة على جملة الأسئلة التالية: السؤال رقم 21, 22, 25.

من خلال التعرض للجوانب السابقة الذكر واستناداً للنتائج التي يتم التوصل إليها بعد التحليل، نستطيع تكوين رأينا انطلاقاً من آراء المستقصيين الممثلين في أفراد العينة محل الدراسة، حول الممارسة الحاسبية في الجزائر، والأطراف والجهات المؤثرة على عملية إعداد المعلومات والإفصاح عنها، وكذا مستقبل الإفصاح في ظل ما تدعو إليه معايير المحاسبة الدولية، من سلسلة متكاملة من الإجراءات في الميدان الحاسبي، ممثلة في أساليب المعالجة والقياس والتقييم، وحتى منهجية تصنيف العناصر داخل القوائم المالية.

الفرع الأول: إطار إعداد المعلومات في ظل (PCN)

ويتم الإحاطة بجوانبه بالإجابة على الأسئلة التالية:

أولاً: السؤال السادس، والمتعلق فيما إذا كانت المعلومات والجداول الحاسبية المعدة والمعروضة وفق قواعد (PCN) تلي احتياجات مستخدميها، حيث جاءت اغلب الإجابات مدعاة للخيار الثاني والقاضي بأن تلبية احتياجات المستخدمين تكون نوعانا، يتلوه في ذلك الخيار الثالث أي أن المعلومات لا تلي احتياجات مستخدميها، وبعدها الخيار الأول أي أنها تلي ، ويوضح هذا كله من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (16): يبين مدى ملاءة (PCN) لاحتياجات المستخدمين

الإجابة	النكرار	النسبة المئوية
نعم	10	% 12.65
نوعاً ما	51	%64.55
لا تلي	18	%22.78
المجموع	79	%100

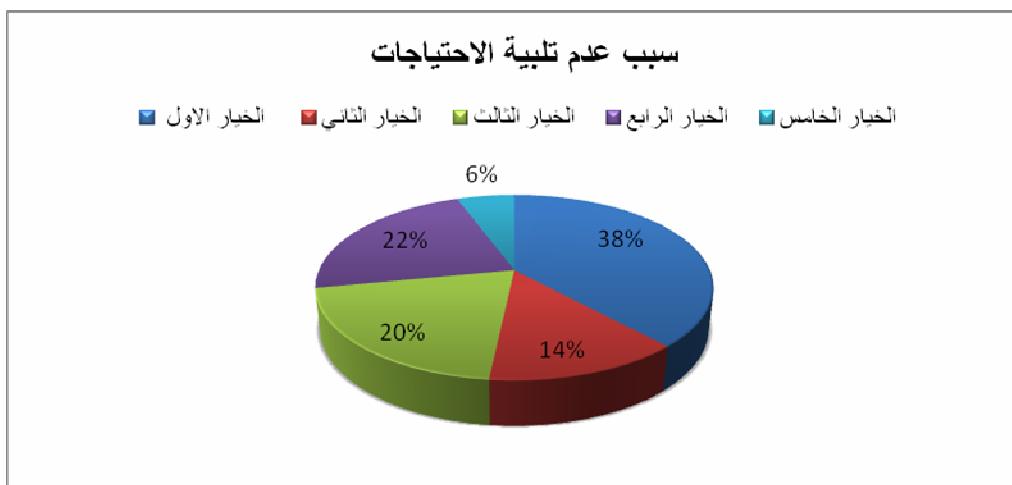
ثانياً: فيما يتعلق بالسؤال السابع، والتابع في مضمونه للسؤال السابق، بحيث يتوجب الإجابة بغير نعم على السؤال السادس - أي الإجابة بخيار نوعاً أو لا تلي - تفسيراً لذلك، ما إذا كان راجع هذا القصور في المعلومات والجدوال المحاسبية عن تلبية احتياجات مستخدميها إلى ما يلي:

- الخيار الأول: لا تستند إلى معايير المحاسبة الدولية؛
- الخيار الثاني: لا تستجيب لاحتياجات التسيير؛
- الخيار الثالث: تميل النظرة واحتياجات الإدارة الجبائية على عملية إعدادها؛
- الخيار الرابع: اختلاف احتياجات المستخدمين؛

- الخيار الخامس: ويتمثل في الإدلاء بأي جواب آخر لم يتم الإشارة له في الخيارات السابقة؛

ونوضح توزيع نسب الإجابة على هذا السؤال من خلال الرسم البياني التالي:

الشكل(15):



نشير في هذا الصدد فقط إلى أن الإجابات المتعلقة بالخيار الخامس، كانت تتمحور في مجملها في أن هذه المعلومات والجدوال المحاسبية كانت تعد لستجيب لاحتياجات الاقتصاد الكلي وعمليات التخطيط الحكومي، أي هناك قيود تفرض من طرف الدولة تحدد شكل المعلومات المفصح بها من طرف المؤسسات.

ثالثاً: بخصوص السؤال الثامن، والذي يتلخص حول ما إذا كانت المعلومات والجدوال المحاسبية المعروضة وفق (PCN) تتمتع بالخصائص النوعية حسب ما تنص عليه معايير المحاسبة الدولية، وكانت الأغلبية الساحقة من الإجابات الواردة، تؤكد

بان هذه المعلومات لا تتمتع بالخصائص النوعية للمعلومة التي نصت عليها معايير المحاسبة الدولية، وفيما يلي يعرض الرسم مختلف نسب توزيع الإجابات.

الشكل(16):



رابعاً: السؤال التاسع، والذي ينص على انه في حالة الإجابة بنعم على السؤال السابق، والخاص بذكر خصائص هذه المعلومات. حيث أدرجنا هذا السؤال كنوع من الرقابة على جدية الإجابة، إذ تبين لنا أن معظم من أجاب بنعم ونسبتهم قليلة كما هو موضح في الرسم السابق، لم يستطيعوا أن يحددوا تلك الخصائص. والمتمثلة عموماً في الملائمة، القابلية للمقارنة، القابلية للفهم وأخيراً الموثوقية.

خامساً: السؤال العاشر، والذي يبحث من خلاله فيما إذا كان الفرد المستجوب قد صادف وان واجهته مشاكل مرتبطة بجودة وملاءمة المعلومات المعروضة في الجداول المحاسبية حسب (PCN). والذي نلخص الإجابات عليه في الجدول التالي :

جدول رقم (17): يوضح الإجابة على مواجهة المشاكل في (PCN)

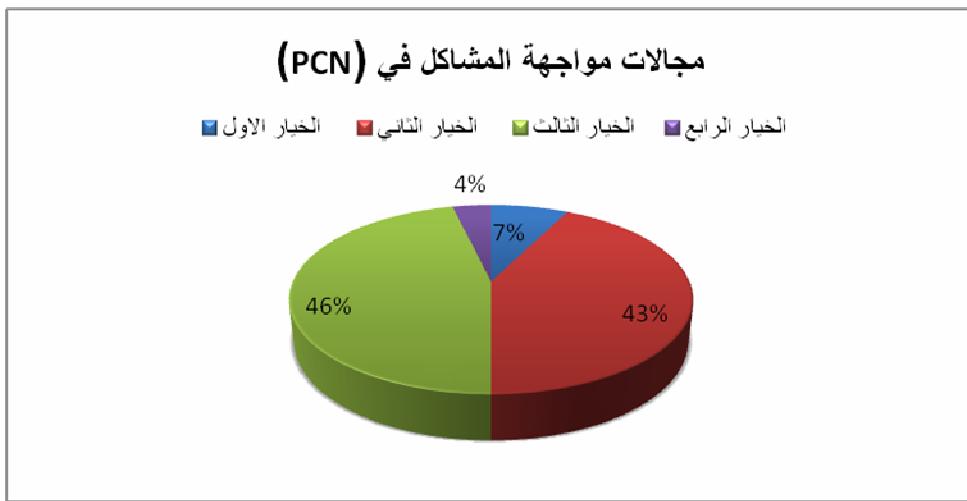
خيار الإجابة	النكرارات	النسبة المئوية
نعم	12	%15.18
لا	22	%27.84
دون جواب	45	%56.96
المجموع	79	%100

يتبيّن من الجدول السابق أن ما يقارب 27% من المستجيبين لم يتلقوا مشاكل تتعلق بمخرجات *PCN*، على غرار ما نسبته 15% الذين واجهوا مشاكل متعددة، نتيجة استعمالهم للمعلومات المفصّلة بها في إطار *PCN*.

سادساً: السؤال الحادي عشر، والذي يتبع في تسلسله الإجابة على السؤال السابق، من خلال تحديد بعض الخيارات من المشاكل التي يمكن مواجهتها، انطلاقاً من النقص الذي قد يسجل في جودة المعلومات حسب المخطط الحاسبي الوطني وعدم ملائمتها . وقد حدة الخيارات كالتالي:

- الخيار الأول: يتمثل في قيام المستقصي منه بباحث في مجال المحاسبة؛
- الخيار الثاني: اتخاذ قرارات معينة؛
- الخيار الثالث: أعمال مرتبطة بمارستك المحاسبية؛
- الخيار الرابع: يتمثل في أي إجابة أخرى لم تذكر في الخيارات السابقة.

وتلخص نتائج الإجابة على هذا السؤال في الرسم التالي:



وتلخص إجابات الخيار الرابع في مواجهة المشاكل، في عدم القدرة على قراءة وتفسير عناصر القوائم المالية المعدة وفق قواعد المخطط الحاسبي الوطني والمفصح بها، من طرف المؤسسات الاقتصادية.

سابعاً: السؤال الثاني عشر، والذي يهدف إلى إبراز تأثير التنظيم الجبائي على عملية القياس والإفصاح الحاسبي عن المعلومات، وهذا في إطار المخطط الحاسبي الوطني. حيث يرى الغالبية في هذا المجال أن الجانب الجبائي في الممارسات المحاسبية لها تأثير كبير وقوي على عملية قياس العمليات والإفصاح عنها، من خلال فرض الالتزام بعض الطرق والأساليب، في مجال الاعتدالات والمؤونات، إضافة إلى عملية التقييم. فهذا بدوره يؤثر على المعلومات، و بالدرجة الأولى على عرض الصور الصادقة والشفافية لوضعية المؤسسة، والعمليات اليومية التي تقوم بها . وتلخص توزيع ذلك في الجدول التالي:

جدول رقم (18): يبين مدى تأثير التنظيم الجبائي

الإجابة	النكرارات	النسبة المؤوية
تأثير قوي	44	%55.69
تأثير ضعيف	18	%22.78
دون تأثير	7	%8.86
إجابات أخرى	10	%12.65
المجموع	79	%100

الفرع الثاني: تحضير تطبيق النظام الجديد وبيان أثره:

أولاً: السؤال الثالث عشر، والذي نسعى من خلاله معرفة تأثير اعتماد الجزائر لمعايير المحاسبة الدولية، على عملية إعداد عرض القوائم المالية في المؤسسة، فمن خلال تحليل الإجابات الواردة تبين لنا أن الأغلبية الساحقة من أفراد العينة أحابوا بان تطبق المعايير الدولية، سوف يكون له اثر ايجابي على عملية القياس والإفصاح، وذلك رعايا يرجع إلى الإطار المفاهيمي الذي تستند إليه هذه المعايير والمحدد لطرق القياس والإفصاح عن المعلومات، بعيداً عن توجهات الإدارة الجبائية.

ونبين نسب توزيع الإجابات على الخيارات المتاحة وتكرارها في الجدول التالي:

جدول رقم (19): يبين طبيعة تأثير المعايير المحاسبية الدولية

الإجابة	النكرارات	النسبة المؤوية
اثر ايجابي	58	%73.41
اثر سلبي	7	%8.86
ليس له اثر	9	%11.39
إجابات أخرى	5	%6.32
المجموع	79	%100

نصييف في هذا المجال أن من بين الإجابات الأخرى، غير الواردة في الخيارات المتاحة، اتجهت إلى أن الإجابة على هذا السؤال يحتاج إلى دراسة معمقة وتحليل أوسع، من حصر الإجابة على خيار معين من الخيارات المتاحة، أو حتى إسقاط تأثيره على مجال محمد. إذ يتطلب في الأول حسب المستقصين تطبيق المعايير المحاسبية الدولية، حتى تتمكن من حصر كل التأثيرات الممكن أن تكون، ليأتي الحكم فيما بعد بالإجابة على ما إذا كانت هذه المعايير لها اثر ايجابي أم سلبي، وما هي مجالات هذا التأثير.

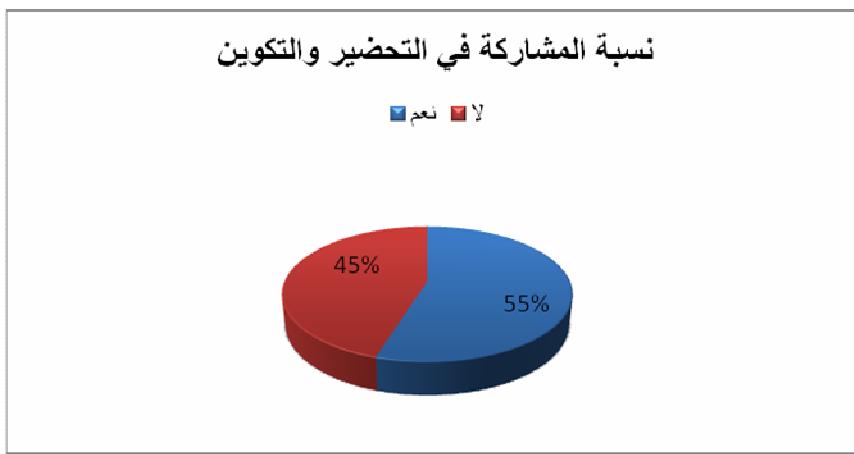
ثانياً: السؤال الرابع عشر، فيما يخص هذا السؤال والخاص بمعرفة نوعية الحوار بين مختلف الفاعلين في المجال المحاسبي من أجل تحضير تطبيق النظام الجديد ودراسة التأثير الذي يحدثه بعد تطبيقه، حيث سوف نبين الإجابة عليه في الجدول التالي:

جدول رقم (20): يبين طبيعة الحوار بين الفاعلين في المجال المحاسبي

الإجابة	النكرارات	النسبة المئوية
حوار قوي	14	%17.72
حوار ضعيف	33	%41.77
لا يوجد حوار	14	%17.72
دون جواب	18	%22.78
المجموع	79	%100

من خلال الجدول السابق فإن النسبة الأكبر من الإجابات، اتجهت إلى أن الحوار في المجال الحاسبي بين الجهات الرسمية والمهنيين الممارسين من خبراء ومحفظي حسابات، إضافة إلى الأكاديميين هو حوار ضعيف، ويعزى ذلك إلى أن الدولة هي التي تولى عملية تنسيط المخطط الحاسبي الوطني، والتوجيه الحاسبي في الجزائر، دون إشراك مختلف الفاعلين في هذا المجال.

ثالثاً: فيما يتعلق بالسؤال الخامس عشر، والخاص في بحث ما إذا كان أفراد العينة المقصودة قد شاركوا في عملية التحضير والتكتويرين، وذلك في إطار التعريف بالنظام المحاسبي المالي وعملية تطبيقه، فإننا نورد النتائج في الرسم التالي:



يبين لنا من الرسم البياني أن هناك تطور في مستوى التكوين، حيث ما نسبته 55% حضروا التكوين في مجال معايير المحاسبة الدولية، وحتى منهم من شارك في عملية التكوين من خلال التاطير والإشراف، أما النسبة الباقية والتي لا يستهان بها والتي تقدر ب 45%， لم تخضع أو شارك في هذه العملية، ما يوحي بالنقص الموجود في عملية التحضير لتطبيق النظام الجديد لمسيرة التحديات المستقبلية التي تواجه المهنة المحاسبية.

رابعا: فيما يخص السؤال الثامن عشر، والمتعلق بمدى توفر المؤسسات الجزائرية على مختلف الإمكانيات، وخصوصاً الموارد البشرية الداخلية المتخصصة التي تسمح لها بالانتقال إلى تطبيق النظام الجديد، إذ نلخص النتائج في الجدول التالي:

جدول رقم (21): يبين مدى توفر المؤسسات على الإمكانيات

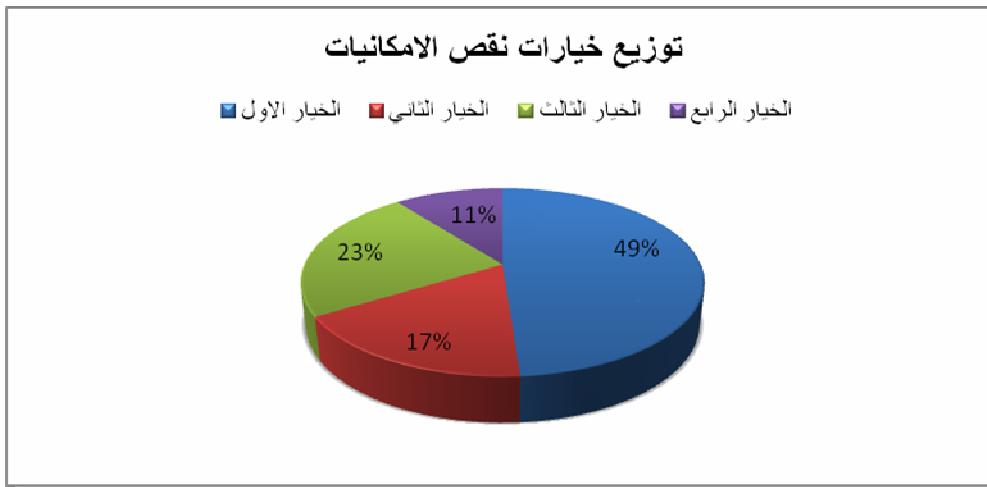
الإجابة	النسبة المئوية	النكرارات
نعم	%13.92	11
لا	%77.21	61
دون جواب	%8.86	7
المجموع	%100	79

فمن خلال هذا الجدول يتبيّن لنا أن المؤسسات الجزائرية تفتقد إلى الإمكانيات التي تؤهلها لتطبيق النظام الجديد، وذلك بؤيده أن ما يفوق 77 % من أفراد العينة، الذين يؤكدون أن المؤسسات الجزائرية لا تمتلك ما يؤهلها من إمكانات، وبالتركيز على الموارد البشرية المتخصصة والمكونة، التي تسمح لها بتحقيق الانتقال إلى النظام الجديد والإفصاح بحسب ما يقتضيه ويفرضه هذا الأخير.

خامسا: في ما يتعلق بالسؤال التاسع عشر، الذي هو امتداد للسؤال السابق من خلال الإجابة على هذا الأخير بالنفي، حيث يتوفّر على الخيارات التالية:

- الخيار الأول: يرجع إلى النقص في مستوى التكوين؛
 - الخيار الثاني: عدم الاهتمام بالتطورات الدولية؛
 - الخيار الثالث: الاعتماد على الخبرات والمكاتب الأجنبية؛
 - الخيار الرابع: يترك الخيار للفرد.
- يوضح الشكل التالي توزيعات الإجابة حسب النسب فيما يلي.

(الشكل 19):



سادساً: بالنسبة للسؤال العشرون، والذي نستشف من خلاله، فيما إذا كان تطبيق النظام الحاسبي المالي يضمن زيادة في شفافية الحسابات، وقابلية القوائم المالية للمقارنة للأطراف التي تستعملها، حيث تتلخص الإجابة على هذا السؤال في الجدول التالي:

جدول رقم (22): يوضح مدى الشفافية في المعلومة حسب SCF.

الإجابة	دون جواب	نعم	النسبة المئوية	النكرارات
		نعم	%77.21	61
		لا	%10.12	8
	دون جواب		%12.65	10
المجموع			%100	79

انطلاقاً من النسب الموضحة في الجدول، فإن ما يزيد نسبته عن 77% وهي نسبة عالية، تنتظر من النظام الحاسبي الجديد أن يزيد من مستويات الشفافية، وقابلية المعلومات للمقارنة حتى على المستوى الدولي، وهذا ما يبرر إلى حد بعيد جهود الجزائر لتوفير البيئة الملائمة والشروط الضرورية لتطبيق النظام الحاسبي المالي، رغم ما يعتري هذه العملية من مشاكل وعقبات.

الفرع الثالث: خيار الجزائر بتطبيق النظام الحاسبي المالي

أولاً: فيما يخص السؤال السادس عشر، والمتعلق برأي أفراد العينة حول إمكانية إعداد ونشر القوائم المالية حسب المعايير المحاسبية الدولية، من خلال تطبيق النظام الحاسبي المالي في جميع المؤسسات المعنية بذلك، حيث تم تسجيل أن النسبة الأعلى

والمقدرة ب 65% كانت إجابتها ب لا ، هذا ما يوحى و يؤكّد أن المؤسسات الجزائرية غير قادرة، أو غير محضرة لتطبيق النظام الجديد في الميدان على الأقل في الوقت الحالي. كما يبيّنه الشكل التالي.

الشكل(20):



ثانياً: تبيّن لنا من خلال الإجابات المتعلّق بالسؤال السابع عشر، والذي يرتبط بالسؤال السابق في حالة الإجابة عليه ب لا، أن مرد العجز في إعداد ونشر قوائم مالية حسب المعايير عموماً إلى العوامل التالية:

- عدم وجود الخبرات المؤهّلة والخوف من التغيير؛
- غياب الاستعداد الكافي ونقص الإمكانيات؛
- عدم توفر الوقت الكافي؛
- الافتقار إلى السوق المالي النشط .

ثالثاً: يتعلق السؤال الثالث والعشرون بتحليل فيما إذا كان من الضروري على الجزائر أن تتبّع النظام الجديد، إذ نجد أن هناك شبه إجماع يؤكّد هذه الختمية اتجاه تطبيق هذا الأخير، وذلك وفقاً للشكل التالي:

الشكل(21):



رابعاً: السؤال الرابع والعشرون، والتابع في مضمونه للسؤال السابق والقاضي بتفسير الإجابة عليه مهما كان نوعها، ومن خلال النسبة الكبير التي كانت مع ضرورة تطبيقها للنظام الجديد، لخصنا تبريراتهم لهذه الضرورة في النقاط التالية:

- مسارات التطورات الدولية والتوجه الاقتصادي المحلي؛
- الاندماج أكثر في الاقتصاد العالمي، والتمهيد لدخول المنظمة العالمية للتجارة؛
- الانفتاح نحو الخارج وتوسيع مجال تمويل المؤسسات، والسعى لجلب الاستثمارات خصوصاً الأجنبية منها؛
- السير نحو التوحيد الحاسبي والتكيف مع المعايير المحاسبية الدولية؛
- إعطاء الصورة الصدقية والمعلومات الموثوقة لأجل اتخاذ مختلف القرارات.

الفرع الرابع: العوامل المرافقة لتطبيق النظام الجديد

يرتبط هذا العنصر بمجموعة الأسئلة الموضحة أدناه.

أولاً: فيما يتعلق بالسؤال الواحد والعشرون، والذي يبحث فيما إذا كان النظام الحاسبي المالي من الممكن أن يطرح مشاكل عند تطبيقه في الميدان، حيث نعرض توزيع الإجابات في الجدول التالي:
جدول رقم (22): يوضح المشاكل الممكن أن يطرحها النظام الجديد

الإجابات	النكرارات	النسبة المئوية
نعم	68	%86.07
لا	11	%13.92
المجموع	79	%100

حيث يتبيّن من الجدول السابق أنّ أغلبية أفراد العينة يتوقّعون حدوث مشاكل أثناء وبعد تطبيق النظام الجديد، وذلك من خلال الاختلاف الكبير بين النظمين القديم والجديد، والقواعد التي يستند إليها كلاً منهما.

ثانياً: السؤال الثاني والعشرون، والذي يبيّن المشاكل التي يمكن أن يطرحها النظام الجديد، وهذا في حالة الإجابة على السؤال

السابق بعد حيث نوضح في الشكل التالي نسب توزيع الإجابات على الخيارات التالية:

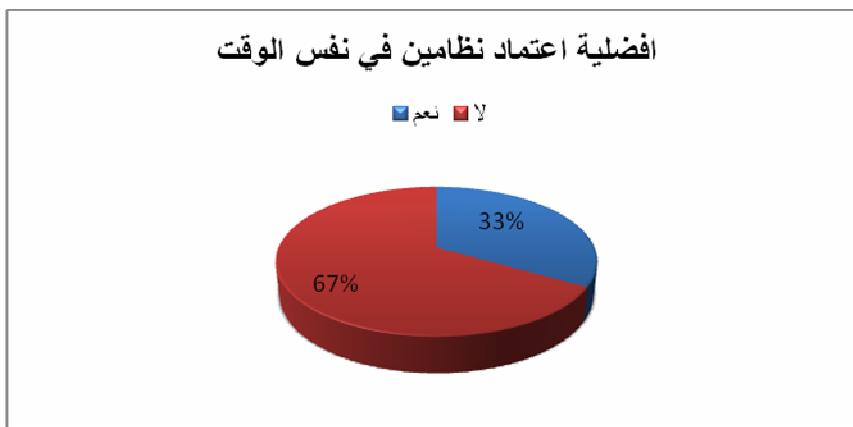
- الخيار الأول: مشاكل مرتبطة بالمعالجات المحاسبية؛
- الخيار الثاني: تصنيف عناصر القوائم المالية؛
- الخيار الثالث: تقييم عناصر الميزانية؛
- الخيار الرابع: إجابات أخرى.

الشكل(22):



ثالثاً: فيما يتعلق بالسؤال الخامس والعشرون، والذي نسعى من خلاله للوصول فيما إذا كان من الأفضل للمؤسسات الجزائرية اعتماد معايير المحاسبة الدولية مع إبقاء العمل بـ (PCN) في نفس الوقت، بتعبير آخر اعتماد نظامين للمحاسبة واحد توجه مخرجاته للإدارة الجبائية مثلا في (PCN)، والآخر توجه مخرجاته للمستثمرين ول مختلف المستعملين الآخرين و المتمثل في (SCF) أي مثل ما هو معمول به في الولايات المتحدة الأمريكية.

الشكل(23):



حيث أن الأغلبية حسب الشكل ضد اعتماد نظامين في نفس الوقت، وذلك لتفادي زيادة العبء على المؤسسات الجزائرية، من خلال زيادة التزامها بالإفصاح عن المعلومات لمختلف الجهات، وباستعمال طرق وأساليب تختلف عن بعضها البعض في النظمتين، ما يستدعي توفير إمكانيات بشرية ومادية كبيرة. والذي يؤثر بدوره على مردودية المؤسسات الجزائرية نتيجة زيادة أعبائها والتزامها، وهذا عكس ما ترمي الدولة إلى تحقيقه من خلال دعم المؤسسات وخاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي هي معنية بهذا التطبيق والتوجه الجديد. ما يتوجب الالتزام بنظام واحد يلي اغلب الاحتياجات من المعلومات على المستوى المحلي والدولي .

خلاصة الفصل:

من خلال الدراسة الميدانية التي أجريناها، على العينة التي تم اختيارها من الأكاديميين والمهنيين وإطارات المؤسسات الاقتصادية، وتحليل أرائهم وإجاباتهم استطعنا أن نستخلص التالي:

فيما يخص المخطط المحاسبي الوطني الذي تم إعداده والعمل به منذ قرابة 32 سنة، في إطار التوجه الاقتصادي الذي كان سائد في ذلك الوقت جاء لتلبية احتياجات الدولة من المعلومات، أصبح اليوم في ظل التطورات الاقتصادية لا يستحب لاحتياجات العديد من المستخدمين، خصوصاً على المستوى الدولي. لعدم استناده إلى معايير المحاسبة الدولية وهذا حسب رأي غالبية المستجوبين، كما أن المعلومات التي ينتجهما، درجة ملاءمتها وجودها لا ترقى لاتخاذ العديد من القرارات، إضافة إلى أنها كانت موضع مشاكل، سواء من خلال القيام بأبحاث في المجال المحاسبي أو في القيام بالمارسات المهنية الميدانية نفسها.

ومن خلال هذه الدراسة، واستناداً إلى الملاحظة الميدانية وإجابات أفراد العينة، لمسنا أن هناك تأخر في مجال التكوين لإطارات المؤسسات، إضافة إلى المهنيين والأكاديميين، وحتى في مستوى الإشراف في مجال التكوين. حيث تعتمد هذه المؤسسات إذا دعت الضرورة إلى ذلك على الخبرات والمكاتب الأجنبية.

ونضيف في هذا الصدد أن غالبية المستقصين، يروّون بان عملية الإفصاح عن المعلومات في القوائم المالية، سوف يعود عليها تطبيق المعايير الدولية المحاسبية بتأثير ايجابي، من خلال ما توفره هذه الأخيرة من زيادة في شفافية الحسابات الواردة في القوائم المالية، وقابلية هذه الأخيرة للمقارنة.

بالنسبة لتطبيق النظام المحاسبي المالي، فإن الأغلبية الساحقة من المستقصين أكدوا على ضرورة تبني الجزائر لهذا النظام، رغم ما قد يطرحه مستقبلاً عند تطبيقه من مشاكل في الميدان، سواء على مستوى المعالجات المحاسبية أو تقسيم وتصنيف عناصر القوائم المالية للمؤسسات.

إضافة إلى النتائج السابقة هناك بعض النتائج الأخرى التي سوف يتم عرضها في الخاتمة.



إن من بين عناصر نجاح المؤسسات واستمراريتها وجود التقنية المتقدمة والتمويل الجيد والتسويق الناجح والرصد الإحصائي الدقيق لأداء المؤسسات، من خلال القوائم المالية الدورية المفصح بها من طرف هذه الأخيرة، خاصة وأن الحاجة إلى معلومات مالية مفيدة ومتناهية قد أصبحت ضرورة ملحة، لتحقيق أكبر قدر من المصداقية أمام مختلف المتعاملين مع المؤسسة الاقتصادية، والمساهمين فيها على حد سواء.

لقد أصبحت مهنة الحاسبة الآن تلعب دوراً فاعلاً في حماية المؤسسة، خصوصاً في ظل العلاقة الوطيدة بينها وبين مختلف المستخدمين لمنجزاتها، المتمثلة في القوائم المالية. ونظراً لأن الحاسبة وسيلة ليست غاية في حد ذاتها، حيث نشأت وتطورت كمردود طبيعي وحتمي لتطور العوامل والظروف الاقتصادية والاجتماعية والقانونية السائدة على مدى العصور، والتي تطورت معها الحاجة إلى المعلومة المالية عن طريق الإفصاح عنها، للوفاء بمتطلبات مستخدميها. وبالتالي فإن المتبع للتغيرات على الساحة الاقتصادية اليوم يجد أن هناك حرصاً من الجهات المختصة، على أهمية مواكبة الحاسبة للتغيرات العلمية والمهنية كوسيلة لحماية المؤسسة. والتي تسعى الجهات ذات العلاقة لتفعيل دور هذه المهنة لخدمة الاقتصاد الوطني، وذلك بتطبيق معايير الحاسبة التي تضفي الأساس السليم والفعال على إعداد قوائم مالية مفيدة تلتزم المؤسسات الاقتصادية بها، حتى تسير على نهج محاسبي يضمن لها النجاح والاستمرارية في ظل التحديات الاقتصادية.

إن البعد الدولي للأنشطة الاقتصادية للمؤسسات، والسعى الدائم لتوفير الحجم الكافي من المعلومات القابلة للمقارنة، قاد كذلك إلى اتجاه دولي واضح لتبني (أو عولمة) المعايير المحاسبية الدولية، لاستخدامها بصفة إلزامية بواسطة آلاف المؤسسات على المستوى الدولي، وذلك باعتبارها مصدراً أساسياً لضوابط التقرير المالي. حيث نجد أن الشركات الناشطة في نطاق الاتحاد الأوروبي والمقيمة في البورصة أصبحت مطالبة باستخدام المعايير الدولية للمحاسبة وهذا كان ابتداءً من 2005.

وقد أدى هذا الاتجاه المتزايد للاهتمام بالمعايير المحاسبية الدولية، إلى توسيع عملية تبنيها. حيث أصبح الأمر لا يقتصر تبنيها على المؤسسات المقيدة بأسواق المال فحسب، بل إلى اتجاه العديد من حكومات الدول وأجهزتها إلى تنظم سياساتها المحاسبية وتبني المعايير الدولية، لسد حاجة التنظيم المحلي والدولي بمختلف جوانب إعداد وعرض القوائم المالية.

ومن هذا المنطلق يمكن القول أن العديد من الدول والهيئات التي طورت معاييرها ومارستها المحاسبية وفقاً لإستراتيجية بعيدة عن معايير المحاسبة الدولية مثل الجزائر، من خلال العمل بالمخاطر المحاسبي الوطني. أصبحت تواجه المؤسسات التي تعمل بهذا المخاطر ولها بعد دولي لأنشطتها مأزق، من خلال تعاملاتها التي تخطت الحدود المحلية والإقليمية. فاختلاف إعداد وعرض القوائم المالية التي تعد المنتج النهائي للمخاطر المحاسبي الوطني، مع متطلبات معايير المحاسبة الدولية الصادرة عن مجلس IASB، القاضية بأن تكون هذه المعلومات تعكس بصورة عادلة الوضع المالي للمؤسسة، بحيث يتلزم عند إعدادها بمجموعة من المعايير المحاسبية، حتى تظهر البيانات والمعلومات المالية المطلوبة، واللازم بيانها في القوائم المالية لجميع مستخدميها، وذلك من خلال خمسة قوائم رئيسية هي الميزانية، جدول حساب النتيجة، قائمة التدفقات النقدية وقائمة التغيير في الأموال الخاصة، بالإضافة إلى الملحق الذي يحتوي على الأوضاع المصاحبة للقوائم السابقة الذكر.

وفي هذا الصدد وجب على الجزائر إتباع النهج الدولي في اعتماد معايير المحاسبة الدولية، المحسدة في اختيار المجلس الوطني للمحاسبة للنظام المحاسبي المالي، الذي يتواافق في مضمونه إلى حد كبير مع ما تفرضه معايير المحاسبة الدولية، خصوصا فيما يتعلق بالإفصاح عن المعلومات في القوائم المالية الخمس، والخصائص الواجب تمعتها بها هذه المعلومات. وذلك بهدف إرساء لغة عالمية موحدة للاتصالتمكن من بلوغ مستوى الفهم العالمي المطلوب في عالم الأعمال، وتماشيا مع العولمة التي ألقت بظلالها على مختلف مجالات الحياة.

نتائج اختبار الفرضيات

بعد استعراضنا لمختلف جوانب الموضوع، ومن خلال الدراسة التفصيلية التي ضمنها في مختلف فصول وأجزاء البحث توصلنا أثناء اختبار الفرض إلى النتائج التالية:

فيما يتعلق بالفرض الأول والمتعلق بقصور القوائم المالية المنشورة حاليا وفق قواعد PCN وعدم فعاليتها وضرورة إعدادها وفق المعايير المحاسبية الدولية. فقد تم إثبات هذا الفرض وذلك بالاعتماد على ما تطرقنا له في العرض النظري وأكده غالبية المستجوبين. حيث أن المعلومات التي يوفرها المخطط المحاسبي الوطني لا تستند إلى المبادئ والأسس المحاسبية المحددة من طرف معايير المحاسبة الدولية، وذلك حتى تتماشى مع تحديات ومتطلبات التوجه الاقتصادي الجديد، بحيث يجب أن تكون هذه المعلومات ملائمة وموثوقة حتى يمكن استخدامها في اتخاذ القرارات الاقتصادية المناسبة، وهو ما توفره معايير المحاسبة الدولية من خلال ما هو موضع في إطارها المفاهيمي، الذي يفتقر المخطط المحاسبي الوطني إليه، من خصائص نوعية يجب أن تتمتع بها المعلومات، ومن قابلية للمقارنة سواء بين مؤسسات داخل المجال المحلي أو على المستوى الإقليمي، إضافة إلى القابلية لفهم محتوى القوائم المالية لمن يتتوفر على حد أدنى من المعرفة المحاسبية، كما أن للموثوقية التي تكتسبها المعلومة حسب المعايير الدولية تزيد من قوتها في الاعتماد عليها من قبل متخذى القرارات، وآخر خاصية هي الملاءمة حيث يراعى في إعداد والإفصاح عن المعلومة ملاءمتها لمستخدميها ومساعدهم في الاختيار بين البدائل المتاحة.

فيعد كل هذا أصبح من الضرورة على الجزائر أن تسير على نهج الدول التي تسعى إلى تحقيق التوافق مع معايير المحاسبة الدولية، سعيا للوصول إلى توحيد محاسبي عالمي يزيل كل الفوارق والاختلافات في الممارسات المحاسبية، وأساليب وطرق الإفصاح عن المعلومات على المستوى المحلي ، الإقليمي و الدولي.

أما بخصوص الفرض الثاني والمتعلق بأن القوائم المالية للمؤسسة الجزائرية لا تلبى احتياجات أغلب مستخدميها، وخاصة المستثمرين فقد تحقق ذلك من خلال احتكار عملية التوحيد المحاسبي من طرف الدولة، الممثلة في سلطتها الوصية وتماشيا مع النظام الاقتصادي الذي كان سائدا، حيث أن المخطط المحاسبي الوطني أعد لأجل الإمداد بالمعلومات وبيانات عن المؤسسات لغرض فرض رقابة اقتصادية وجائية على نشاطها. إضافة إلى تلبية مختلف الاحتياجات من المعلومات المفصح بها لكل من المحاسبة الوطنية وكذلك القائمين على أعمال التخطيط، وذلك لأجل إعداد النتائج الاقتصادية على المستوى الكلي دون

الاهتمام باحتياجات المستثمرين على المستوى الدولي. حيث أن معظم هؤلاء المستثمرين بعيدون كل البعد عن أنشطة المؤسسات اليومية، في حين يعتمدون على القوائم المالية كمصدر رئيسي للمعلومة عن اتخاذ قرار الاستثمار من عدمه.

ومن خلال البحث المتضمن في الفصول النظرية وبالاعتماد على إجابات المستقصين، تبين لنا أن المعلومات التي يتوجهها المخطط المحاسبي الوطني لا تستجيب حتى إلى احتياجات التسويير داخل المؤسسة، بحيث تسسيطر على عملية إعدادها النظرة واحتياجات الإدارة الجبائية، لما لها من تأثير قوي على عملية القياس والإفصاح عن المعلومات، ونرى كذلك أن هذه المعلومات تطرح عدة مشاكل بالنسبة لمن يستخدمها سواء على مستوى الأكاديميين من خلال قيامهم بأبحاث في مجال المحاسبة، أو عند المهنيين وما تطروحه من مشاكل مرتبطة بـ «مارساقم المحاسبية».

أما بالنسبة للفرض الثالث والمتعلق بإمكانية إعداد ونشر قوائم مالية وفق معايير المحاسبة الدولية في جميع المؤسسات التجارية والاقتصادية فلم يتم إثباته، على الأقل في الوقت الحالي أي في إطار المجال الزمني الذي تغطيه الدراسة، حيث يتطلب تطبيق المعايير الدولية الخاصة بعملية إعداد وعرض القوائم المالية على المؤسسات، تدرج زمني يعطي المدة الكافية لإنجاح هذه العملية، يتبعه في ذلك تصنيف موضوعي ملائم للمؤسسات المعنية بهذا التطبيق، حيث تعميم الالتزام بـ «معايير العرض والإفصاح الدولية» من شأنه أن يرهق العديد من المؤسسات، زيادة على معاناتها المالية من خلال التكلفة التي لا يستهان بها، للالتزام بتوفير معلومات والإفصاح عنها في القوائم المالية حسب ما تفرض معايير التقرير المالي الدولي.

إضافة إلى ما سبق ذكره من عوائق، فإن انتفاء هذا الفرض يتعلق كذلك بعجز المؤسسات الجزائرية ولو حتى بصفة مؤقتة عن توفير الإمكانيات، وخصوصاً الموارد البشرية الداخلية المتخصصة في هذا المجال، لتجاوز هذا التحدي وتحقيق ما هو مطلوب منها، وهذا يرجع حسب أفراد العينة التي تم استقصاءها إلى النقص المسجل في مستوى التكوين، الذي لم يتم الاهتمام به إلا مؤخراً بعد الضغط من طرف الم هيئات الوصية بتطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر. إضافة إلى عدم اهتمام المؤسسات الجزائرية بما يدور في محيطها وخاصة على المستوى الدولي، إذ عند الحاجة تلجأ إلى الاعتماد على الخبرات والمكاتب الأجنبية المختلفة المستقرة في الجزائر.

فيما يخص الفرض الأخير والمتعلق بمدى مساهمة الإفصاح حسب متطلبات معايير المحاسبة الدولية في تدعيم شفافية وملائمة المعلومات المالية، فقد تم إثباته ذلك باعتبار أن المعلومات التي يقدمها المخطط المحاسبي الوطني تؤثر على عملية إعدادها الدولة واحتياجات الاقتصاد الكلي، والمحاسبة الوطنية إضافة إلى التأثير القوي من الإدارة الجبائية على العديد من المعالجات المحاسبية، وبالتالي تمس بـ «صدقية المعلومات وشفافيتها في عرض الصورة الصادقة على المؤسسة والعمليات اليومية التي تقوم بها».

كما أن القوائم التي تعدد في إطار المخطط المحاسبي الوطني تفتقد إلى معلومات هامة منصوص عليها حسب معايير المحاسبة الدولية، وهي المعلومات الموجودة في قائمة التدفقات النقدية، التي من شأنها مساعدة مختلف المستخدمين للمعلومات والمهتمين بالمؤسسة، من معرفة كل التدفقات النقدية الواردة والصادرة للمؤسسة تحديد (تصنيف) أنواعها، من تدفقات نقدية استثمارية

و تمويلية و تشغيلية، نضيف في هذا الصدد افتقار مخرجات المخطط الحاسبي الوطني إلى تقديم إيضاحات مرفقة للقواعد المالية يتم من خلالها الإفصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة، و تحليل أكثر تفصيل للمبالغ الظاهرة في صلب قوائمها. إضافة إلى الإفصاحات التي من شأنها المساعدة في تحقيق العرض العادل والصورة الصادقة لحالة المؤسسة، ما من شأنه أن يمكن متخدلي القرارات من القدرة على المفاضلة بين مختلف البداول المتاحة، لاتخاذ القرارات المختلفة انطلاقاً من ملائمة المعلومة المتاحة ومساعدتها على توضيح الغموض الذي قد ينشأ عن وضعية المؤسسة .

الخلاصة و النتائج

يتأثر الإطار المحاسبي الجزائري وعملية الإفصاح عن المعلومات بالمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية السائدة، ومن ثم فإنه من الضروري للمؤسسات الجزائرية أن تواكب تلك التغيرات تجاوباً وتفاعلًا يتناسب مع وحجم وأهمية وسرعة تلك التغيرات، سواء على المستوى الأكاديمي أو التطبيقي. وهذا يتطلب إعادة تقييم الموقف المهني والأكاديمي ليتوافق مع المتطلبات الحالية و المتوقعة في ظل البيئة الاقتصادية الجديدة.

إن المفاهيم الخاصة بأهداف القوائم المالية وجودة المعلومات المحاسبية الخاصة كذلك بالقواعد المالية الأساسية والعناصر التي يجب أن تحتويها و يتم الإفصاح عنها، تغير في إطار التوجه المحاسبي العالمي الجديد. حيث أصبحت المعلومة تخدم أطرافاً داخلية وخارجية، ولم تعد تمثل هذه الأطراف في الاحتياجات على المستوى المحلي فقط، كما أصبحت جودة المعلومات ضرورة لا مفر منها لترشيد متخدلي القرارات، حيث نسجل كذلك أن الجداول المحاسبية حسب المخطط الحاسبي الوطني لم تعد كافية للوفاء بالمتطلبات التي يفرضها الواقع الجديد، ما أدى بالاستجابة إلى اعتماد النظام المحاسبي المالي ابتداء من 01/01/2010 . إذ أن الإفصاح في ظل التطورات الاقتصادية يجب أن يأخذ منحي آخر يتعدي احتياجات مستخدمي القوائم المالية المحليين، إلى مستخدمين لهم متطلبات تختلف في نوعيتها وحجمها ودرجة تفصيلها ودقتها.

إن عملية الانتقال إلى تطبيق النظام المحاسبي المالي المعد بالاعتماد على معايير المحاسبة الدولية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية **IASB**. يجب أن يعتمد على مشاركة كل الأطراف الفاعلة في المجال المحاسبي من أكاديميين ومهنيين ممارسين وهيئات رسمية. وذلك بتبني إستراتيجية تأخذ بعين الاعتبار أعمال وجهود الدول الساعية في هذا المجال، والهيئات العالمية المهتمة بال المجال المحاسبي، وهذا ببراعة خصوصية واقع الاقتصاد الجزائري من خلال التدرج في التطبيق، وتحقيق التوافق والتقارب بين النظام المحاسبي الجديد والعديد من التشريعات والقواعد لاسيما الجبائية منها، وتراعي كذلك الفترة التي لا يستهان بها من تطبيق المخطط المحاسبي الوطني وتشبع مختلف الأطراف لاسيما الممارسين منهم، ومعايشتهم للمخطط وعدم استعدادهم الكامل للتطبيق على الأقل في الوقت الحالي.

التوصيات

من خلال التطرق للدراسة والبحث المبين في الفصول الأربع السابقة التطرق لها، وسعيا لإعطاء فائدة أكبر لهذا البحث يمكن في هذا المجال أن نقدم بعض التوصيات، نرى بأن العمل بها سوف يساهم في تسهيل تطبيق النظام الحاسبي المالي.

- العمل على إشراك مختلف الفاعلين في المجال الحاسبي من أكاديميين ومارسين للمهنة وهيئات رسمية ومختلف المستخدمين للمعلومات التي يتوجهها النظام الحاسبي، بحيث لا تأخذ عملية التوحيد اتجاه سياسي موكلا بدوره إلى وزارة المالية فقط من خلال المجلس الوطني للمحاسبة.
- الاتجاه إلى تقليل الفجوة بين القانون الذي يعبر عن الطبيعة القانونية للعمليات، وقواعد النظام الحاسبي المالي الذي يشير إلى المضمون الاقتصادي للعمليات، ما يدعم تحقيق التقارب والتوافق بين المعالجة القانونية للمعاملة والمعالجة الحاسبة لها.
- العمل على دراسة الماضي التي لها تأثير على الموارد المالية للدولة لاسيما الجانب الضريبي، من خلال الحفاظ على العلاقة بين المحاسبة والجباية لتحديد العمليات الواجب القيام بها على الأقل عند الانتقال من النتيجة الحاسبية إلى النتيجة الجبائية، وذلك لضمان استقرار الوعاء الضريبي.
- تكثيف الدورات التدريبية من خلال التكوين في مجال معايير المحاسبة الدولية، والنظام الحاسبي المالي لسد الثغرات والنقائص المسجلة على مستوى الإشراف والتكوين.
- القيام ببرنامج إصلاح على مستوى التعليم العالي والثانوي، خصوصا في تخصصات المحاسبة وزيادة الانفتاح نحو المهنة الحاسبية للغير، وذلك بتنظيم أيام دراسية وملتقيات بمشاركة المتخصصين والأكاديميين لتفعيل دور مهنة المحاسبة وبيان أهميتها للمؤسسات ومختلف القطاعات .
- تشجيع التعاون الاستراتيجي بين المهنيين والأكاديميين الجزائريين، والمحترفين الأجانب للارتقاء بمستوى المهنة وزيادة تنافسيتها أمام مكاتب المراجعة والاستشارات الأجنبية .
- توفير الإمكانيات اللازمة، وبذل الجهد الرامي إلى إنجاح عملية تطبيق النظام الحاسبي المالي لتمكين المؤسسات التي ترغب في الوصول مصادر التمويل الدولية، من الحصول على شروط تمويل تفضيلية، من خلال تلبية مختلف الاحتياجات من المعلومات للمحللين والمستثمرين على المستوى الدولي.

- العمل على إحداث هيئات مستقلة تتولى عملية السهر على تطبيق المعايير الدولية، والسهر كذلك على مراقبة الالتزام بما من طرف المؤسسات المعينة.

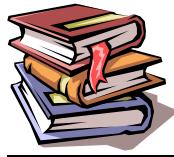
آفاق البحث

إن التعرض لموضوع الإفصاح الحاسبي ومعايير المحاسبة الدولية لا يمكن إحياطه بكل جوانبه من خلال دراسة واحدة، ومنه فإن هذه الدراسة تعتبر مساهمة بسيطة من الباحث وخطوة أولى بالنسبة للدراسات القادمة والممكنة في مجال معايير المحاسبة الدولية وتطبيقاتها في الدول المختلفة، فمن خلال بحثنا في هذا الموضوع توضح لنا عدة مواضيع يمكن التطرق لها من خلال دراسة كل معيار من المعايير على حدا وتطبيقه على المؤسسات الجزائرية.

التطرق أيضا إلى المراجعة وتدقيق الحسابات في ظل اعتماد معايير المحاسبة الدولية، وما الذي يمكن أن يتغير في عمل المراجع نتيجة اختلاف مخرجات النظام الحاسبي.

التعرض بالدراسة إلى معايير المحاسبة الدولية و مدى ملاءمتها للدول السائرة في طريق النمو بالإسقاط على الدول العربية وتبقي المواضيع في هذا المجال كثيرة والدراسة فيها واسعة تتطلب فقط البحث عن الإشكاليات الملائمة، للبحث في هذا المجال.

كتاب المراجع



المراجع باللغة العربية

- 1- أوبرت ميجز، وآخرون، المحاسبة أساس لقرارات الأعمال، ترجمة: مكرم باسيلي، محمد الديسطي (المملكة العربية السعودية: دار المريخ، 2006).
- 2- أحمد نور، المحاسبة المالية، القياس و التقييم و الإفصاح المحاسبي وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية و المصرية، (الإسكندرية، الدار الجامعية، 2000).
- 3- أمين لطفي، المحاسبة الدولية والشركات المتعددة الجنسية، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2004)
- 4- إلدون س، هنريكسن، نظرية المحاسبة ،ترجمة، كمال أبو زيد ،الطبعة الرابعة، (الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث،2005) .
- 5- جبرائيل حاله، و آخرون، المحاسبة المالية بين النظرية و التطبيق، (الأردن: دار زهران،دار الهلال،1997) .
- 6- حسام الدين الخداش، وليد الصيام، عبد الناصر نور،المدخل إلى علم المحاسبة المالية، الطبعة الأولى، (عمان: دار المسيرة، 1995) .
- 7- حسين القاضي، مأمون حمدان، المحاسبة الدولية (الأردن: الدار العلمية، دار الثقافة، 2000) .
- 8- حسين القاضي، سوسن حلوفي، مبادئ المحاسبة، (الأردن، دار زهران للنشر، 1997) .
- 9- خالد عبد الله، و آخرون، أصول المحاسبة، (الأردن، مركز الكتاب الأردني، 1990) .
- 10- درحمن هلال، المحاسبة التحليلية: نظام معلومات للتسهير و مساعد على اتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر ، 2004/2005
- 11- رضوان حلوة حنان،و آخرون،أسس المحاسبة المالية،(عمان:دار ومكتبة حامد،2004).
- 12- رضوان حلوة حنان،تطوراً لفكرة المحاسبة،(عمان:مكتبة دار الثقافة،1998)

- 13-سامر فنطوجي، «دور الحضارة الإسلامية في تطور الفكر المحاسبي» [على الخط]، أطروحة دكتوراه، منشورة، جامعة حلب، 2003، متاحة على: <<http://www.acc4arab.com/phplinkat/linkredirect.php?linkid=226>>. (2007/12/15)
- 14-شعيب سروف، "الممارسات المحاسبية في الشركات متعددة الجنسيات و التوحيد المحاسبي العالمي"، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2006/2007.
- 15-صلاح محمود، "انعكاسات التطورات الاقتصادية الحديثة على الإطار العلمي لنظرية المحاسبة بالتركيز على معايير المحاسبة الدولية "، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: للاقتصاد والإدارة، 17، ع 2، (2004).
- 16-صلاح الدين مبارك، اقتصادييات نظم المعلومات المحاسبية و الإدارية، (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2005).
- 17-طارق حماد، التقارير المالية، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2000).
- 18-طارق حمادة، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار و منح الائتمان، (الإبراهيمية: الدار الجامعية، 2006).
- 19-عبد الحي مرعي، محمد الصبان، التطور المحاسبي و المشاكل المحاسبية المعاصرة، (بيروت، دار النهضة العربية، 1988).
- 20-عبد الحي مرعي، محمد الصبان، محمد الفيومي، أصول القياس و الاتصال المحاسبي، (بيروت: دار النهضة العربية، 1988) .
- 21-عبد الرزاق قاسم، تحليل و تصميم نظم المعلومات المحاسبية، (عمان: مكتبة دار الثقافة، 2004).
- 22-عمر حسنين، تطور الفكر المحاسبي، (بيروت، دار النهضة العربية).
- 23-قاسم الحوباني، زياد السقا، نظم المعلومات المحاسبية، [على الخط]، (العراق: وحدة الحدباء، <www.infotechaccounts.com/PHPBB2/index.php> ، متوفّر على:) (2003). (2007/12/13)

- 24- كمال النقيب، **مقدمة في نظرية المحاسبة**، (عمان، دار وائل، 2004).
- 25- كمال النقيب، **المدخل المعاصر إلى علم المحاسبة المالية**، (عمان: دار وائل، 2004).
- 26- كمال الدين الدهراوي، سمير محمد، **نظم المعلومات المحاسبية**، (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2002).
- 27- كمال الدين الدهراوي، **مدخل معاصر في نظم المعلومات المحاسبية**، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2002/2003).
- 28- لطيف زيد، عقبة الرضا، رولا لايقة، "الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم(30)"، مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحث العلمية [على الخط] 2006، مجلد: 28، العدد: 2.
- 29- لطيف زيد، حسان قيطيم، نغم مكية، "دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار"، مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحث العلمية [على الخط]، 2007، المجلد 29، العدد 1.
- 30- محمد أبو زيد، **المحاسبة الدولية و انعكاساتها على الدول العربية** (القاهرة: ايتراك للنشر والتوزيع، 2005).
- 31- محمد بوتين، **المحاسبة العامة للمؤسسة**، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1999).
- 32- محمد بدوي، **المحاسبة عن التأثيرات البيئية و المسئولية الاجتماعية للمشروع**، (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2000).
- 33- محمد الحفناوي، **نظم المعلومات المحاسبية**، (عمان: دار وائل).
- 34- مصطفى السعدني، "مدى ارتباط الشفافية و الإفصاح بالتقارير المالية و حوكمة الشركات"، جمعية المحاسب و مدققي الحسابات، ملتقى: مهنة المحاسبة و المراجعة و التحديات المعاصرة، دولة الإمارات العربية من 4-5 / 12 / 2007.
- 35- مداري بلغيث، **"إشكالية التوحيد المحاسبي"**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد: 01، السنة 2002.
- 36- محمد غادر، "دور الهيئات الأكاديمية في اعتماد معايير الحاسبة الدولية"، "نشرة المجتمع العربي للمحاسبة القانونية"، العدد 26، سنة 2004.

- 37-نبيه الجبر، محمد عبد المنعم، **المحاسبة الدولية: الإطار الفكري و الواقع العلمي**، (الرياض: الجمعية السعودية للمحاسبة، 1998).
- 38-هاشم عطية، مدخل إلى: **نظام المعلومات المحاسبية**، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2000).
- 39-وصفي أبو المكارم ،**دراسات متقدمة في مجال المحاسبة المالية**، (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة ، 2002).
- 40-وصفي أبو المكارم، **دراسات متقدمة في مجال المحاسبة المالية**، الطبعة الثانية، (الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة، 2004).
- 41-وليد الحيلي، **نظريّة المحاسبة**، (على الخط) ، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك متاح على <http://www.ao-academy.org/docs/Nadha ryat%20almuhasaba-2.pdf>.
- 42-يوسف جربوع، سالم حلس، **المحاسبة الدولية مع التطبيق العملي لمعايير المحاسبة الدولية**، (عمان: مؤسسة الوراق ، 2001).
- 43-مجلة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، **المعيار المحاسبي الدولي الأول،الجزء الثاني العدد 116**.
- 44-مجلة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، **المعيار المحاسبي الدولي الأول،الجزء الثالث العدد 117**.
- 45-مجلة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، العدد 02، سنة 2002.
- 46-المجتمع العربي لمحاسبين القانونيين، نشرة نشرة شهرية الكترونية ، مارس 2007.
- 47-قانون المالية، الجريدة الرسمية، رقم 06 ، العدد 110 ، صادرة 31/12/1969.
- 48-مداني بن بلغيث ،**أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية** ،أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 2004.
- 49-القرار المتعلق بكيفية تطبيق المخطط الوطني للمحاسبة **الجريدة الرسمية**، السنة 13 ، العدد 24، الصادر بـ 23 مارس 1976.
- 50-القرار المتعلق بكيفية تطبيق المخطط الوطني للمحاسبة **الجريدة الرسمية**، السنة 13 ، العدد 24 ، الصادر بـ 23 مارس 1976 .

51- المرسوم التنفيذي 96-318، يتضمن إحداث CNC، الجريدة الرسمية، العدد 56، الصادر في 1996/09/29.

52- القانون رقم 07-11، المادة 04 ، الجريدة الرسمية رقم 74 ، المؤرخ في 25 / 11 / 2007 .

53- قانون المالية، الجريدة الرسمية، العدد 85، لسنة 2007، الصادر في 27/12/2006 .

54- قانون المالية التكميلي - الجريدة الرسمية رقم 42، المؤرخ في 24/07/2008،

55- محمد بوتين، **محاضرات في معايير المحاسبة الدولية**، السنة الأولى ماجستير، المركز الجامعي بالمدية، 2008/2007.



المراجع باللغة الأجنبية

56-Anne le manth. catherine maillet normes comptable international IAS/IFRS (Paris : Foucher, 2005) .

56- Ayed, Amor : les états financiers, (Tunis : C.L.E, 2001).

57- Benait, lebrun , " la trésorerie et ses équivalents présentation et évaluation en IFRS", p :3 :dans R.F.C N386 Mars 2006.

58- Bouraoui, N, Néssite d'une réforme comptable en Algérie dans le cadre du passage de l'économie planifiée à l'économie de marché, mémoire de magister en science de gestion, ESC, Alger .1998. 1994.

59- Ben yeklef.H, (normalisation et investissement), document de séminaire.

60- Bouassida, S, , Mourad,lakhdhar ,M, séminaire sur le therme , **les normes IAS/IFRS en entreprise** : vip group, février 2005.

61- Ben belkacem .S. "le contra de location financement, séminaire internationale sur les normes comptables inter nationale IAS/IFRS", 20 – 21 Mai 2008, Université de TIZI OUZOU .

62- Breham.E, et autre : **les impacts des normes IAS sur le contrôle de gestion**, mémoire des fin d'étude, ELS lille 2004 .

- 63- Brun, S, **l'essentiel des normes comptables IAS/IFRS**,(paris :éd d'organisation, 2004).
- 64- Colasse,B,**comptabilité générale:PCG1999**, 6éd,(paris:economica,2000).
- 65- Colasse ,B, **comptabilité générale:PCG 1999 et IAS**,2001.
- 66- Colasse,B, **théories comptable**, dans, encyclopédie de comptabilité de contrôle de gestion et d'audit,(paris:economica,2000) .
- 67- CAPRON, M, **la comptabilité en perspective**,(paris: édition la découverts, 1993).
- 68- Colasse,B, « **L'harmonisation comptable international»**, dans Encyclopédies de C.C.A.
- 69- DEGOS,J,**la comptabilité**,(paris:dominos Flammarion,1998).
- 70- De roover ;R, **la comptabilité a travers les âges**, 1^{er},(Bruxelles: bibliothèque royale ALBERT ,1970).
- 71- Decock GOOD, C, DOSNE, F, **comptabilité international les IAS/IFRS en pratique**, (Paris: économica, 2005).
- 72- DFCG, Norme IAS /IFRS (que fait il faire comment s'yprendre)
2^{éd}(d'organisation 2004/2005) .
- 73- Djilali , A,(Réflexion sur le projet du nouveau référentiel comptable algérien en rapport les norme IAS/IFRS) , séminaire sur la normalisation comptable internationale 24/09/-03/10/2005,kolea-Alger.
- 74- Des robert,J,F.Méchin,F.Puteaux,H.normes IFRS et PME.(Paris :DUNOD,2004).
- 75- Faure. A. **La comptabilité c'est simple**, (Paris : Chiron, 2006) .
- 76- Gensse,p, **modèle comptable français**,dans encyclopédie de C,C,A.
- 77- Grégory, **lire les états financiers en IFRS édition**, (Paris : organisation, 2004).
- 78- Jean- François et Bernard, colasse, **juste valeur** (Paris : economica, 2001).
- 79- Jean – François Regnard, **lire un bilan c'est simple**, (Paris : Chiron ,2007).
- 80- Journal Officiel de L'union Européenne. L 111/5 -17/04/2004.
- 81- Lamine Hamdi,M, "La profession comptable au Maghreb (Algérie-Libye-Maroc-Mauritanie-Tunisie), document de séminaire,2006.
- 82- Ministère des finances, **projet 7 de système comptable financier** , document de travail, octobre 2004.

- 83- Maillet.B, le manh,A , normes comptable international IAS/IFRS ,(Alger:berti,2007).
- 84- Ministère des finances, conseil national de la comptabilité , Alger , novembre 1999.
- 85- Ministère des finances, CNC, document de travail.
- 86- Ministre des finances, CNC, séminaire sur la normalisation comptable internationale et la présentation du projet de nouveau system comptable.
- 87- MEROUANI .S. Le projet du nouveau système comptable financier algérien .mémoire de magistère en sciences de gestion ; option management. ESC. 2006.
- 88- NASIRI, A, (**le cadre conceptuel Américain et ses conséquences sur le modèle comptable traditionnel**) Revue française de comptabilité 173, octobre1986, paris.
- 89- Nahmias, M., **L'essentiel des normes IAS/IFRS** (Paris :éd d'organisation ,2004) .
- 90- Obert, R, **pratique des normes IAS/IFRS**, (Paris : Dunod, 2003).
- 91- Pascal. B. Pierre, G, **instruments financiers et IFRS**, (Paris : Dunod, 2007).
- 92- Pascale delvaille , **norme comptable internationales** (généralités – présentation et évaluation dans le comptes individuels), (INTEC .2005/2006).
- 93- Saci, D, **comptabilité de l'entreprise et système économique**; l'expérience algérienne;(Alger: O.P.U, 1991).
- 94- Obert, R, **comptabilité approfondie et révision** ,3^{eme} éd (paris : dunod, 2000).
- 95- IAS24, IAS14, IAS01.
- 96- http : //www.IASplus.com
- 97- http : //www.FASB.org
- 98- http : // Erreur ! Référence de lien hypertexte non valide.
- 99- http://www.ascasociety.org
- 100- www. IASB. org
- 101- http: //www.IFAC. org
- 102- www.focusifrs.com



ملحق رقم -01- قائمة الاستبيان باللغة العربية والفرنسية

نسخة بالعربية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المركز الجامعي بحي فارس
معهد العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية
وعلوم التسيير

جامعة المتوسط



يقوم الطالب بإعداد بحث بعنوان «الإفصاح¹⁸³ في المؤسسات الجزائرية في ظل معايير المحاسبة الدولية»، والذي يندرج ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية ومحاسبة. وتعد قائمة الاستقصاء هذه جزءاً من البحث، والمعلومات الذي يحتويها هذا الاستقصاء تعتبر ضرورية، لهذا نرجو من سعادتكم الإجابة على جميع هذه الأسئلة بكل عنابة ووضوح .
لان إجابتكم على الأسئلة الواردة بالقائمة سوف تساعدي في تحقيق نتائج البحث.
وأحيطكم علماً أن إجابتكم لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي، كما يتشرف الطالب أن يزودكم بنسخة من هذا البحث أو نتائجه في حالة اهتمامكم بها.

وأخيراً أشكر لكم حسن تعاونكم ومساهماتكم في هذا البحث.

الطالب: سفير محمد.

Rifas8403@yahoo.fr

- 1- عرض ونشر القوائم المالية للمؤسسة
 - 1 الاسم (اختياري): السن: أنثى ذكر / الجنس:
 - 2 الدرجة العلمية: مؤهل أقل من جامعي مؤهل جامعي حافظ حسابات
 - 3 الشهادة المهنية: محاسب معتمد / خبير محاسب
 - 4 القطاع الذي تنتمي إليه: أعمال حرة قطاع عمومي آخر.....
 - 5 العنوان الإلكتروني..... / الهاتف..... / الخيرة.....
 - 6 هل المعلومات والجدول المحاسبية المعدة المعروضة وفق قواعد (PCN) تلي احتياجات مستخدميها؟
-

لا تلي نوعا ما نعم

7- إذا كان الجواب بغير نعم، هل هذا راجع إلى أن هذه المعلومات والجداول المحسية؟:

-
-
-
-
- لا تستند إلى معايير المحاسبة الدولية
- لا تستجيب لاحتياجات التسبيب
- تميل النظرة واحتياجات الإدارة الجبائية على عملية إعدادها
- اختلاف احتياجات المستخدمين
- جواب آخر.....

8- في رأيك هل المعلومات والجداول المحسية المعروضة حسب (PCN) تتمتع بالخصائص النوعية حسب ما تنص عليه معايير المحاسبة الدولية؟

نعم لا دون جواب

9- إذا كان الجواب بـ نعم، اذكر بعض من هذه الخصائص أو أهله؟

..... /

10- هل صادف وان واجهتك مشاكل مرتبطة بجودة وملاءمة المعلومات المعروضة في الجداول المحسية حسب (PCN)؟

نعم لا دون جواب

11- إذا كان الجواب بـ نعم، هل هذا كان متعلق بـ:

-
-
-
- قيامك بأبحاث في مجال المحاسبة
- اتخاذ قرارات معينة
- أعمال مرتبطة بعماراتك المحاسبية
- جواب آخر.....

12- كيف ترى تأثير التنظيم الجبائي على عملية القياس والإفصاح عن المعلومات المالية؟

تأثير قوي تأثير ضعيف دون تأثير جواب آخر.....

13- في رأيك، كيف ترى تأثير اعتماد الجزائر لمعايير المحاسبة الدولية على عملية إعداد وعرض القوائم المالية؟

اثر ايجابي اثر سلبي ليس له اثر جواب آخر.....

14- في رأيكم هل هناك حوار بين مختلف الفاعلين في المجال الحاسبي من أجل تحضير تطبيق النظام الجديد ودراسة التأثير الذي يحدثه بعد تطبيقه؟

حوار قوي حوار ضعيف لا يوجد حوار دون جواب

15- هل شاركم في عملية التحضير والتكوين في إطار التعريف بالنظام الحاسبي المالي وعملية تطبيقه؟

نعم لا

16- هل في رأيك يمكن إعداد ونشر قوائم مالية حسب المعايير الدولية في جميع المؤسسات الجزائرية المعنية بذلك؟

نعم لا

17- في حالة الإجابة بـ لا، لماذا؟.....

.....

.....

18- هل المؤسسات الجزائرية توفر على الإمكانيات وخصوصا الموارد البشرية الداخلية المتخصصة التي تسمح لها بالانتقال إلى تطبيق النظام الجديد؟

نعم لا دون جواب

19- في حالة الإجابة بـ لا، هل هذا راجع إلى؟:

-
- نقص في مستوى التكوين

- عدم الاهتمام بالتطورات الدولية -
 الاعتماد على الخبرات والمكاتب الأجنبية -
 جواب آخر.....-

20- حسب رأيك، هل يضمن تطبيق النظام الحاسبي المالي زيادة في شفافية الحسابات وقابلية القوائم المالية للمقارنة للأطراف التي تستعملها؟

- لا دون جواب نعم
 لا نعم

21- هل تطبيق النظام الحاسبي المالي يمكن أن يطرح مشاكل؟

22- إذا كان الجواب بـ نعم، هل تتعلق هذه المشاكل بـ؟:

- المعالجات الحاسبية -
 تصنيف عناصر القوائم المالية -
 تقييم عناصر الميزانية -
 جواب آخر.....-

23- هل كان من الضروري على الجزائر أن تبني النظام الحاسبي المالي الجديد؟

- لا نعم

24- مهما كان الجواب، برأيك لماذا؟.....

25- هل في رأيك انه كان من الأفضل لل المؤسسات الجزائرية اعتماد معايير المحاسبة الدولية مع إبقاء العمل بـ (PCN) في نفس الوقت (أي اعتماد نظامين للمحاسبة واحد توجه مخرجاته للإدارة الجبائية (PCN) ، والآخر(SCF) توجه مخرجاته للمستثمرين ول مختلف المستعملين الآخرين) ؟

- لا نعم

شكرا على الوقت الذي خصصتموه للإجابة على هذا الاستقصاء.

Version française

Ministère de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique
Centre Universitaire de MEDEA
Faculté des sciences économiques,
et commerciales et de gestions

Madame, Monsieur,

Pour la réalisation d'un projet de magister sur :

« La Divulgation¹⁸⁴ dans les entreprises Algériennes à l'ombre des Normes comptables internationales »

Je me permets de solliciter votre concours dans le cadre d'une enquête sur les avis des académiciens et des professionnels sur un ensemble de questions dans le domaine de la comptabilité en Algérie.

Compte tenu de l'importance que revêt cette étude pour moi, et aussi de son intérêt potentiel pour la profession, j'espère que vous accepterez de me fournir les réponses au questionnaire ci-joint.

Je me tiens à votre disposition pour tous renseignements complémentaires, et je vous remercie d'avance pour votre collaboration à cette étude.

Veuillez agréer, Madame, Monsieur, mes meilleures salutations.

SAFIR. Mohamed.
Rifas8403@yahoo.fr

- 1 - Nom (facultatif)..... / Sexe: M F / Age:.....
 2 – Niveau d'instruction: Diplôme Études secondaires universitaire post graduation
 3 - Certificat professionnel: comptable agréé commissaire aux comptes expert comptable
 4 - Le secteur auquel vous appartenez: Secteur libéral Secteur public Secteur privé Autre
- 5- E-mail : / Téléphone : / Expérience :

6 - Est-ce que les informations et les tableaux comptables préparés et présentés conformément aux règles

du PCN répondent aux besoins de ses utilisateurs?

Oui à un certain degré ne répondent pas

7 - Si la réponse est autre que "oui", est-ce que cela est dû au fait que ces informations et les tableaux comptables?

- Ne reposent pas sur les normes comptables internationales.
- Ne répondent pas aux besoins de la gestion.
- les Perspectives et les besoins en matière d'administration fiscale tendent vers leur processus d'élaboration.
- Diversité des besoins des utilisateurs.
- Autre

8- Est-ce que les informations et les Tableaux comptables présentés conformément au PCN possèdent les caractéristiques qualitatives requises par les normes comptables internationales?

¹⁸⁴ - publication et présentation des états financiers de l'entreprise

Oui Non sans réponse

9 - Si la réponse est oui, citez quelques-unes de ces caractéristiques ou bien les plus importantes.

...../...../...../.....

10 - Est-ce que vous avez rencontré des problèmes liés à la qualité et à la pertinence des informations présentées dans les tableaux comptables selon (PCN)?

Oui Non sans réponse

11 - Si la réponse est oui, est-ce que cela est lié à :

- Vos recherches dans le domaine de la comptabilité
- La Prise de certaines décisions
- Travaux en relation avec votre pratique comptable
- Autre



12 – Comment voyez-vous l'impact des règles fiscales sur le processus de mesure et de divulgation des informations financières?

Impact fort Impact faible Sans impact Autre

13 – A votre avis comment voyez-vous l'impact de l'adoption par l'Algérie, des normes comptables internationales sur le processus de préparation et de présentation des états financiers?

Impact positif Impact négatif Impact Nul Autre réponse

14 - A votre avis est-ce-qu'il y a un dialogue entre les différents acteurs, dans le domaine de la comptabilité, pour préparer l'application du nouveau système et étudier son impact après son application?

Dialogue consistant Dialogue faible Absence de Dialogue sans réponse

15 - Avez-vous participé au processus de préparation et de formation dans le cadre de la définition du système comptable financier et de son application ?

Oui Non Sans réponse

16 - Pensez-vous qu'on pourrait préparer et publier des états financiers conformément aux normes internationales dans toutes les entreprises algériennes concernées par cela?

Oui Non

17 - Si la réponse est non, comment justifiez-vous cela ?

.....
.....
...
.....
....

18 - Est-ce que les entreprises ont le potentiel et surtout les ressources humaines internes spécialisées qui

leur permettraient de passer au nouveau système?

Oui Non Sans réponse

19 - Dans le cas où la réponse est non, cela est dû à :

- Un manque au niveau de la formation
- Un manque d'attention aux développements internationaux
- Le fait de compter sur l'expertise et les bureaux étrangers
- Autre réponse :

20 – Selon vous, Est-ce que l'application du système comptable financier garantit un surplus dans la transparence des comptes et la comparabilité des états financier à leurs utilisateurs?

Oui Non Sans réponse

21 - Est-ce que l'application du système comptable financier pourrait poser des problèmes?

Oui Non

22 - Si la réponse est oui, est-ce que ces problèmes sont liés:

- Aux traitements comptables
- Au classement des éléments des états financiers
- A l'évaluation des éléments du bilan
- Autre réponse

23 - Etait-il nécessaire pour l'Algérie d'adopter le système comptable financier?

Oui Non

24- Quelle que soit la réponse. À votre avis, pourquoi ?

.....
.
.....
.
.....
.

25 – Selon vous aurait-il été préférable pour les entreprises algériennes d'adopter les normes comptables internationales et de continuer à appliquer le (PCN) en même temps? (C'est-à-dire, adapter deux systèmes comptables ; l'un(PCN) destine ces informations à l'administration fiscale, l'autre(SCF) aux investisseurs et les différents autres acteurs).

Oui
Non

Merci pour le temps alloué pour répondre à cette enquête.

**الملحق رقم-02- القوائم المالية حسب النظام المحاسبي
المالي باللغة الفرنسية**

Bilan (Actif)

Exercice clos le...

ACTIF	Not e	N			N - 1
		Brut	Amort./Pr ov.	Net	Net
ACTIF IMMOBILISE (NON COURANT)					
Ecarts d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles					
Immobilisations corporelles					
Immobilisations en cours					
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courant					
TOTAL ACTIF NON COURANT					
ACTIF COURANT					
Stocks et en cours					
Créances et emplois assimilés					
Clients					
Autres débiteurs					
Impôts					
Autres actifs courants					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courant					
Trésorerie					
TOTAL ACTIF COURANT					
TOTAL GENERAL ACTIF					

Bilan (passif)

Exercice clos le...

PASSIF	Not e	N	N - 1
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis			
Primes et réserves /(Réserves consolidées (1))			
Ecarts de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net / (Résultat net part du groupe (1))			
Autres capitaux propres – Report à nouveau			
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL I			
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières			
Impôts			
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance			
TOTAL PASSIFS NON-COURANTS II			
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés			
Impôts			
Autres dettes			
Trésorerie Passif			
TOTAL PASSIFS COURANTS			
TOTAL GENERAL PASSIF			

(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

Compte de Résultat
(Par nature)
 Période du au

	Note	N	N - 1
Chiffre d'affaires			
Variation stocks produits finis et en cours			
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation			
I – Production de l'exercice			
Achats consommés			
Services extérieurs et autres consommations			
II – Consommation de l'exercice			
III VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II)			
Charges de personnel			
Impôts, taxes et versements assimilés			
IV EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION			
Autres produits opérationnels (
Autres charges opérationnelles			
Dotations aux amortissements et aux provisions			
Reprise sur pertes de valeur et provisions			
V RESULTAT OPERATIONNEL			
Produits financiers			
Charges financières			
VI RESULTAT FINANCIER			
VII RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V + VI)			
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES			
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES			
VIII RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES			
Eléments extraordinaire (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaire (charges) (à préciser)			
IX RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X RESULTAT NET DE L'EXERCICE			
Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence (1)			
XI RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)			
Dont part des minoritaires (1)			
Part du groupe (1)			

(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

Compte de Résultat

(Par fonctions)

Période du... au

	Note	N	N - 1
Chiffres d'affaires			
Coût des ventes			
MARGE BRUTE			
Autres produits opérationnels			
Coûts commerciaux			
Charges administratives			
Autres charges opérationnelles			
RESULTAT OPERATIONNEL			
Fournir le détail des charges par nature (frais de personnel, dotations aux amortissements)			
Charges financières			
RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOT			
Impôts exigibles sur les résultats ordinaires			
Impôts différés sur résultats ordinaires (variations)			
RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES			
Charges extraordinaires			
Produits extraordinaires			
RESULTAT NET DE L'EXERCICE			
Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence (1)			
XI RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDÉ (1)			
Dont part des minoritaires (1)			
Part du groupe (1)			

(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

Tableau des flux de Trésorerie
(Méthode direct)

		Note	Exercice N	Exercice N-1
Flux de trésorerie provenant des activités opérationnelles :				
Encaissement reçus des clients				
Sommes versées aux fournisseurs et au personnel				
Intérêts et autres frais financiers payés				
Impôts sur les résultats payés				
Flux de trésorerie avant éléments extraordinaire s				
flux de trésorerie lié à des éléments extraordinaire (à préciser)				
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles (A)				
Flux de trésorerie provenant des activités d'investissement				
Décaissements sur acquisition d'immobilisations corporelles ou incorporelles				
Encaissements sur cessions d'immobilisations corporelles ou incorporelles				
Décaissements sur acquisition d'immobilisations financières				
Encaissements sur cessions d'immobilisations financières				
Intérêts encaissés sur placements financiers				
dividendes et quote-part de résultats reçus				
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement (B)				
Flux de trésorerie provenant des activités de financement				
Encaissements suite à l'émission d'actions				
Dividendes et autres distributions effectués				
Encaissements provenant d'emprunts				
Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes assimilés				
Flux de trésorerie net provenant des activités de financement (C)				
Incidences des variations des taux de change sur liquidités et quasi-liquidités				
Variation de trésorerie de la période (A+B+C)				
Trésorerie et équivalents de trésorerie à l'ouverture de l'exercice				
Trésorerie et équivalents de trésorerie à la clôture de l'exercice				
Variation de trésorerie de la période				
Rapprochement avec le résultat comptable				

Tableau des flux de trésorerie
(Méthode indirect)

Période du ... au ...

	Note	Exercice N	Exercice N-1
Flux de trésorerie provenant des activités opérationnelles			
Résultat net de l'exercice			
Ajustements pour :			
- Amortissements et provisions			
- Variation des impôts différés			
- Variation des stocks			
- Variation des clients et autres créances			
- Variation des fournisseurs et autres dettes			
- Plus ou moins values de cession, nettes d'impôts			
Flux de trésorerie générés par l'activité (A)			
Flux de trésorerie provenant des opérations d'investissement			
Décaissements sur acquisition d'immobilisations			
Encaissements sur cessions d'immobilisations			
Incidence des variations de périmètre de consolidation (1)			
Flux de trésorerie liés aux opérations d'investissement (B)			
Flux de trésorerie provenant des opérations de financement			
Dividendes versés aux actionnaires			
Augmentation de capital en numéraire			
Emission d'emprunts			
Remboursements d'emprunts			
Flux de trésorerie liés aux opérations de financement (C)			
Variation de trésorerie de la période (A+B+C)			
Trésorerie d'ouverture			
Trésorerie de clôture			
Incidence des variations de cours des devises (1)			
Variation de trésorerie			

Etat de variation des capitaux propres

	Note	Capital social	Prime d'émission	Ecart d'évaluation	Ecart de réévaluation	Réserves et Résultat
Solde au 31 décembre N-2						
Changement de méthode comptable						
Correction d'erreurs significatives						
Réévaluation des immobilisations						
Profits ou pertes non comptabilisés dans le compte de résultat						
Dividendes payés						
Augmentation de capital						
Résultat net de l'exercice						
Solde au 31 décembre N-1						
Changement de méthode comptable						
Correction d'erreurs significatives						
Réévaluation des immobilisations						
Profit ou pertes non comptabilisés dans le compte de résultat						
Dividendes payés						
Augmentation de capital						
Résultat net de l'exercice						
Solde au 31 décembre N						

**الملحق رقم-03- قائمة بمعايير المحاسبة الدولية
محدثة حتى منتصف 2008**

IAS 1	Présentation des états financiers
IAS 2	Stocks
IAS 7	Tableaux des flux de trésorerie
IAS 8	Méthodes comptables, changements d'estimations comptables et erreurs
IAS 10	Événements postérieurs à la date de clôture
IAS 11	Contrats de construction
IAS 12	Impôts sur le résultat
IAS 14	Information sectorielle
IAS 16	Immobilisations corporelles
IAS 17	Contrats de location
IAS 18	Produits des activités ordinaires
IAS 19	Avantages du personnel
IAS 20	Comptabilisation des subventions publiques
IAS 21	Effets des variations des cours des monnaies étrangères
IAS 23	Coûts d'emprunt
IAS 24	Information relative aux parties liées
IAS 26	Comptabilité et rapports financiers des régimes de retraite
IAS 27	États financiers consolidés et individuels
IAS 28	Participations dans des entreprises associées
IAS 29	Information financière dans les économies hyperinflationnistes
IAS 31	Participations dans des coentreprises
IAS 32	Instruments financiers : présentation
IAS 33	Résultat par action
IAS 34	Information financière intermédiaire
IAS 36	Dépréciation d'actifs
IAS 37	Provisions, passifs éventuels et actifs éventuels
IAS 38	Immobilisations incorporelles
IAS 39	Instruments financiers : comptabilisation et évaluation
IAS 40	Immeubles de placement
IAS 41	Agriculture
IFRS 1	Première application des normes d'information financière internationales
IFRS 2	Paiement fondé sur des actions
IFRS 3	Regroupements d'entreprises
IFRS 4	Contrats d'assurance
IFRS 5	Actifs non courants détenus en vue de la vente et activités abandonnées
IFRS 6	Prospection et évaluation de ressources minérales
IFRS 7	Instruments financiers : informations à fournir
IFRS 8	Information sectorielle

الملحق رقم-04- اعتماد معايير المحاسبة الدولية بين مختلف دول العالم
إلى غاية بداية 2008

Code	Pays ou Région	Les entreprises locales cotées			Les entreprises locales non cotées Utilisation des IFRS par les Sociétés Non cotées
		IFRS Non Permis	IFRS Permis	IFRS obligatoire pour certain	
AL	Albanie	Pas de bourse en Albanie			IFRS non permis
AR	Argentina	X			IFRS non permis
AM	Armenia				X IFRS obligatoire pour tout
AW	Aruba		X		
AU	Australie				X IFRS obligatoire pour certaines grandes entreprises non cotées, permis pour les autres.
AG	Azerbaïdjan	X			IFRS obligatoire pour tout les banques et, commencer en 2008, pour les entreprises publiques, et permis pour les autres.
BS	Bahamas				X
BH	Bahrain				X IFRS obligatoire pour toutes.
BB	Barbados				X
BD	Bangladesh	X			
BE	Belgique				X IFRS obligatoire pour les groupes des banques et institutions de crédit non cotées, et permis pour les autres, non permis pour les entreprises statutaires.
BZ	Belize	Pas de bourse en Belize.			IFRS ou US GAAP permis pour tout.
BJ	Bénin	X			IFRS non permis.
BM	Bermuda		X		
BT	Bhutan	X			
BO	Bolivia		X		
BA	Bosnie et Herzégovine				X (toutes les grandes et moyennes entreprises)
BW	Botswana		X		
BR	Brésil			Les institutions financières à partir de 2010, non permis pour les autres.	IFRS non permis.
BN	Brunei Darussalam	Pas de bourse en Brunei.			IFRS sont permis mais pas encore d'utilisation.
BG	Bulgarie				X IFRS obligatoire pour tout les institutions financières et toutes les grandes entreprises

						non cotées, et permis pour les autres.
BF	Burkina Faso	X				IFRS non pas permis.
AL	Cambodia	Pas de bourse en Cambodge.				Quelques entreprises non cotées utilisent les IFRS.
KY	Cayman Islands		X			
CA	Canada	X				IFRS non pas permis.
CL	Chile	X				IFRS non pas permis.
CN	China			X		IFRS non pas permis.
CI	Cote D'Ivoire	X				IFRS non pas permis.
CO	Columbia	X				IFRS non pas permis.
CR	Costa Rica				X	IFRS obligatoire pour tout.
HR	Croatie				X	IFRS obligatoire pour tout.
CY	Cyprus				X	IFRS obligatoire pour tout.
CZ	Czech Republic				X	IFRS permis pour tout
DK	Denmark				X	IFRS obligatoire pour tout à partir de 2009.
DM	Dominica		X			
DO	Dominican Republic				X	IFRS obligatoire pour tout.
EC	Ecuador				X	
EG	Egypt				X	
SV	El Salvador		X			
EE	Estonia				X	IFRS obligatoire pour toutes les institutions financiers, et permis pour les autres.
FI	Finland				X	IFRS permis pour tout.
FJ	Fiji	X				IFRS non permis.
FR	France				X	IFRS permis pour les autres.
DE	Germany				X	IFRS permis pour les autres.
GE	Georgia				X	
GH	Ghana	X				IFRS ne sont pas permis.
GI	Gibraltar		X			
GR	Greece				X	IFRS permis pour tout les groupes et les établissements financiers.
GU	Guam	Pas de bourse en Guam.				Les entreprises utilisent les US GAAP.
GT	Guatemala				X	IFRS obligatoire pour tout.
GY	Guyana				X	IFRS obligatoire pour tout.
HT	Haiti				X	IFRS obligatoire pour tout.
HN	Honduras				X	IFRS obligatoire pour tout.
HK	Hong Kong				X	Hong Kong équivalents IFRS sont permis.
HU	Hungary				X	IFRS sont permis pour

IS	Iceland				X	tout. IFRS sont permis pour tout.
IN	India	X				IFRS non pas permis.
ID	Indonesia	X				IFRS non pas permis.
IR	Iran	X				IFRS non pas permis.
IE	Ireland				X	IFRS sont permis pour tout.
IL	Israel		X			IFRS non pas permis.
IT	Italy				X	IFRS permis pour tout à l'exception les petites entreprises.
JM	Jamaica				X	IFRS obligatoire pour tout.
JP	Japan	X				IFRS ne sont pas permis.
JO	Jordan				X	
KZ	Kazakhstan			Les banques		
KE	Kenya				X	IFRS obligatoire pour tout.
KR	Korea (South)	X				IFRS permis pour tout.
KW	Kuwait				X	IFRS obligatoire pour tout.
KG	Kyrgyzstan				X	IFRS obligatoire pour tout.
LA	Laos		X			
LV	Latvia				X	IFRS obligatoire pour les institutions financières et sont pas permis pour les autres.
LB	Lebanon				X	IFRS obligatoire pour les institutions financières et sont pas permis pour les autres.
LI	Liechtenstein				X	IFRS permis pour tout.
LS	Lesotho		X			
LT	Lithuania				X	IFRS obligatoire pour les institutions financières et sont
LU	Luxembourg				X	IFRS permis pour tout.
MO	Macau		X			
MK	Macedonia				X	IFRS ne sont pas permis.
MW	Malawi				X	IFRS ne sont pas permis.
ML	Mali	X				IFRS ne sont pas permis.
MT	Malta				X	IFRS obligatoire pour tout.
MY	Malaysia	X				IFRS ne sont pas permis.
MU	Mauritius				X	
MX	Mexico	X				IFRS ne sont pas permis.
MD	Moldova	X				IFRS ne sont pas permis.
MA	Morocco		Les entreprises cotées peuvent utiliser les IFRS,			

			mais ne sont pas permis pour les établissements financiers.			
MZ	Mozambique	X				
MM	Myanmar		X			
NA	Namibia				X	
NL	Netherlands				X	IFRS permis pour tout.
AN	Netherlands Antilles		X			
NP	Nepal				X	IFRS obligatoire pour tout
NZ	New Zealand				X	IFRS ne sont pas permis.
NI	Nicaragua				X	IFRS obligatoire pour tout.
NE	Niger	X				IFRS ne sont pas permis.
NO	Norway				X	IFRS permis pour tout.
OM	Oman				X	IFRS obligatoire pour tout.
PK	Pakistan	X				IFRS ne sont pas permis.
PA	Panama				X	La loi oblige toutes les entreprises d'utilisées les IFRS.
PG	Papua New Guinea				X	
PE	Peru				X	
PH	Philippines				X	
PL	Poland				X	IFRS obligatoire pour les banques cotés, et permis pour les autres.
PT	Portugal				X	IFRS obligatoire pour les banques cotés, et permis pour les autres.
QA	Qatar				X	
RO	Romania				X	
RU	Russian Federation			banques	Proposition pour les groupes cotés à partir du 2006.	
SA	Saudi Arabia	X				IFRS ne sont pas permis.
SL	Sierra Leone		Pas de bourse en Sierra Leone.			IFRS obligatoire pour tout.
SG	Singapore				X	X
SI	Slovenia				X	IFRS obligatoire pour toutes les institutions financières et permis pour les autres.
SK	Slovak Republic				X	IFRS obligatoire pour tout.
ZA	South Africa				X	
ES	Spain				X	IFRS sont permis pour tout.
LK	Sri Lanka		X			IFRS ne sont pas permis.
SR	Suriname		X			

SE	Sweden				X	IFRS permis pour tout.
SY	Syria	X				IFRS ne sont pas permis.
SZ	Swaziland		X			
CH	Switzerland		X Les Multinationales doivent choisir entre les IFRS et les US GAAP à partir de 2005.			
TW	Taiwan	X				IFRS non permis.
TJ	Tajikistan				X	IFRS obligatoire pour tout.
TZ	Tanzania				X	IFRS obligatoire pour les multinationales.
TH	Thailand	X				IFRS ne sont pas permis.
TG	Togo	X				IFRS ne sont pas permis.
TT	Trinidad and Tobago				X	IFRS obligatoire pour tout.
TN	Tunisia	X				IFRS ne sont pas permis.
TR	Turkey				X	
UG	Uganda		X			
UA	Ukraine				X	IFRS obligatoire pour tout.
AE	United Arab Emirates			Les banques et les entreprises commerciales au Dubai International Finance Centre		
UK	United Kingdom				X	IFRS permis pour tout.
US	United States	X				IFRS ne sont pas permis.
UY	Uruguay				X	
UZ	Uzbekistan	X				IFRS ne sont pas permis.
VU	Vanuatu		Pas de Bourse en Vanuatu.			IFRS permis pour tout.
VE	Venezuela				X	IFRS obligatoire à partir de 2007.
VN	Vietnam	X				
VG	Virgin Islands (British)		X			
GU	Virgin Islands (US)		Pas de Bourse en Virgin Island (US).			Les entreprises utilisent les US GAAP.
YE	Yemen		Pas de Bourse en Yémen.			IFRS permis pour tout.
YU	Yugoslavia				X	
ZM	Zambia		X			
ZW	Zimbabwe		X			

Source : www.Focus-IFRS.com

الحمد لله الذي أهانني على إتمام هذا العمل.

الفهرس الاجمالي

فهرس المذكورة

ب.....	كلمة شكر وتقدير.....
ج.....	الإهداء.....
د.....	ملخص الفهرس.....
ه.....	قائمة الاختصارات.....
و.....	قائمة الجداول.....
ز.....	قائمة الأشكال.....
ح.....	قائمة الملاحق.....

المقدمة

I.....	المقدمة.....
II.....	الإشكالية.....
II.....	الفرضيات.....
III.....	ميررات اختيار الموضوع.....
III.....	أهمية الموضوع.....
III.....	اهداف الدراسة.....
III.....	منهج البحث.....
IV.....	الدراسات السابقة.....
V.....	هيكلة البحث.....

الفصل الأول: إطار المحاسبة والإفصاح عن المعلومة

02.....	تمهيد.....
03.....	المبحث الأول: الأساس النظري للمحاسبة.....
03.....	المطلب الأول: تطور المحاسبة و الحاجة إلى الإفصاح.....
03.....	الفرع الأول: حقبة العصور القديمة إلى نهاية القرن 15.....
04.....	الفرع الثاني: الفترة ما بين القرن 16 و منتصف القرن 18.....
05.....	الفرع الثالث: فترة ما بعد منتصف القرن 18.....
07.....	المطلب الثاني. مدخل التنظير الحاسبي.....

07.....	الفرع الأول: مصادر المعرفة المحاسبية.....
08.....	الفرع الثاني: مستويات التنظير المحاسبي.....
10.....	الفرع الثالث: الإفصاح وعملية التنظير المحاسبي.....
11.....	المطلب الثالث: المحاسبة وعلاقتها بالبيئة الخيطية.....
11.....	الفرع الأول: تأثير النظام الاقتصادي.....
12.....	الفرع الثاني: المحاسبة والنظم السياسية والقانونية.....
12.....	الفرع الثالث: الثقافة وأثرها على القوائم المالية.....
14.....	الفرع الرابع: عوامل أخرى مؤثرة.....
14.....	المبحث الثاني: العناصر الفكرية لعلم المحاسبة.....
14.....	المطلب الأول: المحاسبة، الوظائف والأهداف.....
14.....	الفرع الأول: مفهوم المحاسبة.....
16.....	الفرع الثاني: وظائف المحاسبة.....
17.....	الفرع الثالث: أهداف المحاسبة.....
18.....	المطلب الثاني: الفروض والمبادئ المحاسبية.....
18.....	الفرع الأول: الفروض المحاسبية.....
20.....	الفرع الثاني: المبادئ المحاسبية.....
24.....	الفرع الثالث: ارتباط الفروض بمبادئ المحاسبية.....
25.....	المبحث الثالث: المحاسبة ونظام المعلومات المحاسبي.....
25.....	المطلب الأول: المحاسبة كنظام للمعلومات.....
25.....	الفرع الأول: مفهوم نظام المعلومات المحاسبي.....
26.....	الفرع الثاني: مكونات ووظائف نظام المعلومات المحاسبي.....
27.....	الفرع الثالث: اعتبارات تصميم نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة.....
27.....	المطلب الثاني: طبيعة المعلومات المحاسبية.....
27.....	الفرع الأول: مفهوم المعلومات.....
29.....	الفرع الثاني: مفهوم جودة المعلومات المحاسبية.....
31.....	الفرع الثالث: احتياجات مستخدمي المعلومات المحاسبية.....
32.....	المطلب الثالث: الإفصاح في القوائم المالية.....
32.....	الفرع الأول: ماهية الإفصاح المحاسبي.....
34.....	الفرع الثاني: مقومات الإفصاح والعناصر المؤثرة فيه.....
34.....	الفرع الثالث: أساليب الإفصاح والشفافية في التقارير.....

36..... خلاصة الفصل

الفصل الثاني: الاتجاه الدولي نحو توحيد التقرير المالي	
37..... تمهيد	
المبحث الأول: نظرة على المحيط المحاسبي الدولي.....	38
المطلب الأول: الاختلاف في التطبيق المحاسبي الدولي.....	38
الفرع الأول: إطار تنظيم المحاسبة الانجلو-سكسونية (<i>Anglo-saxon</i>).....	38
الفرع الثاني: تنظيم المحاسبة الفرانكوفونية.....	40
الفرع الثالث: التباين في الإفصاح عالمي النطاق.....	41
المطلب الثاني: الاتجاه إلى التوحيد المحاسبي الدولي.....	42
الفرع الأول: طبيعة التوحيد والتوافق المحاسبي الدولي	43
الفرع الثاني: مداخل إصدار المعايير المحاسبية وعوائق التوافق.....	44
الفرع الثالث: رهانات تبني مرجع محاسبي دولي موحد.....	45
المطلب الثالث: جهود المنظمات المهنية للتوافق المحاسبي الدولي.....	46
الفرع الأول: المنظمات ذات الطابع المحلي.....	46
الفرع الثاني: المنظمات المحاسبية المهنية الدولية.....	47
الفرع الثالث: منظمات أخرى ذات تأثير.....	48
المبحث الثاني: فلسفة وإطار معايير <i>IAS/IFRS</i>	48
المطلب الأول: هيكل <i>IASB</i> و إطارها المفاهيمي.....	48
الفرع الأول: هيكل مجلس معايير المحاسبة الدولية (<i>IASB</i>).....	49
الفرع الثاني: تطوير و إصدار المعايير الدولية.....	50
الفرع الثالث: الإطار المفاهيمي لـ <i>IASB</i>	52
المطلب الثاني: طبيعة القوائم المالية.....	55
الفرع الأول: القوائم و التقارير المالية.....	55
الفرع الثاني: أهداف القوائم المالية.....	55
الفرع الثالث: مستعملو القوائم و خصائص المعلومات حسب <i>IFRS</i>	56
الفرع الرابع: مبادئ <i>IFRS</i> و تأثيرها على قراءة القوائم المالية.....	58
المطلب الثالث: تأثير اعتماد <i>IAS/IFRS</i>	59

59.....	الفرع الأول: تأثير الاقتصاد و الأسواق.....
59.....	الفرع الثاني: الانعكاس على المؤسسات.....
60.....	الفرع الثالث:تأثيرات أخرى لتطبيق <i>IFRS</i>
61.....	المبحث الثالث: مقومات الإفصاح حسب <i>IAS / IFRS</i>
61.....	المطلب الأول: الإفصاح حسب محتوى المعيار <i>IAS01</i>
61.....	الفرع الأول: عرض الميزانية (<i>le bilan</i>)
63.....	الفرع الثاني: عرض قائمة حساب النتيجة (<i>le compte de résultat</i>)
65.....	الفرع الثالث: قائمة التغير في الأموال الخاصة (<i>état de variation des capitaux propres</i>)
66.....	الفرع الرابع:المـلـحـق (<i>l'Annexe</i>)
67.....	المطلب الثاني الإفصاح وفق محتوى المعيار <i>IAS07</i>
67.....	الفرع الأول: نطاق المعيار.....
68.....	الفرع الثاني: مضمون قائمة النفقات النقدية.....
68.....	الفرع الثالث: طرق عرض قائمة النفقات النقدية.....
71.....	المطلب الثالث: افصاحات أخرى مطلوبة.....
71.....	الفرع الأول: التقارير القطاعية <i>IAS 14</i>
73.....	الفرع الثاني: التقارير المالية المؤقتة (المرحلية) <i>IAS34</i>
74.....	الفرع الثالث: الإفصاح عن الإطراف ذات العلاقة <i>IAS24</i>
75.....	خلاصة الفصل.....

الفصل الثالث: الخيار الجزائري بالتكيف مع متطلبات الإفصاح الدولي

77.....	تمهيد.....
78.....	المبحث الأول: واقع الإطار الحاسبي الجزائري.....
78.....	المطلب الأول: ظروف إعداد المخطط الحاسبي الوطني.....
78.....	الفرع الأول: الخيار الجزائري بالتخلي عن (<i>PCG</i>)
79.....	الفرع الثاني: أعمال إعداد المخطط الوطني الحاسبي.....
80.....	الفرع الثالث: إطار المخطط الحاسبي الوطني.....
81.....	المطلب الثاني:تقييم المخطط الوطني الحاسبي.....
82.....	الفرع الأول: المشكلات المرتبطة بالجانب النظري لـ(<i>PCN</i>)

الفرع الثاني: مشكلات التطبيق المرتبطة بالإجراءات التقنية.....	83
الفرع الثالث: المشاكل المتعلقة بالإفصاح في القوائم المالية.....	85
المطلب الثالث: الأعمال المرتبطة بالإصلاح الحاسبي.....	86.....
الفرع الأول: أعمال اللجنة المكلفة بإصلاح (<i>PCN</i>)	86.....
الفرع الثاني: أعمال واقتراحات (<i>CNC</i>) الفرنسي.....	87.....
الفرع الثالث: الخيار الجزائري بشان الإصلاح.....	88.....
المبحث الثاني: إطار النظام الحاسبي المالي (<i>SCF</i>)	88.....
المطلب الأول: الإطار التشريعي للنظام الحاسبي المالي.....	88.....
الفرع الأول: تنظيم المحاسبة و مجال التطبيق.....	88.....
الفرع الثاني: الإطار المفاهيمي.....	89.....
الفرع الثالث: قائمة الحسابات وعرض القوائم المالية.....	91.....
المطلب الثاني: المبادئ العامة في التقييم.....	92.....
الفرع الأول: مبادئ التسجيل الحاسبي	92.....
الفرع الثاني: مبادئ التقييم العامة.....	93.....
المطلب الثالث: قواعد التقييم والتسجيل حسب (<i>SCF</i>)	94.....
الفرع الأول: الأصول المادية وغير المادية.....	94.....
الفرع الثاني: الأصول المالية.....	96.....
الفرع الثالث: المخزونات وقيد التنفيذ.....	97
الفرع الرابع: الإعانتات الحكومية.....	98.....
الفرع الخامس: مؤونات الأخطار والأعباء.....	99.....
الفرع السادس: العقد الإيجاري (<i>contrat de location</i>)	99.....
المبحث الثالث: متطلبات الانتقال إلى الإفصاح حسب (<i>SCF</i>)	101.....
المطلب الأول: عملية التحضير لتطبيق (<i>SCF</i>)	101.....
الفرع الأول: تحضير المؤسسات الجزائرية	101.....
الفرع الثاني: تحديث الأطر التشريعية والجبلائية.....	102.....
الفرع الثالث: هيئة و تحضير الخبرين و الممارسين (مهنة الحاسبة)	104.....
المطلب الثاني: منهجية الانتقال إلى النظام الجديد.....	105.....
الفرع الأول: بداية أول تطبيق للنظام الحاسبي المالي.....	105.....
الفرع الثاني: المعالجة المحاسبية والميزانية الافتتاحية	107.....

الفرع الثالث: متطلبات العرض والإفصاح عن عملية الانتقال.....	108.....
المطلب الثالث تحديات تطبيق النظام المحاسبي المالي	109.....
الفرع الأول: النتائج المنظرة أن يتحققها (SCF)	109.....
الفرع الثاني: عقبات تحقيق الانتقال الكلي.....	110.....
الفرع الثالث: شروط تطبيق (SCF)	111.....
خلاصة الفصل.....	112.....

الفصل الرابع: الدراسة الميدانية

تمهيد.....	114.....
المبحث الأول : منهجة الدراسة الميدانية.....	115.....
المطلب الأول: أدوات الدراسة.....	115.....
الفرع الأول: جمع الوثائق و المعلومات.....	115.....
الفرع الثاني: المقابلات.....	116.....
الفرع الثالث: جمع الملاحظات.....	117.....
الفرع الرابع: الاستبانة.....	118.....
المطلب الثاني: تحضير الاستبيان.....	118.....
الفرع الأول: تصميم الاستماراة.....	119.....
الفرع الثاني: عملية نشر الاستماراة.....	120.....
الفرع الثالث: معالجة الاستماراة.....	121.....
المطلب الثالث: مجتمع الدراسة.....	122.....
الفرع الأول: إطار مجتمع الدراسة.....	122.....
الفرع الثاني: حدود الدراسة.....	122
الفرع الثالث: عينة الدراسة.....	123.....

المبحث الثاني: دراسة وتحليل نتائج الاستبيان.....	123
المطلب الاول: الخصائص الديموغرافية للعينة.....	124.....
الفرع الأول: الجنس.....	124.....
الفرع الثاني: العمر.....	125.....
الفرع الثالث: الدرجة العلمية.....	126.....
الفرع الرابع: قطاعات انتماء العينة.....	127.....
الفرع الخامس: الشهادة المهنية.....	127.....
الفرع السادس: الخبرة.....	128.....
المطلب الثاني: تحليل نتائج الاستبيان.....	129.....
الفرع الأول: إطار إعداد المعلومات في ظل (PCN).....	129.....
الفرع الثاني: تحضير تطبيق النظام الجديد وبيان أثره.....	133.....
الفرع الثالث: خيارات بتطبيق النظام الحاسبي المالي.....	137.....
الفرع الرابع: العوامل المرافقة لتطبيق النظام الجديد.....	138.....
الخلاصة.....	140.....
الخاتمة.....	141.....
نتائج اختبار الفرضيات.....	143.....
الخلاصة والنتائج.....	145.....
النوصيات.....	146.....
آفاق البحث.....	147.....
قائمة المراجع.....	150.....
الملاحق.....	157.....
الفهرس الإجمالي.....	179.....

